الدكتور محمد سليم العوّا

شخصيات ومواقف

عربية ومصرية

دار المعرفة
بيروت - لبنان

شخصيات ومواقف

عربية ومصرية

الدكتور محمد سليم العوّا

دار المعرفة
بيروت ـ لبنان

الطبعة الاولى: 2004م - 1425 هـ
ISBN 9953-429-59-6



دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع

DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing

جسر المطار - شارع البرجاوي - ص ب: ٧٨٧٦، هاتف: ٨٣٤٣٠١ - ٨٥٨٨٢٠، فاكس ٨٣٥٦١٤، بيروت - لبنان
Airport Square, P.O.Box :7876.Tel : 834301 , 858820. Fax : 835614 , Beirut - Lebanon
http: // www.marefah.com/ E.mail: info@marefah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تمر بالأمم والأوطان، كما تمر بالإنسان، أوقات نصرٍ ورخاء، ولحظات هزيمة وشدة. ويكون للناس، في هذه وتلك، مواقف تكشف المعادن النفيسة والمعادن الخسيسة، وتبيِّن الحقائق الصادقة والدعاوى الكاذبة، وتضع على محك الاختبار الشعارات الزائفة الفارغة من المعنى، والمبادئ الراسخة التي يستمسك بها أصحابها استمساك ذي الدين الصحيح بدينه، ولو كلَّفهم ذلك من الأثمان ما لا يطيقه إلا أولو العزم، والراسخون في العلم.

وكثيراً ما كتب الكاتبون، وظنَّ الظانّون، أن ما مر بهم في أوقاتهم من مِحنٍ ومشقات وهزائم، لم يسبق لها مثيل في تاريخ أمتنا الصابرة المجاهدة، ويأتي بعدهم جيلٌ، أو تتوالى أجيال، فإذا الذي كان يُظَنُّ غايةً من ذلك كله يُسْتَصْغَرُ ويستهانُ به إلى جوار ما يقع بعده!

ولأن الكتابة ذاكرة الزمان؛ فإن القادرين عليها ـ في كل جيل ومن كل قوم ـ مؤتمنون على ما رأوا أن يقصوه بصدق، وأن يحللوه بإخلاص، وأن يقوِّموه بمعيار ما يحقق مصالح الأمة أو ما يدرأ عنها المفاسد، وأن يتركوا ذلك لمن يخلفهم شاهداً عليهم أو شاهداً لهم، حتى إذا انكشفت الظلمات، وجاء الحق وزهق الباطل، وانجلى الزور والزيف والبهتان، فيومئذٍ ينفع الصادقين صدقهم.

□ □ □

والكاتب الذي يرصد ما يقع في زمنه، يفعل ذلك وهو محمَّل برؤيته الذاتية للحوادث والأشخاص والمواقف والآراء.

فليس هناك كتابة لا تعبِّر عن موقف للكاتب، وعقيدة يعتنقها، وأفكار يسعى إلى نشرها، أو على الأقل يدافع عنها. ولكن ذلك لا يعني، ولا يُجيز، ليَّ أعناق الحقائق، أو تحريف الوقائع، أو اختراع البطولات أو المخازي، فذلك كله زور يورد فاعله موارد الهلكة عند الله، ويسقطه ويذهب بقيمة ما يقول عند الناس.

□ □ □

وقارئ هذا الكتاب سيقف فيه على فصول كتبتها في ظروف متنوعة، عبر سنوات عديدة، يجمعها كلها جامع واحد هو محاولة الشهادة على بعض ما عشناه ورأيناه من مواقف الناس، ومن الأحداث، في الشدة والرخاء وفي العسر واليسر.

ولا يجوز أن أخفي على القارئ انحيازي ـ في فصول هذا الكتاب وفي غيره مما أنشر على الناس ـ إلى الإسلام عقيدة وشريعة، دون أن أغلق عقلي عن الإفادة من كل جديد مهما يكن مصدره.

ولا انحيازي إلى الثقافة العربية الأصيلة في مواجهة الدخيل الهجين الأعجم الذي يفسد الذوق العربي واللسان العربي والعقل العربي، ويحّول الناس إلى مسوخ لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

ولا انحيازي إلى استقلالنا السياسي ضد التبعيّة التي يُراد فرضها على أقطارنا كافة، وضد الهيمنة الاستعمارية الجديدة، التي لا تقنع بالضرورات التي تلجئ الحكومات إلى الوقوع في أسرها، بل تريد أن تغتال اختيارات الشعوب الأفراد وقدرتهم على مقاومتها.

ولا انحيازي إلى خيار المقاومة لكل غاصب محتل، لاسيما العدو الصهيوني، ضد الذين يقبلون التسليم بالهزيمة، ويرضون بالقعود، ويقنعون بعيش رَغد إدَامُه الذلُّ والهوان

ولا انحيازي إلى الوحدة بين أبناء الوطن، الذين شَكَّلوا على مرّ القرون هذه الأمة العربية الإسلامية، بمكوناتها العرقية والدينية المتنوعة، ضد الذين

يبذرون فيها بذور الفرقة والشقاق، ويُروِّجون للفتن الطائفية والقبلية والدينية والوطنية، ويتاجرون بالآلام والهموم بدلاً من أن يسعوا إلى مداواتها وإزالة أسبابها.

ولا انحيازي إلى قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة الديكتاتورية والقهر واستلاب حق الشعوب في حكم أنفسها بأنفسها.

ولا انحيازي إلى الحق في التعبير الحر عن الفكر، والإبداع بصوره كافة، في مواجهة القيود الرقابية الأمنية والسياسية التي تفرض السكوت؛ أو النطق بغثاءٍ الصمت أفضل منه وأحسن بياناً. ولكن الإبداع عندي ليس عملاً أو قولاً في فراغ لا يسمع فيه أحد شيئاً أو يراه، إنما هو عمل موجه إلى مجتمع لا بد أن تُحترم قيمه وتُصان مقدساته، وتُحفظ عقائده عن أن يهزأ بها، أو يستخف بالمحافظين عليها، أو يستهان بالشعائر المعبِّرة عنها. وليس وراء ذلك إلا قيود النظام العام القانونية التي يجب أن يحافظ المبدع عليها بوحي من عقله، كما يحافظ على احترام القيم والعقائد والأخلاق بوحي من ضميره الديني والقومي والوطني.

ولا انحيازي إلى وحدة الأمة الإسلامية، في أقطارها كافة وبمذاهبها كلها، في مواجهة الذين يفرِّقون فيها بين سنة وشيعة وإباضية، ويفرِّقون فيها بين عرب وعجم وبين أفارقة وآسيويين، وبين مذهب سني ومذهب آخر، ومذهب شيعي ومذهب سواه، كأنما لم تكفهم فرقة الدول فأرادوا أن يضيفوا إليها فرقة المذاهب والتأويلات والتفسيرات والاجتهادات الفقهية جميعاً. وأنا في هذا الأمر يسعني ما وسع الأسلاف الصالحين من الاعتقاد الجميل الذي عبَّر عنه الشافعي رحمه الله بقوله: «رأيي صواب عندي ويحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ عندي ويحتمل الصواب».

وإذا قيل: إن هذا يصدُقُ في فروع الفقه دون مسائل الاعتقاد، فإنني أسلِّمُ بذلك، ولكنني لا أرى نفسي قواماً على عقيدة غيري كما لا أقبل من غيري

قوامة ولا وصاية على عقيدتي، وأنا أدعو إلى ترك أمر العقائد كله إلى الله تعالى، يحكم بيننا يوم القيامة فيه، وإلى أن نتعاون جميعاً على إصلاح الدنيا التي نعيش فيها، وعلى عمارة الأرض التي استخلفنا فيها، وإلى إسعاد من حولنا من الأقربين فمن بعدهم، وإلى أداء حقوق الأوطان في مواجهة قوى البغي والعدوان. وفي هذا ما يكفي لاجتماعنا ولو لم يكن بيننا جامع آخر، فكيف وبيننا لُحمة هذا الدين العظيم، وكتابه المحفوظ بحفظ رب العالمين، والأسوة الواجبة في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واللسان العربي المبين الذي يجمع في هذه الأمة المسلمين وغير المسلمين؟ إن الذين يغفلون عن هذه الجوامع كلها، أو يتغافلون عنها، ويقفون عند الفروق ومواضع الخلاف ويضخمونها، يحرمون الأمة الإسلامية والعربية من أمضى أسلحتها، وينزعون منها عنصر قوتها. فإن فعلوا ذلك عن غير وعي فتلك مصيبة، وإن فعلوه عن إدراك وبصيرة فالمصيبة أعظم، وهم سيكونون أول من يصلى بنارها.

ولأترك القارئ بعد ذلك وما كتبت، ليرى فيه رأيه وينظر فيه لنفسه، فما حملني على نشره إلا النصيحة للخلق كافة، ولقومنا خاصة.

والله من وراء القصد، نعوذ به من شحٍّ مطاع، وهوىً متبع، ومن إعجاب بالرأي في غير موضعه. ونسأله، سبحانه، الوقاية من الزلل، وستر العيب، وغفران الذنب. وله، تبارك اسمه، الحمد على ما أولى والعتبى حتى يرضى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قرية المروة
ساحل الإسكندرية:
في مساء الخميس الموافق 16 من جمادى
الثانية 1424هـ 14/ 8/ 2003م.

د. محمد سليم العوا

أدب الاختلاف[1]

من روائع التربية الإسلامية لطلاب العلم، والعلماء، أنهم يتربون منذ نعومة أظفارهم على أن الاختلاف في الرأي، والفهم، والتعبير، أمور لا تثير بين المختلفين أية مشاعر سلبية؛ فهم لا يسيؤون الظن أحدهم بالآخر، ولا يجدون في أنفسهم ضغينة ولا حقداً على المخالفين لهم؛ بل يشعرون نحوهم بمشاعر الأخوة الصادقة نفسها التي يجدونها نحو الموافقين لهم أو المسلّمين بصواب آرائهم.

ولاشك أن هذا أثر من آثار التعليم النبوي الشريف الذي ربى عليه النبي ﷺ أصحابه حين قال لعمرو بن العاص رضي الله عنه: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**» [رواه البخاري ومسلم، وعند الترمذي زيادة كلمة «واحد»].

وليس في الدنيا كلها مذهب أو دين سوى الإسلام يجعل للمخطئ أجراً ما دام مجتهداً، ويجب أن نقول: ومؤهلاً لهذا الاجتهاد.

استحضرت ذلك كله عندما تلقيت عقب نشر مقالة الأسبوع الماضي (الطريق المسدود) الرسالة الآتي نصها من أخي الجليل، بل وأستاذي، العلامة الشيخ الدكتور محمد بن لطفي الصباغ:

(أخي . . . . فإن مقتضى الأخوة والمحبة المناصحة، ولذا فإني أكتب إليكم هذه الكلمة وأنتم أوسع مني علماً ومعرفة. لقد قلتم ـ يا أيها الأخ الحبيب ـ في مقالتكم «الطريق المسدود» ما يأتي: [. . . وإلغاء عقوبة الإعدام

---

(1) نشر في ذي القعدة 1423 هـ = يناير 2003؛ راجع الفصل الذي يحمل عنوان (الطريق مسدود)، في هذا الكتاب.

أو إبقاؤها مسألة فرعية لا يخرج أحد من المختلفين حولها عن الملة ولا ينتهك حرمة الدين، بل إن الإسلام فتح باب العفو عن الحق في القصاص...].

يا أخي الحبيب، الذي أرى أن القصاص في القتل - من وقبل ولي الأمر - من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، دلّت على وجوبه وإبقائه نصوص كثيرة من الكتاب والسنة؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: 178]. ، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسراء: 33]. ، وقوله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**» [رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه]. وقوله: ﷺ «**ومن قُتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما يودى وإما يقاد**» [رواه البخاري ومسلم]. وأنتم أدرى مني بالنصوص الواردة في ذلك. وقد أجمع المسلمون على أن حكم القاتل المتعمد في شرع الله أن يُقتل. فكيف لا يخرج عن الملة من قال: «يمنع قتل القاتل بحكم القانون»، واستحل هذا الكلام الباطل، وهذا مدلول إلغاء عقوبة الإعدام. والفرق - يا أيها الأخ العزيز - كبير وظاهر جداً بين إصدار تشريع بإلغاء هذه العقوبة وبين العفو من ولي المقتول؛ لأن الأمر الأخير حالة فردية جاء تقريرها في الشرع، أما الإلغاء فهو إبطال للحكم الشرعي القطعي المحكم غير المنسوخ. وأنا أستنكر الإقدام على القتل من قِبل الأفراد كما تستنكرون. ولكم تحياتي والسلام عليكم).

وفي ذيل هذا الكلام النفيس تعليق من أستاذنا الجليل العلامة الشيخ عبد الرحمٰن الباني، نصه: (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن اتبعه وجاهد في سبيل الله إلى يوم الدين. وبعد فقد أطلعني أخي

الكريم الدكتور محمد بن لطفي الصباغ ـ حفظه الله ـ على هذه الكلمة، وإني أشاركه الرأي، وأحيِّي أخانا الحبيب الدكتور محمد سليم العوَّا، وأسأل الله أن ينفع بعلم كلٍ من الأخوين العزيزين وقلم كلٍ منهما، وأن يهدينا جميعاً إلى الصواب. والحمد لله رب العالمين).

وفضل شيخيَّ الكريمين وعلمهما هو الذي حملهما على هذا التعقيب على ما كتبته تحت عنوان «الطريق مسدود»؛ وصنيعهما هذا من تقاليد العلماء المسلمين الراسخة، فلهما عليَّ حق الاعتراف بالفضل، فقديماً قيل: «رحم الله امرأ أهدى إليَّ عيوبي» وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ «ما ناظرت أحداً إلا أحببت أن يظهر الله الحق على لسانه». وهذا هو دَأب المخلصين الصالحين. وليس بيني وبين الشيخين الكريمين خلاف حقيقي في الرأي، وهذا الذي يشهد به رأيي المنشور في القصاص منذ أكثر من ثلاثين سنة في رسالتي عن فلسفة العقوبة في الفقه الإسلامي وقد طبعت خمس مرات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ قريب من ربع قرن في الطبعة الأولى من كتابي: (في أصول النظام الجنائي الإسلامي ـ دار المعارف بمصر). وإنما الخلاف في حقيقته لفظي، فإن عقوبة الإعدام المقررة اليوم في النظم الجنائية الوضعية ليست هي القصاص المقرر بنصوص القرآن والسنة، فليس فيها حق لولي الدم، ولا تتقرر عند سقوطها أو تعذر توقيعها الدية المنصوص عليها، ولا يتوقف تنفيذها على طلب أولياء القتيل أو عفوهم . . . إلخ، الفروق البينة بينهما. فإبقاؤها ليس إبقاءً على حكم القصاص الإسلامي، وإلغاؤها ليس إلغاءً له.

ولا شك أن رأيي هذا قد يكون خطأً بقدر ما قد يكون صواباً، ولكن المهم أنني والشيخين الجليلين نُدين القتل الذي يرتكبه بعض الناس باسم الإسلام، أو تنفيذاً لما يظنونه حكم الإسلام، ويهدرون بذلك العصمة الواجبة للمواطنين والمقيمين، كافة، بمزاعم فاسدة، ويقضون على سلطان الحكومات وهيبتها عندما يغتصبون سلطات التحقيق والقضاء والتنفيذ جميعاً.

قواعد للحوار[1]

وصلتني الرسالة التالية من الأستاذ الدكتور محمد سليم العوّا، يقول د. محمد العوّا : «لا شك أنك تابعت الحوار الساخن الذي شغل عدداً من صفحات صحفنا ومجلاتنا القومية بمناسبة ما نشره الأستاذ فهمي هويدي حول كتابين هما: «الإسلام السياسي» و«تطبيق الشريعة فتنة العصر الحديث».

وأحسب أن صندوق الدنيا على ازدحامه بهموم الدنيا المتنوعة قد يجد من المناسب أن يذكر المتنازعين جميعاً في هذا الحوار بعدة قواعد جوهرية نُسيت أو أُغْفِل ذكرها عمداً في كثير مما كتب، وآخره كلام المؤرخ د. عبد العظيم رمضان . . **القاعدة الأولى**: هي حقيقة أن الإسلام هو دين هذه الأمة، تدين به غالبية أبنائها، وتنتمي إلى ثقافته وحضارته وتاريخه الأمة كلها، بمسلميها وأقباطها، ومن ثم فإن محاولة التعريض بالإسلام وشريعته وفقهه هي محاولة تصيب إيمان الجميع وانتماءهم، وهي أهم أسباب الفتنة، وأخطر مسببات الغلو الذي يحلو للكثيرين أن يسموه تطرفاً.

القاعدة الثانية: أن الرأي الحر لا يجوز أن يكون مجاله تشويه المعتقدات الدينية، ولا المنازعة في أصول الشرع، ولا السخرية بأحكام الفقه. . وأخيراً لا يجوز أن يكون مجاله الاتهام بالردة الدينية والردة الحضارية ومحاكم التفتيش والتأويل الفاسد، إلى آخر ما انشغل بترديده وتكراره فريق من الكاتبين في هذا الحوار بلا سبب معقول.

---

(1) رسالة نشرها الكاتب الكبير أحمد بهجت، في عموده اليومي بالأهرام المصرية، على يومين متتالين في غضون عام 1988م حسبما أذكر الآن، فليس تحت يدي تاريخ النشر.

القاعدة الثالثة: أن الإسلام بقدر ما هو دين يتعبد به، فإن عقيدته وشريعته هما في مجال البحث العلمي الصحيح علم له أصوله وقواعده التي لا يجوز أن يهجم على القول فيها كل من ملك قلماً به مداد، وأفردت له صحيفة أو بعضها، واستطاع أن يوزع على خصومه الفكريين ما شاء من تهم، وعلى رفاقه وأصدقائه وزملاء محفله أو محافله ما شاء من الألقاب . .

فالتفسير القرآني علم له قواعد وأصول، والسنة علم له قواعد وأصول، والفقه علم له قواعد وأصول، والعقائد كذلك ولا يجوز لأحد أن يحكم فيما لم يتخصص علمياً فيه، وإلا أبحنا كل العلوم لكل أصحاب الأقلام، وكفى بذلك فتنةً وسبيلاً إلى نشر الجهل باسم: «الحرية»

القاعدة الرابعة: أن الإسلام ـ بأصوله القرآنية والنبوية ـ حجة على الكافة وليس أحد حجة على الإسلام، ولو كان هو المرشد العام للإخوان المسلمين، فإذا كان المستشهد بكلام المرحوم الأستاذ المستشار حسن الهضيبي يختار منه ما قاله وهو واقف أمام محكمة الثورة سنة 1954، فلك أن تدرك مدى ما في هذا الاستشهاد من دقة، وما للكلام من حجة علمية أو دينية، على الرغم من أن كلامه، رحمه الله تعالى، ليس فيه ما يؤخذ عليه، ولكنني أذكر بالقاعدة فحسب.

القاعدة الخامسة: أن من يعوَّل عليهم من الأصوليين والمفسرين لا يختلفون في أن العبرة في النص القرآني والنبوي «بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» وليرجع من شاء إلى مقدمة «ابن تيمية» في «أصول التفسير»، و«مقدمات حسن البنا لتفسير القرآن الكريم»، وكتاب الإمام جلال الدين السيوطي «معترك الإقران في تفسير القرآن» . . وعشرات غيرها من المصادر التي تنص على اتباع هذه القاعدة.

القاعدة السادسة: أن الإسلام، من حيث هو دين وشريعة، والمؤمنون به

من حيث هم دعاة إليه. . لا يؤاخذون أحداً بمعتقده أو رأيه، ولو كان ردةً صريحةً أو نحلةً باطلةً كالبهائية، ما لم يدع هذا المرتد أو المنتحل إلى نحلته أو ردته، وعندئذ فإن واجب المسلمين أن يبيّنوا ما في هذا الرأي من زيغ وضلال، لئلا يفتتن به أغرار المسلمين، كما فتن من يقر بجهلهم الدكتور عبد العظيم رمضان بدعاوى الصهاينة وافتراءاتهم .

أم ترى الدكتور ومن يدافع عنهم يرون ما يطالبون به من حرية الرأي وقفاً على من يدعو إلى غير الإسلام، ويؤمن بسيادة غير الشريعة الإسلامية، ويجاهر بإنكارها في بلد يجعل قانونه من انتقاد قرارات الحكومة فعلاً معاقباً عليه، ويريد بعضنا أن يجعل انتقاد دين الله في هذا البلد نفسه، فعلاً غير جائز أن يعقَّبَ عليه!



نجدة لمهنة النجدة..![1]

يحلو للمحامين أن يقولوا، ويسمعوا، أن مهنتهم هي «مهنة النجدة». قوامها الوقوف إلى جانب المظلوم، والرد على الظالم، والدفاع عن الحق، ولو كان أعزل من كل سلاح، في مواجهة نقيضه وضده، ولو كان متترساً بحديد كحديد داود، ومستعيناً بجند كجند سليمان. يحلو ذلك للمحامين، ويمارسونه كل يوم، في بلاد الدنيا كافة، وهم إذا انتصروا للمظلوم وردوا إليه حقه غمرتهم السعادة وأخذهم الفرح بالنصر، وإذا غلبهم من واجهوه في قضيتهم: بجاه أو سلطان أو إجادة لحنٍ بالحجة، اتخذوا الصبر مطية، والزمان رجاءً، وأيقنوا ـ وزينوا لموكليهم ـ أن عاقبة الأمر خير من عاجله، وأن المؤخر من الثواب خير من المقدم من المغنم!

تداعت هذه المعاني إلى ذهني وأنا أتابع حملة شنَّتْها عدة صحف تصدر في بلد عربي، غالٍ على العرب والمسلمين جميعاً، على واحد من كبار المحامين فيه؛ لأنه وُكِّل في قضية ضد صحيفة! تابعت الحملة ثلاثة أيام متوالية حتى أحسست أن «مهنة النجدة» ـ في هذا البلد الغالي ـ في حاجة إلى نجدة!

أصل القصة: أن المحامي الشهير تلقى توكيلاً من رئيس تحرير صحيفة عربية محترمة، تصدر في لندن، ليقوم نيابة عنه باتخاذ إجراءات قضائية في مواجهة صحيفة نشرت مقالاً يتهمه فيه كاتبه بأنه عميل للموساد يتلقى منه تمويلاً لصحيفته، وبأنه طرد من البلد العربي ـ الغالي علينا جميعاً ـ بسبب فضيحة أخلاقية كبرى! ورئيس التحرير تَهُمه سمعته الوطنية، وتعنيه ـ طبعاً ـ

---

(1) نشر في جمادى الأولى 1423 هـ = أغسطس 2002.

كرامته الشخصية، والتهمتان عنده باطلتان، فوكل المحامي الكبير ليتخذ الإجراءات الكفيلة بإحقاق الحق وإبطال الباطل في الأمرين جميعاً.

وتصرف المحامي ـ كما تقضي التقاليد الراقية لمهنة المحاماة ـ فكتب خطاباً رقيقاً إلى الصحيفة قال فيه: إن أسلوب المقال لم يكن لائقاً بشرف مهنة الصحافة وآدابها والاحترام المتبادل بين الزملاء فيها. ونفى الاتهامات التي وجَّهتها الصحيفة لرئيس التحرير (موكله) وطلب في نهاية خطابه تهدئة النفوس والخواطر، وإنصاف (موكله) على نحو يمحو الإساءة البالغة التي لحقت به، من جراء ما تضمنه المقال، من اتهامات وتجريح.

وما إن وصل هذا الخطاب إلى الصحيفة المعنية إلا وبدأت ـ مع نشره ـ حملة ضارية على المحامي ـ الذي يتمتع داخلياً وعربياً وعالمياً باحترام كبير ـ اتُهم فيها بأنه «لا يدافع إلا عمن يسيئ إلى بلده»، «وأنه لا يؤدي حق مواطنته» لأنه يقبل الوكالة عن رئيس تحرير الصحيفة العربية ذائعة الصيت، «وأنه أدخل نفسه في دوامة مؤلمة»، «وأنه لا يحسن اختيار قضاياه»، وبأنه ـ بل بأن كل محام ـ شأنه شأن كل طبيب هكذا قال أحد الكتاب في هجومه على المحامي! وتعجَّب ما شاء لك العجب! «يبحث عن الشهرة والمال»، «وأنه أراد أن يقلب الحقائق بدفاعه عن موكله»، وأن خطابه إلى الصحيفة التي أهانت موكله «كان مرافعةً في غير محلها لاستعراض العضلات»، وأنه «خرق شروط المواطنة» وقدم «مصلحته الخاصة على مواطنيته» ورضي «بمماشاة الشيطان»!

كل هذه التهم رمُي بها «المحامي» لا «الخصم». وبسبب خطاب رقيق وجَّهه إلى الصحيفة التي وُكِّل ضدها توقياً لخصومة أمام القضاء، كما تقضي التقاليد المهنية ـ بل وتوجب قوانين المحاماة في بعض الدول ـ أن يحاول الإصلاح بين الخصوم قبل اللجوء إلى القضاء.

واللافت للنظر هنا أن المحامي ـ وفق قوانين المحاماة في العالم كله ـ ليس طرفاً في الخصومة التي يباشر الدفاع عن أحد أطرافها.

وليس ضرورياً أن تنسب إليه وجهة نظر موكله، لا في النزاع نفسه، ولا في غيره من المسائل السياسية أو الفكرية، من باب أولى.

وأن الذي تعرض له المحامي في هذه القضية من هجوم صحفي استمر أياماً متوالية، في صحف عدة، هو في حقيقته تهديد لمهنة المحاماة نفسها، ألصق المهن بالحقوق والحريات جميعاً، لقيامها على الدفاع عنها ضد أي عدوان عليها أو تهديد لها، حتى عرَّف رجال القانون حق الدفاع الذي يمارسه المحامون بأنه «حرية الحريات»، وجعلوه أحد لوازم الحياة الإنسانية، ووصفوه بأنه حق طبيعي ملازم للإنسان (د. أحمد ماهر زغلول، الدفاع المعاون، 1991 ص 3). فإذا تم اغتيال هذا الحق، وقُضي على هذه الحرية، فإن حرية الرأي والتعبير ـ اللذان يميِّزان المجتمعات المتحضرة المعاصرة ـ ستقضيان نحبهما فوراً.

إن حاصل ما نشرته الصحف انتقاداً للمحامي الذي قبل الوكالة، ضد صحيفة تصدر في بلده، أن المحامي لا يجوز له عندما يقرر قبول قضية أو رفضها أن يقف عند الأسباب المهنية والاعتبارات القانونية وحدها، وإنما يجب أن يجعل الاعتبارات السياسية ـ كما تراها الصحف ـ نصب عينيه، فهو يتوقى أي عمل مهني يؤدي إلى إغضاب الصحف أو إثارة كتابها! ولو فعل المحامون ذلك لما بقي لاستقلال المحاماة معنى، ولا لكونها «مهنة النجدة والنصرة» قيمة!

وقد أدهش المتابعين لهذه القضية أن قوانين البلد العربي ـ الغالي علينا جميعاً ـ فيها قانون حديث الصدور للمرافعات، يجعل من حق المتقاضين توكيل محامٍ عنهم (وهوما فعله رئيس تحرير الصحيفة العربية اللندنية). وقانون للمحاماة، صدر معاصراً لقانون المرافعات، يجعل حق الترافع عن الغير للمحامين الوطنيين وحدهم (وهو ما قبل المحامي أن يقوم به). ويمنع مُساءلة

المحامي عما يبديه من قول أو كتابة أداءً لواجبه (وهو ما لم تلتزم به الصحف التي كالت للمحامي التهم، كما فعلت بموكله!).

□□□

إن العدوان على المحامين بهدف منعهم من أداء واجباتهم المهنية تهديد خطير لحرية التعبير، وعدوان على الحق في اللجوء إلى القضاء، وهما ضمانتان لا قيام لمجتمع يحترم القانون إلا بهما.

ومهنة المحاماة وهي حصن المظلومين في مواجهة الظالمين، وملجأ المُعتدى عليهم ضد المعتدين، يجب أن تبقى دائماً طليقةً من كل قيد، عصيةً على كل سلطان، إلا سلطان الضمير والقانون، خالصةً للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته وحقه في سلامة سمعته وعرضه. وبقدر نجاح المحاماة في تحقيق هذا الاستقلال بقدر ما تكون حقوق الناس مصونة وحرماتهم مكفولة وحرياتهم حقيقية.

ولا يستطيع قضاء ـ أياً كان القانون الذي يطبقه ـ أن يعمل بغير عون المحاماة الحرة المستقلة، ولقد صدق أول رئيس لمحكمة النقض المصرية، شيخ قضاة العصر، عبد العزيز باشا فهمي حين قال: «إن عمل المحامين هو غذاء القضاء الذي يحييه. وإن كان على القضاة مشقة في البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح، فإن على المحامين مشقة كبرى في البحث للإبداع والإبداء والتأسيس» (محضر افتتاح أعمال محكمة النقض الدائرة المدنية 5/ 11/ 1931. منشور في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية).

□□□

إن عمل المحامي لا يمكن أن يخلو من المتاعب، ولا يعرف التاريخ محامياً ناجحاً لم يتعرض في عمله لضغوط من الأقربين فمن دونهم، ومن المحبين والشانئين على السواء، ومن الذين يَقْدِرون والذين يعملون لحساب هؤلاء القادرين، أياً كان مجال القدرة والعمل!

ولكن نبل غاية المحاماة، وسُمو مقصد الصادقين من رجالها ونسائها، وشرف المهنة، كفيلة كلها بأن تمنح المحامين قدرة على التصدي لذلك كله، واحتمال وقعه على النفوس وآثاره فيها، ومواجهة التحدي الذي يمثله، وأداء حق المهنة لتبقى دائماً مهنة النجدة والشهامة والكرامة.



الأهرام يواجه التحدي[1]

شُغل الناس منذ نشرت الأهرام نبأ طلب جهات التحقيق الفرنسية أن يمثل أمامها الأستاذ إبراهيم نافع للتحقيق معه بشأن مقالة منشورة في أكتوبر سنة 2000، عن واقعة تاريخية تعود إلى القرن التاسع عشر (سنة 1840)، بهذا التحدي الجديد الذي تواجهه الصحافة المصرية، بل والعربية بغية تضييق الخناق عليها، وتكميم أفواه كتابها، وقصف أقلامهم، بحيث لا ينطقون ولا يكتبون إلا ما يرضي السادة الصهاينة وجماعات الضغط التي تعمل في أوروبا والولايات المتحدة لحسابهم.

وهو تَحدٍّ إذا أخفقت الصحافة المصرية والعربية في الصمود أمامه فان حرية الرأي والتعبير سوف تصابان في مقتل، وسوف يصبح كل دفاع عن الحق العربي في مواجهة الطغيان الصهيوني معرضا للتأويل والتهويل، الذي يجعله جريمة تعاقب عليها قوانين معاداة السامية التي لوحق بها روجيه جارودي في بلده فرنسا، ولوحق بها مؤرخون ورجال قانون في بلاد أوروبية عديدة.

القضية التي كتب عنها الأستاذ عادل حمودة في الأهرام، قضيه جنائية وقعت في دمشق قبل أكثر من مائة وستين عاما، وهي موثقه في السجلات الرسمية العثمانية؛ لأنها تحركت نتيجة شكوى قنصل فرنسا لدى دمشق، إلى الوالي العثماني بشأن اختفاء رجل دين فرنسي وخادمه بعد دخولهما إلى حارة اليهود!

والمقصود ليس محاسبة الأهرام، ولا معاقبة إبراهيم نافع؛ لأن هذه القصة

---

(1) نشر في جمادى الأولى 1423 هـ = أغسطس 2002م.

أعيد التذكير بها سنة 2000 على صفحات الأهرام، المقصود الحقيقي هو أن تتوقف الأقلام المصرية الوطنية جميعاً عن تناول الصهيونية بأي لون من ألوان القدح أو النقد أو الفضح، لا في تاريخها وهو مجلل كله بالسواد، ولا في حاضرها الذي يتابع الناس جرائمه صباح مساء على شاشات الفضائيات. المطلوب أن تمضي الصحافة المصرية خاصة، والعربية عامة، في ركب الدعاية الصهيونية التي تسمي المقاومة إرهاباً، والمدنيين العزل إرهابيين، وتقتل الأطفال والنساء والشيوخ بالصواريخ، وتُوَلول كل ساعة: إن الفلسطينيين يقتلون المدنيين!

استدعاء الأستاذ نافع للمثول أمام قاضي تحقيق في باريس، سوف يجد عشرات الدفوع القانونية التي تجعله غير قائم على سند من القانون، وتنتهي بالشكوى المقدمة ضده إلى ملفات المحفوظات القضائية. ولكنه في نظر الصهيونية المحلية والعالمية رسالة لكل كاتب عربي، ولكل رئيس تحرير، أن الصهيونية بالمرصاد، وهي لن تَدَّخِر وسعاً في إسكاتكم بالوسائل كلها ولو(بجرجرتكم) أمام المحاكم في غير بلدانكم، رسالة مؤداها وغايتها: اسكتوا وإلا . . .

وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجهه الأهرام، وتواجهه الصحافة العربية معه، أن يظل ثابت العزم في الدفاع عن قضايا الأمة الوطن.

وأن يكفل للكتابة الحرية الممكنة كاملة.

وأن يقدم لقرائه رأياً حراً غير موجه.

وأن يكون ساحة لاختلاف الآراء البناء الذي لا تأخذه فيه لومة لائم، فان الصهيونية المحلية والعالمية إذا نجحت في إسكات أكبر صحيفة عربية وأوسعها انتشاراً فان الأمر مع سائر وسائل الإعلام العربية سيكون أيسر وأهون.

ولست أتوقع أن ينتهي أمر هذه الهجمة الصهيونية عند الشكوى المقدمة ضد الأستاذ إبراهيم نافع، بل إنني أتوقع حملات أوسع مدي للتشهير بالكتاب الوطنيين واغتيال سمعتهم ونشر الشائعات الكاذبة عنهم، فإن الصهيونية لم تتورع أبدا عن استخدام كل وسيلة، مهما تكن دناءتها، لكفُ الصادقين عن كشف جرائمها ومواجهة باطلها. والصهاينة يعلمون كما نعلم، أن قضيتهم مع العرب في فلسطين ليست قضية جيل أو جيلين، ولكنها قضية حق لا يموت، رغم ضعفه الوقتي، وباطل لن ينتصر على الرغم من قوته الظاهرة. وهم يعملون لتأخير اللحظة الحاسمة القادمة ـ بإذن الله ـ التي سيتكرر فيها نصر رمضان 1393/ أكتوبر 1973، وهي لحظة لا يمهد لها شيء مثل قلم صادق وصحافة حرة وذاكرة حية. . وهذا كله هو المستهدف في الحملة الحالية ضد الأستاذ نافع وضد الأهرام.



شهادة الشيخ الغزالي وأحكام الردة[1]..

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الغزالي، يصدق فيه أنه: «ملأ الدنيا وشغل الناس». ويصدق فيه قول الإمام الحافظ الذهبي ـ مؤرخ الإسلام ـ عن شيخه ابن تيمية: «لم ير مثل نفسه ولم ير الناس مثله».

ولم ألق الشيخ الجليل مرة إلا إزددت له إكباراً، وبه إعجاباً: لفضله، وعلمه، وسماحة نفسه، وقبوله الحق من حيث جاء وجهره به، لا يبالي فيما يعتقد لومة لائم.

وقد أثارت شهادته أمام محكمة أمن الدولة العليا، في قضية المتهمين باغتيال الكاتب المعروف: فرج فودة، زوبعةً من ردود الفعل المتفاوتة في طبيعتها وفي دوافعها وفي موضوعيتها أو بعدها عن الموضوعية. وبقيت ـ رغم كثرة ما كُتب ونُشر ـ نقاط تحتاج إلى بيان، تحرياً للحقيقة العلمية، وإيضاحاً لحكم الإسلام كما تبينه الأدلة القرآنية والنبوية في مسألتي: «الموضوع» «والإجراءات» في شأن جريمة الردة وعقوبتها.

وهذا البيان واجب. لأن الذين يدعون إلى إصلاح شامل يتخذ من الإسلام أساساً، ومن أحكامه الموضوعية قيداً للممنوع والمسموح، مكلفون بأن

(1) نشر في صفر 1414 هـ = أغسطس 1993م بمناسبة جدل صحفي واسع، في مصر وغيرها من أقطار الوطن العربي، حول الشهادة القضائية التي أدلى بها فضيلة شيخنا الجليل ـ رحمه الله ـ أمام محكمة أمن الدولة العليا في قضية اغتيال الكاتب المصري الدكتور فرج فودة.

يوقفوا الناس صراحة وبلا مواربة ولا مداهنة على المنهج الذي يدعون إليه، وعلى أصول الأحكام التي يسعون إلى خضوع الناس ـ جميعاً ـ لها، حتى يقبل الناس منهم ويُقبلوا عليهم عن بصيرة، أو يردوا عليهم كلامهم، وينفضُوا عنهم عن بينة. ولا يجوز لأحد من هؤلاء الدعاة أن ينكص عن هذا البيان أو يتهرب منه بزعم أن الدولة الإسلامية لم تقم بعد، وحين تقوم فإنها سوف تعَدل الأوضاع الفاسدة بجرة قلم أو بكلمة قائد أو زعيم؛ لأن هذا القول قد يساق به قطيع من المقلدين الغافلين، لكنه لا يصلح لإقناع عاقل واحد من حقه أن يعرف ما يراد به قبل أن يمنح تأييده لفئة أو حزب أو جماعة، وقبل أن يحجبه عن هؤلاء جميعاً.

والبيان الصالح لإقامة الحجة به، هو منهج القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى وهيأ لرسوله به إقامة الحجة المادية والمعنوية على الناس جميعاً: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: 42].

والمختلفون في الموقع السياسي في بلدنا لا يراهنون ـ كل في موقعه ـ على كسب خصومه السياسيين والفكريين إلى جانبه، وإنما يراهن كل منهم على كسب أكبر عدد من المحايدين المترقبين الباحثين عن الحق ـ الذي طال ترقبه ـ والخير الذي يُسمع عنه ولا يُرى أثره .... والذي يصدق ـ من أولئك المتنافسين ـ في قوله وفعله سيكون الأجدر بثقة هؤلاء المحايدين المترقبين كلهم أو جلهم.

□ □ □

فإذا انتقلنا من العموم إلى خصوص قضية الردة، بل قضية الجرائم والعقوبات جميعاً، فإننا نجد الحقائق الآتي ذكرها غابت عن أقلام الكاتبين، وأفكار المؤيدين والمعارضين، لما فهمه كل فريق من شهادة شيخنا الجليل محمد الغزالي.

الحقيقة الأولى: أن أحكام الإسلام في مصدريه الرئيسيين: القرآن الكريم والسنة الصحيحة، تضمنت تجريم بعض الأفعال وتحديد عقوبات لها: فالسرقة جريمة عقوبتها قطع اليد، والزنا جريمة عقوبتها الجلد أو الرجم، وقطع الطريق (الحرابة) جريمة عقوبتها واحدة من أربع عقوبات مذكورة في سورة المائدة الآية: 133، والقتل والجرح العمد جريمة عقوبتها القصاص أو الدية. . . . إلخ

وتضمن القرآن الكريم والسنة الصحيحة تجريم أفعالٍ دون أن يحدد لهذه الأفعال عقوبة مقدرة، سواء ذكرت لها عقوبة تعزيرية[1] أم لم تذكر: فشرب الخمر جريمة عزَّر الرسول ﷺ عليها، وعزر الصحابة بعده. والتجسس جريمة أمر الرسول ﷺ بقتل مرتكبها، وارتكاب فاحشة دون الزنا، وارتكاب أفعال الشذوذ الجنسي جريمتان أشار القرآن الكريم إلى التعزير عليهما بقوله تعالى: ﴿فَآذُوهُمَا﴾ [النساء: 16]. وشهادة الزور جريمة لم يحدد القرآن ولا صحيح السنة لها عقوبة، وأكل مال اليتيم جريمة لم يحدد لها القرآن ولا صحيح السنة عقوبة، وأكل الربا (أي أخذه) جريمة لا نص على عقوبتها في القرآن وصحيح السنة. . . . وهكذا.

ولا يجوز لأحد أن يرفع وصف التجريم عما أسبغ القرآن أو صحيح السنة عليه هذا الوصف.

ولا يجوز لأحد أن يغيِّر العقوبة التي حددها القرآن أو السنة الصحيحة لفعل معين متى توافرت أركان الجريمة وشروط توقيع العقوبة.

(1) العقوبة التعزيرية هي التي تقررها السلطات المختصة، في الدولة، بالتشريع فيما لا نص فيه. راجع كتابنا: في أصول النظام الجنائي، دار المعارف بالقاهرة، ط 2 سنة 1983 في الفصل الرابع منه.

والجرائم التي لم ينص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة على عقوبة لها هي جرائم تُرك تحديد العقاب عليها للسلطات المختصة بالتشريع (لتقريره) وبالقضاء (للحكم به) وبالتنفيذ (لتطبيق ما يحكم القضاء به على من تثبت إدانته من الأفراد). وهذه العقوبات تتفاوت ـ بداهة ـ من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر وقد يوضع لها حدان: أعلى وأدنى ـ وتترك للقضاء سلطة تقدير العقوبة الملائمة ـ فيما بين هذين الحدين.

الحقيقة الثانية: أن الشريعة الإسلامية ـ وهي تعني الأحكام الثابتة بالقرآن الكريم أو السنة الصحيحة ـ لم تتضمن نظاماً إجرائياً محدداً لتطبيق أحكام الجرائم والعقوبات التي تضمنتها.

وقد تركت الإجراءات ـ فيما عدا اشتراط عدالة الشهود وتحديد الحد الأدنى من الشهود الذين تثبت بشهادتهم بعض الجرائم ـ لاجتهاد المسلمين في كل عصر، ليضعوا النظام الإجرائي الذي يناسب العصر علمياً واجتماعياً.

وهذا من حكمة التشريع الإسلامي البالغة، فإن النظم الإجرائية تحتاج إلى التغيير، والتعديل بين فينة وأخرى، وليس من المعقول أن يقيد جميع الناس في كل البيئات، وعلى مر العصور بتصور واحد للنظام الإجرائي.

والذي يجب توافره في النظام الإجرائي ـ إسلامياً ـ هو كفاءته في تحقيق العدالة وإقامتها بين الناس جميعاً وفق قاعدة المساواة البشرية. ولذلك قال العلماء: «كل طريق ثبت بها العدل فهي من الشريعة عَلِمها من عَلِمها، وجَهِلها من جَهِلها».

وقالوا: «حيثما أسفر وجه العدل: فثم شرع الله ودينه».

وقد اجتهد الفقهاء في عصور تطبيق الشريعة الإسلامية في تبيين معالم النظم الإجرائية التي تحقق ذلك. وتوقفت مسيرة هذا الاجتهاد بتعطيل الحكم بالشريعة في جل بلاد الإسلام أو كلها.

والاجتهادات السابقة لا تلزمنا، بل كثير منها لا يصلح لعصرنا. والنظم

الإجرائية الحديثة المحققة لاستقلال القاضي، وحياده، وحصانته، وضمانات المتهمين وحقوقهم في المحاكمة وقبلها وبعدها، كل ذلك متفق مع الشرع، وهو محقق لمعنى العدل الذي يتطلبه الشرع ـ لزاماً ـ في القضاء.

الحقيقة الثالثة: أن «الردة» ذكرت في القرآن الكريم بضع عشرة مرة، وليس في أي موضع من مواضع ذكرها في القرآن الكريم ذكر عقوبة دنيوية لها. وقد جاء التعبير القرآني بلفظ «الردة» في بعض المواضع، وبتعبير «الكفر بعد الإسلام أو الإيمان» في مواضع أخرى.

ومن أمثلة ورود لفظ الردة الآيات: 217 من سورة البقرة، و25 ـ 27 من سورة محمد، ومن أمثلة ورود تعبير الكفر بعد الإسلام الآية: 47 من سورة التوبة، ومن أمثلة ورود تعبير الكفر بعد الإيمان: الآية: 108 من سورة البقرة والآيات: 86 ـ 90 و177 من سورة آل عمران.

وقد أشارت آية سورة التوبة: 74، إلى عذاب أليم في الدنيا والآخرة، ولكنها تتحدث عن المنافقين لا عن المرتدين.

والمنافقون لا يعاقبون في الدنيا بعقوبة يحكم بها القضاء، ولكنهم يؤاخذون في الآخرة بنفاقهم. فليس في هذه الآية الكريمة دلالة على عقوبة دنيوية للمرتد.

والفقهاء يقيمون بنيان بحوثهم عن جريمة الردة على عدد من الأحاديث النبوية الصحيحة، مَدَارها على ثلاثة أحاديث اثنان منها في غير موضوع الردة (حديث النفر من قبيلتي عكل وعرينة الذين ارتدوا بعد إسلامهم، وحديث الأسباب المبيحة لدم المسلم. **فالأول**: فيه ذكر قوم عوقبوا على سبيل القصاص منهم، **والثاني**: يتحدث ـ في روايته المفصلة ـ عن المحارب لا عن المرتد كما يفهم من رواية مجملة له).

والحديث الثالث هو حديث: «**من بدَّل دينه فاقتلوه**» وهو أقوى ما يؤيد مذهب القائلين بوجوب عقاب المرتد بالقتل.

وهذا الحديث ليس على عمومه. لأن المتفق عليه بين الفقهاء أنه لا يشمل من ترك ديناً غير الإسلام إلى دين الإسلام.

والراجح من أقوال الفقهاء ـ وهو مذهب جمهورهم قديماً وحديثاً ـ أن الحديث لا يشمل من يبدل ديناً غير الإسلام بدين آخر كاليهودي يتنصر، والنصراني يتهوَّد، أو أي منهما يتخذ المجوسية أو البوذية . . . . . وهلم جرا.

فبقي الحديث فيمن بدل بدين الإسلام ديناً غيره. لأن الدين ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ عند الله الإسلام، وما عداه فهو بزعم المدعي.

والأحناف يخصصون عموم الحديث بالمرأة المرتدة، فإنها لا تقتل عندهم، ويعللون ذلك بأن المرأة لا تقاتل.

والعلامة الشيخ محمود شلتوت رحمه الله يقول: «وقد يتغير وجه النظر في المسألة إذا لوحظ:

1 - أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الآحاد.

2 - وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم، وإنما المبيح هو محاربة المسلمين، والعدوان عليهم ومحاولة فتنتهم عن دينهم.

3 - وأن ظواهر القرآن الكريم في كثير من الآيات تأبى الإكراه على الدين»[1].

فالنظر في القرآن الكريم ـ إذن ـ لا يكفي لتقرير عقوبة دنيوية للمرتد، والسنة الصحيحة ليس فيها حديث واحد يثبت به توقيع النبي ﷺ لعقوبة على المرتد.

الحقيقة الرابعة: أن القرآن الكريم نفسه قد حكى عن جماعة من اليهود، أنهم كانوا يترددون بين الكفر والإسلام ليفتنوا المؤمنين عن دينهم ويردوهم عن

---

(1) الترقيم من صنعي

الإسلام، فقال تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: 72]، وقد كانت هذه الردة الجماعية في المدينة، والدولة الإسلامية قائمة، ورسول الله ﷺ حاكمها، ومع ذلك لم يعاقب هؤلاء المرتدين الذين يرمون ـ بنص القرآن الكريم ـ إلى فتنة المؤمنين في دينهم وصدهم عنه.

الحقيقة الخامسة: أن حادثتي ردة صريحة ـ على الأقل ـ قد وقعتا في زمن الرسول ﷺ ولم يعاقب الرسول المرتد في أي منهما.

في الأولى: جاء أعرابي أسلم وهاجر إلى النبي ﷺ وطلب منه أن: «يقيله بيعته»، أي يسمح له بالخروج من الإسلام الذي بايع على الدخول فيه، ولم يعاقبه رسول الله ﷺ، بل تركه يخرج من المدينة واصفاً إياها بأنها: «**كالكير تنفى خبثها وينصع طيبها**». وهذه الحادثة رواها البخارى ومسلم في صحيحيهما.

وفي الحادثة الثانية ـ التي رواها البخاري ومسلم أيضاً ـ ارتد رجل ـ كان نصرانياً قبل إسلامه ـ إلى النصرانية، وكان يزعم أنه هو الذي كان يعلم النبي ﷺ القرآن، فترك، فمات فدفنوه، فلفظته الأرض، وفي رواية أنه فر إلى قومه من النصارى.

الحقيقة السادسة: أن في الآثار المروية عن بعض الصحابة والتابعين، وفي الآراء الفقهية التي ذهب إليها بعض أفذاذ المجتهدين، ذكر تدابير أخرى ووجهت بها، أو رؤي أن تواجه بها الردة.

فمن ذلك ما رواه عبد الرزاق في: «المصنف» عن عمر بن الخطاب من حبسهم وعرض شرائع الإسلام عليهم. وما رواه عن عمر بن عبد العزيز من تغليظ الجزية على مرتد عن الإسلام إلى أحد الدنين الكتابيين، ما لم يكن قد عرف شرائع الإسلام قبل ردته. ومنه ما رواه عن إبراهيم النخعي ـ أحد كبار

التابعين وأئمة مُجتهدي أهل الرأي ـ وعن سفيان الثوري من أن المرتد «يستتاب أبداً».

ولا يقول هؤلاء الصحابة والتابعون ـ مع علمهم وتحريهم وشدة ورعهم ـ بمثل ذلك إلا وقد فهموا أن العقوبة المذكورة في حديث: **«من بدل دينه فاقتلوه»** عقوبة تعزيرية مفوضة إلى السلطة المختصة في الدولة، لتقرر بشأنها ما تراه ملائماً من أنواع العقاب ومقاديره ـ ويجوز ـ أن تكون هذه العقوبة هي الإعدام في الحالات التي تستوجب ذلك. وهذا هو المراد بحديث: **«من بدل دينه فاقتلوه»** أن يبيح العقاب تعزيراً بقتل المرتد. لا أنه يوجبه بوصفه حداً من الحدود التي لا تقبل التعديل بالزيادة أو النقصان. وهذا هو مقتضى الجمع بين الأدلة التي ذكرنا، وبين آثار مروية عن بعض الصحابة أنهم أمروا بقتل المرتد.

الحقيقة السابعة: أنه يجب التفريق في حالات الردة بين الردة الفردية والردة الجماعية. فالردة الجماعية خروج على الدين والدولة يجب عليها التصدي لها لمنع الأضرار المترتبة على هذا الخروج. والمرتدون جماعياً محاربون خارجون على سلطان الدولة وعقيدتها لا يجوز لها السكوت عليهم، وإلا كانت مقصرةً عن واجبها في إقامة الدين.

والردة الفردية نوعان: ردة تترتب على شبهة أو شبهات قامت بنفس المرتد، وشغلت عليه عقله وملكت منه قلبه، وهو يديرها في حواره الذاتي، ويتوقف عندها كثيراً أو قليلاً، ثم لا يعالن بها، ولا يدعو الناس إلى ما قام بنفسه منها، فهذا شأنه ونفسه، لا حق للدولة عليه ولا سبيل لها إلى مؤاخذته عنه، فضلاً عن محاكمته أو عقابه.

وإذا كان هذا هو شأن الدولة، فإنه كذلك ـ من باب أولى ـ شأن الأفراد جميعاً، إذ لن يعرف أحد ما ينطوي قلب الآخرين عليه، وليس لأحد أن يفتش عما يعتقده الناس ليتبين إيمانهم أو كفرهم.

والنوع الثاني من الردة الفردية نوع يخرج صاحبه معلناً إياه، صارفاً الناس عن الدين بالشبهات التي قامت عنده، وقد لا تكون عند غيره فيشيعها في الناس ويذيعها، ويدعو إلى تبنيها، ويصورها كما لو كانت حقائق تصادم حقائق الدين، أو عقائد تنافس عقيدة الإسلام. ومن هؤلاء من يظهر المعارضة والاعتراض على شرائع الإسلام جملةً، أو على بعض منها تفصيلاً.

والواجب على الدولة أن تتيح للعلماء مناقشة هؤلاء وكشف شبهاتهم والرد على اعتراضاتهم المجملة والمفصلة، وأن تتيح لهم فرصة العودة إلى الجماعة والبقاء في إطار الملة. فإن أبوا تدخل النظام الجنائي لمحاسبتهم عن جريمة فتنة المؤمنين في دينهم ـ بعد كشف شبهاتهم ـ وهذه المحاسبة تتم في حدود نظام «التعزير» الذي هو نظام جنائي يوفر للدولة مكنة فرض العقوبات للأفعال الضارة بنظام المجتمع حمايةً له وتمكيناً لقيمه. «وكشف الشبهات» هو الذي يسمى: «بالاستتابة» وهي طلب التوبة، أو التمكين منها بايضاح الحقائق وإلقاء الضوء على فساد الآراء الكفرية أو التشكيكية التي لُبِّس بها على هؤلاء أمر دينهم.

وليست الاستتابة ـ كما فهمها بعض الكاتبين ـ هي تحقيق التوبة أو قبولها أو التأكد منها، لأن هذا الأمر قلبي محض ونفسي بحت لا يطلع عليه أحد إلا الله سبحانه وتعالى، وليس أحد مكلفاً بالتحقق من دين الناس، ولكن العلماء مُكَلفون بكشف الضلالات، وإزالة الشبهات، وعرض الحق ليثوب الناس إليه. وإذا كان كشف الشبهات ودحض الشكوك هو مهمة العلماء، فان إيقاع القضاء بالعقوبة هو وظيفة المحاكم بعد ثبوت التهمة أمامها. والنظام القانوني الإسلامي ـ في شأن الردة ـ لا تثبت التهمة فيه إلا بعد أن يقرر العلماء أن المرتد قد استتيب وكشفت شبهاته، ولم يفيء إلى الحق. فكأن الاستتابة وكشف الشبهة شرط لرفع الدعوى الجنائية لا تقبل دونها، ويقوم بها المختصون من

العلماء في العصر الذي تتم الردة فيه. ولا يرفع إلى القضاء إلا من أبى الرجوع إلى الحق بعد ما تبين له[1].

الحقيقة الثامنة: أن آحاد الناس لا يجوز لهم أن يوقعوا العقوبات على مُرتكبي الجرائم بأنفسهم. لأن هذا عدوان على سلطات الدولة. وإهدار لحقوق الإنسان، وعلى الأخص حقه في الدفاع عن نفسه أمام قضاة مستقلين عدول.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الواجب على كل مسلم بحسب علمه وقدرته، لا يتضمن توقيع العقاب على الجرائم وإنما يتضمن منع وقوع الجريمة نفسها، أما إذا وقعت فالشأن فيها للسلطة المختصة في الدولة: تحقيقاً ومحاكمةً وعقاباً، ولا عمل للأفراد ـ بعد وقوع الجريمة ـ سوى الإبلاغ والشهادة بشروطهما الشرعية.

والذين يتجاوزون هذه القواعد يعرضون أنفسهم لعقوبة «الافتئات على السلطة» وهي عقوبة تعزيرية توقع في كل حالة بحسب خطورتها من بين العقوبات المقررة في النظام الذي تضعه السلطة المختصة في الدولة.

وقد كان معنى كلام فضيلة الشيخ الغزالي ومراده ـ بلا ريب ـ أمام محكمة أمن الدولة العليا حين قال: «لا تحضرني له عقوبة» أنه ليس هناك عقوبة مقدرة سلفاً، ومحددة بعينها نصاً، في القرآن الكريم أو السنة النبوية لهذا العدوان على سلطات الدولة.

وترك هذا الأمر دون تحديد هو واحد من أدلة صلاحية الإسلام لكل زمان؛ لأنه مما يجب تغيير أحكامه وإجراءاته بتغير الظروف والأحوال.

الحقيقة التاسعة: أن الحكم بالردة عن الإسلام، أو الكفر بعد الإيمان لا

---

(1) لهذا الموضوع تفصيل طويل في كتابنا: الحق في التعبير، دار الشروق بالقاهرة، 1998.

يكون لآحاد الناس. وإنما هو للعلماء العالمين بشرائع الإسلام وأحكامه الكلية والتفصيلية. لأن كثيراً من الناس يضيق صدره عن المخالف لرأيه، وقد يكون الحق مع المخالف لا مع من ضاق به صدراً. وكثير من الناس يعرف جانباً من جوانب الدين ويرى نفسه قد عرفه كله وأحاط بعمومه وخصوصه، وهو ليس كما يرى نفسه.

والتحذيرات الثابتة في نصوص الإسلام، لا تحصى كثرةً، كلها تحذر من أن يرمي المسلم أخاه المسلم بالكفر بلا بينة، ومن أن يحكم على الناس بغير الظاهر من أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم، وتوجب أن يحمل الحال والقول والفعل على أحسن محامله ومعانيه. والذين لا يفقهون ذلك ولا يحيطون به علما يوقعون الناس ـ وأنفسهم قبل غيرهم ـ في حرج شديد، وعنت لا سبب له ولا سند. وهم مخطئون في التصدي لما لا يحسنون، والرد عليهم وبيان خطئهم واجب على العلماء لا يجوز أن تمنعهم من أدائه رغبة أو رهبة.

الحقيقة العاشرة: أن بلاد الإسلام مُبْتلاة بطوائف من ذوي الأقلام والألقاب والألسنة، يكيدون للإسلام وأهله، ويصفونه بما لم يجرؤ الفرنج المستعمرون أنفسهم على وصفه به رغم استعمارهم بلاد الإسلام في وقت هوانها وضعفها.

وبعض هؤلاء لا يقفون عند حد في نكايتهم لدين البلاد ورموزه، فيتطاولون على العلماء وعلى الصحابة وعلى السنة والقرآن بلا خجل من أنفسهم وبلا مُجاملة ـ ولو كانت كاذبة ـ لمئات الملايين من المؤمنين.

ومع أن علماء الإسلام وصادقي دعاته يتأدبون بأدب الإسلام في التعامل مع هؤلاء، ولا يتهمون أحداً منهم بشيء إلا بدليل شرعي معتبر، فإن هذا لا يزيدهم إلا طغياناً وعتواً. والدول الإسلامية في إعلامها الرسمي، وفي صحافتها، التي لا تصدر إلا بإذن رسمي منها، تترك لهم الحبل على غاربه، حتى يمكن واحد منهم من احتلال صفحة كاملة يقرؤها عدة ملايين من القراء

كل أسبوع وهو يخصصها كلها للدفاع عن شريك له في مهاجمة الدين وكتابه علمائه، ثم يملأ الدنيا صراخاً إذا رد عليه صاحب منبر يستمع إليه يوم الجمعة عدة مئات من المصلين المؤمنين، وكأن «الدوح» الاعلامي الرسمي أصبح «حراماً» على علماء الإسلام ودعاته، «حلالاً» للطير من كل «جنس!!».

والتصدي لهذه الحملة ـ التي يراها كثيرون مدبرة ومُمولة ـ واجب كل مسلم بحسب قدرته ومكناته العلمية والفكرية. وكشف الشبهات التي يوردها الشاكُون أو المشكّكُون جهاد يقوم به القادر عليه، كسائر فروض الكفاية، وتأثم الأمة كلها إذا تركته، أو إذا لم يقم به من علمائها من يكفي لذلك.

ولا شك أن شيخنا الجليل «الغزالي» في طليعة القيادة العلمية الإسلامية الواعية المنتصرة بالله لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم. وسيبقى الصراع بين الإيمان والكفر على هذه الأرض حتى يرثها الله ومن عليها. والعقل والنقل والصدق والحق كلها في صف الإيمان وجانبه. والله تعالى غالب على أمره ومتم نوره، علم بذلك من علمه، ورضي به من رضيه، وجهله من جهله، وسخطه من أتبع نفسه هواها أو اتخذ إلٰهه هواه.

وما نشرته الصحف المصرية ـ وحدها ـ منذ أدلى الشيخ الغزالي بشهادته أمام المحكمة من أقوال العلماء وآرائهم شاهد صدق على ذلك لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

□ □ □

وليس أمر الدين ـ وهو عشرات التخصصات الدقيقة ـ نهباً لكل قارىء، ولا لكل كاتب. ولا يجوز أن يكون كذلك.

وعلى الذين بيدهم مقاليد النشر أن يتقوا الله فيما ينشرون، وأن يُراعوا دين الأمة ودستور الدولة ومشاعر الملايين، الذين يَفْدُون هذا الدين بأرواحهم وما ملكت أيمانهم من ثروة ومتاع، فإن كثيراً مما نشر بمناسبة الشهادة القضائية

للشيخ الغزالي كان جهلاً صريحاً بأحكام الإسلام وآدابه. وتعدياً صارخاً على رموز الدين ودعاته. وهدماً مباشراً، أو غير مباشر، لتاريخه كله وقواعده جميعاً.

وشأن العامة ـ حين يجد الجد ـ أن ينزلوا عند ما يبينه العلماء، ويلتزموا به، لا أن يطاولوهم، ويجادلوهم ويشغبوا عليهم محادين بذلك ـ وهم لا يشعرون ـ قول الحق تبارك وتعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].. صدق الله العظيم.



عبد الصبور شاهين وأبوه آدم!![1]

نشرت المطابع على الناس منذ عدة شهور كتاباً للداعية الإسلامي المعروف، وأستاذ اللغة العربية ذائع الصيت، الدكتور عبد الصبور شاهين بعنوان: «أبي آدم» تناول فيه قصة بدء الخليقة من وجهة نظر تقوم على التصور الدلالي لألفاظ القرآن الكريم.

وانتهى الدكتور عبد الصبور إلى مجموعة من النتائج تخالف المألوف المستقر عند المفسرين والباحثين المسلمين الذين تناولوا النصوص القرآنية المتصلة بموضوع خلق الإنسان. وهي وجهة نظر تقترب من قول القائلين: «بالنشوء والارتقاء» الذي ينكره جمهرة المفسرين للقرآن الكريم، ولا يتقبله بقبول حسن معظم المفكرين الإسلاميين.

وقضية الخلق كلها من القضايا الغيبية التي من أصول منهج السلف أن «نُمِرّ» الآيات الخاصة بها كما جاءت، بلا جدال، ولا مناقشة تفصيلية، ولا حوار ممل في دقائقها.

وهي ـ من ناحية أخرى ـ تدخل عند أهل علوم العصر في نطاق علم البحث عن «أصل الإنسان» وهو علم يتكلم أصحابه من واقع ما يعثرون عليه في الحفائر التي يقومون بها في مناطق مختلفة من العالم، ولهم في عدِّ السنين التي ظلت محتويات الحفيرة فيها مطمورة في الأرض مناهج شتى، فبينما يقول بعضهم عن بعض العظام: إن عمرها عدة آلاف من السنين، يقدر آخرون هذا العمر بمئات من آلاف السنين، أو بملايين منها. واعتمادهم في هذا على نتائج

---

(1) لم أستطع وانا أجمع هذا الكتاب أن أقف على تاريخ نشر هذا الفصل.

أبحاث معملية، وفحوص بأنواع الإشعاع، وخبرات متنوعة في التخمين والظن وما يبنى عليهما ـ أو عليهما وعلى تلك الوسائل ـ من تقدير.

وبحث الدكتور عبد الصبور شاهين يلم بأطراف من معلومات أولئك الباحثين، وبمعالم من أصول دلالات الألفاظ وأسرار التراكيب العربية لا سيما التراكيب القرآنية الشريفة.

ومهما يكن الرأي فيما انتهى إليه عبد الصبور شاهين، في شأن «أبيه آدم»، فهي مسألة علمية لغوية، يخطئ الناس فيها ويصيبون، ويتبادلون الأدلة أو يقارعون الحجة بالحجة. والحياة تحتمل في هذه القضايا كل أنواع الرأي والخلاف فيه. ولا يحق لأحد أن يكون اختلافه مع الآخر ـ في مثل هذا ـ سبباً لفتنة، أو طريقاً لاقتياد المخالف إلى القضاء، أو سبيلاً لإثقال كاهل المحاكم، المثقل إلى حد الإرهاق، بمزيد من القضايا التي لا يمكن حسمها، ولا يفصل فيها القاضي إلا برأي يحتمل من الخطأ بقدر ما يحتمل من الصواب، وهو لا يتميز عن رأي غيره من أهل الرأي إلا بأنه يصدر باسم سلطة الدولة ويكتب على ورقها الرسمي، ويحمل خاتم شعارها. ولكنه بعد ذلك وقبله لا يزيد ما أيده من قول الناس قوة، ولا يسلب ما نفاه من قول الآخرين ما يكون له ـ في ذاته ـ من قيمة علمية، أو طرافة أدبية، أو مزية فكرية، أو خاصة تميزه من حيث الإبداع أو الابتكار أو التفرد أو الخروج عن المألوف ولو بلغ حد الشذوذ والغرابة!!

وقد ساء كثيرين، من أهل الرأي والفكر والنظر في علوم الدين الحنيف، وأهل العلم بلغتنا العربية الشريفة، أن يكتب الدكتور عبد الصبور شاهين ما كتب، وأن ينشره على الناس فيحدث ـ فيما يزعمون ـ فتنةً لا راد لها، ويسبب صدعاً لا يرأبه أحد.

وأقام بعض أصحاب الغيرة دعاوى قضائية ضد عبد الصبور شاهين، وضد

المؤسسة الدينية في مصر، يطلبون في بعضها الحكم بمصادرة كتابه، وفي بعضها تعويضاً عما أحدثه الكتاب لهم من آلام نفسية. وصرح بعضهم لبعض الصحف بأنه ـ للأسف ـ لا يستطيع الآن رفع دعوى تفريق بين عبد الصبور شاهين وزوجه، لأن قانون الحسبة في مصر يمنع رفع هذه الدعاوى عن غير طريق النيابة العامة (!)

□ □ □

وكان جديراً بهؤلاء الغيورين أن يُربعوا على أنفسهم، فإن الخطب أهون ـ كله ـ من أن تقاد له هذه النيران، وأن تفتح له هذه الأبواب من الجدل العقيم، ويرمي كل من لا يعجبنا رأيه في شيء بأنواع من التهم التي لا يقوم عليها دليل إلا اختلافنا حول ما يقول!!

هَبُوا ـ أيها الأعزاء ـ أن كلام الدكتور عبد الصبور شاهين كان خطأً كله، فكان ماذا؟ أخطأ عالم في مجال تخصصه اللغوي، وراد مواطن ظنها موطأة في مجالات معرفة أخرى متاحة للكافة، فأي تثريب عليه؟

إن غاية ما يستحقه ـ عند مخالفته ـ أن يبينَ خطؤه، ويردَّ عليه، ويقال له كما قالت الأوائل:

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا تورد يا سعد الإبل!!

أما أن يساق إلى القضاء، ويرمى بالمروق مما نذر نفسه وحياته دفاعاً عنه، فإن ذلك ليس من شيم العلماء ولا من سبل تقدم العلم وترقيه.

□ □ □

إنني أكتب هذا، وأنا مخالف لأخي الدكتور عبد الصبور شاهين في كثير من آرائه القديمة والحديثة. وقد خالفته في برامج تلفزيونية كان يقدمها هو نفسه، ولم يفسد هذا الخلاف قضية الاحترام العلمي ولا قضية الود الشخصي بيني وبينه.

وحين طلب مني بعض الأصدقاء ألا أكون له أمام القضاء ظهيراً، أحسست أن واجبي ألا ألبي هذا الطلب، وأن أقول كما قال الأول: إنني أخالفه فيما يقول، ولكنني مستعد أن أضحي بأي شيء حتى أضمن له حقه في التعبير عن رأيه.

□□□

أمنية عزيزة أن أعيش حتى أرى كلنا يبذل وسعه كله للدفاع عن حق المخالفين كما ندافع عن حق الموافقين، وحتى أرانا ـ كلنا ـ نفرق بين ما يستوجب البحث والنظر والتأمل والتدقيق.. وبين ما يستدعي الغضب وتغير الخلق واستحداث الخصومة وقطع أواصر المودة... فالبون شاسع بين الأمرين والحالين.



ماذا فعل القرضاوي ؟![1]

الذكتور يوسف القرضاوي أحد أعلام الإسلام المعاصرين، وهو داعية فقيه وكاتب خطيب، عالم بالحديث، والفقه وأصوله، واللغة العربية وأسرارها، مفسّر للقرآن الكريم، يدعو إلى نفض الغبار، المتراكم عبر القرون، عن مناهج الاجتهاد الفقهي، ويمارس هذا الاجتهاد فعلاً في نوازل الزمان.

وهو مثل كل إنسان: تنطبق عليه قاعدة الصحابي الجليل عبد الله بن عباس - التي أخذها عنه التابعون والأئمة واشتهرت عن الإمامين مالك وأحمد بن حنبل - «كل مخلوق يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم ﷺ».

وأنا، مع الصلة الوثيقة الوادة التي تجمعني بالدكتور يوسف القرضاوي، أختلف معه في أحيان متفرقة حول بعض آرائه الفقهية، ونتبادل فيها الحوار بالحسنى، ونتفق في النهاية أو نبقى مختلفين، ولكننا نستظل معاً بروح الأخوّة الإسلامية الواقية من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق، ولا يزيدنا الحوار فيما نختلف حوله إلا تمسكاً بحرية الرأي ووجوب طلب الحق، وأشهد أن القرضاوي قدوة في ذلك كله، ومثل يضرب لميراث العلم والخلق الإسلاميين المستمر من خير القرون إلى يوم الناس هذا.

ومنذ عشرة أيام - أو تزيد قليلاً - والصحافة المصرية تشن حملة ضارية على محطة الجزيرة التلفزيونية الفضائية التي تصدِّر إرسالها - أو تبثه - من الدوحة عاصمة قطر. ومن العجيب أن يسارع بعض المساهمين في هذه الحملة إلى الهجوم على القرضاوي واتهامه بما لا يليق أن يُتهم به شخص من عامة

---

(1) نشر في شعبان 1421 هـ = نوفمبر 2000م.

المسلمين الذين يستر الله عليهم ذنوبهم وخطاياهم، ولو قيل في أحد من الناس ما قيل في القرضاوي لكان مصير القائل أن يقف أمام محكمة الجنح بتهمة القذف والسب وإهانة العرض. ولكن الخلق والتواضع والحلم الذي يتحلى به القرضاوي قد منعه من سلوك طريق التقاضي، واحتسب ما أصابه عند الله سبحانه وتعالى، ولعله بذلك زاد غيظ أولئك الشتّامين الذين تناولوه بما يجرحهم هم ويسيئ إليهم قوله.

وقد تعجبت لأمر هذه الحملة على القرضاوي لأسباب كثيرة من أهمها: أنه أصلاً لم يقل شيئاً ضد وطنه مصر، وكيف يقول مثله شيئاً ضد وطنه وهو أحد الذين يعلمون الناس حب الأوطان والولاء لها، وشعره ونثره في هذا المعنى أكثر من أن يحصى.

لقد قال القرضاوي في برنامج «الشريعة والحياة»: إن المصريين خاضوا حربين في سنة 1967 وفي سنة 1393هـ = 1973م. تسلّحوا في الثانية بشعار الإيمان، واتخذوا نداء لهم صيحة: «الله أكبر» وجعلوا الموت في سبيل الوطن موتاً في سبيل الله يتمنونه ويحرصون عليه، ونصرهم الله بقدر إيمانهم، ولو أن عدتهم من الإيمان كانت أوفر وأكبر لكان النصر كذلك. وهو كلام صحيح كله، لا يرتاب فيه من عاش أيام هذه الحرب المجيدة، وعرف ما دار من أبطالها، وقرأ ما كشفه قادتها وعلى رأسهم الرئيس السادات نفسه والفريق سعد الدين الشاذلي وعشرات الكاتبين الآخرين.

فلماذا يقابل هذا القول الصحيح من الدكتور القرضاوي ـ وهو قول ينبغي أن نذيعه في هذه الأيام التي نواجه فيها بصدور فلسطينية عارية المحتل الغاشم الصهيوني ـ لماذا يقابل الحديث عن الإيمان في هذا الظرف بوجه خاص بانتقاد قائله والتهجم عليه ووصفه بما يعاقب القانون قائله وكاتبه وناشره جميعا؟!

وهل اتفق هذا الهجوم مصادفةً بحتة مع الهجوم الإسرائيلي العنيف الذي

يشنه حاخام الأشكيناز الأكبر في إسرائيل (يتسرائيل لاو) الذي استقبله قديماً فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ـ في حادثة أثارت عواصف لم تهدأ حتى اليوم ـ فقد وصف هذا الحاخام يوسف القرضاوي بأنه العدو الأكبر لإسرائيل. وطالب بمنعه من الظهور في قنوات التلفزيون. وطالب ألا تسكت عن تطرفه الحكومة الإسرائيلية، وهي حكومة لا تناقش معارضيها بالحجة والبرهان وإنما تحاورهم بالرصاص والقنابل الحارقة والاغتيال والخطف من أي مكان في العالم إلى إسرائيل، وما حادثة ايخمان ببعيدة عمن كان له قلب يذكر ويعي.

والذين هاجموا يوسف القرضاوي ـ مع الحاخام الإشكنازي ـ هاجموا أصلاً محطة الجزيرة نفسها، ووصفوها بما هم أدرى به وأقدر على إقامة الدليل عليه، ولكن الباطل الصراح من قولهم عنها هو اتهامهم إياها، ومقدمي البرامج فيها، بأنهم يعملون تحت سيطرة تنظيم الإخوان المسلمين!

وأهم مقدمي البرامج في هذه المحطة التلفزيونية هم فيصل القاسم، وهو درزي، صاحب برنامج الاتجاه المعاكس الذي يثير المشاركين فيه بعضهم على بعض، ويثير المتفرجين، لا سيما الرسميين منهم، بما يذكره المشاركون في برنامجه عن حكوماتهم وسياستها. وسامي حداد صاحب برنامج الرأي الآخر وجميل عازر المحلل السياسي وَهُما كاثوليكيان! فأي نجاح ينسبه هؤلاء المهاجمون للقرضاوي وللجزيرة إلى تنظيم الإخوان المسلمين عندما يزعمون أنه قادر على تجنيد الدروز والكاثوليك لتنفيذ مخططاته ؟ وإذا كان المتكلم يهرف بما لا يعرف أفلا يعلم أن القارئ والمستمع يتدبران ما يقول ويتأملان ما يكتب، ويكتشفان الحقائق بغير مجهود كبير؟؟



تضامنوا مع علي مراد[1]

أصبح اسم الطيار المصري الشجاع (علي مراد) على ألسنة ملايين المصريين والعرب والمسلمين منذ اتخذ موقفه الرجولي قبل أيام قليلة فرفض الخضوع للعجرفة الإسرائيلية التي صمم ممثلوها في مطار غزة على تفتيش الطائرة المصرية التي كان علي مراد يقودها.

والذي نشر عن هذه الواقعة قليل.

ولكن الذي قاله ـ وفعله ـ علي مراد كان مشرفاً وبطولياً، ونال استحسان الجميع.

والذي قاله المسؤولون في «مصر للطيران»، وعلى رأسهم رئيس الشركة، كان متهافتاً ومؤسفاً وجالباً للخزي.. ولذلك استحق الاستهجان مقروناً بالإشفاق عليهم والرثاء لحالهم.

فأما علي مراد فهو قائد طائرة له جميع صلاحيات القائد على قطعة من أرض مصر، شأنه شأن السفير في سفارته، والربان على ظهر سفينته، والمحافظ في أنحاء محافظته. وبمقتضى هذه الصلاحيات رفض، وهو على حق، أن تقوم قوات دولة أجنبية بتفتيش أرض مصرية هو المسؤول عنها والقائد فيها.

ولما أتاه قول بعض الموظفين في سفارتنا في تل أبيب بغير ما رآه صواباً استفسر من قطاع العمليات، الذي يبلغه بطريقة دورية بما يجدُّ من تغيير في القواعد المتعارف عليها دولياً للطيران المدني، فأجابه المسؤولون في هذا القطاع إجابة مبهمة.. قالوا له: «تصرف كالمعتاد» !

---

(1) نشر في جمادى الآخرة 1421هـ = سبتمبر 2000م.

وليس معتاداً في أي مكان أن تصعد عناصر القوات المسلحة لدولة المطار بأسلحتها إلى الطائرات المدنية لتفتيشها. والمؤسف المخزي أن تصريحات رئيس الشركة جاء فيها: أن القصد من التفتيش كان التأكد من تبعية الطائرة لمصر للطيران! والناس كلها تعرف أن للطائرة أوراق إثبات شخصية وجنسية تستطيع السلطات المختصة بالطيران المدني، في أي مطار في العالم، أن تتأكد بفحص هذه الأوراق من هويتها. والناس جميعاً يعلمون أنه على جسم الطائرة من الخارج يكتب اسمها ورقمها واسم الشركة التي تتبعها وطراز الطائرة باسمه ورقمه. فلا يحتاج أحد إلى تفتيش الطائرة من داخلها ليعرف إلى أي دولة هي تابعة أو أي شركة تملكها.

وقال الطيار علي مراد، وهو محق، إن الاتفاق الذي بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين حول مطار غزة لم يبلغ به الطيارون، وهو لا يلزمهم أصلاً. وكان من المؤسف المخزي أن يقول رئيس الشركة ـ الذي يفترض فيه أن يحمي رجاله ويدافع عن أبناء شركته ـ إنه كان يجب على الطيار أن يسأل قبل سفره إلى مطار غزة عن تفاصيل هذا الاتفاق!

هذا الكلام العجيب غير المسؤول لا يصدر إلا عن شخص لم يمارس الطيران المدني، ولا يعرف تقاليده وأعرافه. إن للطيران المدني، قانوناً دولياً يدرسه الطيارون ويمتحنون فيه قبل الحصول على شهاداتهم التي تخولهم قيادة الطائرات، وليس في أي مكان في العالم قاعدة تلزم كل قائد طائرة بالاستعلام قبل السفر إلى كل دولة عما يربطها بالدول المجاورة لها من اتفاقيات، ولو وجدت مثل هذه القاعدة في واجبات الطيارين المصريين لكانت باطلةً بطلاناً مطلقاً؛ لأنها تتضمن تكليفاً بمستحيل، ثم هل يزعم رئيس الشركة أن لدى شركته بياناً تفصيلياً، ونسخاً معدةً للتوزيع من جميع الاتفاقيات بين جميع الدول بشأن المطارات المتجاورة أو المشتركة ليوزعها على طياريه؟

ومادامت مصر للطيران تزعم أن لديها هذا النوع من العلم الخاص فلماذا تبقيه في الأبراج العاجية لكبار مسؤوليها ولا توزعه على الطيارين الذين يحتاجون إليه ويتعاملون به ويعاقبون الآن؛ لأنهم لم يسألوا عنه؟!

ألم يخبر أحد رئيس الشركة أن كتمان العلم من الكبائر؟ وأن الذي يكتم علماً يلجمه لجام من نار يوم القيامة؟ وأن المسلم مأمور بالاستعاذة من علم لا ينفع؟

□ □ □

إنني ضد تحويل المسألة إلى معركة بين المصريين المناصرين للطيار الشجاع علي مراد وبين رئيس الشركة التي تملك طائرته. فهذه المعركة لا تُسعد أحداً قدر ما تسعد الصهاينة وحلفاءهم، الذين أسقطوا طائرتنا فوق المياه الأمريكية ولا يزالون يَتكتمون حقائق العدوان عليها حتى اليوم.

ولكنني شديد الحزن لموقف مصر للطيران، الضعيف المخزي، من طيارها البطل. وأنا أدعو المحامين الوطنيين ـ وهم آلاف ـ أن يعلنوا تضامنهم مع علي مراد، وأن يكونوا مستعدين للدفاع عنه، وأن يشكلوا بسرعة لجنة لذلك تتابع قضيته وتحضر معه التحقيقات وما قد يتبعها من محاكمة . . . ليتبين الناس جميعاً أن الوقفة الشعبية الوطنية ضد التطبيع، وضد الغطرسة الصهيونية لا تزداد إلا قوة ورسوخاً[1].

(1) حوكم علي مراد فعلاً، وتشرف الكاتب أن كان بين كوكبة من كرام المحامين وكبارهم تولوا الدفاع عنه. وصدر الحكم ببراءته. فلُفقت له تهمة بعد أخرى حتى حوكم ثلاث مرات أو أربعاً بَرّأته المحاكم فيها جميعاً من التهم التي رمي بها كافة. وبقي شهوراً طويلة ممنوعاً من الطيران، وخفضت درجته الوظيفية، وطلب إليه الالتحاق بقسم التدريب من جديد! وكان رده على كل ذلك، وعلى طول المدة التي استغرقتها محنته: الصبر والاحتساب.

قاطعوا مصر للطيران[1] ...

لم أكن أتصور أن أكتب طَالِباً أن يُقاطع المصريون، والعرب أجمعون، مؤسسة مصرية. و لم أكن أتصور أيضاً أن تتصرف مؤسسة مصرية في مقابلة موقف وطني مشرّف بالصورة التي تصرفت بها مصر للطيران مع علي مراد.

لكن يبدو أن «مصر للطيران» لديها مفهوم خاص لمسائل الكرامة الوطنية، والكرامة الشخصية. ولديها معلومات، إما قديمة وإما مغلوطة، عن القواعد التي تحكم علاقة قائد الطائرة بطائرته وبسلطات المطارات التي تهبط فيها الطائرات المصرية. وعن المعلومات التي يجب أن توفرها لطياريها عند قيامهم برحلات لأول مرة إلى بلد لم يسبق لهم الطيران إليه.

فأما الكرامة الوطنية فإن أحداً من المصريين، بل من العرب الشرفاء أجمعين، لا يتصور أن تقبل سلطة رسمية مسؤولة أن تقوم وحدات عسكرية صهيونية مسلحة بتفتيش أرض مصرية للتأكد من هويتها!!

ولم يفعل علي مراد أكثر من ذلك. لا منطلقاً من موقف سياسي ولا من عداء لأحد بعينه، ولكنه فعله منطلقاً من حرصه على الكرامة الوطنية أن تُهان أو تدنس على أيدي وأقدام جنود الاحتلال الإسرائيلي لمطار غزة.

وهو أمر كان ينبغي شكره عليه والاحتفاء به من أجله، كما فعلت القوى الوطنية كافة. ولكن «مصر للطيران» أوقفته عن العمل، ورفعت اسمه من كشوف الطيران، وأوقفت صرف 90% من مرتبه، وأحالته إلى النيابة الإدارية بتهم ما أنزل الله بها من سلطان.

---

(1) نشر في رجب 1421هـ = أكتوبر 2000م.

وأما الكرامة الشخصية، فإن أي مصري يستحق هذا الاسم لا يقبل أن يفتش أرضاً في حراسته وتحت مسؤوليته جندي احتلال غاشم مهما تكن الأسباب. وما دام في إمكاننا منع هذا التفتيش فإن الكرامة الشخصية توجب منعه، أما المضطر فما عليه من سبيل. ولم يكن علي مراد مضطراً، وقد نجح في حماية وطنه، أو الجزء منه الذي كان تحت إمرته، (طائرته). فكان العقاب القاسي والإحالة إلى النيابة الإدارية هما جزاؤه من مصر للطيران(!)

وأما القواعد التي تحكم علاقة الطيار بطائرته وبسلطات المطارات التي تهبط فيها. فقد بيّنت للقارئ في مقال سابق (تضامنوا مع علي مراد)[1] حقيقتها، وكلها تؤيد موقف الطيار علي مراد الذي تدينه مؤسسته الوطنية وتعاقبه عليه.

وأما المعلومات التي يجب أن توفرها مصر للطيران لطياريها، فإن الملف الخاص بمطار غزة ـ وقد اطلعت شخصياً عليه بحكم مشاركتي في الدفاع عن علي مراد أمام المحكمة التأديبية للإدارة العليا ـ لا يتضمن أية إشارة إلى حق الصهاينة المسلحين في تفتيش الطائرات المصرية، ولا إشارة إلى أيّة اتفاقات بين الفلسطينيين والصهاينة في هذا الخصوص. وقد تسلّم علي مراد هذا الملف من قطاع العمليات قبل سفره من القاهرة. ودرسه كما يفعل كل طيار مجيد لعمله، فكيف له أن يتوقع ـ ثم أن يقبل ـ تصرفاً لا أصل له ولا سند مما يتضمنه الملف الخاص بمطار غزة؟!

ثم تأتي مصر للطيران فتعاقبه على عدم العلم بما لم توفره لها في ملفها الرسمي الخاص بذلك المطار، وتزيده تهماً تتعلق بمطامعه الشخصية في رئاسة رابطة الطيارين وبخلافاته مع بعض زملائه!

---

(1) الفصل السابق من هذا الكتاب.

فإذا كان هذا هو سلوك «مصر للطيران» على عكس الشعور الشعبي الجارف بالتعاطف مع موقف علي مراد والتضامن معه، وهو الشعور الذي أكدته الاحتفاليات التي أقيمت للتعبير عنه في «الأسبوع» «والحزب الناصري» «ولقاء المثقفين» المصريين وغيرها، فكيف يحتمل هؤلاء المتضامنون مع علي مراد أن يتعاملوا مع «مصر للطيران» ؟ وكيف يأمن المصري على كرامته الوطنية وكرامته الشخصية وهو يَنْتَقِل إحدى طائراتها لو أصابها عارض يضطرها إلى الهبوط في مطار له إجراءات سخيفة مثل الذي يصنعه الصهاينة ـ عندما يحلو لهم ـ في مطار غزة.

من أجل ذلك أكتب ـ كارهاً ومكرهاً ـ قاطعوا «مصر للطيران» حتى يعود إليها رُشدها أو تعود هي إليه. لتعلم أنها كما عاقبت الشرفاء الوطنيين فإنهم ـ كذلك ـ يستطيعون معاقبتها.



الطريق المسدود(١)

لست أدري، ولا أظن أحداً يدري مَنْ ـ على وجه القطع واليقين ـ الذي يُغَذي في نفوس الشباب مشاعر العنف، وروح الكراهية، ويسوّغ لهم الاعتداء على المخالفين، في الرأي أو في التوجه السياسي أو في الدين، اعتداءً يبلغ حد الإقدام على الاغتيال علانيةً على مَرأى ومسمع من آلاف الناس، كما حدث في اغتيال السياسي اليمني جار الله عمر على يد شاب يحمل مثله اسماً يجعله في جوار الله، فاسمه علي جار الله!

ثم ما حدث بعد ذلك بيومين اثنين من قتل أربعة أميركيين، منهم طبيب وصيدلي، كانوا يعملون في المستشفى المعمداني في مدينة جَبْلة التي تقع على مسافة 170 كلم جنوب العاصمة صنعاء. والتبرير الذي سيق للحادثين لا قيمة له. بل هو هراء أجوف لا يستحق الرد عليه.

فقد قيل: إن الذي قتل جار الله عمر قرأ تصريحات له يطلب فيها إلغاء عقوبة الإعدام، واعتبر القاتل هذا الطلب انتهاكاً للدين الإسلامي!(الحياة 29/ 12/ 2002).

وقيل: إن سبب الهجوم على المستشفى المعمداني أن له دوراً تنصيرياً يقوم به بعض الرهبان والراهبات الذين يزورون الفقراء والأيتام والسجون، ويقدمون الكثير من المساعدات، مع دعوة إلى التنصير! (إسلام أون لاين. نت يوم 31/ 12/ 2001).

---

(1) نشر في ذي القعدة 1423 هـ = يناير 2003. واقرأ الفصل الأول من هذا الكتاب: (أدب الاختلاف).

وإلغاء عقوبة الإعدام، أو إبقاؤها، مسألة فرعية لا يخرج أحد من المختلفين حولها عن الملة ولا ينتهك حرمة الدين. بل إن الإسلام فتح باب العفو عن الحق في القصاص، وجعله حقاً لولي الدم أو أوليائه، بحيث إن واحداً منهم لو عفا لم يكن تطبيق القصاص ممكناً، وانتقل حق الباقين إلى الدية يدفعها القاتل، أو يدفعها أولياؤه، أو يدفعها من شاء عنه وعنهم. وليس الأثر المُتَرتب على ذلك إلا إلغاء عقوبة الإعدام. ففيم الخلاف وفيم التكفير وفيم استحلال الدم؟

لقد استنكر أهل اليمن كلهم هذه الجريمة البشعة بدليل خروج مئات الآلاف منهم لتشييع جثمان جار الله عمر، ولا يمكن لأحد أن يزعم أن هؤلاء كلهم أعضاء في الحزب الاشتراكي أو مناصرون له، لكنها النقمة الشعبية على الذين يتخذون التصفية الجسدية للمخالفين في الرأي سبيلاً إلى تحقيق النصر. وهي في الحقيقة سبيل لا تؤدي إلا إلى الفوضى وانهيار قيم القانون وقيم التماسك الاجتماعي، وهي قيم حتمية لأي تقدم في أي مجتمع كان. والأجانب الذين يعملون في البلاد الإسلامية لهم في عنق كل مواطن ـ مسلماً كان أم غير مسلم ـ أَمَان لا يجوز نقضه ولا إهداره. والاعتداء عليهم مخالفة صريحة لأحكام الفقه الإسلامي التي تمنع المساس بالمعاهدين ما لم يرتكب أحد منهم جريمةً تعتبر نقضاً لحق الأمان الذي يتمتع به. وعندئذ فإن شأن الأفراد هو إبلاغ السلطة المختصة في الدولة عن هذه الجريمة، وتقديم الدليل عليها إن كان تحت أيديهم، وليس من شأنهم بأي حال، أن يقوموا بتنفيذ حكم الإعدام ـ أو أي حكم سواه ـ دون محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة، تتبع فيها إجراءات الإنصاف التي جاء بها الإسلام، قبل أن تعرفها الحضارة المعاصرة بقرون عديدة، وأهمها: أن يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه وإقامة الدليل على براءته وأن يقضي عليه قاضيه الطبيعي، لا قاضي محكمة خاصة، ولا قاضي

محكمة استثنائية، ولا قاضي محكمة عسكرية إذا كان المتهم من غير العسكريين.

والدعوة إلى التنصُّر في بلاد الإسلام مخالفة للنظام العام. ولا يجوز لأيّة هيئة أن تسمح للمنتسبين إليها بذلك، فإن فعلت فإن أمانهم لا يستمر، ويكون للدولة المعنية أن تتخذ معهم إجراءات المحاكمة أو الإبعاد حسب الأحوال. وليس للأفراد أن يأخذوا السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بأيديهم، وينفذوا أحكام الإعدام في أفراد لا يستطيع أحد أن يقطع بأنهم كانوا يمارسون التنصير مع التطبيب أم لا؟ ولو كانوا يفعلون فإن هذا لا يجعل دمهم هَدَراً، ولا يبيح لأحد أي عدوان عليهم فضلاً عن قتلهم.

إنني لا أعرف القاتلين ولا المقتولين في هذين الحادثين اليمنيين، ولكنني أشْتَمُّ رائحةً خبيثةً لتحريض مصطنع بتصوير أشياء تافهة على أنها كوارث دينية ووطنية يندفع بسببها بعض الحَمْقى إلى ارتكاب أبشع الجرائم باسم الإسلام. وأجد في نفسي حيرة شديدة ـ كلما لاحظت ـ وأنا أتابع حال اليمن في سنواته الأخيرة ـ غفلة كثيرين من أهله عما وصفهم به الرسول ﷺ حين قال عنهم: «**إنهم ألين قلوباً وأرق أفئدة**»، فمن أين أَتتهم هذه القساوة في القلوب؟ ومن أين واتتهم هذه الجرأة على الدماء المعصومة؟ وأين ذهب وصفه ﷺ لهم بأن: «**الإيمان يمانٍ والحكمة يمانية**»؟! إننا لا نملك إلا أن نذكرهم بقول الشاعر عن الفتنة:

لئن لم يطفها عقلاء قوم ... يكون وقودها جثث وهام



الشهيد محمد باقر الحكيم..(١)

لـحـاهـا الـلـه أنـبـاءً تـوالـت   على سمع الوليّ بما يَشُقُّ
يـفـصـلـهـا إلـى الـدنـيـا بـريـد   ويـجـمـلـهـا إلـى الآفـاق بـرقُ!
تـكـاد لـروعـة الأحـداث فـيـه   تخالُ من الخرافة وهي صدقُ!

هكذا وصف أمير الشعراء مشاعره نحو أنباء نكبة دمشق سنة 1926 على يد قوات الاحتلال الفرنسي؛ وكأنه يعبر بلسان كل مسلم وكل عربي عرف آية الله السيد محمد باقر الحكيم، رحمه الله تعالى، الذي استشهد ظهر الجمعة الماضية بيد الغدر الآثمة، وهو يهم بركوب سيارته بعد أن أمّ المصلين في صلاة الجمعة في مسجد الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، المقام عند مشهده في النجف الأشرف.

رأيت على شاشة «المنار» صور النيران المشتعلة، من أثر الانفجار المروع، وهي ترسل من جانب لونها الأحمر المخيف، ومن الجانب الآخر دخاناً أسود خانقاً سببه احتراق الحديد فعلمت معنى قول أحمد شوقي في القصيدة نفسها:

إذا عـصـف الـحـديـد احمَّر أفْقٌ   عـلـى جـنـبـاتـه واسـوّدَ أفْـقٌ..

وكنت قد أُبلِغْتُ بنبأ اغتيال الشهيد ورفاقه وأنا في طريقي إلى حديث تلفزيوني يذاع على الهواء مباشرة من القناة الفضائية المصرية، ونعيته إلى الأمة الإسلامية كلها، وإلى أهل الوسطية، والمؤمنين بالسماحة الدينية والعاملين من أجل الوحدة الإسلامية بوجه خاص. فقد ذهب علم من أعلام هذه المعاني

---

(1) نشر في رجب 1424هـ = سبتمبر 2003م.

السامية جميعاً، ورمز من رموز الكفاح في سبيل العقيدة والوطن، وخسرت قوى الوحدة الإسلامية، لاسيما من الجانب الشيعي، عضداً قوياً ومسانداً صلباً لقضية الوحدة بين المسلمين.

عرفته منذ سنين عديدة، تقترب من ثلاثة عقود، ولم أره مرة إلا وجدت شاغله الأول وهمه الأكبر: كيف يواجه المسلمون معاً أعداءهم المجتمعين عليهم من كل حدب وصوب، وكيف يدعون وراء ظهورهم مواضي التاريخ وخلافاته لينظروا نحو مقبلات الأيام وتحدياتها. وكم قال في خاصته وعامِّه: إن الذين سبقونا قدَّموا ما وفقوا إليه، وليس الحكم عليهم من شأننا، ولكن واجبنا أن نحكم على أنفسنا بأن نقول الخيرات ونعمل الصالحات ونقدم إلى العامة ما نستطيع من حسن الأسوة وصدق القدوة.

التقينا آخر مرة في ديسمبر الماضي (2002) في أثناء اجتماعات المجلس الأعلى للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وهو رئيس المجلس، ودامت اجتماعاتنا يومين، وجمعنا لقاء خاص في اليوم الثالث استمر أكثر من ساعتين؛ كان الحديث فيه كله عن العراق والغزو الأمريكي الذي كان منتظراً يومئذٍ، وموقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من ذلك. وتحدث بصدقٍ وصراحة عن معاناة العراقيين، لاسيما شيعة العراق، من حكم صدّام حسين، وعن مئات الآلاف من الشهداء والمفقودين الذين دمرت بغيابهم أسر، وهدمت مؤسسات اجتماعية وابتليت قرىً ومدن كاملة بفقد من يستطيعون فيها أن يجمعوا الناس على كلمة سواء.

وكان أكثر ما يعنيه يومئذ هو السبل الكفيلة بإعادة الالتحام الضروري إلى تلك المدن والقرى، وبناء التماسك الاجتماعي فيها، وأن تعود المرجعية الشيعية إلى أداء دورها التاريخي في قيادة أبنائها وفي ضرب المثل الصالح لغيرها من القيادات. وقال لي، يومها، إنه يتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه أن

يتفرغ لأداء واجبات المرجعية ويترك قيادة العمل السياسي لكوادر شابة مدربة قادرة على تحمل تبعاته الجسام.

وقد تبينت، مما قاله ابن أخيه حجة الإسلام السيد عمَّار الحكيم على شاشة تلفزيون المنار، أنّه تفرغ منذ عاد إلى العراق - أو كاد - لإعادة هيكلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وإعادة النظر في نظامه الأساسي بما يناسب الظروف الجديدة التي أصبح يعمل فيها بعد سقوط العراق في يد قوات الاحتلال، وأنه كان يستعجل الفراغ من هذه الترتيبات والتعديلات ليستطيع التفرغ لأعباء المرجعية وواجباتها العلمية والاجتماعية.

وكان، رحمه الله، طول الأسبوع الماضي يخطب ويصرّح ضد قوات الاحتلال، ويحملها مسؤولية التدهور الأمني في العراق، ومسؤولية الهجوم الذي وقع على السفارات الأجنبية، ومقر الأمم المتحدة، ومحاولة اغتيال المرجع الكبير آية الله السيد محمد سعيد الحكيم. وفي آخر كلماته، على منبر مسجد الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، قبل أن يلقى الله شهيداً، قرر هذه المعاني وكررها، وأعلن أن قوات الاحتلال رفضت أن تسمح بتشكيل قوة أمنية لحماية المشاهد المقدسة والمرجعيات الدينية، بل إنها سحبت سلاح بعض حراسهم الذين كانوا يتولون حمايتهم الشخصية. ولعل هذه الكلمات الصادقة هي أبلغ رد على الذين اتهموه، واتهموا المرجعيات الشيعية الأخرى، بممالأة قوات الاحتلال والرضا بوجودها في العراق. قالها الرجل من فوق أعلى منبر في النجف الأشرف، وسجلتها محطات الإذاعة والتليفزيون وكررت إذاعتها فسمعها الملايين، ليلقى الله بريء الساحة طاهر الذيل مما يحاول المرجفون أن يرموه به من الإفك والأباطيل.

لقد كان منهجه في مسألة المقاومة المسلحة للاحتلال أنها تأتي بعد جمع الشمل ورأب الصدع ومداواة الجراح التي خلفها نظام صدام حسين. ورأى

آخرون أن المقاومة واجبة الآن ودون انتظار، وأن إزعاج المستعمر وإيلامه ضرورتان لا تحتملان التأجيل. وهما وجهتا نظر، لكل منها أسبابها وحججها، والقول بأي منهما يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ. لكن الذي لا شك فيه، ولا احتمال، ولا ريب، هو أن الأيدي الآثمة التي امتدت لتغتال المرجع الشهيد هي نفسها التي اعتدت من قبل على المنظمات الدولية والسفارات الأجنبية والمرجعيات الدينية؛ وأن المستفيد الأول. وربما كان الأوحد. من ذلك كله هو الاحتلال الأجنبي الذي يثبت أقدامه ويرسي دعائمه، أكثر فأكثر، بعد كل جريمة من هذه الجرائم.

حين قال السيد عمَّار الحكيم إنه لا يعرف ما سيتم ترتيبه لمراسم تشييع جنازة الشهيد الكريم، وإن التشييع سيكون رمزياً لأن الأسرة ليس لديها أي جزء من رفات الشهيد الذي مزِّق إرباً إرباً في التفجير الغادر، تذكرت قول الصحابي الجليل خبيب بن عديّ، حين أوشكت قريش على قتله، هو وزيد بن الدثِنة، قال:

ولست أبالي حين أقتل مسلماً ... وعلى أي جنب كان في الله مصرعي
وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شِلْوٍ ممزَّعِ!!

وكأن خبيباً، رضي الله عنه، كان ينظر عبر الغيب إلى ما سيصيب بعض أئمة المسلمين وقادتهم، أو كأنه كان يصف. بوجه خاص. الشهيد الثالث والستين من آل الحكيم المجاهدين الصابرين.

رحم الله الفقيد الجليل، وعوَّض المسلمين عنه خيراً، وإنا لله وإنا إليه راجعون؛

نحزنُ ونبكي ولا نقول إلا ما يرضي الرب.



اغتيال فاضل رسول.. لماذا؟[1]

فاضل رسول أستاذ العلوم السياسية، ورئيس تحرير منبر الحوار (صدر منها 11 عدد والثاني عشر على وشك الصدور) الرجل الذي يمتلئ محبة وودأ لخلق الله جميعاً. . الذي يحاورك بكل رقة الصديق المحب، وبكل إصرار الخصم العنيد حتى تعترف بمزايا أعدائه، وتتبين أعذارهم وَتَنْضم إليه في أن الواجب عليك تنويرهم ليبصروا لا «إحراقهم» ليبيدوا.

فاضل رسول الذي لم أره مشغولاً بشيء يخص نفسه قط. . فملبسه أبسط الملابس (في ذوق راق وتواضع يبعث على الاحترام) وحياته الشخصية تكتفي بالضرورات، ولا تأبه لما وراءها، وانتقالاته لا تنتهي في لقاء مُفَكري الأمة من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق العربيين. . يحادثهم ويسمع منهم ويحاول أن يصنع جسراً يعبر عليه من هذا التخلف البغيض الذي تعيشه الأمة إلى ما هي مؤهلة له من مكان في صدر قيادة التقدم البشري.

فاضل رسول الذي لم يجد لمجلته التي رأس تحريرها أجمل من اسم الحوار ـ في بدء صدورها ـ ثم منبر الحوار ـ من عددها التاسع ـ والذي جعلها منبراً فعلاً لحوار أصحاب مختلف الآراء والاتجاهات الفكرية في الوطن العربي، وحول الوطن العربي وفي العالم الإسلامي.

فاضل رسول الرجل الذي كتب في افتتاحية العدد الأول من «الحوار»

---

(1) مفكر ومناضل ـ مسلمي ـ كردي، اغتيل غدراً في ألمانيا وترك فقده ألماً عظيماً في نفوس أصدقائه ومحبيه. ﷺ وأجزل عن عمله الصالح ثوابه. ونشر هذا الفصل عقب اغتياله بأيام في ذي الحجة ١٤٠٩هـ = أغسطس ١٩٨٩م.

يقول: «إن الحياة السياسية والثقافية لبلداننا، وإن كانت تعاني من أزمات حادة وصراعات دامية ومن مظاهر التفكك والانحطاط كمصير طبيعي للبنى المصطنعة والهشة.. إلا أنها تشهد أيضاً بدايات تَبَلْور وعي جديد لمشاكلنا وتزخر بمساهمات مباركة على هذا الطريق».

وفي افتتاحية العدد الرابع كتب يقول: «فالحوار مجلة لا تنتمي لفئة إسلامية دون غيرها، ولا تنحصر الكتابة فيها في اتباع مذهب معين أو مدرسة فكرية معينة فكتابها مسلمون ومسيحيون، سنة وشيعة، إسلاميون وغير إسلاميين، إن هدفنا هو إقامة جسور الحوار والنقاش، وتقريب وجهات النظر، والوصول إلى صيغ أفضل أكثر قابلية للحياة.. نحن ندعو إلى تجاوز الصراعات والحساسيات الدينية والمذهبية، التي هي آفة ابتليت بها بلادنا، لكي نستطيع ادخار القوى والطاقات ونجتهد في أمر التحديات المصيرية التي تواجه شعوبنا، نحن نبتعد عن توافه الأمور والصراعات المصطنعة التي تنبش حطام التاريخ بحثاً عما يفرّق لنتحد في السعي والكفاح ضد الهيمنة والاستلاب ومن أجل بناء عالم جديد».

فاضل رسول: الذي كانت تلك خلاصة آماله، ومحور أمانيه وسبيل عمله ـ بل رسالته التي نذر لها نفسه ـ هو نفسه فاضل رسول الذي اغتالته يد ـ لا أعرف كيف أصفها ـ لأنها لا تريد لهذه الآمال أن تتحقق، ولتلك الأماني أن ترى النور، ولهذه الرسالة أن يتسع نطاق أنصارها، والمؤمنين بصوابها، والعاملين من أجل انتشارها.

لقد كان آخر أعماله الفكرية في مصر ندوة استضافه فيها الصديق الدكتور علي الدين هلال[1] في مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم

(1) وزير الشباب في مصر الآن.

السياسية في جامعة القاهرة عن التيار العلماني والتيار الإسلامي في الحياة الفكرية المصرية المعاصرة.. وشارك فيها الدكتور علي الدين هلال، والدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتور محمد عمارة، والمستشار طارق البشري، والأستاذ فهمي هويدي، ومحمد سليم العوّا.. وكان آخر لقاء له مع بعض هؤلاء المفكرين قبل سفره من القاهرة إلى النمسا بيوم واحد.. وكان الحوار جاداً ثرياً، مملوءاً أملاً وعزيمةً وتصميماً على أن يكون للمثقف المسلم دور أكبر مما له الآن.. ووصفت مستمعةٌ هذا الحوار بأنه: «تبادل محكم بين لاعبين مقتدرين لكرة يعرفون أبعادها تماماً»[1].

ولم يدر بخلد أحد أن هذه الكرة كانت قنبلة وشيكة الانفجار لتصبح قاتلة لصاحب فكرة الحوار!

فاضل رسول.. الكردي تاريخاً، العربي لساناً، المسلم قلباً وقالباً، المفكر العصري بكل ما للكلمة من معنى، المثقف على أرقى ما تكون الثقافة، المجاهد بقلمه وعمله ضد قوى الفرقة والتشتت في العالم الإسلامي كله، ومع طاقات التوحيد والتقارب في العالم الإسلامي كله.

فاضل رسول المسالم دائماً وأبداً.

اغتالته رصاصة: اخترعها قابيل، وصنعها الشيطان، وأطلقتها يد غادر جبان.. في لحظة أريد بها أن تبلغ رسالة: إن المستهدف هو الفكر الذي مثله فاضل رسول، وليس شخصه، والتحذير موجَّه للجميع، وليس المقصود مجرد قتله.

والتاريخ الذي كان فاضل رسول من تلاميذه المخلصين ـ يعلمنا أن الاغتيال

(1) هذا الوصف قالته يومه ابنتي سلوى التي كانت حينئذ طالبة في أولى سنوات دراستها بكلية الآداب.

هو أداة النشر المضمونة دائماً للفكر . . وأن القهر هو الطريق الأمثل لزيادة عدد المؤمنين، والسلاح المؤكد المفعول لهزيمة الطغاة والمستكبرين .

رحم الله فاضل رسول . . فلله ما أخذ، ولله ما أعطى ، وكل شيء عند ربنا بقدر مسمى .



فرج فودة واللغة المرفوضة[1]

لغة الرصاص لغة مرفوضة؛ لأنها لغة خرساء.. لا تزكو بها فكرة، ولا تتواصل بها أمة، ولا تبلغ بها رسالة، ولا تنجح بها دعوة.

لذلك وجدتني منفعلاً من الأعماق حين بلغني نبأ اغتيال الدكتور فرج فودة على يد شخصين أعلن أنهما ينتميان إلى تنظيم الجهاد.

وقد كنت ـ ولا أزال ـ مخالفاً في الرأي أشد الخلاف للدكتور فرج فودة، ولم يمنعني ذلك ـ بل لعله دعاني ـ إلى محاورته محاورةً علنية مرتين، أمام جمهور لا يحصى عدده، مرة في معرض الكتاب بالقاهرة (1991) عن التيارات الدينية في مصر، ومرة في نقابة المهندسين بالإسكندرية (1992) عن الدولة الإسلامية والدولة العلمانية.. وكنا على طرفي نقيض في كل مرة، ولكنني كنت متمسكاً ـ ولا أزال ـ بحقه وحق كل ذي رأي، مهما يكن صوابه أو خطؤه، في أن يعلن للناس رأيه، ويدعوهم إلى اتباعه، ما لم يكن هذا الرأي كفراً صريحاً لا يحتمل نظراً ولا تأويلاً.

والذين اغتالوا فرج فودة، مهما تكن مشاعرهم مستثارة نتيجة ما يعلنه من آراء، لم يغتالوه إلا حين حيل بينهم وبين الوجود العلني، والتشكل السياسي، الذي يمكنهم من أن يجدوا أنفسهم على قدم المساواة مع مخالفيهم في الرأي، ويُتيح لهم مقاعد متوازية ومتقابلة مع مقاعد الذين ينكرون فكرهم وتوجههم وسلوكهم. وقد بحت أصوات المفكرين والكتاب تنادي: بأن العلاج الأمني لظواهر الغُلو في الدين والمبالغة في السلوك، والعمل السياسي السري، علاج مقضي عليه بالإخفاق؛ لأن أجهزة الأمن مهما كانت كفاءتها لا تستطيع أن

(1) نشر في ذي الحجة 1412هـ = يونيو 1992م.

تصل إلى كل فردين مختفيين في حارة من حواري القاهرة، أو ناحية من نواحي الريف أو الصعيد، يدبران لاغتيال مخالف لهم في الرأي، أو ظالم لهم ـ في نظرهم ـ بالقول أو الفعل..

□□□

وكنا ننادي دائماً ـ ولا نزال ـ بضرورة تحطيم السدود التي أقامتها القوانين سيئة السمعة[1] أمام حق المصريين في العمل السياسي الحزبي، وفي إصدار الصحف، وفي الاجتماع.. إلخ لأن فتح أبواب الحرية كاملة هو الذي يؤدي إلى انتهاء العمل السري الإرهابي، وهو الذي يكشف خلايا التنظيمات التي تتخذ من السراديب والحفر مقراً لقيادتها وأفرادها.

وإذا كان الغضب من بعض آراء الدكتور فرج فودة، أو الحمية الدينية الفردية لدى بعض الناس، قد أدت إلى أن يلقى مصرعه بهذه الطريقة الأليمة التي لا يرضاها أحد، ولا يقرها عاقل، ولا يراها مشروعة مسلم يعرف حدود الحلال والحرام من دينه، إذا كان هذا هو الذي حدث، فقد كان إعطاء مساحة إعلامية كافية أو معقولة للذين كان ينتقدهم الدكتور فرج فودة، ويعارض آراءهم، ويهاجم حقهم في الوجود، كان ـ إعطاء هذه المساحة ـ كفيلاً بمنع مثل هذا الحادث، أو في الأقل بتقليل فرص وقوعه إلى أدنى حد ممكن.

إن الاعتداء لا يقتل رأياً، ولا يضيع فكرة، ولا يهدم بناء أقامه العقل.. تماماً كما أن الظلم والاضطهاد لا يقضي على عقيدة، ولا يمحو إيماناً، ولا يحول بين الناس وبين اعتناق العقائد المضطهدة والأفكار المحاربة.

والذين يفتون أتباعهم بقتل المخالفين في الرأي لا يصدرون عن بصر

(1) تعبير أطلقته المعارضة المصرية ـ وقد يكون صاحبه أستاذنا المرحوم الدكتور محمد حلمي مراد ـ على القوانين التي تقيد الحريات وتعصف بالحقوق الفردية والجماعية لمصريين تحت ستار التنظيم والضبط!

بصحيح الدين ولا عن علم بأحكامه وقواعده وآدابه، وإنما يصدرون عن غضب شخصي، أو عن مشاعر أخرى ـ لا نعرفها ـ ولا علاقة لها بالإسلام ـ أو بأي دين كان ـ من قريب أو بعيد.

والمخدوعون الذين يصدقون هذه الفتاوى وينفذونها يلقون بأيديهم إلى التهلكة، ويوقدون ناراً لن تبقي على أخضر ولا يابس، وسيَصْلَون بها أولاً قبل أن يحترق بها سواهم.

إن الإسلام يعصم دماء الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين إلا بحقها، وحقها لا يقرره فرد مهما كان قدره، وإنما يقرره القضاء العادل الذي يسمع البينات، ويكشف الشبهات، ولا يأخذ بالظنون والإشاعات. فإذا جاء طالب علم ديني، أو زعيم لتنظيم سياسي، وأفتى أتباعه أو أمرهم أن يقتلوا فلاناً.. فإن فتواه مردودة عليه، وتبعة الدم الحرام تلحقه وتلحق الذين يطيعونه بغير علم على سواء.

إن الكعبة المشرفة، على جلال قدرها عند الله، لا تبلغ حرمتها حرمة «محجمة من دم إمرء مسلم».. ولا يحل لأحد أن يحكم على أحد بالكفر، بما يستتبعه ذلك الحكم من أحكام أخرى إلا بدليل شرعي صحيح ـ وهو مفقود ـ وأمام قضاء عادل ـ ولم تجر محاكمة ـ وبعد إزالة كل شبهة مهما كان مصدرها أو سببها.. وكل ذلك لم يكن، وهو مما يعلمه كل مسلم بالعلم العام من مفترضات هذا الدين وحقوق الناس المقررة فيه.

فكيف يسوغ لأحد أن يقرر ـ بالإفتاء ـ أن بعض الدماء حلال مباح له ولأتباعه؟

إننا نبرأ إلى الله تعالى ـ ثم إلى الناس ـ من هذا الانحراف بالدين وعن الدين، ونقرر مع ذلك أن إدانة الاغتيال وحدها لا تكفي، وشجب العدوان على فرج فودة واستنكار اغتياله لا يرد خطط الاغتيال الأخرى الجاهزة عن

التنفيذ، وسيسقط ضحايا آخرون بين الحين والحين، ولا مخرج من ذلك كله إلا بحرية حقيقية وديمقراطية كاملة.. وليكن المرجع دائماً ـ كما قلت للدكتور فرج فودة في الإسكندرية، وأشهد أنه قبل ـ ليكن المرجع دائماً هو الإرادة الحرة للشعب يُعبر عنها غير خائف ولا مضلل، في صندوق الانتخابات «البلّوري» ليكون كل إنسان رقيباً وحسيباً على الحاكمين والمحكومين جميعاً.

ونحن نُشيّع فرج فودة إلى مثواه الأخير لا نملك إلا أن نقول: «اللهم ارحم مصر مما تعانيه، وارحمها مما هي مقبلة عليه، وأعدها كما كانت، آمنةً مطمئنةً، حفيةً ببنيها، حانيةً عليهم».. آمين.



ثمن الخيانة .. وأبو الثوار..[1]

الهزيمة الإسرائيلية المُهينة على يد المقاومة اللبنانية الباسلة هي أهم حدث يختتم به القرن الميلادي الحالي. ولذلك أخّرْتُ استكمال الحديث عن «الرواية»[2] التي شغلت المجتمع الثقافي والإسلامي المصري والعربي، أداءً لبعض حق المقاومة التي قادها بكل حكمة وبصيرة أبطال «حزب الله» حتى أنزلوا بالعدو الصهيوني أقسى هزيمة عرفها تاريخه العسكري.

ثلاثة أمور شغلتني في أثناء متابعة صور الانسحاب الإسرائيلي التي نقلتها محطات التليفزيون.

الأمر الأول هو تصوير سورة الحشر لهزيمة اليهود وخروجهم أذلة بعد أن ظنوا أنهم لن يخرجوا من الأرض المحتلة أبداً. يقول ربنا تبارك اسمه:

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن دِيَـٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: 2].

وهذا النص القرآني الكريم تصوير صادق صحيح للمآل الذي صوّرَتْهُ كاميرات التليفزيون للجيش الصهيوني المنهزم في جنوب لبنان. لقد ظنوا أنهم مانعتهم مواقعهم الحصينة وسلاحهم الأمريكي من قدرة الله وصنعه، فهزمهم

---

(1) نشر في صفر 1421 = مايو 2000م.

(2) هي رواية «وليمة لأعشاب البحر». يراجع فصل: أعشاب وطحالب في حياتنا اليومية، وفصل: شيخ الأزهر وحيدر حيدر، من هذا الكتاب.

الله بأيدي الفتية الذين آمنوا بربهم، فخرجوا مجللين بالخزي، يحركهم الرعب والخوف، وأعملوا التدمير والتفجير في مواقعهم الحصينة فخرّبوها بأيديهم، وما بقي منها خرّبه المجاهدون المؤمنون.

وصورة أرتال السيارات المنسحبة، تحت حماية يكتنفها الرعب والتوجس من هجوم المجاهدين، صورة حيّة لقذف الرعب في القلوب تستدعي اعتبار المؤمنين الذين يرونها أو يعرفون أنباءها. حقاً إن في هذا القرآن الكريم نبأ ما قبلنا وخبر ما بعدنا، فهل من مذّكِر ؟.

□ □ □

الأمر الثاني الذي شغلني كان مصير الخونة اللحديين الذين كانوا يشكّلون ما يسّمى بجيش لبنان الجنوبي العميل للصهيانة. وقد عاشوا يخدمون الصهيانة مدة اثنين وعشرين عاماً ثم انتهى أمرهم إلى إعلان زعيمهم «أنطوان لحد»: إن باراك غشني وهو الآن يتجنبني «وإعلانه» «أن إسرائيل لا تبحث إلا عن نفسها» وإن الصهاينة انسحبوا دون أن يبلغوه، وإنهم تركوه ورجاله «خلفهم مثل الحيوانات».

«ماذا يمكنني القول لأتباعي عندما أزورهم؟ متى سيتم توزيعهم على الفنادق؟ آسف أية فنادق؟ إنكم أحضرتموهم إلى مخيمات» !! «أنا الآن غاضب ومصاب بخيبة أمل. كل شيء انتهى. لا تنادوني: بالجنرال بعد الآن» «أنا رجل من دون خطة ومهمّش!».

إن هذا قليل من كثير مما سيلقاه الخونة اللحديون في منافيهم الجديدة بعد أن هربوا مع عدوِّهم الذي تركهم «كالحيوانات». فاعتبروا يا أولى الأبصار، ليس في لبنان وحده بل في كل بقعة من الأرض فيها خائن عرفه الناس أو جهلوه. إن مصيره لن يختلف عن مصير «أنطوان لحد» وجماعته.

□ □ □

الأمر الثالث، كان حديثا في إذاعة لندن قال المذيع فيه لأحد أنصار السيد ياسر عرفات: لقد أثبت حزب الله صحة ما تقوله حماس: «إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة»، فقال المتحدث الفلسطيني: «ماذا تقول يا رجل؟ عرفات أبو الثوار، وهو لا يحتاج إلى من يعلمه دروساً في الوطنية و التعامل مع إسرائيل. إن الذي حدث في لبنان هو من غرس عرفات!» واستمر في خطبة رنانة عن مناقب ياسر عرفات الجهادية! حتى أوشك وقت البرنامج على الانتهاء.

وليكن كل ذلك صحيحاً، فأين السيد عرفات اليوم من الجهاد؟

وهل من أبوّة الثوار أن تعتقل الشرطة الفلسطينية فوجاً بعد فوج من أبطال حماس؟

وهل من الأبوة للثوار أن يسلِّم بعض هؤلاء من أيدي شرطته إلى يد المخابرات الإسرائيلية؟

وهل من أبوة الثوار أن يسمَّى المجاهدون: بالمتطرفين والإرهابيين؟ وهل من أبوة الثوار أن تقتحم الشرطة الفلسطينية الجامعات و تشبع طلابها ضرباً ثم اعتقالاً؟ وهل من أبوة الثوار ما نقلته وكالات الأنباء مصوراً من اعتداء الشرطة الفلسطينية على الشباب الذي يمطر الصهاينة بالحجارة بعد أن منعته السلطة الفلسطينية من مجرد التفكير في حمل السلاح؟

قد يكون أباً للثوار، لكنها أبوة عاقَّةٌ غير مسؤولة، أولى لها وللمدافعين عنها أن يخلوا مواقعهم لمن يمكنهم أن يحملوا الأمانة بشرف، ويموتوا وقوفاً في وجه المحتل الغاصب، ليتحرر الوطن ولو بعد استشهاد جيل كامل . . . أما التشدق بالكلمات فيحتاج صُنَّاعه إلى أن يتذكروا أن الحديث الصحيح يقول: **«وهل يكب الناس في النار على مناخرهم»** ـ أو قال على وجوههم ـ **«إلا حصائد ألسنتهم؟»**.

وألف تهنئة للأبرار الأبطال في لبنان.

وقديماً قال الإمام مالك: «اللهم زيِّن حرمنا بمثله» (عن حاكم عادل) وهو دعاء أولى برجال السلطة الفلسطينية أن يحفظوه ويرددوه طلباً لأبطال يحبون الموت لتوهب لهم الحياة.



حزب الله والتسوية القادمة(١)

تعبير «حزب الله» تعبير قديم في المصطلح السياسي الإسلامي، قديم قدم الإسلام نفسه. فقد استعمله القرآن الكريم في سورتي: المائدة (الآية 56) والمجادلة (الآية 22) في سياق سياسي في السورتين جميعاً، وفي سياق الآية الأخيرة بوجه خاص يجد قارئ النص القرآني مقابلة بين «حزب الله» وبين «حزب الشيطان» فبينما تختتم سورة المجادلة آيتها الثانية والعشرين بجملة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ تختتم الآية الثامنة عشرة من السورة نفسها بقول القرآن الكريم عن الفريق الآخر: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾.

وثم فارق آخر بين التعبير القرآني في سورتي: المجادلة والمائدة، ففي سورة المجادلة جاء وصف «حزب الله» بأنهم «المفلحون» وفي سورة المائدة جاء وصف «حزب الله» بأنهم «الغالبون» إذ كان السياق في سورة المائدة يتحدث عَمّنْ يحبهم الله ويحبونه: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: 54].

فالتعبير قديم ـ إذن ـ بمفهومه السياسي قدم القرآن الكريم نفسه. ويمتد في عمر الزمن امتداد المعرفة بالإسلام والوعي به. ولذلك لم يكن غريباً أن تختار الجماعة اللبنانية ـ المولودة من رحم الضعف الذي بلغ ذروته باجتياح بيروت الثاني عام 1982. لنفسها اسم «حزب الله» بكل ما تحمله الكلمة من دلالات

---

(1) نشر في المحرم 1421 هـ = أبريل 2000م.

الأمل في قوة بعد ضعف، ونصر بعد الهزيمة، وظهور بعد الخفاء، وهي أحوال يتحدث عنها الدين الإسلامي في تاريخه المتداول حديثاً مكرراً متولياً.

ولد «حزب الله» من خلال المقاومة اللبنانية للوجود الإسرائيلي المُسلح في لبنان، ففي يوم 11/ 11/ 1982 سقط أول شهداء المقاومة الإسلامية في لبنان (يستعمل اللبنانيون تعبير ارتفع شهيداً) وهو «أحمد قصير» الذي سميَ فيما بعد (أمير الاستشهاديين) حين فجر نفسه بسيارته المليئة بالمواد الناسفة ليدمر تماماً مقر القيادات الإسرائيلية في مدينة صور التي يسميها اللبنانيون: قلعة الجنوب.

ولكن الحزب الذي بدأ نشاطه في المقاومة منذ ذلك التاريخ لم يعلن عن نفسه بصورة رسمية إلا بالإعلان الذي أصدره خمسة من الزعامات الإسلامية الشيعية تحت اسم (البيان التأسيسي الأول) لحزب الله، وكان أحد هؤلاء الخمسة: السيد حسن نصر الله الأمين العام الحالي للحزب، والسيد عباس الموسوي الذي استشهد في سنة 1992 حين هاجمته الطائرات الإسرائيلية وهو عائد بسيارته مع أسرته إلى مقر إقامته، وكان هو الأمين العام آنئذ لحزب الله.

ومنذ بدأ «حزب الله» نشاطه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان قدّم أكثر من ألف ومائتي شهيد، وبلغ قتلى القوات الإسرائيلية وقوات الميليشيا التابعة له (ميليشيا أنطوان لحد) حوالي ثلاثة آلاف قتيل (هذه الأرقام منقولة من نشرة صادرة عن اللجنة العربية لمساندة المقاومة اللبنانية بتاريخ 27/ 12/ 1999).

وتقدر القوة العسكرية لحزب الله من حيث العدد بما يتراوح بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف مجاهد، بينما تبلغ القوات الإسرائيلية حوالي عشرة آلاف جندي، وثلاثة آلاف فرد تضمهم ميليشيا أنطوان لحد.

ومنذ عام 1985 ـ عام النشأة الرسمية ـ وحزب الله يعمل بدأب وهمة ملحوظين في الجبهتين العسكرية (ضد الوجود الإسرائيلي في لبنان) والسياسية الداخلية في محاولة ضم الجهود اللبنانية السياسية لصنع مواقف مشتركة تُقوي

الموقف الوطني العام لبنانياً ـ في المقام الأول ـ وعربياً ودولياً في الوقت نفسه، ولذلك يقدم الحزب رؤيته السياسية بأبعاد ثلاثة: لبناني، وعربي، وإسلامي، باعتبارها ترتبط بعلاقة تكامل لا بعلاقة تناقض أو تنافس أو تضاد.

ولا يسع المتابع للحالة اللبنانية إلا أن يلاحظ توالي نجاح الحزب في عمله العسكري والسياسي، فعلى الصعيد العسكري لم يكن قرار إسرائيل بالانسحاب إلا نتيجةً مباشرة لاستمرار النشاط العسكري لحزب الله، وعلى الصعيد السياسي استطاعت المقاومة اللبنانية أن تجمع حولها القوى اللبنانية الشعبية والرسمية كافة فأصبح صوتها هو صوت لبنان كله.

ولأن الموقف الذي صنعته المقاومة اللبنانية ـ بقيادة حزب الله ـ هو على ذلك النحو فإن السؤال، المشروع جداً، المتعلق بمستقبل الحزب في ظل التسوية القادمة على المسار السوري (على الفرض الغالب حتى الآن) وفيما بعد الانسحاب الإسرائيلي الذي يفترض أن يتم مع نهاية شهر يوليو سنة 2000، هذا السؤال المشروع يكون اليوم من أولى الأسئلة التي ينشغل بها المحلل السياسي.

وليست محاولة الجواب عن هذا السؤال من قبيل الرجم بالغيب ولا هي من قبيل التخمين والحدس، ولكنها قراءة في واقع هذا التنظيم الذي لا يماري في مَرْكزيّته بالنسبة للوضع اللبناني، وللوضع العربي الإسرائيلي أحد.

لعل أول ما يلفت النظر في وضع حزب الله على الصعيد السياسي هو نجاحه في تكوين أكبر كتلة برلمانية تنتمي إلى حزب واحد في البرلمان اللبناني الحالي (أحد عشر نائباً)، وقد كان له الوضع نفسه في البرلمان السابق (9 نواب) وفي الذي قبله (12 نائبا). وهذه الحقيقة مُؤشر وجود لا يُستهان به في الواقع اللبناني. وهو وجود استطاع الحزب أن يحققه من خلال مجموعة من (البُنى التحتية) السياسية والاجتماعية والتربوية أغلب الظن أنها هي التي ستعطي

الحزب قدرته على الاستمرار وعلى المساهمة في المدى المنظور في العطاء السياسي اللبناني والعربي.

في الجانب السياسي ليس هناك خلط بين مهام السياسيين ومهام العسكريين، فقوات الحزب المقاتلة مشغولة فقط بمواجهة العدو الإسرائيلي، وشعارهم: هو العبارة التي أطلقها الأمين العام الأول السيد عباس الموسوي: «إلى صدور العدو فقط يتوجه الرصاص»، والعمل السياسي الفكري والتنفيذي والتنظيمي تمارسه كوادر سياسية متخصصة، ومتفرغة لهذه المهمة بصورة كاملة. ومن خلال هذا العمل استطاع الحزب أن يحقق النتائج التي حققها في دورات الانتخابات الثلاث السابقة.

وفي الجانب الاجتماعي يدير حزب الله عدداً من المؤسسات الاجتماعية التي توفر له دعماً غير منكور، وبعضها معروف للكافة وبعضها يعمل باستقلال، ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسة «الشهيد» التي تتولى أعمال الرعاية الاجتماعية المتكاملة لأسر الشهداء وأبنائهم وتتولى تعليم هؤلاء الأبناء، وتتولى بالتنسيق مع الأهل والأقرباء رعاية الأيتام بنظرية تسمى: «الرعاية ضمن الأسرة» بحيث استغنت عن إقامة المبرّات والأجهزة الإدارية وما إليها، وفكرتها الأساسية: هي التعويض قدر الإمكان عن غياب المسؤول عن رعاية العائلة، ولدى هذه المؤسسة اهتمام خاص بزوجات الشهداء اللاتي تتراوح أعمارهن بين السابعة عشرة والعشرين، ويستمر برنامجها إلى أن يصبح المستفيد منه قادراً على القيام بأمر نفسه، ولهذا السبب أنشأت «مكتب عمل» تابع لها لتوفير فرص العمل للقادرين عليه، وهي تتعاون مع الدولة اللبنانية في برامج التدريب والتأهيل.

وللحزب مجموعة مدارس متعددة المراحل تسمى: مدارس «شاهد» ولها نظام خاص بقبول أبناء الشهداء مجاناً، وهناك المؤسسات الصحية المفتوحة

للناس كافة وأهمها: مستشفى «الرسول الأعظم» ومؤسسة «الهيئة الصحية» المسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية الأولية والوقائية، «ومؤسسة الجرحى» التي تُعنى بالجرحى سواء أكانوا من رجال المقاومة أم من المدنيين.

ومن أهم مؤسسات الحزب الاجتماعية «مؤسسة جهاد البناء» وهي من أشهر مؤسسات الإعمار في لبنان وتُعنى أساساً بإصلاح ما يخربه القصف الإسرائيلي وتعمل بشعار «إسرائيل تقصف يومياً ونحن نرمم يومياً!».

وللحزب مؤسسات إعلامية من أهمها: «تلفزيون المنار» وإذاعة النور، وإذاعة صوت المستضعفين، وعدة صحف ومجلات بما في ذلك مجلة، شديدة التميز، للأطفال! ومنذ ظهرت إلى الوجود شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) اتخذ حزب الله عدة مواقع عليها تبث أنباءه وبوجه خاص أنباء المعارك الحربية. وكلما دمَّر العدو الصهيوني موقعاً منها أنشأ الحزب بديلاً ـ بل بدائل ـ له.

وهذا الوجود الاجتماعي والتربوي والثقافي هو الذي مكَّن الحزب من نجاحه السياسي لبنانياً وعربياً، وهو الذي مكَّن أمينه العام من أن يجد في انتظار خطابه الأخير في ذكرى يوم العاشر من المحرم (وافق 15/ 4/ 2000) «عدة آلاف من الأشخاص» كما وَصَفتهم صحيفة الحياة اللندنية (11/ 4/ 2000).

وقراءة هذا الخطاب تكشف عن جوانب مهمة من التصور المستقبلي لدور حزب الله سياسياً بعد أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، وبعد أن تتم التسوية بين سوريا وإسرائيل، فلم يكتف السيد حسن نصر الله في هذا الخطاب بتأكيد أن الانسحاب الإسرائيلي يُمَثل «حال انتصار تاريخي لا مثيل له، ولكنه يمكن أن يتكرر»، وإنما عرض على الآلاف الذين كان يخاطبهم قائمة بالموضوعات، التي ستبقى معلقة بين لبنان وإسرائيل بعد الانسحاب، والتي سيعمل الحزب لإغلاق ملفها كما نجح ـ بتعبير الأمين العام ـ في إغلاق ملف الاحتلال.

كانت الموضوعات ـ وبصفة مبدئية ـ تشمل:

«الاحتلال ـ الأسرى و المعتقلين ـ الأضرار التي أصابت لبنان وحقه في التعويض عنها ـ وميليشيا أنطوان لحد ـ الاعتداءات المستمرة على لبنان بحراً وبراً وجّواً ـ اللاجئين الفلسطينيين وضرورة عودتهم إلى وطنهم».

وقدَّم الشيخ حسن نصر الله بعض الحلول لهذه القضايا:

«الأسْرى يجب أن يُطلقوا جميعاً بمن فيهم الشيخ عبد الكريم عبيد وأبو علي الديراني، فإذا بقوا في السجون الإسرائيلية فإننا قوم لا نترك فيها أسرانا ومن حقنا أن نفعل أي شيء من أجل إطلاق سراحهم!».

«والعملاء أمامهم ثلاث خيارات: أن يرحلوا مع الإسرائيليين، أو يسلموا أنفسهم للقضاء اللبناني، أو يواجهوا رصاص رجال المقاومة!»[1].

ونحن ـ يقول أمين عام حزب الله ـ «لا نقبل أي اعتداء على لبنان سمائه أو مائه أو أرضه.... وسندافع عن بلدنا في مواجهة أي اعتداء مهما كان صغيراً... ومهما كانت التضحيات».

«والفلسطينيون يجب أن يعودوا إلى وطنهم ومن حقهم أن يفعلوا أي شيء لكي يعودوا إلى ذلك الوطن».

وقبل شهور قليلة تحدث الأمين العام لحزب الله إلى المؤتمر القومي الإسلامي المنعقد في بيروت، عن مخاطر التطبيع باعتباره المقدمة الضرورية للهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية بكاملها، «إن معركة التطبيع هي معركة كبرى يجب أن نهيئ لها إمكانياتها وألا نستهين بحجمها و مخاطرها ... إن

(1) اختاروا الرحيل مع الصهاينة، وهم يعيشون الآن في الكيان الصهيوني أسوأ من عيشة الأسرى، في مخيمات خيامها من الصفيح (التَنَكْ)! وينالون قروشاً زهيدة من العدو فلما تظاهر بعضهم طالباً زيادة المعونات تعاملت معهم الشرطة الإسرائيلية ـ حليفة الأمس ـ بقسوة بالغة!

الشعوب تستطيع أن تجعل [اتفاقيات التطبيع] حبراً على ورق... [إذا] كرّست، على المستوى الثقافي والوجداني، أنه مهما حدث فإن العدو الإسرائيلي لن يصبح جاراً أو صديقاً.

هذه النظرة السريعة إلى تعبير الأمين العام لحزب الله عن مجمل مواقف هذا الحزب في ظل توقع التسوية، أو انتظارها، تبين عددا من الأمور المهمة التي لايجوز إغفالها في التعامل السياسي الشعبي والرسمي مع الواقع اللبناني بوجه خاص ومع التوقع المعقول لتطوير هذا الواقع ليصبح عربياً عاماً وليس لبنانياً خاصاً.

الأمر الأول: أن حزب الله ليس مجرد مؤسسة عسكرية، ولكنه مؤسسة سياسية في المقام الأول تمارس العمل العسكري باعتباره جزءً من وسائلها السياسية! للتعامل مع الوجود الإسرائيلي.

الأمر الثاني: أن الحزب لا يعتبر الاحتلال الإسرائيلي هو المشكلة الوحيدة بين لبنان وإسرائيل، وإنما هناك قائمة طويلة من الملفات التى يرى الحزب نفسه معنياً بها ضرب لها أمينه العام ستة أمثلة فقط!

الأمر الثالث: أن الحزب لا يرى دوره منتهياً بالانسحاب الإسرائيلي ولا بتوقيع اتفاق إسرائيلي مع لبنان، ولكن هناك قضية «التطبيع» التي لا يمكن إغلاق ملفها ما دام هناك علاقة عربية ـ إسرائيلية.

الأمر الرابع: أن الحزب مَعْني بالقضية الفلسطينية «فتحرير فلسطين هو القضية المركزية للأمة العربية ولجميع العرب والمسلمين (خطاب السيد حسن نصر الله في المؤتمر العربي ـ الإسلامي) فَدَوْره حتى في المجال العسكري لا يتوقف بمجرد التسوية مع سورية والانسحاب من لبنان، لو تم هذا في المستقبل القريب.

الأمر الخامس: أن البُنى السياسية والاجتماعية والثقافية لحزب الله ترشحه

للبقاء في موقع مؤثر في السياسة اللبنانية وفي مجمل السياسة العربية، بالقدر نفسه الذي ترشحه به عقيدته السياسية والقتالية للتأثير إلى مدى طويل في العلاقات العربية الإسلامية/الإسرائيلية. وهذا وضع لا يستطيع مهتم بدائرة من هذه الدوائر أن يتجاهله أو يهمله، لاسيما مع التأييد الشعبي المحلّي (اللبناني) والعربي الذي يسعى الحزب كل يوم إلى تأمين مزيد منه، وينجح في ذلك نجاحاً يشهد به العدو قبل الصديق.



هل تُحقق حماس ما حققه حزب الله؟[1]

فتح الانتصار الكبير الذي حققته المقاومة اللبنانية للاحتلال الصهيوني أبواباً واسعة لمناقشة الحالة العربية الإسرائيلية، ومسيرة السلام في المنطقة كلها، ومستقبل التسوية (الموعودة) بعد أن تبيَّن بلا ريب أن القوة الذاتية، التي أحسنت المقاومة اللبنانية استخدامها للتأثير في قدرة الجيش الإسرائيلي على استمرار الاحتلال، ولاستقطاب مواقف محلية وعربية مؤيدة ـ علانية وسراً ـ لاستمرار المقاومة، هذه القوة تمكَّنت أيضاً من إرغام الجيش الإسرائيلي على التخلي ـ مكرهاً ـ عن الأرض اللبنانية التي ظل يحتلها اثنين وعشرين عاماً متوالية.

وبصرف النظر عن حديث بعض المسؤولين العرب الذين برروا انسحاب إسرائيل «بحب» رئيس الوزراء الإسرائيلي «إيهود باراك» للسلام، وحرصه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن! فإن الإجماع العالمي ـ بل والإسرائيلي نفسه ـ منعقد على أن سبب «الرحيل» الإسرائيلي عن الجنوب اللبناني كان، أساساً وأصلاً، المقاومة اللبنانية المستمرة التي قادها بكفاءة عسكرية عالية، وباقتدار سياسي لافت للنظر «حزب الله».

ولأن المقاومة الوحيدة المسلحة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، للوجود الإسرائيلي هي مقاومة إسلامية تقودها اليوم منظمة حماس «حركة المقاومة الإسلامية» وتنظيم الجهاد الإسلامي الفلسطيني فقد استدعى ذلك مقارنات متكررة من وجهات نظر متباينة بين النصر الذي حققه حزب الله في لبنان وبين الأمل الذي تنتظر حماس تحققه داخل فلسطين، وبين حماس

(1) نشر في ربيع الأول 1421هـ = يونيو 2000م.

وحزب الله فارق عمري يبلغ خمس سنوات فقد «ولد» حزب الله في نوفمبر 1982 (1982/11/11) وولدت حماس في ديسمبر 1987 (1987/12/8). وكان إعلان ميلاد حزب الله بارتفاع أول شهداء المقاومة الإسلامية، بينما كان الإعلان عن ميلاد حماس باشتعال الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة).

وواجه كل من التنظيمين صعوبات مَحَلِّية وعربية ودولية سببها بصفة أساسية: الخوف محلياً وعالمياً من ظهور قوى إسلامية في ساحة الصراع العربي الإسرائيلي تَحول مسار المحاولات الدائبة لتسوية سلمية، مهما يكن ثمنها باهظاً بالنسبة للعرب، إلى تسوية اضطرارية عالية الثمن بالنسبة لإسرائيل. والخوف ـ أيضاً ـ من أن يؤدي رفع شعار الجهاد الإسلامي ضد إسرائيل إلى إغراق المنطقة ـ مرة ثانية ـ في دوامة صراع مسلح قد لا تمكن السيطرة عليه لاعتماده على عناصر شعبية غير حكومية تحركها عقيدة دينية لا تضعف ولا تقتلع.

واللافت للنظر أن كلاً من حزب الله وحماس استطاع الاستمرار في الوجود وفي العمل المسلح عندما أمكن ذلك، أو في المناورة السياسية عندما لم يكن ثمة ظروف تمكن من المقاومة المسلحة، بصورة فاقت التوقعات كلها وتفوّقت على المحاولات المضادة كافة.

وكل من حزب الله وحماس اتخذ شعاراً ومبدأ يتمثل في أن العدو الوحيد الذي يواجهانه هو الاحتلال الإسرائيلي، وأن أي خلاف مع الأطراف العربية يُحَل بالتفاهم ـ مهما طال أمده ـ وبإعادة شرح الظروف والاعتبارات الداعية إلى موقف معين أو تصرف معين يتخذه أي منهما، مهما تكررت الحاجة إلى إعادة الشرح وترديد البيان.

وأنشأ ذلك علاقات تتسم بالاحترام ـ في أقل تقدير ـ بين التنظيمين وبين

القوى السياسية العربية الشعبية والرسمية على السواء، وأضفى «مصداقية» جعلت كثيرين ممن كانوا يتخوفون من التعامل مع أي من التنظيمين، أو من مجرد بقائهما على الساحة العربية، يُغَيِّرون مواقفهم منهما، ويتعاملون معهما بثقة معلنة في أحيان كثيرة، ومضمرة في أحيان أخرى.

وقد بلغ هذا التغيير في الموقف ذروته بالنسبة إلى حزب الله في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي «المبكر» من جنوب لبنان وفرار أفراد ميليشيا جيش جنوب لبنان، العميل لإسرائيل، فقد أعلنت معظم القيادات العربية مواقف متعاطفة مع هذا النصر الذي صنعه أساساً صمود حزب الله في مقاومة الاحتلال الصهيوني.

والسؤال الذي أصبح مطروحاً على المجال السياسي هو: هل تستطيع «حماس» أو ـ بعبارة أشمل ـ المقاومة الفلسطينية المسلحة، أن تحقق ما حققته المقاومة اللبنانية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي عرض عدد من الملاحظات الأساسية التي تمكّن من جعل هذه الإجابة أقرب إلى الواقع العملي منها إلى التخيل المحض، وأدنى إلى الحقائق منها إلى الأمنيات.

الملاحظة الأولى: أن العامل الرئيسي في نجاح حركة حماس كان، ولا يزال، هو تحريك الإيمان الديني ليصبح عنصراً فاعلاً في الصراع السياسي، وهذا التحريك نجح دائماً ـ وتاريخياً ـ ولا يتوقع له أن يخفق مستقبلاً مادام الداعون إليه متميزين بالصدق ومتمتعين بثقة الجماهير.

الملاحظة الثانية: أن المشروع الذي تدعو حماس إلى تحقيقه، والذي يعتبر نصراً لها إذا تم، ليس مشروعاً واحداً بلا بديل ـ مثلما كان مشروع حزب الله نحو الاحتلال الإسرائيلي ـ ولكنه ثلاث مشروعات، سوف يعتبر تحقق أي منها ـ ولو جزئياً ـ نصراً حقيقياً لحماس: فهناك المشروع الذي يسميه الكاتب

الفلسطيني «خالد حروب»: مشروع الحل التاريخي وهو المتمثل في الإصرار على تحرير فلسطين من البحر (البحر المتوسط) إلى النهر (نهر الأردن). وهناك مشروع الحل المرحلي بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو مشروع تُملي قبوله ضرورات الواقع السياسي الفلسطيني والعربي وموازين القوى المحلية والدولية. وهناك مشروع التدرج في الحل المرحلي الذي يلخصه قادة حماس في أنه يضمن عدم التنازل عن أي حق فلسطيني ثابت، ويقبل بدولة على أي شبر يتم تحريره من أرض فلسطين، ويرفض الاعتراف في أي وقت بإسرائيل، ويؤكد بقاء الخيار المسلح للمقاومة مفتوحاً في أي وقت ضد الاحتلال. وإذا كان تحقيق المشروع التاريخي أملاً بعيد المَنال، فإن تحقيق أحد المشروعَيْن المرحليين ليس كذلك.

الملاحظة الثالثة: أن حماس في إدارتها لصراعها مع الاحتلال الإسرائيلي تتخذ مجموعة ثوابت لا تحيد عنها: فهي ترى أن هذا الصراع صراع تاريخي طويل المدى، وأن أهم الشروط الموضوعية لحسمه: هو نهضة إسلامية جديدة تكون السيادة السياسية في ظلها للإسلام، حتى يمكن لأصحاب هذا المشروع مواجهة عمق المشروع الصهيوني وارتباطاته المتشابكة محلياً وعالمياً، وهي تحرص ـ دائماً ـ على الاعتدال في تعبيرها السياسي فلا تستعمل مفردات العنف السياسي السائدة في الحياة السياسية العربية، مثل: «التخوين» و«التكفير» و«العمالة» ولا تتحدث عن الأشخاص بقدر ما تتناول بالتحليل الأفعال والمواقف.

وهي تلتزم بنبذ الاغتيال السياسي والأعمال الاستفزازية ـ بل واللغة غير اللائقة ـ ضد من تخالف توجهاتهم من الزعماء والمسؤولين والكتاب والمفكرين والسياسيين والعرب. وهي تتجنب بصفة واضحة استعداء أيّة أطراف عربية أو دولية أو فتح معارك جانبية معها وقد بدا ذلك واضحاً في

أزمتين نالتا من قيادتها المباشرة (رئيس مكتبها السياسي) **إحداهما**: كانت اعتقال الولايات المتحدة للدكتور موسى أبو مرزوق الرئيس السابق لمكتب حماس السياسي، **والثانية**: هي إبعاد الأردن لرئيس مكتبها السياسي الحالي خالد مشعل، وعضو المكتب إبراهيم غوشة، اللذان لا يزالان في منفاهما بدولة قطر[1].

وحماس ترفض الانعزال السياسي فتعمل فلسطينياً وعربياً على الوقوف في صف واحد مع القوى المقاومة للهيمنة الإسرائيلية والرافضة للتطبيع معها، وهي تقبل المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية من حيث المبدأ لئلا تنفصل عن الواقع ولكي «تعارض من قلب المؤسسة التشريعية الفلسطينية» كما عبّر ذات مرة الشيخ أحمد ياسين نفسه.

الملاحظة الرابعة: أن حماس في الواقع العملي ـ وهي تنتمي من حيث جذورها الفكرية إلى تيار الإخوان المسلمين ـ تهتم اهتماماً لافتاً للنظر بعملية البناء الاجتماعي، باعتباره ضرورة موازية لضرورات المقاومة المسلحة، في سبيل الوصول إلى التحرير. وقد أنشأت حماس داخل الضفة الغربية وقطاع غزة شبكة مترابطة من مؤسسات الخدمات الاجتماعية ربطتها بشدة مع الطبقات الشعبية والفئات الأكثر فقراً داخل المجتمع الفلسطيني والتجربة التي خاضها «حزب الله» في الجنوب اللبناني ـ في هذا الخصوص ـ تؤكد أن العمل الاجتماعي في أوساط هذه الفئات يتحول بسرعة إلى قناعة سياسية مؤيدة للقائمين به، بل إنه يؤثر أيضاً على تعاطف قطاعات كبيرة ممن لا يستفيدون

(1) عاد إبراهيم غوشة إلى الأردن، الذي هو من مواطنيه، واشترط عليه الكف عن العمل السياسي(!) أما خالد مشعل فلا يزال مُتنقلاً بين قطر وسوريا ولبنان ولم يسمح له بالعودة إلى الأردن حتى الآن!

مباشرة من هذا العمل الاجتماعي، ولكنهم يقدرون القائمين به ويحترمون أمانتهم ونزاهتهم وبعدهم عن مواطن الشبهات.

الملاحظة الخامسة: أن الموقف الداخلي في فلسطين مُغاير للموقف الداخلي في لبنان. فقد تمتع حزب الله بتأييد شعبي واسع النطاق منذ انطلاق المقاومة المسلحة للاحتلال، ثم بتأييد رسمي لبناني، وعربي، أما حركة حماس فإن التأييد الشعبي الذي تَحْظى به يقابله رفض رسمي فلسطيني، وصمت عربي ـ علنياً على الأقل ـ يفرضان عليها عبئاً ثقيلاً في حركتها المحلية والإقليمية. ثم هي موضع اعتراض وحرب معلنة أمريكياً نالت حتى من بعض العرب الذين يقدمون لها دعماً مادياً أو معنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن هذا الأمر يجعل إمكانات التحرك لدى حماس محدودة جداً بالقياس إلى الإمكانات التي كانت مُتاحة لحزب الله.

□ □ □

فإذا أخذت هذه الملحوظات ـ جميعاً ـ في الاعتبار فإن النظرة إلى مستقبل حماس، يمكن تلخيصها في أن الحركة لديها الإمكانات طويلة المدى لتبقى حركة شعبية ذات قبول واسع النطاق بين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. ومن الصعب ـ كما يقول خالد الحروب في كتابه عن حماس، المنشور في بيروت 1996 ـ «إن لم يكن من المستحيل خلعها من الجذور، إذ حتى لو تم ذلك فإنها ستعيد تشكيل نفسها مرة أخرى بثوب جديد». ولن تؤدي محاولة تطويقها إلى القضاء عليها إلا إذا تم المستحيل وهو القضاء على الشعب الفلسطيني نفسه. إن الدعم الرئيسي لحماس يأتي من الشعب الفلسطيني نفسه سواء على المستوى البشري أو المالي أو على مستوى التأييد المعنوي. وهذا الدعم ـ بصوره كافة ـ هو ما تحتاجه حماس بالتحديد لتستطيع الاستمرار في أداء دورها، وليبقى الأمل حياً في تحقيق مشروعها السياسي على أرض

الواقع. فمهما يكن من تأثير العوامل الخارجية ـ إقليمية ودوليةً ـ فإن الأمر المؤكد أن نجاح أي مشروع تحرري يرجع في المقام الأول إلى عناصر هذا المشروع نفسه وقدرتها على الاستمرار والعطاء والتضحية والالتحام بشعبها... وهي عناصر تملك حماس منها قدراً لا مراء في تأثيره وأهميته.



حزب الله المصري (١)(1)

في لبنان يمثل «حزب الله» قلب المقاومة المسلحة للعدو الصهيوني، ويتحدث قادته وزعماؤه باسم العرب جميعاً، والمسلمين كافة، واللبنانيين حكومة وشعباً. ومهما يكن الاختلاف بين اللبنانيين، في الشأن السياسي الداخلي والعربي، فإنك لا تجد اليوم لبنانياً واحداً يقف من مسألة الاحتلال الإسرائيلي موقفاً مغايراً لموقف «حزب الله».

وقد نشرت الصحف وتناقلت وسائل الإعلام كلمة أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله أمام تَجَمّع شارك فيه آلاف من مُؤيدي الحزب في بيروت بمناسبة ذكرى عاشوراء 1421هـ. فلم تكن كلمة تذكر بالآلام والأحزان التي مرت عبر القرون على الأسرة الطالبية (أبناء علي بن أبي طالب وأحفاده وذريته) ولكنها كانت كلمة سياسية مليئة بالحيوية «وخطاب العصر» الذي لا تواجه الأمة العربية فيه ـ و المسلمون حيثما كانوا ـ مشكلةً أخطر من مشكلة التعامل مع العدو الصهيوني.

فأما «حزب الله» فالحل أمامه واضح: إنه الجهاد بمعناه العملي الحقيقي، بحمل السلاح وإطلاق نيرانه صوب العدو الصهيوني أينما كان؛ لأن هذا العدو «لا يفهم إلا منطق القوة الذي هزمه في لبنان».

ولأن «حزب الله» اللبناني يتحدث بمنطق كل اللبنانيين فقد قال السيد حسن نصر الله: «نحن في لبنان بِمَعزل عن التزامنا العربي والعقائدي لدينا مجموعة مشكلات مع هذا العدو، **إحداها**: الاحتلال الإسرائيلي، لكنه ليس كل

(1) نشر في المحرم 1421 هـ = أبريل 2000م.

المشكلة. سأذكر كحد أدنى ست مشكلات واضحة: احتلال الأرض، والأسرى والمعتقلون، والأضرار التي أصابت لبنان والتعويضات عنها، وميليشيا أنطوان لحد العميلة التي أوجدها الاحتلال، الاعتداءات المستمرة على لبنان براً وبحراً وجواً، وقضية اللاجئين الفلسطينيين المشردين من بلادهم. فعندما ينسحب العدو من الأرض اللبنانية يكون قد أنهى مشكلة واحدة من مشكلاته مع لبنان لكن تبقى خمس مشكلات أخرى يجب أن نجد لها حلاً وعلاجاً والطرف الإسرائيلي هو الذي يتحمل المسؤولية عن علاج هذه المشكلات».

وتحدث حسن نصر الله عن الأسرى اللبنانيين لدى إسرائيل فقال: «نحن قوم لا نترك أسرانا في السجون، ومن حقنا أن نفعل أي شيء من أجل أن نطلق سراحهم». أما العملاء الذين تعاونوا مع العدو، وحملوا السلاح ضد قومهم ووطنهم فأمامهم ـ عند السيد حسن نصر الله ـ ثلاث خيارات: أن يرحلوا مع العدو الإسرائيلي، أو يسلموا أنفسهم إلى القضاء اللبناني، أو أن يقتلوا برصاص المجاهدين ... و لا يجوز لأحد أن يعطي لهؤلاء غطاءً بعد الانسحاب ... العملاء المسلمون ليسوا مسلمين والعملاء المسيحيون ليسوا مسيحيين، ولا يجوز أن يشعر أي عميل أنه يمكن أن يحتمي بغطاء أحد، لا المساجد ولا الكنائس يمكن أن تكون مأوى لمن قاتلوا محمداً والمسيح.

ولا يحتاج القارئ إلى عناء ليقف على الفارق الشاسع بين هذا الخطاب الصادق القوي وبين ما خصته «الأسبوع» في عددها الماضي ببعض ما يستحقه من انتقاد مرير كشف زيفه وبين فساده... أعني موقف العملاء المصريين الذين يتهافتون على الترويج للتعامل مع العدو الصهيوني، والدعاية له مهما يكن الثمن المدفوع من ثوابتنا الوطنية ومقومات هويتنا المصرية والعربية، **الأول**: موقف الشرفاء الأحرار، **والثاني**: ضده ونقيضه.

وحين دعت «الأسبوع» في العام الماضي إلى مؤتمر يواجه مؤتمر تحالف «كوبنهاجن» كانت المظاهرة المصرية المعبرة عن قلب هذا الوطن ووعي شعبه في مؤتمر «الأسبوع» تقف ضد التعامل مع العدو الصهيوني بأية صورة من الصور ، وتردد بألسنة عشرات الرموز الوطنية الحزبية والنقابية والمستقلة مقولة العلامة الإمام محمد مهدي شمس الدين: «للحكومات ضروراتها وللشعوب خياراتها». وخيار الشعب المصري هو نفسه خيار الشعوب العربية كلها: وقفة صامدة ضد العلاقة مع العدو الصهيوني على المستوى الشعبي، لا نقيم معه أي نوع من أنواع الصلة، و لا نتقبل من أحد أن يقيمها، ونحتفظ لأنفسنا بالحق في كشف خفايا هذه الصلات وفضح أسرارها وتوعية الكافة بمخاطرها والوقوف ضد أصحابها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. . . بل وعلى المستوى الشخصي أيضاً. هكذا تنادت الأمة العربية كلها من نواكشوط إلى صنعاء، وإلى ذلك أجابت الملايين في صوت قيادتها الفاعلة وفي هدير أغلبيتها الصامتة التي لو سمع صوتها فلن تقوم بعده لدعاة التعامل مع العدو الصهيوني قائمة.

إن الذين يقفون بقوة وشجاعة وصراحة وحسم في مواجهة التطبيع بصوره كلها مع العدو الصهيوني هم حزب الله المصري.

وهم مهما التمسوا من أعذار للحكومات المضطرة أو المغلوبة على أمرها لا يقبلون عذراً، من أي نوع كان، لأحد ممن لا يقعون تحت هذين الوصفين أو أحدهما يتعامل مع العدو الصهيوني، فضلاً عن أن يُروج له على نحو ما صنع ذلك «المسخ» المجهول الذي كشفت «الأسبوع» حقيقته في عددها الماضي والذي «ينعم» الآن بكرم الصهاينة الذين تستضيفه أجهزة أمنهم داخل إسرائيل.



حزب الله المصري (٢)
تأبَط شرّاً والجليس السوء !!(1)

قلت في الفصل السابق: إن الذين يقفون ضد التطبيع بكل صوره في شجاعة وصراحة وحسم هم: «حزب الله المصري» وإن من خطتنا في هذا الحزب ألا نقيم أي صلة مع العدو الصهيوني، وألا نَقْبَلَ من أحد أن يقيمها، وأن نحتفظ لأنفسنا بالحق في كشف خفايا هذه الصلات وفضح أسرارها وتوعية الكافة بمخاطرها ... وإن الذين لا يُمثِّلُون في عملهم الوظيفي الحكومات «المضطرة» إلى التعامل الرسمي مع العدو الصهيوني لا عذر لهم، من أي نوع كان، إن هم قبلوا التعامل مع العدو الصهيوني أو روَّجوا له.

وكانت مفأجاة لي ـ غير سارة طبعاً ـ أن تنشر «الأسبوع» في عددها الماضي نفسه، على صفحتها الثالثة، صورة لشيخ الأزهر (فضيلة سيدي الإمام الأكبر) وقَفَتْ فيها عن يساره امرأة، وعن يمينه امرأة، ومن خلفها امرأة ثالثة، وعن يسار المرأة الثانية كان يقف الشيخ فوزي الزفزاف وكيل الأزهر، وإحدى النسْوةُ تحمل لوحة عليها كلمة عبرية وكلمة إنجليزية وكلمة عربية، وأمام الصورة صفوف من المقاعد التى يملؤها رجال ونساء ضَمَّهم «الوفد اليهودي» الذي جاءت ضمن أعضائه الثلاثُ النِّسْوةُ اللاتي حَظِينَ بالصورة التي جَاوَرن فيها (فضيلة سيدي الإمام الأكبر) و(فضيلة و كيل الأزهر)، و خلفهما رجلان، لم أتبين من الصورة ملامحهما، لاسميهما باسميهما فيعرف القراء حقيقة

(1) نشر في المحرم 1421هـ = أبريل 2000م.

أمرهما وسعيهما في إنشاء علاقة ـ الله أعلم بها ـ بين الصهاينة وبين الأزهر الشريف، رمز الإسلام السنّي ومعقله وإن كَرِهَ الكافرون.

تذكرتُ حين رأيت هذه الصورة، صورة سابقة نشرت للشيخ الزفزاف (وكيل الأزهر) وهو يتأبط «حاخاماً» إسرائيلياً بطريقة جعلتني أكتب يومها (23/ 10/ 1998) الفصل المعنون: «تأبطَ شراً» المنشور في هذا الكتاب[1] ذكَّرتُ فيه الشيخ الزفزاف بالموقف الإسلامي الذي يدل عليه القرآن الكريم من هؤلاء الصهاينة، وحثثته ألا يقع في فخ التطبيع معهم بعد أن بينت له مغَبته و شرحت له معناه.

ومن أسف أنه لم يُعِرْ هذا البيان أذنا صاغية، ولا وجد منه التحذير والحثُّ قلباً واعياً، فلما رأيت صورته هذه المرة ومعهُ فيها (فضيلة سيدي الإمام الأكبر) وهؤلاء النسوة اليهوديات، والرجال اليهود وعلى رؤوسهم «طواقيهم» المختلفة أشكالها اختلافاً يرجع إلى مذهبياتهم المتباينة (فرَّقوا دينهم وكانوا شيعاً)، لما رأيت ذلك، تذكرت صورة الشيخ الزفزاف وقد تأبَّطَ شراً، وتذكرت الحديث النبوي الشريف الذي رواه البخاري وغيره عن الجليس الصالح والجليس السوء: «**مثل الجليس الصالح و الجليس السوء كمثل صاحب المسك ونافخ الكيرْ** (أو: وكير الحداد يعني موقده): **فأما صاحب المسك فإما أن يُحْذِيَك (يعطيك هدية) أو تشتري منه، أو تجد منه ريحاً طيبة. وأما نافخ الكير (كير الحداد) فإما أن يحرق ثيابك (أو يحرق بيتك) أو تجد منه ريحاً خبيثة**». قال العلماء: نبَّه الرسول صلى الله عليه وسلَّم بهذا الحديث على أن واجب الإنسان أن يتحرَّى بغاية جهده مصاحبة الأخيار ومجالستهم فهي قد تجعل الشرير خيرّاً، كما أن صحبة الأشرار قد تجعل الخيرّ شريراً.... فجليس أولياء الله لا يشقى وإن كان كلباً مثل كلب أهل الكهف ... والجليس

(1) نشر آنذاك في صحيفة الشعب المصرية

يعدي جليسه، والطبعُ يسْرِق من طبع الجليس وصاحبه لا يرى، والنظر إلى إنسان ينقل إلى خُلُقِ الناظر بعض خلق المنظور إليه، فمن دامت رؤيته للمسرور سُرَّ، ومن دامت رؤيته للمحزون حَزِنَ، وليس ذلك في الإنسان فقط، بل هو في الحيوان والنبات كذلك، فالجمل الصعب يصير ذلولاً بمجاورة الجمل الذلول، والريحانة الغضة تذبل بمجاورة الجيفة (لِنَتَنِ رائحتها) فما الظن بالنفوس البشرية التي خلقت وفي طبيعتها التأثر بالخير والشر؟!. (شرح المناوي: فتح القدير، على الجامع الصغير، للسيوطي، باختصار).

لقد كان من حديث لقاء (فضيلة سيدي الإمام الأكبر) شيخ الأزهر مع الحاخام الصهيوني ما لم يَنسَهُ الناس بعد، وأرجو ألا ينسوه أبدً.

وَعَزَوْت، وعزا الناس، تأبط الشيخ الزفزاف شراً إلى ما تنبئ عنه ملامحه «كما يبدو من الصورة من مخايل الطيبة وحسن النية».

ولم يقصِّر العقلاء في الحالين في واجب البيان وإبراء الذمة. وهم اليوم وقد أحزنتهم صورة الشيخين جميعاً مع «الجليس السوء» يرجون ألا يكون بيت المتنبي صحيحاً :

وإنَّ لثالث الحالين معنى سوى معنى انتباهك والرقاد.

فالمنتبه يقظان لا تأخذه الغفلة، والنائم يصحو - ولو بعد حين - فيدفع عن نفسه وعن حرماته، والحال الثالثة حال الميت لا يَنْفَع ولا يَدْفَع.

فأما حزب الله المصريّ فسيبقى حيّاً في رباطٍ دائم يرد عن هذا الوطن كيد الكائدين كما يرد عن الدين نفسه «تأويل الغالين وتحريف المبطلين وانتحال الجاهلين».



حزب الله المصري (٣)

المواجهة .....[1]

أكتب هذه السطور من مدينة هولندية صغيرة جئت إليها زائراً أسرةً صديقة، في أثناء إجازة نهاية الأسبوع التي قَطَعَتْ رحلة عمل في العاصمة البريطانية لندن.

في ليلة سفري من لندن إلى هولندا كان لنا لقاء مع مجموعة من الأصدقاء المصريين والتونسيون والليبيين، على العادة العربية في التقاء الغرباء احتفاء بأي زائر يمت لبعضهم بأدنى صلة.

ما إن استقر بنا المجلس حتى بادرني صديق تونسي يسألني عن المقابلة التي أجراها برنامج (الاتجاه المعاكس) بين مصطفى بكري، رئيس تحرير صحيفة الأسبوع، وبين أحد أعضاء جمعية تطبيعية في مصر، أظن أن اسمه ـ كما قال صديقي التونسي ـ «السيد فودة». كنت لم أشاهد اللقاء، فأخذ الجالسون يعيدون ذكر فقرات منه، بعضهم يذكر أقوال مصطفى بكري معجباً بها، وبعضهم يذكر سخافات السيد فودة مستنكراً لها، وعندما شعر أحد الشباب الذين كانوا يحضرون جلستنا ـ ليبي كان أبوه هو الداعي إلى اللقاء في بيته ـ بأن الحديث توقف قليلا توجه إليّ بسؤال، قال: «صحيح يا عمو فيه في مصر ناس يحبون إسرائيل، كما يظهر لنا من حديث السيد فودة وحديث واحد آخر ظهر في الجزيرة أيضا، لكن أحب أن أعرف كيف يشعر الشباب الذين في سننا (يعني دون العشرين وحولها) نحو إسرائيل هل خلاص بطلوا يفكروا فيها أنها عدوّ؟».

---

(1) نشر في المحرم 1421هـ = مايو 2000م.

أجبت عن سؤال الشاب بسؤال: قلت له: «كيف تشعر أنت؟» قال: «أنا بشوفها عدُوٌ صحيح» ....«أنا متأكد إنه سيأتي اليوم الذي نقاتل فيه الصهاينة...»، «أنا أصدقائي من فلسطين كثير في بريطانيا وكلهم كذلك يرون أن إسرائيل عدو وأننا سنقاتلها»، «أنا كمان زملائي في المدرسة من باكستان شعورهم هكذا ... وعندي صديق كمان إيراني شعوره هكذا!!» وسكت الشاب فقلت له: «هل لديك سبب يجعل شعور المصريين العاديين مخالفاً أو مغايراً لشعور هؤلاء جميعاً؟» قال: «معاهدة السلام..!»

قلت للشاب الليبي النابه: إن معاهدة السلام منعقدة بين مصر (الحكومة والدولة) وبين إسرائيل (الحكومة والدولة) ولو سألت أباك المحامي لأنبأك أنه لم توجد في التاريخ كله معاهدة دامت إلى الأبد .... المعاهدات كلها تعقد فيبدأ منذ تاريخ التوقيع عليها العدُّ التنازلي في انتظار يوم إلغائها والانقضاض عليها وليست المعاهدة المعقودة بين مصر وإسرائيل معصومة من هذا المصير ولا مُحَصَّنة منه، ونحن نعمل ـ ضد التطبيع وضدَّ العلاقة الرسمية الودية مع إسرائيل ـ حتى إذا جاء هذا اليوم كان في مصر قوى كافية للمواجهة مع الصهاينة، لم تهزمها دعاوى السلام، ولم تَفُتَّ في عضدها مشاعر الود الكاذبة، والصداقة المصطنعة، وانقضت السهرة كلها في نقاش سياسي قفز بنا من جانب إلى جانب ثم عاد دائما إلى المواجهة القادمة حتماً بيننا وبين الصهاينة.

وحين وصلت إلى هولندا، وبلغت بيت الأسرة الصديقة في مدينة «ألكمار» القريبة من أمستردام، أحضرت ربة البيت القهوة واتخذت مجلسها بيننا وتوجهت إلى زوجتي بالسؤال: «شُفْتِ برنامج مصطفى بكري مع الراجل بتاع إسرائيل في الجزيرة» فأجابتها زوجتي بالنفي، فانطلقت تحكي بإعجاب شديد المواقف التي عبرّ عنها مصطفى بكري، والردود الساخرة التي واجه بها السيد فوده في لقائهما التليفزيوني ..وشاركتنا الحديث سيدة مصرية أخرى كانت

حاضرة فلَمْ يقلّ حماسها للموقف الذي يقفه أنصار الكرامة المصرية، وأعداء التطبيع عن حماس صاحبة البيت الذي كنا ضيوفاً فيه.

وحين حدثت الحاضرين عن الجمعية المصرية للثقافة والحوار، وعن الجمعية المصرية للثقافة القومية، وعن اجتماع القوى الشعبية الفاعلة كافة في مؤتمر «الأسبوع» الذي دعت إليه لمقاومة الدعوة إلى مؤتمر جماعة كوبنهاجن .... وكيف شارك في مؤتمر مناهضة التطبيع حوالي ثلاثة آلاف شخصية وطنية (ممن يعد الواحد منهم بألف على الأقل) وكيف لم يستطع مؤتمر أنصار كوبنهاجن (الدعاة إلى التطبيع) أن يجمع أكثر من ثلاثين شخصاً بمن فيهم المترجمون والموظفون الرسميون! قالت صاحبة البيت: «كلامك صحيح يا دكتور محمد، نحن لن نواجه الصهاينة بالسلاح الآن ولكننا يجب أن نواجه طابورهم الخامس أنصار التطبيع بكل قوة مهما تكن مراكزهم ... لأن هذه المواجهة هي الخطوة الأولى في سبيل تحضير الوطن كله ليوم المواجهة المسلحة الذي تقول أنت. إنه آت لا ريب فيه».

قلت لمضيفتنا: هذا ما نفعله، ويفعله من لا يحصون عدداً في مصر وغيرها من بلدان العرب، وهؤلاء هم الذين يقومون، في مصر وفي غيرها من البلاد التي لا تجري فيها مقاومة مسلحة للعدوان الصهيوني، بالدور نفسه ـ دور المرابطة والثبات ـ الذي يقوم به أبطال حزب الله في لبنان ... وسوف تثبت الأيام أنهم، مهما يكن أمر الاتفاقات و المعاهدات، و مهما تكن قوة الصهاينة اليوم، هم الغالبون.



هلك المطبعون(1)

لم يكن يشغل الناس في مصر والوطن العربي حديث في الأسبوع الأول من شهر تموز/ يوليو 1999 مثلما كان يشغلهم حديث المؤتمرين العجيبين اللَّذين شهدتهما القاهرة في صباح يوم الاثنين 5/ 7/ 1999 ومسائه.

فأما المؤتمر الأول: فالذي دعت إليه جمهرة من المثقفين المصريين، وتولت أعباءه الإدارية صحيفة «الأسبوع» لإعلان الموقف الشعبي والوطني من محاولات التطبيع مع العدو الصهيوني.

وأما المؤتمر الثاني: فكان الذي أقامه التحالف الدولي من أجل السلام، واستضافته معنوياً «جمعية القاهرة للسلام» وهي إحدى ثلاث جمعيات في مصر وإسرائيل والأردن تحمل مهمة تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب. وكلها - مع فريق فلسطيني - أعضاء في هذا التحالف الدولي الذي أقام المؤتمر.

وقد قلت: «إن جمعية القاهرة للسلام» استضافته معنوياً؛ لأن تمويله جاء من مصادر أخرى أهمها: سفارة الدانمارك (يقال إنها دفعت مائتي ألف دولار تمويلاً له) والاتحاد الأوروبي، فانطبق على الاستضافتين المادية والمعنوية المثل المصري العامي: «الاسم لطوبة والفعل لأمشير».

شارك في المؤتمر الشعبي للمثقفين المصريين عدد كبير جداً وقع منهم حتى بداية المؤتمر على كشوف الحاضرين قريب من ألف شخص. كانوا رجالاً ونساءً وشباباً، ومسلمين وأقباط، علماء أزهريين وكهنة كنسيين، مهنيين من أعلى فئات المهن وعمالاً من أبسط طبقات أهل الحرف، دبلوماسيين سابقين وعسكريين

---

(1) نشر في ربيع الأول 1420 هـ = يوليو 1999م.

ووزراء من أجيال متتابعة من قيادات العمل السياسي والعسكري، باختصار: كانت مصر كلها ممثلة فيه. لم يغب عنه أحد.

وحضر المؤتمر الثاني من المصريين بعض ـ وليس كل ـ أعضاء «جمعية القاهرة للسلام». وقال أحد الذين حضروا ـ بحكم عملهم الرسمي ـ كل جلساته/ «إن عدد المشاركين المصريين ـ بمن فيهم الموظفين في الجمعية ـ لم يجاوز الثلاثين شخصاً حتى في الجلسة الافتتاحية!!».

ومن أقبح المشاركات في ذلك المؤتمر كانت مشاركة السفاح الإسرائيلي العائد إلى الوزارة مع حزب العمل «شيمون بيريز» ورجل الموساد «ديفيد كيمحي». وكفى بهذين دليلاً على نوع السلام الذي يمكن أن يحققه المؤتمر الذي يشاركون فيه.

وتلقى المؤتمر أول صفعة حين لم يوجه الرئيس مبارك كلمة لإلقائها بين يدي أعضائه.

وتلقى الصفعة الثانية حين لم يشارك الوزير عمرو موسى ولا أي ممثل لوزارة الخارجية في أعماله، بعد أن ملأ الداعون لهذا المؤتمر الدنيا صياحاً وضجيجاً بهذين الأمرين، حتى صدَّق إمكان حدوثهما كثير من البسطاء الطيبين.

وأطلق الشارع السياسي والثقافي المصري على هذا المؤتمر «مؤتمر التطبيع»! وأطلق على مؤتمر المثقفين المصريين مؤتمر مقاومة التطبيع.

وهلك المطبعون حين تبيَّنوا كثافة الحضور في المؤتمر المناهض للتطبيع ودعاته، وحين نقلت إليهم معاني الكلمات التي قالها رموز الوطن من جميع الاتجاهات السياسية ضد مؤتمرهم، وضد العلاقة المستمرة مع بعض بني وطننا وبين الصهاينة.

هلك المطبعون؛ لأنهم ضد التيار الشعبي الجارف في هذا الوطن. وهو يقف بكل قوة، ويمضي كل يوم قدماً، ضد التطبيع وضد الصهيونية، وضد أنصارهما في مصر والوطن العربي. وهو يُقدِّم كل ما يملك من مشاعر وَمِنْ

عَوْن معنوي ومادي للمقاومة الإسلامية داخل الأرض المحتلة وللمقاومة الوطنية في جنوب لبنان، وهو يفرح فرحاً غامراً لكل موقف تتخذه حكومته ـ وأي حكومة ـ ضد العدو الصهيوني، ويحزن حزناً عميقاً لكل لقاء بين القادة العرب أو المثقفين العرب أو المفكرين العرب أو المواطنين العاديين العرب وبين الإسرائيليين أيّاً كان نوعهم.

لذلك هلك المطبعون حين كشف مؤتمر المثقفين أن هذا التيار هو الأقوى والأبقى والأنقى في الأمة، وهو المعبر عن روحها وضميرها.

وقبل ذلك هلك المطبعون؛ لأنهم يعملون ضد عقيدة هذه الأمة التي تدلها على أن الصهاينة ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة: 217] وأنهم ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 100] وأنهم قالوا عنا ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75].

وهلك المطبعون حين ظنوا بيَد الصهاينة النفع والضر ونسوا قول ربنا ـ تبارك اسمه ـ ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى ۖ وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ [آل عمران: 111-112] (الحبل هو العهد، أي إن اليهود لا يفلتون من الذلة إلا بعهد يعطيهم الناس إياه. أما حبل الله فهو الدين الذي عهد به إليهم فحرّفوه وضيّعوه).

وهلك المطبعون حين فرحوا بما يأتيهم من المال وقد قال الله تعالى: فيمن ينفقون مثله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: 36].



العرب تحت الانتداب(١)

بعد الحرب العالمية الأولى أنشأت الدول المنتصرة منظمة «عصبة الأمم» لتدير الشؤون الدولية بطريقة سلمية ترمي إلى منع نشوب حرب عالمية جديدة، ولم تمض ثماني عشرة سنة حتى كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت تجتاح العالم وسقطت مع طلقات مدافعها عصبة الأمم ونظامها نفسه.

وكان من بين ما ينظمه ميثاق عصبة الأمم الانتداب تمارسه الدول المنتصرة على الولايات التركية والمستعمرات الألمانية التي تم استقطاعها من سلطان هاتين الدولتين، ورأت الدول المنتصرة أن شعوبها لم تبلغ بعد درجة تمكّنها من الاستقلال بأمرها! وكان من بين الدول التي خضعت للانتداب أربع دول عربية: هي سوريا ولبنان، خضعتا للانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق، خضعتا للانتداب البريطاني. أما مصر فكانت منذ 18 ديسمبر 1914 تحت الحماية البريطانية التي أعلنتها بريطانية من جانب واحد.

والحماية والوصاية والانتداب كلها نظم يجمعها عدم استقلال الشعوب الخاضعة لها بإدارة شؤونها والخارجية والداخلية، وتتفاوت درجات فقدان هذا الاستقلال بحسب الظروف الموضوعية للعلاقة بين الدول وبحسب أهمية المسائل التي يثور البحث حولها.

وليس هذا المقال درساً في تاريخ القانون الدولي، فقد زالت جميع هذه النظم ـ نظرياً على الأقل ـ من الوجود الفعلي وإن بقيت نصوص تنظيم «الوصاية» في ميثاق الأمم المتحدة، لكن الذي استدعى معاني هذه النظم هو الموقف العربي الراهن الذي جسّدت سخفه وضعفه القمتان المتتاليتان في شرم الشيخ والقاهرة.

---

(1) نشر في شعبان 1424 هـ = نوفمبر 2000م.

إن العرب بحسب ما تبين من هاتين القمتين، وما أسفرتا عنه، يقعون كلهم تحت نطاق الانتداب أو الحماية. ولا يملك أي عربي أن يستقل بشؤون نفسه شعباً كان هذا العربي أم حكومة أم رئيساً لدولة. والذي يمارس الوصاية أو الانتداب ليس الدول الاستعمارية المنتصرة، ولا الولايات المتحدة التى تسمي نفسها القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولا إسرائيل التى تتيه بقوتها العسكرية ويتوارى ضباطها وجنودها خلف الأسوار رُعباً من حجارة أطفال الانتفاضة . . . الذي لم يمارس الوصاية علينا نحن العرب، ويعطي نفسه حق سلطة الانتداب الاستعمارية هم حكامنا.

فالشعب العربي في كل مكان أبدى استعداده فعلاً ـ لا قولاً ـ لتحمل نتائج الصراع مع العدو الصهيوني.

والشعب العربي يعلن كل لحظة أنه لا يقبل الحلف الصهيوني الذي كان آخره تحذير ايهود باراك للقمة العربية أنها لو اتخذت قراراً لا تريده إسرائيل فسوف توقف إسرائيل مسيرة السلام (أين هي؟ وأين هو هذا السلام؟؟).

والشعب العربي لم يَشْكُ حين كانت مصر وسوريا تحاربان فعلاً في رمضان 1393 = أكتوبر 1973 من نقص السلع والخدمات أو الأموال، ولم يتبرّم بوقوع الشهداء والمصابين، بل اعتبر ذلك كله أَوْسِمَة خالدة يحملها أصحابها ويصنعون بها تاريخ مرحلة مجيدة من حياتهم.

والشعب العربي في فلسطين يقاوم كل يوم ويسقط له الشهداء، وآلاف الجرحى ينقلون كل يوم إلى المستشفيات داخل فلسطين وخارجها، و لم يتبرّم فلسطيني واحد ولم يضق أب، أو أم، باستشهاد ولده ولم ينقم على الانتفاضة جريح أو أهل شهيد.

وأهلنا في فلسطين يطلبون منا فقط الدعم المالي والمعنوي، وهم بعد ذلك صامدون إلى أن يندحر العدوان الصهيوني ويتهاوى من داخله.

ولكن القادة العرب المجتمعين في القمة يتحدثون كلهم لغة أخرى غير لغة شعوبهم.

ويفرضون بحكم انتدابهم علينا لإدارة شؤوننا ـ أو بحكم وصايتهم فلا فرق بين الأمرين ـ أن تكون استراتيجيتنا هي السلام لا المقاومة.

والكلام لا العمل. والبقاء في البيوت انتظاراً لعطف صديق ـ لم يخلق بعد ـ أو لتنازل عدو، لم يسبق له أن تنازل قط، وإنما هزم شر هزيمة فاستجاب لما أسمته الولايات المتحدة: (نداء السلام).

شعوبنا العربية ترى في الوجود الإسرائيلي نفسه استعمارا بغيضاً واحتلالاً بشعاً يفرض عليها دينها وتلزمها كرامتها بمقاومته بكل ما أوتيت من قوة.

ومقاومة الغاصب المحتل لا تتم بالجيوش النظامية، ولا بالأسلحة التقليدية لا تحتاج إلى التأكد من دقة التوازن استراتيجي بين الشعوب المقاومة وبين القوات الغاصبة الاستعمارية. مقاومة المحتل الغاصب تحتاج إلى شعب يرحِّب بتقديم الشهداء ويفرح بلقائهم ربهم، وإلى أمة قادرة على تحمل صعاب الحياة في سبيل بقائها . . . ونحن لم نفقد من ذلك شيئاً قط، لكننا نحتاج ـ فقط ـ إلى أن يفكر سادتنا الحكام والقادة في أنهم يمثلوننا، وينبغي أن يعملوا وفق إرادتنا، أو هكذا يجب أن تكون الأمور.

وهم محتاجون إلى أن يعلموا أنهم لا يمارسون علينا وصاية أو حماية أو انتداباً وأننا قادرون على إدارة شؤوننا بأنفسنا . . .

وبذلك وحده ندمِّر العدو الصهيوني ومن وراءه . . . فاللهم اجعل حُكامنا وقادتنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.. آمين.



المروءة لا تتجزأ[1]

عنوان هذا المقال اقتباس من الكلمة التي ألقاها الأمير عبد الله بن عبد العزيز وليّ العهد السعودي في القمة العربية في القاهرة. لقد عبرت في الفصل السابق (العرب تحت الانتداب) عن حقائق الموقف العربي الرسمي كما تمخضت عنها القمة العربية الأخيرة. لكن هذا التعبير لا يمنعني من استكمال الحديث عن هذه القمة بالإشارة إلى كلمة الأمير عبد الله بن عبد العزيز التي لخّصت موقف العقل العامل، وموقف النفس العربية الأبيّة مما يحدث لأهلنا في فلسطين.

والأمير عبد الله يمثل في شخصيته القوية صراحة البداوة العربية التي لم تذهب بِرَوْنقها مؤثرات الحضارة الحديثة، ولا يملك من يراه ويستمع إليه إلا أن يذكر شطر بيت المتنبي: «وللبداوة حسن غير مجلوب» أي حسن فطري طبيعي لا تصنّع فيه ولا تظاهر! وقد تحدث الأمير عبد الله حديث الفطرة العربية السليمة فقال: «إن من يُمثل أمةً لا بد أن يرتفع بمهمته شرفاً وكبرياءً مُحاكياً طموحاتها...».

«ومن يكون الإسلام دينه، والعروبة موطنه، والتاريخ المضيء ملهمه، لا بد أن يرفض كل طرح لا يشرِّفُ صاحبه، فالمروءة لا تتجزأ، والشرف لا يتلون، والمعتقد لا يُسَاوَمُ عليه». وقال عبد الله بن عبد العزيز للقادة العرب: «إنني أستثير المروءة والقيم والأخلاق العربية عند كل منكم، وقبل ذلك أسألكم بعزة الخالق وجلاله أن تقفوا مع الحق، ثم مع أمتكم وشعوبكم وقفة رجل واحد.. فلا يضيع حق وراءه مطالب» ونحن لا نرى الحلول في التهميش

---

(1) نشر في شعبان 1421هـ = أكتوبر 2000م.

أو القفز على واقعنا الحاضر، أو في محاولة تسكين الجراح وامتصاص الغضب العربي.

«إن الخيار أمام أمتنا... ليس خياراً بين استسلام مُذل ومُهين، وبين معركة تُفرض علينا فرضاً دون أن يكون لنا أي إرادة في اختيار زمانها ومكانها وحتى أسلحتها، بل هو خيار الوقوف بإيمان وثبات وصمود مستمسكين بمبادئنا وحقوقنا المشروعة... وقبل ذلك بحول الله وقوته» «إنه خيار الاستقلال في القول والعمل».

«إن القدس الشرقية عربية إسلامية غير قابلة للتنازل والمساومة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عنها». «إن على الولايات المتحدة بصفتها راعية عملية السلام مسؤولية خاصة في الانهيار الذي تواجهه هذه العملية...».

«... من الطبيعي أن يتم التوقف عن إقامة أيّة علاقات مع إسرائيل، وإلغاء كل العلاقات أو الصلات التي نشأت في ظل عملية السلام التي استهانت إسرائيل بكل متطلباتها ...».

«... إنني لا أزايد بما قلت، فلا أبتغي غير وجه الحق سبحانه وتعالى. وأعتقد أن أيّاً منا لن ينسى ما عاش صور الرعب والفزع التي ارتسمت على محيّا محمد الدرة قبل أن يفارق الحياة...».

هكذا تكلم الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بعد أن أعلن افتتاح المملكة العربية السعودية التبرع لصندوقي الانتفاضة والأقصى بمائتين وخمسون مليون دولار، أي بربع رأس مال الصندوقين معاً.

لقد كانت كلمات عبد الله بن عبد العزيز واقتراحه العملي وجهاً مشرفاً لقمة القاهرة يقابل وجوهاً أخرى خَلَتْ من استحضار أي مروءة وعجزت عن تقديم أي عون عملي للفلسطينيين الذين يواجهون وحدهم نيران العدو الصهيوني دفاعاً عن المسجد الأقصى وبيت المقدس.

ماذا نفعل(١)

سؤال يتردد على كل لسان: ماذا نفعل إزاء هذا العدوان الصهيوني الهمجي؟ يسأله لنفسه الشاب والفتاة والرجل والمرأة والحاكم والمحكوم والعربي وغير العربي في الدنيا كلها.

ثم ينقسم الناس أقساماً شتى فيما بعد مرحلة السؤال. فالذين يعيشون في ظل نظم حرة، تحترم الإنسان وتكفل له حقه في التعبير عن رأيه خرجوا في عواصم العالم الغربي، وفي الهند وفي أفريقيا وفي إستراليا، بل وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، يُعَبِّرون عن الغضب والاستنكار والإدانة للصهيونية الإجرامية وما تفعله بأهلنا في فلسطين.

ووزراء خارجية الفاتيكان وبريطانيا وفرنسا والسويد والنرويج ـ ودول أخرى عديدة ـ استدعوا سفراء إسرائيل وأبلغوهم احتجاجات شديدة اللهجة على ما يجري في أرض فلسطين. وروسيا واليونان احتجتا بشدة على ما جرى للكنائس الأرثوذكسية في بيت لحم واعتبرتاه أمراً لا يمكن أن يقبل أو يسكت عليه!

ودولتان من دول أوروبا الشمالية طالبتا برلماناتهما بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني. واللجنة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي قررت وقف التعامل التجاري مع الواردات الصهيونية، وأكبر سوبر ماركت في أوروبا (OP - CO) أوقف بيع جميع المنتجات الصهيونية في جميع فروعه.

(1) نشر في المحرم 1423 هـ = أبريل 2002م.

وهؤلاء جميعاً لم ينتقدهم أحد، ولم يقل: إنهم يجرُّون العالم إلى عواقب بالغة الخطورة أحد، ولم يزعم أحد من الحكام الكبار في بلادهم كلها أنهم يتصرفون دون أن يعرفوا الحقائق الكافية التي يتفرد بمعرفتها حكامهم، كما نسمع كل يوم في بلادنا العربية المنكوبة بمن لا يحصون من الحكماء والعالمين ببواطن الأمور ومن يزعمون: أنهم أهل الحل والعقد، والحاصل: أنهم مهمومون بالحل فقط أما العقد فهو ليس شأنهم!

في بلادنا رأينا قسمين من الناس الذين يتعاملون مع سؤال ماذا نفعل؟ قسم يرى رأي أنه لا شيء في أيدينا، فلنترك الخلق للخالق والقرار للحاكم والمواجهة مع العدو لمن يملك أسبابها. وجرّد نفسه حتى من المكنة الإنسانية الفطرية التي لا يعجز عنها أحد، وهي أن ينكر بقلبه، فتنازل طائعاً عن أضعف الإيمان.

وقسم أخذ ينظر للعجز الحكومي العربي، ويتلمس له الأسباب والأعذار، ويتملص من مواجهة الحجة القائلة: إن عليهم فقط أن يستجيبوا لشعوبهم ويعبروا عن إرادتها، بزعم: أن الحكام هم الذين يسيِّرون الشعوب ويخطون لها سبل الهدى والرشاد. زعم فرعون القديم: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: 29]! وهو زعم أبطله القرآن الكريم وأهلك أصحابه القائلين به والقابلين له على السواء: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٥٤﴾ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الزخرف: 54-55].

وحاول أهل الأرض من بسطاء الناس الشرفاء، ومن فقرائهم الشجعان ومن مُتوسطي التعليم والأميين الأذكياء بالفطرة أن يعبروا عن رأيهم بالتظاهر السلمي في كل الشوارع العربية: فحُذِّروا في بعض العواصم بأن هذا مخالف للأنظمة، ومن تحدثه نفسه به سيكون مرتكباً جريمة! ونُبِّهوا في بعضها الآخر إلى أن

جميع التظاهرات ممنوعة وأن قوات الدولة المسلحة (التي هي في الأصل معدَّةٌ من أموال الناس لتواجه العدو الصهيوني) على أهُبة الاستعداد لمواجهة من تحدثه نفسه بالخروج على النظام، ووجهوا في بعض العواصم العربية بمثل ما وجه به إخوانهم من عرب 1948 داخل الكيان الصهيوني ـ حذوك النعل بالنعل ـ ومن لا يصدق فليراجع صور الأخبار التي بثتها قناة الجزيرة مساء أيام الأربعاء والخميس والجمعة الماضية[1]! وكان أمثل العرب طريقة، أولئك الذين أمروا قوات الأمن بألا يضربوا المتظاهرين أبداً وألا يسمحوا بخروج التظاهرات من المساجد والجامعات أبداً.

ولذلك بقي السؤال حائراً على الشفاه: ماذا نفعل؟

إن الفرد لا يخليه عن تبعة ما عليه من واجبات إلا أن يؤدي منها غاية وسعه. والواجب الأول اليوم، واجب الوقت، هو نصرة إخواننا المجاهدين ضد العدو الصهيوني بكل ما يملك الواحد منا من قدرة ، وبأوسع ما يستطيعه من طاقة.

فالقادر على الانضمام إليهم بنفسه عليه ذلك، ولا يجوز له غيره.

والقادر على نصرتهم بقلمه ولسانه فعليه فعله.

والقادر على نصرتهم بماله فلا يجوز له إمساكه.

والقادر على رفع علم فلسطين على داره أو مكتبه أو وضعه في سيارته أو مكان عمله فليفعل.

والذي يقابل أمريكياً فليعبر له عن كراهته للسياسة الأمريكية، وبغضه لتحيزها الأعمى، وليحذره من يوم تطفح فيه هذه الكراهية على سطح الأحداث فتحرق من المصالح الأمريكية الأخضر واليابس معاً.

والذي يستطيع نصح حاكم بأن يكون في مقدمة شعبه، بدل البقاء في

---

(1) أي أيام 3و4و5/ 4/ 2003م.

المؤخرة دائماً، فليقم بذلك ولا يخشَ من قولة الحق، فإن للحق صولة مهما تكن للباطل جولات.

ولدى الناس مئات الطرق الأخرى لإعلان النصرة، وقد يكتشفون عندما يفكرون في الأمر آلافاً من الوسائل لذلك: فالمسلم لا يحقر من المعروف شيئاً قط.

أما حكامنا الذين نحرص على مصالحهم، وندافع عن استقرارهم، ونعمل على المحافظة بكل ما نملك على مستقبلهم، ونسأل الله لهم العافية مما يلقاه غيرهم، فإن لنا عندهم مطلبان: افتحوا الحدود ليذهب من شاء إلى أرض فلسطين ناصراً لإخوانه، واسمحوا بحركة الأموال والمعونات كلها لئلا تخذلوا الأبطال الوحيدين الباقين فينا، ولا تتولوا فإن القرآن الكريم يقول: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [محمد: 38] صدق الله العظيم.



مفاجأة نصر الله(١)

العرض الذي أعلنه السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله في لبنان عن استعداد الحزب لمبادلة عقيد أسير لديه، من الجيش الإسرائيلي، بالمجاهدين المائة الذين أسرهم العدو، بعد أن نَفَدَت ذخيرتهم وهم يدافعون عن مخيم البطولة والاستشهاد في جنين، كان مفاجأة مذهلة للصهاينة، حتى إنهم لم يردوا عليه حتى الآن بكلمة واحدة، وقد مضى عليه حوالي ستة أيام، واكتفوا بالإعلان فور إذاعة عرض السيد حسن نصر الله رسمياً، أنهم لن يقتلوا هؤلاء الأبطال الذين اعتقلوهم بعد نفاد ذخيرتهم.

والأسير الصهيوني عقيد متخصص في الاتصالات، وكان إلى أن تم أسره يدير مؤسسةً صهيونيةً كبرى تعمل في هذا المجال الذي يدر على إسرائيل سنوياً مئات الملايين من الدولارات. ويوم تحكي قصة أسره ـ التي يعرفها أفراد معدودون على حقيقتها ـ سوف يشعر كل عربي بفخر حقيقي، وسوف يتأكد الداعون إلى التخاذل والهزيمة أمام العدو الصهيوني أن أصحاب الحق ـ إذا أخلصوا طلبه والدفاع عنه ـ يستطيعون تحقيق الانتصار تِلْوَ الانتصار مهما كانت قوة عدوهم وعدته؛ لأن الإرادة الإنسانية الحرة أقوى من كل قوة وعتاد.

أنكرت إسرائيل منذ اللحظة الأولى أن يكون لديها عقيد أسير لدى الحزب، وادَّعت أن الحزب قد أسر مَدَنياً إسرائيلياً في الوقت نفسه الذي أسر فيه ثلاثة جنود في إحدى معاركه ضد الصهاينة بُعَيْد انسحابهم من الجنوب اللبناني. وكانت العمليتان متزامنتين لكنهما منفصلتان نوعياً ومكاناً وتخطيطاً وتنفيذاً.

---

(1) نشر في صفر 1423هـ = أبريل 2002م.

وكان نجاح عملية العقيد ـ بوجه خاص ـ صدمةً هائلة لجيش الاحتلال الصهيوني، ولأجهزة مخابراته، التي كانت إلى أن اختفى العقيد الأسير تحت جنح الليل ووقع في يد أبطال حزب الله، كانت تظن أنها في سبيلها إلى تحقيق ضربة أمنية واستخباراتية غير مسبوقة بدخول أحد عناصرها (هذا العقيد نفسه) إلى معاقل حزب الله العسكرية في الجنوب اللبناني وكشف المخبأ فيها وعنها.

فتحققت الضربة غير المسبوقة، ولكن في الاتجاه العكسي: حققها رجال حزب الله ضد العدو الصهيوني، وتحقق فيها معنى المثل العامي العربي: «تيجي تصيده يصيدك».

وتوسطت الدنيا كلها، عربها وعجمها ـ بكل معاني الكلمات ـ لدى حزب الله لإطلاق هذا الأسير الخاص جداً، وكان حزب الله يطلب أولاً الإقرار الصهيوني بشخصيته وطبيعة عمله، وكان الصهاينة يرفضون خشية افتضاح بعض خططهم الاستخباراتية من ناحية، وخشية الإعلان عن هزيمة منكرة لأجهزة أمنهم الخارجي (موساد) من ناحية أخرى. ووصلت جميع الوساطات العربية والأعجمية إلى طريق مسدود، وأدرجت أمريكا حزب الله على لائحة المنظمات الإرهابية، وهددت بضرب لبنان للقضاء على قواعد الحزب فيه، وبقي حزب الله صامداً يرد على التهديد الأمريكي بالدعوة إلى الصبر والصمود، ويعلن كل يوم أنه درع للمقاومة الفلسطينية، وأن دوره الجهادي لن يتوقف إلا بتحرير لبنان كله، ودحر العدوان الصهيوني المستمر على أهلنا في فلسطين. ونسي الناس ـ في غمرة توابع أحداث سبتمبر ـ قصة الأسرى الصهاينة لدى حزب الله، ولكن الصهاينة والأمريكيين لم ينسوها، وظلت المساعي تروح وتجيء سراً وعلانيةً بلا نتيجة.

وحانت لحظة تاريخية للاستفادة القُصوى عربياً وإسلامياً بهذا الكنز الإسرائيلي الذي لا يزال تحت يد أبطال حزب الله حين وقع في الأسر

الصهيوني مائة بطل من أبطال المقاومة الفلسطينية بعد أن دافعوا دفاعاً رائعاً عن مخيم جنين، وأجبروا الجيش الإسرائيلي على حصار المخيم عشرة أيام كاملة قبل أن تنفد ذخيرة رشاشاتهم وبنادقهم الخفيفة التي قاوموا بها ـ بنجاح عظيم ـ الدبابات الأمريكية والطائرات العملاقة وجحافل العدو التي زادت على عشرين ألف جندي وهم لا يجاوز عددهم بضع مئات من الشباب.

وكان الإعلان عن استعداد حزب الله لمبادلتهم، عبر أي وسيط مقبول (أي مقبول لدى حزب الله) بالعقيد الصهيوني الأسير (ضربة معلّم) كما نقول في مصر. ألقم بها السيد حسن نصر الله الصهاينة حجراً، وألجأهم إلى إعلان فوري أنهم لن يقتلوا الأسرى، دون رجاء ودون استجداء، ودون استعطاف للأمريكيين أو الأوروبيين أو لأصدقاء إسرائيل من العرب المساكين.

يومها ـ أو ليلتها ـ شعر ملايين العرب والمسلمين أننا لا تزال لنا كرامة، وأنها لا يحفظها إلا الذين أحسنوا صناعة الموت فوهبت لهم الحياة: أبطال المقاومة الفلسطينية من ناحية، وأبطال حزب الله من ناحية ثانية.

وترانِ عليهما تَعْزف الأجيال القادمة موسيقى النصر العربية إن. . .



ع قلوبكم قاعدين..!![1]

هاتفتني في الصباح الباكر من عاصمة عربية أهلها مقهورين، كأهل معظم عواصمنا. . وجائني صوتها ـ على غير ما توقعت ـ مفعماً بالبِشْر مليئاً بالأمل. . سألت عن زوجتي، قلت: إنها مسافرة، ولكن خبريني عن أحوال أهلك في الضفة الغربية، هي من أبناء نابلس، وزوجها الطبيب النابه من أهل قرية مجاورة لقريتهم، ومعظم أهليهم وأقربائهم لا يزالون صامدين في أراضيهم الأصلية، قالت: الناس كلهم بخير ولله ألف حمد: فلان استشهد ولله الحمد، وأهله لا يزالون يتلقون التهاني، وفلان اعتقل من قبل الصهاينة وأفرج عنه، وبشَّرنا أن مئات المعتقلين يعيشون كأنهم هم الطلقاء وسَجَّانوهم هم الأسرى! إنهم لا يشعرون بخوف ولا مهانة ولا ضيق بل يتندم الواحد منهم فقط أن دوره لم يجئ ليقومِ بعملية استشهادية ضد العدو الصهيوني. وسَجَّانوهم لم يأخذوا من أحدٍ كلمة واحدة مما يريدون أن يعرفوه وظنوا أن الاعتقال يحققه لهم.

قالت: بيت عائلة فلان هُدِمَ ونهب ما كان فيه وهم الآن عند ثلاث أُسر من جيرانهم لكن كل أسرة تشعر أن قريباً كان غائباً عنها قد انضم ـ بعد الفراق الطويل ـ إليها، والظروف المعيشية صعبة جداً ولله الحمد، ولكن ما دام لدى الفلسطيني خبز وزيت وزعتر فهو في نعمة! كنت أستمع إليها وعيناي تبكيان تأثراً وفخراً بهذه الأمة المخلوقة من أعظم معادن الإنسانية، فلا تزيدها الكوارث والمحن إلا بريقاً ولمعاناً وزهواً وفخامةً.

---

(1) نشر في صفر 1423هـ = أبريل 2002م.

أكملت فقالت: أحسن شيء أخذناه من هذه الحرب: أن الشعار الموحد الذي يقوله كل رجل وامرأة وشاب وفتاة لكل صهيوني يلقاه عند نقطة تفتيش أو حاجز أمني هو (ع قلوبكم قاعدين) وليس أغيظ للصهيوني من هذا الشعار الذي حولته هذه الحرب إلى حقيقة، ونحن الفلسطينيين لم يعد أحد فينا يفكر في النزوح إلى مكان أكثر أمناً أو رخاءً، من أرضنا. بل العكس هو الصحيح: حتى إنني وتيسير (زوجها الطبيب النابه) نفكر جدّياً أن نعود في أقرب فرصة لنقيم هناك في قرى نابلس أو حولها، ونعرف العشرات من أصدقائنا يفكرون في الأمر نفسه.

حييتها، وانتهت المكالمة، وأنا لا أسمع من حديثها كله إلا قولها (ع قلوبكم قاعدين) الذي قالته أول مرة عجوز فلسطينية أتعبها الصهاينة على حاجز أمني وهي تريد الانتقال في وطنها من قرية إلى قرية، فلما انقضت ساعات البحث والتَّقصي عن هويتها، وإجراءات تفتيشها وتفتيش أمتعتها البسيطة، وسمح لها بالعبور، عَبَرَتْ، ثُمَّ وَقَفَتْ على بعد خطوات قليلة وأدارت قبضة يدها اليمنى فوق كفها الأيسر وهي تقول بصوت يسمعه الجميع (ع قلوبكم قاعدين)! ثم مشت واثقة الخطو على أرض يعرفها ترابها، ويدافع عن وجودها فوقها حصاها، ويطعمها ـ بغير جهد منها ـ زرعها الطيب المبارك.

هذا في أرض فلسطين، وفي اليوم نفسه (18/4/2002) تلقيت نبأ تقدم محاميين مصريين: (عاطف عوّاد وياسر فتحي) **أحدهما**: من الأخوان المسلمين (أو هكذا كان) **والثاني**: من الناصريين (أو هكذا أظن)، تَقَدَّما بطلب إلى سفير فلسطين في مصر للحصول على جنسية فلسطينية، وناشدا الشباب المصري والعربي أن يحذو حذوهما، وعقدوا مؤتمراً بنادي المحامين شارك فيه خمسمائة محام تقدموا جميعاً بطلب الحصول على الجنسية الفلسطينية، وأعلن المحاميان: أنهما سيتلقيان طلبات الراغبين في الحصول على الجنسية الفلسطينية في مقرهما الذي اتخذاه في نقابة المحامين بتكليف من نقيبها.

سألتهما عن مَغْزى ما فعلاه، وهما مصريان صميمان قالا: «ولكننا أيضاً فلسطينيان صميمان، نحن نحتاج إلى موافقة من السلطة الفلسطينية على طلبنا، نحن لا نستطيع أن نكون شهداء فلنكن بدلاء لهم، ليكن موقفنا أو رسالتنا إلى الصهيونية المستكبرة أن الشعب الفلسطيني يزيد كلما قُدِّم منه شهيد ولا ينقص، لنكن بازدواج الجنسية الذي يسمح به القانون المصري وقانون الجنسية الفلسطيني قبل الاحتلال الصهيوني، قوة ضغط يومية على السياسيين والحكام ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والرأي العام، إن القضية الفلسطينية لن تُنسى ولن تموت».

قلت لهما: لماذا لا تجعلان شعاركما: «ع قلوبكم قاعدين».

قالا: إن شعارنا فلسطين باقية.

قلت: نعم، باقية عربية، ما دام أهلها فيها، أليسوا هم الذين يرابطون في بيت المقدس وبأكناف بيت المقدس.



إعلامنا في جحر الضب . . ![1]

منذ بدأ الجيش الصهيوني عمليات الاحتلال الجديدة، لمدن الضفة الغربية وقراها، وإعلامنا العربي في جملته يسير خلف الإعلام الغربي، متبعاً سننه، شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى دخل وراءه إلى جحر الضب، فأخذ ينقل إلى الناس عبر شاشاته وميكروفوناته، وصحفه ومجلاته، أخبار المآسي الإنسانية التي حاقت بأهلنا في فلسطين، وصور الدمار الذي لحق البيوت والطرقات والممتلكات، ومنظر الجثث التي استقرت تحت الأنقاض، والتي حملتها سيارات باحثة عن مكان يسمح العدو الصهيوني بدفنها فيه . . . إلخ.

ولاشك أن هذه الأحوال البائسة تؤثر في وجدان المشاهد، وقد تدعو إلى التعاطف مع أهل فلسطين بعض من لم يكونوا كذلك، وقد تُحرك جوانب من الرأي العام العالمي لاتخاذ موقف إيجابي من قضية كانت بالنسبة إلى الناس في أوروبا وأمريكا واليابان، وغيرها، مَنسية أو تكاد.

لكن بلادنا تحتاج إلى نوع آخر من المشاعر، والمواطن العربي يتطلع إلى بناء موقف آخر غير موقف المتوجع المتفجع.

نحن نحتاج في بلادنا إلى إعلام يبني الشعور بضرورة المقاومة لهذا الاستعمار الظالم، وذلك العدوان الغاشم، وبجدوى هذه المقاومة، وبإمكانها، وبأنها هي السبيل الوحيد لمواجهة هذا العدو الذي لا يحفظ عهداً، ولا يفي بوعد، ولا يحترم كلمةً، ولا تحركه، قيد شعرة فما فوقها، إلا قوة رادعة، أو ضربة مُوجعة، أو عملية استشهادية تصيبه بفاجعة.

---

(1) نشر في صفر 1423هـ = أبريل 2002م.

نحتاج في بلادنا إلى بناء الثقة : أن النصر لنا مهما طال الزمن، وإلى تأكيد صواب الخيار الذي اتخذته المقاومة طريقاً وشعاراً: خيار مواجهة العدو الصهيوني .

وليس لدينا أي نقص في الوقائع الحقيقية التي تحكي بطولة أصحابها بطولات الأولين من المؤمنين الذين ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 23]. بل إن الواقع يجود علينا، كل يوم، بحقائق من صنع الشباب والفتيات الذين وهبوا حياتهم لوطنهم هي أغرب من كل خيال. ومن التقصير الشنيع، والظلم لأنفسنا ولأبطالنا، أن نكتم هذه البطولات، ونخفر ذمة أصحابها، ونقصيهم عن ميدان القدوة الصالحة الذي خلقوا ليتبوؤا فيه أحسن مكان وأشرفه.

حدثني أحد قادة العمل الجهادي، في أرض فلسطين، عن جانب يسير جداً من بطولات أهلنا في مخيم جنين. قال: لقد دافع عدد لا يجاوز الخمسين رجلاً ويافعاً عن هذا المخيم الذي لا تزيد مساحته عن كيلو متر مربع، لمدة تسعة أيام كاملة، أوقعوا في خلالها بالعدو الصهيوني خسائر مادية، وخسائر في الأرواح، وإصابات بشرية، لم تكن تخطر له على بال . أما الخسارة المعنوية فقد بلغت مبلغ شعور الصهاينة بهزيمة كاملة، بعد محاولات طول الأيام التسعة لاقتحام المخيم باءت كلها بالخذلان. ولم يستطع أقوى جيش في الشرق الأوسط أن يقتحم أرضنا إلا بعد أن نفدت ذخيرة المقاتلين جميعاً ولم يبق مع أهل المخيم طلقة واحدة.

عندئذ فقط هاجموا مُوقنين أن المدافعين لن يتمكنوا من مقاومة الدبابات والطائرات بأيد خاوية من السلاح أو بسلاح لا ذخيرة له .

قال مُحدثي : إن قائد المقاومة في المخيم الشهيد (محمود طوالبة) عمره 23 سنة. وَصِلَته بالمقاومة لم تزد على أربع سنوات، وكان مشروع بطل منذ

عرفناه. وقد هاتفته ـ يقول محدثي ـ في أثناء الحصار، وقلت له: المعركة طويلة فوفروا أنفسكم.

قال: نحن نؤدي ما علينا، والذين يأتون بعدنا يكملون.

قال له محدثي: الحرب كر وفرّ.

قال محمود طوالبة: هي عندنا كر وكر. أما الفر فلا.

قال له محدثي: هل استعددت ـ إذن ـ للقاء، وبماذا؟ (كل ذلك يحاول إقناعه بإبقاء نفسه لمزيد من المواجهات القادمة مع العدو).

قال محمود طوالبة: لقد طبخت لهم (يعني جيش العدو) مائة وخمسين كيلو منتقاة (أي من المتفجرات) وأنا في انتظارهم!

وهاجم الصهاينة المعسكر، بعد نفاذ الذخيرة تماماً، ففجر محمود طوالبة بضاعته ليقتل ثلاثة عشر ضابطاً وجندياً، ويصيب عدداً لا يعرفه على وجه الدقة أحد. ويُفضي إلى ربه شهيداً مقبولاً بإذن الله.

قال محدثي: لما رأيت إصراره على خوض المعركة إلى نهايتها قلت له: إذن اطلب الشيخ (رياض بدير) من طولكرم ليكون مستعداً للانتقال إلى جنين إذا نجح الصهاينة في اقتحام المخيم ليعيد تنظيم أمور الناس ويجمع من جديد صفوف المقاومة.

قال له محمود طوالبة: الشيخ رياض هنا! جاءنا بسلاحه وكل ما لديه من ذخيرة، وطلب أن يبقى وحده في بيت يستطيع منه اصطياد الصهاينة الغادين والرائحين. وقد وفَّرنا له هذا البيت، وهو فيه يصيبهم كل يوم بما ييسره الله له!

لمَّا اقتحم المخيم، ضربت الطائرات بيت الشيخ رياض بدير، ودمرت المُجَنزرات حوائطه، وجعلته أثراً بعد عين. وحين ذهب الشباب ليعرفوا ما كان من أمره وجدوه تحت السقف، والجدران المهدمة، قابضاً على سلاحه

بين ذراعيه، وليس في الأنقاض طلقة واحدة لم يطلقها على العدو! رحمه الله وتقبله.

ولدى المجاهدين من حماس والجهاد وفتح والجبهة الشعبية، والناس العاديين الذين لم يضمهم تنظيم، ولا حكم خطواتهم في المقاومة انتماء سياسي . . . لدى هؤلاء مئات القصص البطولية الرائعة . . . وهي البضاعة التي يجب أن يُرَوِّجها إعلامنا؛ لأن البطولة والفداء والاستشهاد في سبيل الحق هي الصناعة التي يجب أن تحسنها أمة تريد الحياة وتستمسك بالحق ولا تعطي الدنية وهي قادرة على الإمساك بالنصر.



شعب عرف طريقه . . .[1]

رأفت سليم تحسين أبو دياك . . اسم يستحق الحفظ، ولدينا آلاف الأسماء التي تستحق الحفظ؛ لأن أصحابها قدّموا أغلى ما يقدمه إنسان في سبيل قضية يؤمن بها ويعمل من أجلها، قدموا حياتهم نفسها في سبيل وطنهم فلسطين. لماذا أذكر اليوم رأفت سليم تحسين أبو دياك؟

لأنه البطل الشهيد الذي قام بهجوم استشهادي على حافلة عسكرية صهيونية، في منطقة وادي عارة، أسفر عن مقتل وإصابة عشرات العسكريين الصهاينة. وفي خِضَم الأحداث الشنيعة التي كانت قوات الاحتلال تقوم بها في جنين ورام الله وبيت لحم وقلقيلية، وسائر مدن الضفة الغربية، لم يتوقف الإعلام طويلاً عند الغارة الناجحة على الحافلة الصهيونية العسكرية.

اكتفت بعض وسائل الإعلام العربية بذكر العملية وأنها أسفرت عن ثمانية قتلى على الأقل.

وبعضها سمَّتها «مهاجمة الحافلة» ولم تذكر نتائجها، وإن عُنيت بذكر أن المقاتل الفلسطيني (قُتِلَ!) . ولكن الحقيقةَ التي رآها أهلنا في فلسطين كانت بعيدة جداً عن الذي استطاعت وسائل الإعلام العربية بثّه؛ لأنها أساساً معنية بالمصائب والكوارث والصور التي تخيف ضعاف القلوب من سلوك طريق المقاومة وبعث الجهاد وتحبيذ الاستشهاد.

في فلسطين كان الخبر الصحيح معروفاً للكافة : القتلى أكثر من ثلاثة عشر

---

(1) نشر في صفر 1423هـ = مايو 2002م.

عسكرياً صهيونياً كانوا في الحافلة، والجرحى لم يستطع أحد أن يعرف عددهم، ولكنهم كانوا يعدون بالعشرات لأن الحافلة كانت ممتلئة بركابها الخارجين من مقر عملهم في إحدى الأماكن الخاصة بجيش الاحتلال. وبينما كان الصهاينة يبكون، ويلطمون الخدود ويشقون الجيوب، وبعضهم يهدد ويتوعد . . . كان المرأى مُغايراً تماماً في بيت الشهيد .

أعلنت الأم (نادية عبد الرؤوف خنفر) أنها فتحت بيتها للتهاني لثلاثة أيام، ومنعت جيرانها وبناتها وضيوفها من البكاء، وقالت: إني سعيدة فلا تذهبوا ببهجة فرحتي بزفاف ابني إلى الجنة. إن بيت الشهيد ينتظر من زواره الزغاريد لا الدموع ولا العويل .

ولم تكف عن حكاية الليلة الأخيرة من حياة شهيدها البطل، وكيف صلى العشاء في البيت، ثم قبلها وطلب منها أن تكون راضية عنه . . ولم تفهم طلبه؛ لأنه بَارٌ بها وبوالده وهما راضيان عنه دائماً . . . تقول: «فلما استشهد فهمت لماذا تصرف على هذا النحو تلك الليلة . ولم تَنْسَ أبداً، وهي تكرر الحكاية لكل طائفة من الزائرات أن تكرر معها قولها : إن هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو . وإن الجهاد والاستشهاد هو الطريق الصحيح لتحقيق النصر».

ولم يكن حال أبي رأفت مختلفاً عن حال أمه، لقد وقف على باب بيته رابط الجأش، متماسكاً، كأن قامته الطويلة شجرة عتيقة ثابتة الأصل في أرض فلسطين المباركة .

وقف يستقبل الأهالي المهنئين، فإذا سبق واحداً منهم لسانهُ بكلمة عزاء ذكَّره أبو رأفت بأن المقام مقام فرح وحبور ونعمة يحمد الله عليها، لا مقام مصيبة يعزي الناس صاحبها.

وكان يقول لزواره: إنه وليدي البكر، وفلذة كبدي، لكن ليس أكبر من

الإيمان بالله ولا من الإيمان بفلسطين. وأنا أحتسبه شهيداً في سبيل المسجد الأقصى وبيت المقدس. وهو كان طول عمره يتمنى الشهادة وقد نالها، فالحمد لله . لقد وجه ابني رسالة لشارون وسَفَّاحيه بأن الإرهاب والمجازر لن تُثني شعبنا عن العمل لنيل حقه وتحرير وطنه وهذا يكفينا لنفخر به وندعو له.

□ □ □

ذلك كله كان شيئاً يسيراً أمام ما فعله « أنس» ابن الثماني سنوات، شقيق الشهيد، لقد عاد من المدرسة، وعلى باب البيت عرف الخبر، فألقى حقيبة كتبه وأسرع إلى حيث تجلس أمه، واحتضنها وقبلها وقبل رأسها ويدها... وغالب دمعته ليقول لها: «زغردي يا أم الشهيد . . كل الأولاد في المدرسة أولادك وأنا سأكون شهيداً مثله لتفرحي بي مثل فرحتك به...».

□ □ □

أيها العرب الجالسون بعيداً عن خط النار: إنها فرحتكم أنتم أيضاً . . لقد عرف الفلسطينيون طريقهم بلا وصاية ولا إرشاد من الشقيقات الكبريات أو الصغريات . . وهو الطريق الوحيد الذي يقود إلى التحرير والنصر.



طريق أبو جاموس ..!![1]

أنفقت قوات الأمن الإسرائيلية ساعات طويلة على مدى الشهور العشرة الأولى من سنة 2001 في جهود ترمي إلى التوصل إلى شخصية محمد أبو جاموس.

محمد أبو جاموس تخصص في وضع العبوات الناسفة في أماكن عسكرية صهيونية في فلسطين المحتلة وفي بيوت ـ أو قرب بيوت ـ الضباط الكبار في الأجهزة الاستخبارية الصهيونية . ونجح في كل مرة في التخفي والإفلات من أيدي قوات الأمن الصهيونية. في أكتوبر 2001 استطاعت هذه القوات القبض على محمد أبو جاموس، وبعد تحقيقات مُطَولة وُجِّهت إليه تهمة واحدة هي وضع عبوة ناسفة في منزل ضابط جيش إسرائيلي. واعتقل بعد ذلك انتظاراً لمحاكمته في مركز اعتقال يسمى: (مركز نيتسان).

في صباح يوم 5/ 5/ 2002 كان محمد أبو جاموس على متن سيارة مصفحة مخصصة لنقل الأسرى الفلسطينيين اتجهت به من معتقله إلى مكان المحكمة العسكرية في شمال الضفة الغربية. في أثناء هذه الرحلة تمكَّن محمد أبو جاموس من فك قيوده، الشديدة الإحكام، وكسر قضبان النافذة الوحيدة في السيارة المصفحة، وقفز منها ليفرَّ هارباً من أيدي سَجَّانيه! لم يكن أبو جاموس ينقل وحده، بل كان حراسه ـ في سيارته وفي سيارات ترافقها ـ يعدون بالعشرات!!

لذلك كانت المفاجأة مذهلة، بالنسبة للجيش الصهيوني، ولجهاز الأمن

---

(1) نشر في ربيع الأول 1423هـ = مايو 2002م.

الداخلي (الشاباك)! ونُقِلَ عشرات السجانين الذين كانوا في السيارات المرافقة من وظائفهم فوراً بقرار من مديرة مصلحة السجون (أوريت أداتو). وقالت صحيفة «معاريف» الصهيونية: إن الحديث يدور عن قصور غير مسبوق. إنه عار حقيقي أن يتمكن هذا المسجون الخطر من الهرب. لقد سبقت اعتقاله جهود كبيرة بذلت لمحاولة تحديد شخصيته وفشلت عدة عمليات استهدفت القبض عليه، لأنه كان ينجح في اللحظة الأخيرة في الإفلات منها.

وقالت في افتتاحيتها تحت عنوان (سخافة خطيرة): «إذا لم يكن ذلك خطيراً فإنه قد يكون مضحكاً. سجين واحد مقيّد الأيدي والأرجل، منقول في سيارة لنقل السجناء، مصحوب بعشرات السَّجانين ينجح في الهرب والاختفاء؟! لقد قال نابليون عن الإخفاق النابع من عدم الخبرة»: «هذا أسوأ من الجريمة. هذه حماقة»!

نستطيع نحن أن نعتبر محمد أبو جاموس رمزاً معبراً، أحسن تعبير، عن الشعب الفلسطيني وأبطال المقاومة فيه. ونستطيع أن نقارن حرّية قرار محمد أبو جاموس، وقدرته على تنفيذ قراره الحر، بالموقف المسكين الذي وضع فيه ياسر عرفات بعد الإفراج عنه. ونستطيع من سلوك محمد أبو جاموس أن نعرف كيف سيتصرف الثلاثة والعشرون فلسطينياً، أعضاء حماس، اللذين أعلن ياسر عرفات أن قوات الأمن الفلسطينية(!!) قد اعتقلتهم بعد العملية الفدائية التي جرت قرب تل أبيب. ونستطيع أن نتصور حالة الأبطال الثلاثة عشر الذين نقلوا مبعدين على رغم إرادتهم، وضد إرادة الشعب الفلسطيني كله، إلى قبرص، ليوزعوا منها على دول أوربية يقيمون فيها سجناء ولو كانوا في الظاهر، مطلقي السراح. ونستطيع أن نعرف شعور المجاهدين الفلسطينيين تجاه السلطة الوطنية(!) التي وافقت على إبعادهم من وطنهم، لتكون هذه أول حادثة، في التاريخ الفلسطيني، يوافق فيها مسؤول فلسطيني على إبعاد مواطنين من بلادهم!!

محمد أبو جاموس، هذا البطل الهارب من الطغيان الصهيوني، لم يهرب ـ قطعاً ـ ليستمتع بالحياة على شاطئ البحر في غزة، ولا ليعتكف في مسجد مهجور يتعبد فيه وحده، ولكنه هرب من سَجّانيه «مُتحرفاً لقتال» و«متحيزاً إلى فئة»، ملتمساً شرف الشهادة وهو يقاتل الغاصب المحتل.

هل يحتاج العربي العاقل إلى تفكير طويل ليقرر أن طريق أبو جاموس هو طريق التحرير الحقيقي؟ وهل ينكر أحد أن ملايين الشباب العربي يتمنون أن يتاح لهم الوقوف إلى جوار «أبو جاموس» ويترددون ألف مرة في الوقوف إلى جوار «أبو أيِّ شيء آخر»؟!



.. وجهاد النساء واجب![1]

توالت الأنباء في الأيام القليلة الماضية بمناقشات دارت في فلسطين المحتلة تناولت رأي بعض العلماء في مشاركة النساء في الجهاد ضد العدو الصهيوني. وقد توقفت عند رأيين منهما **أحدهما**: الذي نسب إلى العالم الجليل والمجاهد الصابر الشيخ أحمد ياسين، **والثاني**: قالته سيدة لم أعرف اسمها في أحد البرامج التلفزيونية.

فأما العلاّمة الشيخ أحمد ياسين فقد نسب إليه أنه أفتى بعدم خروج النساء للجهاد ضد العدو الصهيوني؛ لأنهن عليهن جهاد أهم وهو المحافظة على الوجود الفلسطيني بالزواج والإنجاب. وأما السيدة الفلسطينية فقالت: إن الخروج إلى (الخط الأخضر) يعتبر سفراً تحتاج المرأة فيه إلى محرم، وهي لن تستطيع إفشاء سر العملية التي تشارك فيها إلى أحد، فلا يجوز لها المشاركة في العمليات الفدائية. والكلام المنسوب للعلاّمة الشيخ أحمد ياسين فيه نظر إلى مقصد مهم من مقاصد الشريعة، وهو الإبقاء على الأمة وعدم فنائها. ولكن فيه تركاً لمقصد آخر أهم هو إلقاء الرعب في قلب العدو الصهيوني، وإذهاب أمنه، وإشعاره أن كل إنسان فلسطيني، رجلاً كان أم امرأةً أم طفلاً، هو قنبلة خفية سوف تنفجر في جنوده وضُباطه والمستعمرين المجلوبين من شتى بقاع الأرض في أي لحظة. وليس كل النساء أزواجاً، ولا كلهن منجبات، ولكن العدو لا يفرق بين أحد وأحد، وهو يقتل الفلسطينيين بلا تمييز بينهم، ويهدم البيوت على من فيها، ويقصف بالطائرات قصف عشواء فيصيب الناس ويقتلهم

---

(1) نشر في ذي الحجة 1422هـ = فبراير 2002م.

كيفما اتفق، وليس لدى الفلسطينيين أمضى من سلاح هؤلاء الشهداء البررة الذين يجودون بأنفسهم في سبيل وطنهم وأرضه المباركة بنص القرآن الكريم نفسه.

ونحن نقول: إن النساء والرجال سواء، ونستشهد بنصوص القرآن وصحيح السنة على ذلك، وفي صحيح السيرة: أن النساء قاتلن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ويوم حنين وفي غيرهما من المواطن، وقد أوردت ذلك ودلّلت عليه في كُتيب نشرته دار الوفاء ـ في مصر ـ منذ سنين بعنوان: (الإسلاميون والمرأة). ولست أرى أن يقدَّم تحقيق مقصد الإنجاب ـ وهو ظني واحتمالي ـ على مقاصد إخافة العدو الصهيوني وإرعابه والنكاية به وشد عضد المسلمين المجاهدين وتقوية بأس المواطنين كلهم ـ مسلمين وغير مسلمين ـ بقيام النساء بالقتال إلى جنب الرجال وفدائهم الوطن بالنفس، وهي مقاصد يقينية واقعة قطعاً. واليقيني يُقدَّمُ على الاحتمالي، والقطعي يقوم على الظني. وليس هذا في النصوص وحدها، ولكنه في مقاصد التشريع ومسوّغات الفتوى أيضاً. لذلك لم أستطع أن أتفق مع ما نقل منسوباً إلى الشيخ الجليل، ورأيت جهاد النساء في أرض فلسطين واستشهادهن من أعظم الجهاد الواجب على أهل فلسطين والواقع منهم.

وحديث السيدة الفاضلة عن المحرم، والإذن الواجبين للمرأة، حديث لا أستطيع موافقتها عليه. ولعل أحسن ما قيل في شأن مسألة المحرم هو قول الأخ المهندس أبو العلا ماضي ـ وكيل مؤسسي حزب الوسط المصري ـ «إن الشهيدة الفلسطينية هي مَحْرم لكل الرجال العرب فإذا كان المحرم مطلوباً لتحقيق الأمن فهؤلاء الشهيدات هن اللائي يُحققن الأمن لكل الرجال العرب القاعدين، أو الممنوعين، أو غير القادرين على قتال العدو الصهيوني».

وأما ضرورة الإذن من الزوج أو غيره فإن هذا يُخالف ما هو محل اتفاق بين الفقهاء جميعاً من أنه إذا نزل العدو بأرض وجب القتال على أهلها كافة وأصبح

فرض عين على كل من فيها، وشاركت المرأة بغير إذن زوجها أو وليها والابن بغير إذن أبويه، ولما كان هناك رقيق، قيل: ويشارك الرقيق بغير إذن سيده. لأن الجهاد في هذه الحالة يحقق المصلحة العامة للأمة وهي مقدمة على المصالح الخاصة لأولئك جميعاً[1].

وإذا كان الجهاد واجباً، كما هو اليوم في أرض فلسطين، فإنه لا يحل لأحد أن يمنع منه أحداً. لا يحل المنع من الجهاد لأب ولا لزوج ولا لأم ولا لفقيه أو مفتٍ، ولا لزعيم سياسي ولا لرئيس منصبٍ لمنع الجهاد أصلاً. فإن هذا إثم لا يحل لأحد أن يقوم به، فإن قام به لمصلحة العدو وباتفاق معه كان إثمه مضاعفاً. لأن الغفلة عن وجوه المصالح والمفاسد، ومواضع تحقيق الغايات الشرعية والمقاصد، قد تكون عذراً، أما تعمد إلحاق المفسدة بالمسلمين والمواطنين لتحقيق المصلحة للمستعمرين فهي لا عذر فيها ولا مبرر لها.

فلتطب نفوس المجاهدين والمجاهدات، وليرتفع من استطاع منهم ومنهن شهيداً أو شهيدة، فإن الأمة مَدِينةٌ لهم ديناً لا تملك له وفاءً إلا بالامتنان والدعاء والتأييد المعنوي والمادي جميعاً.



(1) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج16ص417، والمغني لابن قدامه ج14 ص8

هل نحن مهزومون؟! (١)[1]

جاءني صوته عبر الهاتف صباح الجمعة، من أكناف بيت المقدس، كنت أفتقده منذ شهور، وكنت مشفقاً عليه من أعباء العمل داخل فلسطين المحتلة، لكثرة ما يحمله منها وخطورته على مستقبل الصراع مع الصهاينة المحتلين. تبادلنا تحية سريعة، ثم سألته عن الأحوال «عندهم» قال: نحن في خير ونعمة لم نعرفها منذ زمن طويل، الانتفاضة ردت الشعب إلى قِيَمه الأصيلة التي كانت قد أوشكت أن تضيع في غمرة الافتتان بالمال والسلطة والتقليد الأعمى لقيم غريبة علينا. عاد الناس مع الانتفاضة، وتصاعد حدة المقاومة إلى التلاحم المتراحم بعد أن كان كل إنسان مشغولاً بنفسه ولا عليه من سواه. الاستشهاد اليومي عَلم الناس العطاء، فأصبح من مألوفات حياتنا أن يدق باب البيت فيكون الطارق جاراً جاء يقدم طعاماً أو فاكهة أو دواء أو حليب أطفال، أو شيئاً مما يحتاجه الناس، يزعم أنه فاض عن حاجته، والحقيقة أنه يأخذ من قوته ويحرم نفسه ليعطي جيرانه!

البيوت تُهدم على ما فيها من متاع غالٍ أو رخيص، فيتقدم الذين لم تُهدم بيوتهم، بعد، لإيواء إخوانهم « سواد الليل »، فإذا صُلّيَ الفجر كانوا في الموقع الذي هدم فيه بيت مع أول ضوء للنهار، يُزيلون الأنقاض بأيديهم ويُقيمون خيمة أو خياماً لأصحاب البيت المهدوم حتى لا يتركوا أرضهم خالية للعدو الصهيوني!

يرتفع الشهيد، فتجزع أم ثكلى، أو تفزع من منظره وهو مُضرّج بدمائه أرملة

---

(1) نشر هذا الفصل والذي يليه في جمادى الآخرة 1423هـ = أغسطس 2002م.

شابة، أو تبكي وتصرخ صغيرة لم تزل بأبيها معجبة، ثم لا يلبث المُعَزون أن يجتمعوا فإذا الجزع يصبح صبراً، وإذا الفزع يصبح شجاعة فائقة وطمأنينة سابغة، وإذا الصراخ والبكاء يصبحان زغاريد وابتسامات، ويتحول مجلس العزاء إلى مناسبة للفخر بالشهداء والمباهاة بهم والدعاء لهم ولأهليهم.

وترى الناس يشيّعون الشهيد وهم مئات متراصون، فإذا سلكوا طريق العودة رأيتهم يمشون في جماعات صغيرة، وقد عرف الناس أنك إذا رأيت رجلين أو ثلاثة يدور بينهم حديث هامس فاعلم: أن حدثاً مؤلماً للعدو في طريقه إلى الوقوع، أو أن ترتيباً لرعاية أسرة شهيد يتم تدبيره، أو أن زيجة جديدة على وشك التمام. فليس للناس في بلادنا المحتلة شاغل إلا المقاومة وما يقويها ويشدُّ أزرها ويعين القائمين بها.

في الليل، كل ليلة، مع حظر التجول الذي أصبح شبه دائم في مدن وقرى كثيرة، تعوَّد المراقبون أن يروا بعض البيوت مضاءة أكثر من المعتاد، وهذه علامة أن هناك حفل زفاف ستقوم بتمامه أسرة فلسطينية جديدة، والفلسطينيون يفرحون بذلك فرحاً غامراً، لا لأن فتاة زفت أو لأن فتى تزوج، ولكن لأن أملاً في مزيد من السلاح الذي لا ينفد قد انفتح بابه: بنين وبنات أحلى أمنياتهم وهم في حجور الأمهات والجدات أن يشبوا ليموتوا فداءَ هذا الوطن إن لم يستطيعوا العيش فيه حراً كريماً.

والمستشفيات لا تجد مكاناً للجرحى من ضحايا العدوان الصهيوني والقصف اليومي للبيوت والمخيمات والقرى التي كانت آمنة، فلجأ الناس إلى التداوي بالنباتات وكثير من أهل فلسطين، لاسيما بدوها وفلاحوها، خبراء في أنواع النباتات المختلفة وأثرها الطبي. ولكن هؤلاء لم يتخذوا علمهم أو بضاعتهم تجارة، وإنما اعتبروا واجبهم في المقاومة أن يعينوا الناس على مواجهة المرض وآلامه لوجه الله ثم لوجه الوطن. فإذا دخلت مسجداً فوجدت

رجلاً جالساً إلى جداره بجواره لفافة من قماش أو بعض الأكياس، فسترى بعد قليل من يأتيه ويهمس في أذنه بكلام يخرج الرجل بعده بعض ما معه ويعطيه إياه. هذا هو الطبيب البدوي أو الفلاح يؤم مسجد القرية أو المدينة طول النهار وزُلفاً من الليل يطلب المثوبة بتقديم الدواء لمن يحتاج إليه.

قال صديقي: يا أبا أحمد! لا تخف علينا! الخوف كله على أولئك الذين يقول كل منهم: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [هود: 43] ولن يجدوا عاصماً. ليس أمام هذا الطوفان الصهيوني إلا سد المقاومة، وهو ـ بفضل الله ـ ثابت لا يهتز ولا يتزعزع، وإن بدا أن لبنة منه تريد أن تنقض أو تتصدع تداعت لها سائر أجزائه تقوِّيها وتحميها. وحملني سلاماً لأحبة معدودين، وانتهت المكالمة وهو يتلو قوله الله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ [محمد: 35].



هل نحن مهزومون؟! (2)

كنا بضعة عشر رجلاً، من أقطار عربية شتى، وأخذنا في الحديث الذي لا يجتمع العرب اليوم على سواه، حديث الإجرام الصهيوني المستمر منذ سنة ونصف السنة في الأرض المحتلة، وما يقابل هذا الإجرام الصهيوني من الخنوع العربي الرسمي الذي لم يسبق له في التاريخ الحديث مثيل.

وتوجه أحدنا بسؤال إلى المؤرخ الوحيد الذي كان في المجلس، وهو فلسطيني مناضل عرفت عنه خصلتان نادرتان ـ في خصال حميدة كثيرة ـ هما: الصدق والصبر. سأله صاحبنا فقال: ألا ترى أننا في حال ضعف لم نعرف لها مثيلاً؟ فقال المؤرخ: بل أرى عكس ذلك تماماً. أرى أننا نمضي في طريق القوة التي ستبلغنا إن شاء الله إلى النصر المبين على هذا العدو المتعجرف بترسانته العسكرية وبالتأييد الدولي ـ لاسيما الأمريكي ـ لباطله على حقوقنا!

قال المؤرخ: لن أذهب بك بعيداً في تاريخنا، ولكنني أذكرك بما تعرفه من حالنا في أوائل السبعينيات، بعد حرب رمضان مباشرة، كانت منظمة "فتح" وجه المقاومة الوحيد ضد العدو الصهيوني، وكانت تتنازعُ رجَالها وإدَارَتها أجهزة مخابرات دول عربية عديدة. وكانت عملياتها المحدودة كلها داخل حدود الأرض المحتلة سنة 1967، وهو ما تحاول اليوم أن تعيد فرضه على "الجهاد" و "حماس" بزعم وقف الانتقاد الدولي للعمليات داخل الخط الأخضر الذي يفصل فلسطين المحتلة سنة 1948 وفلسطين المحتلة 1967.

أما اليوم فإن «الجهاد» و «حماس» هما القوتان الرئيسيتان في المقاومة، ولكنهما ليستا وحدهما فهناك كتائب الأقصى التي نبتت من رحم «فتح» نفسها،

وهناك الجبهة الشعبية التي انضمت كوادرها إلى قوافل الأبطال الاستشهاديين، وهناك ـ وهو أهم ـ هؤلاء الآلاف من الشباب والبنات الذين يشعرون أن الانضمام إلى المقاومة هو الشرف الوحيد الذي يجب نيله والمحافظة عليه، وأن الاستشهاد في سبيل فلسطين هو الأمل الأسمى الذي يرنو الفلسطيني إليه، وأن إيلام العدو ولو بالخوف الذي يصيبه عند كل عملية فدائية هو نفسه بعض النصر.

قال صديقنا المؤرخ: كانت اتفاقية أوسلو نتيجة انطلاق الحجارة في الانتفاضة الأولى. و أريد من «السلطة الفلسطينية» أن تلعب دور الشرطي السري والعلني لحماية أمن إسرائيل، وأن ينسى الفلسطينيون أن الجزء الأكبر من وطنهم تمت سرقته سنة 1948، وأن يقبلوا بعودة أشلاء ممزقة تسمى: «الأراضي الفلسطينية» بديلاً عن الوطن السليب. ألا ترى أن هذا كله مات موتاً أبدياً بما أحدثته انتفاضة الأقصى من بعث جديد لروح الفداء، ولقيمة الوطن، ولحقيقة الانتماء الفلسطيني؟! ألا ترى أن المقاومة التي حدثتك اليوم عنها تضرب العدو حيث تشاء ومتى شاءت وبالطريقة التي يختارها أبطالها؟

إنهم يضربون اليوم أي بقعة من أرض فلسطين: يضربون المعسكرات والمستوطنات والسيارات العسكرية والحافلات التي تقل المجندين والمجندات، والمقاهي والخمّارات التي يرتادها هؤلاء في أيام عطلتهم، ويضربون بالقنابل الزمنية، والمدفعية، وبالقنابل الاستشهادية البشرية، كأنهم يتسابقون إلى الموت فداءً للوطن.

والذي يطلب وقف النار هو العدو؛ والذي يبني سوراً حاجزاً بينه وبين المدنيين الفلسطينيين العُزّل هو العدو، والذي يطالب المجتمع الدولي بإدانة أعمال المقاومة هو العدو، والذي يحرك الإعلام العالمي ضد السعودية ومصر هو العدو . .

فمن الذي تبدو هزيمته في الأفق؟

ومن الذي تلوح بشائر نصره؟

قال: كلما رأيت السور الذي يقيمه جيش العدو ليفصله عن الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وكلما رأيت منظر جنوده بالعشرات يتصدون لفتاة أو شاب أو راهبة أو رجل دين تذكرت قول الله تعالى عنهم: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾ لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾ كَمَثَلِ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَرِيبًا ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [الحشر: 13-15]، صدق الله العظيم.

قال صديقنا المؤرخ: تدبروا هذه الآيات مع حقائق الواقع، تُوْقِنوا أننا أمة منتصرة لا محالة بإذن الله.



ضيّع في الأوهام عمره !![1]

في إحدى عيون القصائد المصرية المعاصرة قال الشاعر يصف نفسه: «أنا من ضيّع في الأوهام عمره نسي التاريخ أو أُنسي ذكره».

وغنّى محمد عبد الوهاب هذا البيت، فحفظه الناس، ولم يحفظوا سواه مما غناه.. وأصبحْتَ تسمعُ صعاليك الناس يترنمون به في مناسبة وفي غير مناسبة.

وهذه عادة عربية قديمة فيما يبدو.. فما أكثر الحكايات الأدبية التي تَروي تغني الصعاليك بقول المتنبي:

«الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم»

أو بقول معاصره الأمير أبي فراس الحمداني:

« سيذكرني قومي إذا جد جدهم وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر»!

أما عظماء الناس حقاً، وكبراؤهم فعلاً، فإن حقيقة حالهم كانت ـ ولا تزال ـ تغنيهم عن أن يفخروا بما يعرفون كذبه ولو كان من حسن الشعر الجميل الجيد، وتمنعهم من أن ينالوا أحداً بذم ولو كان فيه ما يستوجب الذم.. أنفة أن يكتبوا عند الله أو عند الناس من الشّتامين الذين قد تكبهم على وجوههم في النار حصائد ألسنتهم.

تذكرت هذه المعاني وأنا أقرأ في عدد الجريدة الدولية الشهيرة «هيرالد تريبيون» الصادر صباح الأربعاء 2/8/2000 المقال الذي نقلته عن افتتاحية

(1) نشر في جمادى الأولى121هـ = أغسطس 2000م.

«نيويورك تايمز» التي كتبها الصحفي الأمريكي ذائع الصيت «توماس فريدمان» عن مصر والرئيس مبارك.

صيغ هذا المقال في صورة رسالة من الرئيس الأمريكي بيل كليتون إلى الرئيس مبارك.. وكتب بلغة أقرب ما تكون إلى لغة كليتون المشهورة ببساطتها وعفويتها: «ولا أريد أن أقول سوقيّتها» حتى إن بعض الأصدقاء ـ من كبار المثقفين العرب ـ حين قرؤوه ظنوه ـ أو إن شئت قلت رجحوا أنه ـ رسالة حقيقية سربتها دوائر البيت الأبيض إلى هذا الصحفي الوثيق الصلة بتلك الدوائر لينشرها في شكل مقال يعمل عمل «بالون اختبار» لرد الفعل المصري والعربي، والأمريكي، أيضاً لما تضمنه من وجهة نظر، إن صح تسمية هذا «الردح الأفرنجي!» وجهة نظر.

تبدأ الرسالة: «بأنها كتبت بخط اليد، على ورق يحمل شعار البيت الأبيض؛ لأنها رسالة شخصية من صديق.. ثم يقول كلينتون: إنه لا بد أن يخبر الرئيس مبارك كم كان هو وجميع مساعديه المختصين بالشؤون الخارجية مستائين وخائبي الأمل بسبب تصرفات الرئيس مبارك في أثناء قمة كامب ديفيد الأخيرة.

«إن الناس في فريقي للسياسة الخارجية، أو الكونجرس، الذين يقولون كلمة طيبة عنك، أو عن مصر، يُعَدون على أصابع يد واحدة، وقد لا تحتاج حتى إلى عدد أصابع اليد لتحصيهم».

«إن عدداً يتزايد كل يوم يسألونني: ما هو بالتحديد الذي نستفيده من علاقتنا مع مصر، فضلاً عن الذي استفدناه من 30 بليون دولار مساعدات لها من سنة 1978».

«تعال نراجع ما حدث هنا: لقد حدثتك قبل القمة وطلبت معونتك وقلت: إنك ستحاول أن تكون مساعداً، ثم طلبتك في أثناء وجودي في قمة الثماني

دول الصناعية في أوكيناوا، وطلبت الملك عبد الله في الأردن، والرئيس زين العابدين بن علي في تونس، والأمير عبد الله ولي العهد السعودي وأخبرتكم: أن القمة بلغت طريقاً مسدوداً بسبب القدس. وطلبت منكم إقناع عرفات بتأجيل موضوع القدس الذي لم نكن ـ قطعاً ـ قادرين على حله وأن نحاول بدلاً من ذلك الوصول إلى حل لجميع المسائل الأخرى التي كان ممكناً حلها».

«لقد بذل الملك عبد الله جهده، ولكنك في المقابل سافرت طائراً إلى السعودية وتعاونت مع السعوديين في الإلحاح على عرفات و«الفلسطينيين» لئلا يقبلوا أي حل وسط في شأن القدس. إذاً شكراً جزيلاً لك، إنني لم أطلب منك أن تلوي يد عرفات في شأن القدس، إنما طلبت منك فقط أن تغطي ظهره إذا وافق على تأجيل مناقشة هذا الموضوع، ولكنك جعلت هذا القرار بالنسبة لعرفات أكثر صعوبة ولم تحاول أن تيسره عليه، ولكن هذا ليس السبب الوحيد الذي من أجله بدأنا نفقد صبرنا معك، من أين أبدأ؟

لقد قبضت مؤخراً على سعد الدين إبراهيم الأستاذ في الجامعة الأمريكية بالقاهرة المتخصص في الديمقراطية الذي يحمل جواز سفر أمريكياً، والذي تبدو جريمته أنه يعمل من أجل انتخابات ديمقراطية في مصر.

في خلال 19 سنة رئيساً لمصر لم تزر إسرائيل إلا لحضور جنازة رابين، وقد أعيد انتخابك في انتخابات بلا منافس ونلت نسبة 94% من الأصوات، ليست مثل نسبة حافظ الأسد المعتادة، ولكن قريباً منها».

لقد كنا منذ كامب ديفيد «الأولى»، نحن في الولايات المتحدة، نعامل مصر على أساس مقياس واحد: هو مدى لطفها مع إسرائيل. ما دمتم لستم عدائيين على نحو كامل، كنا نجد أعذاراً لكم، ونغمض أعيننا عن الفساد في نظامكم، وعن غياب الديمقراطية وفي هذا لم نقدم لكم أي مجاملة.

الحقيقة أن باراك أبدى شجاعة كبيرة في كامب ديفيد وقد يكلّفه ذلك منصبه، يجب عليك أن تكون على هذا القدر نفسه من الشجاعة.

«أرجو أن تخبرني يا حسني.. متى كانت آخر مرة فعلت شيئاً صعباً من أجلنا أو من أجل مسيرة السلام؟ متى كانت آخر مرة غامرت فيها بأي شيء؟

«إنه لأننا نحترم الدّور الذي يمكن أن تلعبه أنت ومصر فنحن نشعر بخيبة الأمل عندما لا تفعل ذلك».

«إنك تتصرف في أحيان كثيرة كما لو كنا مدينين لك بشيء لأنك صنعت سلاماً مع إسرائيل. إذن فلأقل لك كما يقولون في أركنساس: نحن لا ندين لك بقشة. الحرب الباردة انتهت ولا نحتاج إلى أخذك بعيداً عن السوفييت بعد الآن».

«الحقيقة أنك مدين لنا ولشعبك بالقيام بعمل قيادي حقيقي من أجل سلام في المنطقة، وديمقراطية داخلية . . »

هكذا نطقت الرسالة المنشورة في مقالة « الهيرالد تريبيون» المنقولة عن «نيويورك تايمز». .

وهي لا تحتاج إلى بيان يزيد على بيانها حول ما الذي يتوقعه «الأصدقاء» الأمريكيون فعلاً من مصر وقيادتها، ومن المملكة العربية السعودية وقيادتها. .

وهو توقع لا يصدر إلا عن شخص ضيّع في الأوهام عمره، ولم يقرأ التاريخ قط ولم يَعِ درساً واحداً من دروسه. . إنني أتمنى أن تترجم هذه الرسالة «المقالة» كاملة. . وأن تنشر على أوسع نطاق في مصر. . وأن يقوم الجهابذة الذين يصدعون رؤوسنا عند افتتاح كوبري أو إقامة مصنع من مصانع القطاع الخاص بقصائد المديح الكاذب. . أن يقوموا بصياغة رسائل رد تبين حقائق الدّور الإقليمي المصري الذي لولاه لما كان للأمريكيين اليوم ربع ما لهم في المنطقة من وجود ونفوذ.

وأتمنى أيضاً أن تراجع القيادة المصرية دورها الإقليمي والداخلي فتضع الندى في موضعه والسيف في موضعه ـ كما يقول المتنبي ـ فإن إبدال مكان أحدهما بمكان الآخر مُخِل ومُفْسد ومؤذن بضياع!!



إخفاق.. وفشل أيضاً!![1]

الفشل في اللغة العربية يعني: الفزع والجبن والضعف، والفاشل في الحرب هو الذي ضعف عنها وذهبت قواه، والرجل الفشِل ـ بكسر الشين ـ هو الضعيف الجبان.

والشائع في الكتابة المعاصرة، لاسيما الكتابة الصحفية، أن يطلق لفظ الفشل ويراد به خيبة المسعى وعدم تحقق الهدف منه، واللفظ الصحيح لغة للتعبير عن هذا المعنى هو «أخفق» فالعرب تقول: أخفق الرجل أي طلب حاجته فلم يظفر بها؛ ولذلك وصف عنترة فرساً له كان متوسط الجودة بأنه «فيخفق مرة ويصيد أخرى» وهكذا قيل في كل صاحب حاجة إذا لم يقضها: «أخفق» (انظر مادتي فشل وخفق، من لسان العرب).

ولذلك كنت كلما قرأت كلاماً فيه لفظ فشل بمعنى: خاب، أقول لنفسي أو لمن معي: (المقصود أخفق) ولم أجدني قط غير ضائق بالاستعمال الخاطئ الشائع لكلمة «فشل» إلا بعد الاجتماعات الأخيرة في كامب ديفيد التي وصفتها الصحف قبل انتهائها وبعده بأنها «قمة الفشل» والواقع أنها كانت قمة الفشل والإخفاق معاً.

أخفق فيها الجميع ـ ولله الحمد والمنة ـ في تحقيق مساعيهم، فلم ينجح الأمريكيون في فرض الحل الذي يُرضي أصدقاءهم وحلفائهم الصهاينة، وفي أن يخرج الديمقراطيون من البيت الأبيض شبه ضامنين العودة إليه بإنجازهم السلام المستحيل بين الصهاينة والفلسطينيين.

---

(1) نشر في ربيع الآخر 1421 هـ = يوليو 2000م.

وأخفق الصهاينة في إرهاب عرفات ليقبل ما كانوا يعرضونه عليه من زيادة المهانة والمذلة بقبول مسخ بلا حدود ولا عاصمة ولا سلطة ـ سوى سلطته على المقاومة الإسلامية المسلحة التي يعتقل أبطالها لصالح العدو الصهيوني مقابل تنازله عن الحق العربي الإسلامي والمسيحي، الذي لا يملكه هو ولا غيره إلى يوم القيامة ـ بإزاء «اعتراف» الصهاينة بذلك المسخ وتسميته: بالدولة الفلسطينية.

وأخفق عرفات في أن يصل مع الصهاينة والأمريكيين إلى موقف يحفظ ماء وجهه فيما يتصل بقضيتي اللاجئين المشردين وقضية القدس.

وأخفق أيضاً في أن يكون جدول أعمال القمة كما أراده مبتدئاً ببحث القضايا الانتقالية المؤجلة التي كان متفقاً عليها في أوسلو ثم في شرم الشيخ ولم تنفذها إسرائيل حتى الآن، وانتقل العمل أو بدأ مباشرة في قضية القدس وقضية اللاجئين؛ لأن باراك كان يريد إنهاء كل شيء مقابل اعترافه «بدولة فلسطينية مستقلة»! ولم يكن ذلك ممكناً إلا بتخلي عرفات عن القدس وعن ضرورة التمسك بحق العودة وتشابكت الأمور حتى انتهت بالجميع إلى إخفاق جماعي ستكون عاقبته خيراً ـ بإذن الله ـ للعرب والمسلمين والمسيحيين ـ بل للمؤمنين أجمعين ـ الذين يعلمون أن الله تبارك وتعالى لم يوكل الولايات المتحدة لإدارة العالم إلى الأبد!

وكان اللقاء في كامب ديفيد لقاء فشل، أيضاً؛ لأن الصهاينة جبنوا عن اتخاذ خطوة واحدة للاعتراف بأي حق عربي للفلسطينيين أو لغيرهم؛ ولأن الأمريكيين جبنوا عن مواجهة الصهاينة بما اعترفوا به طول الزمن من الحقوق العربية والقرارات الدولية التي كان الأمريكيون أنفسهم يجعلونها مرجعية سعيهم لحل القضية العربية الفلسطينية قبل أوسلو وقبل إنشاء السلطة الفلسطينية؛ ولأن معظم العرب جبنوا عن إبداء رأي يُؤيد الحق العربي والحق

الإسلامي والحق المسيحي علانية وجهراً، وكانوا بين مؤيد له سراً وخفية مشترطاً عدم الإعلان عن موقفه، وبين صامت كأن الأمر لا يعنيه ولا يستوقفه، ولولا الموقف الشجاع لمصر والمملكة العربية السعودية الذي قد تدفعان له ثمناً غالياً لكان عرفات في موقف أضعف كثيراً من موقفه اليوم وبالتالي أكثر فشلاً وإخفاقاً.



شيخ الأزهر .. وحيدر حيدر!! (١)[1]

منذ بدأت أزمة نشر رواية الكاتب السوري حيدر حيدر المسماة: «وليمة الأعشاب البحر» والمسلمون ينتظرون أن يسمعوا كلمة الأزهر الشريف في مدى جواز نشر رواية تتضمن قدحاً صريحاً في ذات الله تعالى وإهانة للمقدسات الدينية، والإسلامية منها بوجه خاص، فضلاً عن إسفافها الشنيع وابتذالها غير المسبوق في الأعمال الأدبية المحترمة.

ويعبر عن كلمة الأزهر ـ عادةً ـ علماؤه، ورئيس جامعته، وشيخه «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام» بتعبير المادة الرابعة من قانون إعادة تنظيم الأزهر الصادر بالقانون رقم 103 لسنة 1961.

وقد تكلم العلماء الأفراد في كل مَحْفل. وأسمعوا ملايين المسلمين كلمتهم في خطب الجمعة المتوالية منذ نشرت الصحف مقتطفات من تلك الرواية إلى الآن.

وأعلن العلماء الأزهريون مجتمعين كلمتهم في بيان نشر صباح الجمعة الماضي أدانوا فيه المساس بالإسلام وعقيدة المسلمين تحت أي مسَمىً كان.

وأدّى الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم واجبه بصفتين من صفاته العلمية والإدارية المتعددة: أدّى واجبه بصفته رئيساً للجنة الدينية في مجلس الشعب، فأعلن باسم اللجنة: أن الرواية غير جديرة بأن تنشر، وأنها يجب أن ترد على صاحبها، وأنها عمل يستحق الحرق!!

---

(1) نشر هذا الفصل والذي يليه في صفر 1421هـ = مايو2000م.

وأدى واجبه بصفته رئيساً لجامعة الأزهر الشريف، فكان قريباً من أبنائه الطلاب الذين صدمهم ما نشر عن مساس الرواية بدينهم، وبذات الله تعالى، وبعقائد الإسلام وشرائعه، فتظاهروا مطالبين بمنعها ومحاسبة المسؤولين عن نشرها؛ واستطاع الدكتور أحمد عمر هاشم أن يعبر مع الطلبة عن حالة الغضب الإسلامي من نشر هذا العمل، وأن يجمع الطلاب ـ بعد الإفراج عمن ألقي القبض عليهم ـ في مسجد الجامعة لصلاتي الفجر والجمعة، كما تنبئ صورته المنشورة في صدر «أخبار اليوم»، وحدَّثهم بما يدفع عن الدولة شبهة التشجيع أو التأييد لعمل يتجاوز كل الخطوط الحمراء في احترام العقيدة والدين.

وبقي الناس ـ وأنا منهم ـ ينتظرون كلمة فضيلة «الإمام الأكبر صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام» . . فلم نسمع لفضيلته صوتاً، ولم نعرف لصمته، وهو لا يتوقف عن البيان في كل أمر يعرض أو حادثة تقع أو نازلة تلم بأحد من ذوي الشأن، أقول لم نعرف لصمته ـ على الرغم من كون الحديث في كل مناسبة دينية ـ سبباً . . حتى نشر الأستاذ إبراهيم سعدة، رئيس تحرير أخبار اليوم، مقالة «الموقف السياسي» في العدد الصادر صباح السبت 13/ 5/ 2000، وذكر فيه السبب، وهو أن فضيلة «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام» كان مسافراً إلى عاصمة عربية لِيَتلقى نيابة عن الأزهر جائزة مالية كبيرة تمنح عادة لمن خدم الإسلام من الأفراد، ولكنها مُنحت هذه المرة للمؤسسة الإسلامية الأولى في مصر «الأزهر الشريف» وأنه زار بعدها بلداً أو بُلداناً أخرى ـ الشكُّ مني ـ لإلقاء أحاديث تلفزيونية أو إذاعية . . . إلخ، ما قاله الأستاذ إبراهيم سعدة، فعرفنا به سبب صمت فضيلة «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية» عن بيان رأيه في هذه المسألة الثائرة بين الناس وهي متصلة بصميم دينهم ولبِّ عقيدتهم!!

ثم إن «الأهرام» نشرت في صبيحة يوم 13/ 5/ 2000 نفسه تصريحات نسبتها إلى فضيلة «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية» فإذا بها لا تتضمن من قريب ولا من بعيد كلمة «دينية» في هذا الذي نشر مسيئاً إلى العقيدة والشريعة والأخلاق واللغة والأدب جميعاً. إنما قال فضيلة «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية»: إن الطلبة الذين تظاهروا ضد الرواية والذين نشروها كان «يمكن أن يقبعوا في أماكنهم، ومن خلال أسلوب قانوني مهذب يطالبون بتوضيح الإجراءات التي اتخذت لحجب الرواية موضع الجدل» وقال «إنه يؤيد حرية إبداء الرأي ولكن بأسلوب قانوني ومهذب وحكيم مشيراً إلى أن الخروج إلى الشارع، وإتلاف السيارات وإلقاء الحجارة على الشرطة أمر مرفوض، وأكد أن الخروج على الشريعة أمر مرفوض، وأن الخروج إلى الشارع هو خروج عن الآداب الإسلامية»!!

وقال فضيلة «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية»: إن الأزهر لم تُعْرض عليه هذه الرواية، وأنه يتلقى الكتب من جهات مختلفة تطلب الرأي وأنه يرد بكل موضوعية وحياد وتسامح»!!

ولأن هذا الكلام المنسوب إلى فضيلة «صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية» ـ بحكم القانون ـ لا يتضمن «رأيا» في الرواية المُشْكِلة التي يثور حولها البحث، ويدور بسببها الجدل، ولأن الشق من كلام فضيلته الخاص بالأمن والشرعية والتهذيب والأدب والحكمة والطرق القانونية للسؤال والاستفسار لا جديد فيه، لاسيما من فضيلته في التزامه الشخصي الدائم بذلك كله، وهو لا يعد «رأيا»، فإن المسلمين في مصر ـ والعالم كله ـ ينتظرون «رأي» فضيلته بصفته شيخ الأزهر في رواية الكاتب حيدر حيدر. فهل نقرأ ذلك الرأي أو نسمعه قريباً؟؟



شيخ الأزهر.. وحيدر حيدر!! (٢)

من الأخلاق الإسلامية المتوارثة أن يقول المرء لمن أحسن: أحسنت؛ كما يقول لمن أساء: أسأت. وبهذا الخُلق تستقيم فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عماداً من أعمدة الحماية والوقاية في المجتمع الإسلامي حيث يعرف الناس - من سلوك القائمين بها - ما ينبغي أن يقبل، وما ينبغي أن يرفض، و ما يجب أن يمدح فاعله، وما يجب أن يذم صاحبه. وهكذا تنشأ الأجيال وهي ترى القدوة الطيبة والأسوة الحسنة وينقل كل جيل إلى من بعده ما يستمر به المجتمع سليماً من آفة النفاق، مضيئاً بنور الصدق والإخلاص والشجاعة في الفعل والقول.

وقد تساءلت في مقال يوم الاثنين الماضي - الفصل السابق - عن «رأي» فضيلة شيخ الأزهر في فتنة حيدر حيدر وروايته، وطالبت فضيلته باعتباره قانوناً «صاحب الرأي في الشؤون الدينية» أن يقول رأيه في هذه الرواية المشكلة وصاحبها.

وفي صباح الخميس تلقيت من بعض أفاضل الأصدقاء العلماء نص البيان الذي أصدره مجمع البحوث الإسلامية عن رواية حيدر حيدر، وقرأته فوجدته بياناً مهماً موجزاً، واضحاً يقول كلمة الحق بلا مُواربة ولا تَجَمل. ولذلك وجدت أننا لا بد أن نقول لفضيلة شيخ الأزهر - و لعلماء المجمع - إنهم أحسنوا بهذا البيان إحساناً عظيماً.

أحسنوا به إلى أنفسهم أول كل شيء، فما كان السكوت على نشر هذه الرواية بأموال الشعب جائزاً بحال من الأحوال.

وأحسنوا به إلى الدين الذي يتشرفون بحمل أمانة بيان حكمه وعدم كتمانه، فما كان ينبغي أن يبقى صوت المؤسسة الدينية خافتاً أو هامساً أو غير رسمي.

وأحسنوا به إلى هذا الشعب المصري الذي أزعم أنه لم يُفِقْ بعد من آثار فتنة نشر هذه الرواية وتبعاتها.

وأحسن فضيلة شيخ الأزهر ـ أيضا ـ أيّما إحسان عند ما دافع بحرارة في صحيفة «الشروق» التي يصدرها الأزهر الشريف ـ صباح الجمعة 19/ 5/ 2000 عن بيان المجمع، وحمّل الوزر في نشر الرواية لمن قام به و قال: إن الرواية نشرت دون أن يستشار في نشرها الأزهر «وإن الواجب على السيد وزير الثقافة (يقصد الفنان فاروق حسني) أن يعترف بهذه الغفلة (الغفلة عن سؤال الأزهر في شأن الرواية) ويتعهد بمحاسبة المسؤولين عن ذلك.. ولو أنه فعل ذلك لانتهى الأمر»..

لقد انتهى بيان الأزهر الشريف إلى أن الرواية مليئة بالألفاظ والعبارات التي تُحقر جميع المقدسات الدينية وتهينها بما في ذلك ذات الله سبحانه وتعالى والرسول ﷺ والقرآن الكريم واليوم الآخر، والقيم الدينية. وأن فيها تحريفاً لآيات القرآن الكريم ونسبة ما ليس منه إليه، وأنها تحرض صراحة على الخروج عن الشريعة الإسلامية، وعدم التمسك بأحكامها وتدعو إلى ضرورة الانفصال عن الدين، وعن الله وعن الأخلاق والتقاليد. وتقول: إن الجنة والجحيم خرافيان.

و انتهى التقرير ـ كذلك ـ إلى أن الرواية خرجت عن الآداب والأخلاق العامة خروجاً فاضحاً بالدعوة إلى الجنس غير المشروع و استعمال ألفاظ [بذيئة صريحة] في الوقاع وأعضائه الجنسية للذكر والأنثى بلا حياء.

وأن الرواية حرَّضت على إهانة جميع حُكام العرب صراحة ووصفتهم بأقبح الأوصاف وطالبت بالخروج عليهم و الثورة ولو بإراقة الدماء.

واختتم التقرير بأن ما جاء في الرواية هو: «خروج عن ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وينتهك المقدسات الدينية والشرائع السماوية، والآداب العامة،

والقيم القومية، ويثير الفتن ويزعزع وحدة الأمة التي هي الركيزة الأساسية لبناء الدولة».

وبذلك برئت ذمة الأزهر الشريف وعلمائه الفضلاء، وشيخه أيضاً، من عهدة السكوت عن نشر هذا العمل الفاضح في مصر، بأموال شعبها وتحت إشراف وزارة ثقافتها. ولكن ذمماً كثيرة لم تبرأ بعد من تبعة هذه الفتنة، وحياتنا الثقافية والسياسية والفكرية كلها لا تزال تعيش تفاعلاتها، ولذلك فحديثنا موصول عما لم يقل بَعْدُ في شأن هذه «النازلة» وآثارها.



أعشاب وطحالب في حياتنا الثقافية!![1]

أصبح كاتب «وليمة لأعشاب البحر» أشهر شخصية ثقافية عربية في اللحظة الراهنة، فإعلام الدنيا كلها يتهافت عليه ليدلي بحديث أو يكتب كلمة أو يشارك في حوار تذيعه قناة تليفزيونية. وهو قليل الكّلام مما يزيد الطلب عليه ويكثُف أضواء الشهرة من حوله!

وأصبح هذا الكاتب ـ كذلك ـ أحد رجال التاريخ، باعتباره مضطهداً دينياً، ينادي: «الإسلاميون» بمنع كتبه من التداول والنشر، وباعتباره رمزاً «تنويرياً» للتحرر الأدبي، يدافع عنه حماة الإبداع في كل مكان من العالم العربي والغربي أيضاً!

وهو لم ينل هذا المجد وتلك الشهرة بسبب عمل غير مسبوق في تاريخ الأدب العربي، أو خدمة فنية أو فكرية قدمها للإنسانية، ولكنه نال ذلك كله ـ وأكثر منه ـ بسبب الهجوم على روايته وانتقاد نشرها في مصر. .

وقد انشغلت ـ قراءةً ومتابعةً ـ على مدى الأسبوعين الماضيين، بأمر هذه الرواية، والضجة التي ثارت حولها، والتوابع التي لحقتها، فأوشكت أن تزلزل الطمأنينة المصرية الراسخة ـ عادةً ـ مهما يكن من عنف الأحداث وقسوتها.

وتأملت كلام الناطقين والكاتبين في هذه الفتنة، وتأملت صمت الصامتين فيها، فتيقنت أن من واجب ذلك الكاتب السوري أن يمْتنّ لمهاجميه أعظم المنة فقد صنعوا منه هذا البطل العربي التنويري المضطهد، وجعلوا روايته:

---

(1) نشر في صفر 1421هـ = يونيو 2000م.

«وليمة لأعشاب البحر» من أكثر الكتب شهرة، وستصبح ـ بغير شك ـ من أوسعها انتشاراً مدةً غير قصيرة من الزمن، وتلك أيادٍ ينبغي أن يذكرها من أصابه خيرها، ويشكرها لمن أسدوها إليه، وإن كانت في نظر آخرين فتنة عمياء مدمرة كان يمكن أن تأكل الأخضر واليابس، وتذر أعرق عاصمة عربية قاعاً صفصفاً أو يباباً مُدَمَّراً.

انا تئقٌ وانت مئقٌ فكيف نتفق؟

كانت تلك الحال التي يصفها ذلك المثل العربي القديم أحسن وصف ـ ولا تزال ـ هي حال الفريقين المختلفين حول رواية حيدر حيدر. و«التئق»: هو الممتلئ غضباً، و«المئق» هو الجزوع من ذلك الغضب قليل الاحتمال له.

وقد بلغ ذلك الغضب، وبلغ رد فعله حدّاً شغلا معه القضاء المصري والمجتمع الثقافي مشغلةً جعلت الإعلام العربي يموج بمناقشة مستمرة للجائز والممنوع، والمقبول والمرفوض، والخطأ والصواب في جملة ما حدث وتفاصيله على السواء.

وإذا كان الشأن القضائي قريب الانتهاء، أيا ما كانت النتيجة التي ينتهي إليها، فإن الشأن الثقافي والفكري يبدو مُرشحاً لاستمرار الجدل وتفاعل الخلاف؛ إذ لا يتعلق الأمر عند المثقفين والنقاد والمفكرين برواية نشرت أو منعت، وإنما يتعلق بقضية الإبداع نفسها، وحرية الفكر ومداها، والحق في التعبير، مبتدئه ومنتهاه، وهي مسائل لا يملك أحد أن يمنع أحداً من الاختلاف حولها، ويظل شأن الفريقين شأن حالة التنافر المستمر التي يصورها قول العربي القديم: أنا تئق وأنت مئق فكيف نتفق؟!

الرواية المشكلة نص بالغ الطول، وقع في طبعته المصرية في ستمائة وتسعين صفحة. وهو يحكي قصة شيوعيين عراقيين فرّا من جحيم الصراع السياسي في العراق في بداية الستينيات، والتقيا ـ مصادفةً ـ في قرية جزائرية،

يعيش أهلها مرحلة التحول في السياسة الجزائرية التي بدأت بتولي هواري بومدين الحكم هناك.

يلتقي العراقيان الهاربان بامرأتين جزائريتين، **إحداهما**: كانت تناضل مع الثوار ثم تحولت إلى ساقطة، وجعلت من غرفة في بيتها فندقا تؤجره بين حين وحين إلى شخص واحد، تفضله من المشارقة، وفيه أقام أحد هذين العراقيين (مهيار الباهلي). **والثانية**: كانت فتاة صغيرة لم تتم دراستها الثانوية، أبوها شهيد تركها وأختاً أخرى في كنف أمهما التي تزوجت بعد وفاته من تاجر فظ غليظ القلب، لكنه كثير المال والنفوذ.

مهيار تحول بعد مقاومة محدودة إلى عشيق لفلة، شأن من سبقوه إلى الإقامة لديها، ومهدي جواد ـ الشيوعي الثاني ـ وقع منذ لحظة لقائه بتلميذته التي طلبت منه أن يدرسها اللغة العربية في غرامها.

والرواية تحكي ضياع شخصياتها، وانهيار القيم التي تركوها خلفهم، منتمية إلى زمن عاشوه قبل لقائهم في زمن الرواية.

والرواية منذ الصفحات الأولى تصيب قارئَها بالملل والسأم، فلغتها متواضعة، وسرد الأحداث فيها يبدأ ولا ينتهي، وفي بنائها وأسلوبها ركاكة ظاهرة، ذكرتني بما قاله لي صديق قديم متخصص في الأدب الإنجليزي عن قراءته لرواية سلمان رشدي (آيات شيطانية)، قال: إنه نام مرتين وهو يقرأ الفصل الأول، وأكملها مضطراً ليقف على المواضع التي أثارت انتقاداً إسلامياً. وقال: لولا الضجة التي ثارت حول تلك الرواية، لما سمع أحد ـ في العالم العربي ـ باسم سلمان رشدي، وهذا نفسه هو شأن مؤلف الوليمة!

يفجَأ حيدر حيدر قُرَّاءَهُ بأنه كاتب غير مكترث، ينسب ما شاء إلى القرآن الكريم دون أن يكلف نفسه أي عناء للتحقق مما يقول لقارئه إنه نص قرآني (الصفحات 22 و114 و148 و152 و319).

وهو غير مَعني برقي التعبير أو بالارتفاع به عن مستوى تعبيرات السوقة في فحشها وبذاءتها، ويصنع ذلك في التعبير عن أقدس الأشياء وأعظمها حرمة، وعلى امتداد نصه كله. وهو يتحدث (في صفحة 320) عن «الانفلات من حقل الحرية إلى غابة الفوضى والمزاج العاري»، وهو ما فعله ـ مخلصاً ـ في كتابته كلها في طول الرواية وعرضها.

فأما عدم الاكتراث في شأن القرآن الكريم، فتراه مثلا في صفحة (22)، يذكر أن صوتاً يتلو همساً: «قل لن يصيبكم إلا ما كتب الله لكم»، وليس هذا نصاً قرآنياً أصلاً. وتراه في صفحة (114) يقول: «قال الله في كتابه العزيز: «إنا خلقناكم فوق بعض درجات». وهذا قطعا ليس قرآناً، ومع ذلك فتعقيب أحد السامعين عليه هو: «لالا (اسم أم إحدى بَطَلَتي الرواية) تردد هواجس ووسوسات يزيد». فما يعتبره نص الرواية (قرآناً) يعتبره أيضا (وساوس وهواجس)!

وتراه في صفحة (148) يقول: «والله تعالى قال في كتابه العزيز: **إذا بليتم بالمعاصي فاستتروا**»، وليس هذا بقرآن أيضا! وتراه في صفحة (319) يقول: «انطلق تعليق: إن لجسدك عليك حقاً. صدق الله العظيم». وليس في القرآن الكريم هذا النص كذلك.

وأما التعبيرات السوقية الفاحشة البذيئة، فإنها تنتشر على امتداد الرواية كلها، وليست جملة عارضة في سياق خاص انتزعت منه لإدانة المؤلف وروايته، بل هي من الكثرة والشيوع بحيث لا يمكن فصلها عن الرواية مع بقاء الرواية نفسها.

وضياع النماذج التي يقدمها الكاتب في شخصيات روايته الأربع ينتهي دائما إلى معاقرة الخمر أو إدمانها، وإلى ممارسة الجنس، الفردية والثنائية والمثلية، بصورة تثير التقزز وتدفع إلى الاشمئزاز، لا من فرط التقوى واستحكام الحياء

عند القارئ، بل من بشاعة العلاقات والأوصاف والكلمات التي تطالعه بقبحها وسوقيتها. ولا يفلت من هذا المصير أحد، بدءاً من «فلّة» المرأة التي قدمت شبابها لثورة الجزائر، ثم انتهت إلى حالة من السقوط الدائم لا هم لها إلا البحث عن رجل شرقي يعاشرها حراماً؛ ومروراً «بعمر يحياوي» البطل الذي فرّ من الفرنسيين بعد القبض عليه ثلاث مرات وانضم في كل مرة إلى الثوار، ثم تحول إلى إدمان الخمر وأحضان العاهرات (ص 482 ـ 489)، ووصولاً إلى الفتاة الغضة (آسيا لَخْضر) بنت الشهيد (سي العربي لَخْضر) وشبيهته المعتزة بتاريخه، التي تحولت إلى بذيئة اللسان، لا تتحدث إلا بالألفاظ الجنسية، ولا تنكت إلا بإشارات سخيفة إلى الأعضاء الجنسية للرجال والنساء (ص 515 وما بعدها)، وذلك كله لا يقارن بما انتهى إليه حال المناضلين الشيوعيين أفراداً وجماعة: خمرا يدمنونها، وزنى يتباهون باقترافه، ولواطاً يتظرفون بالتمازح الثقيل حوله! (ص490 ـ 500). فالرسالة التي تبعث بها الرواية كلها هي انهيار محاولات التحرر الوطني في العالم العربي، الدينية منها والشيوعية على السواء!!

والكاتب يمارس هوايته في عدم الاكتراث في شأنه كله، فلا تفلت منها الأحاديث النبوية (ص148، وص662). ولا اللغة العربية، فهو يستعمل كلمة: «أمثولة» بمعنى: القدوة (ص559)، وهي في اللغة بمعنى: التمثّل بالشعر بيتا بعد بيت (القاموس المحيط، ولسان العرب مادة: مثل). ويستعمل كلمة: «مُرْبَك» وكلمة: «مربكة» في مواضع كثيرة، بمعنى: «مرتبك» و«مرتبكة». ويجعل باء الاستبدال (ص 564) تعود على المستبقى لا على المتروك! ولا عليه! فهو كما يبدع في الوصف العجيب فحشه، «يبدع» في استعمال اللغة كما لم يستعملها أهلها!

وحين أتتني نسخة من الرواية، تفرغت لها يومين كاملين، فوجدت فيها

بالإضافة إلى ما ذكرته مجملاً أكثر من خمسة وستين موضعاً تتراوح بين سطور عدة، وبين صفحات متوالية تتضمن:

1 - هزءً بذات الله تعالى.

2 - سخريةً من الدين أو الأنبياء ولا سيما محمد وموسى عليهما الصلاة والسلام.

3 - قرآناً مخترعاً أو محرفاً.

4 - أحاديثاً مخترعة أو محرفة.

5 - بذاءات جنسية مستقذرة يأباها العقلاء ويأنف منها المتأدبون.

ويقع كثير من هذه المواضع تحت طائلة نصوص قانون العقوبات، التي تجرم التعدي على الأديان والمقدسات والشعائر، أو نصوص القوانين التي تحمي القيم من الاستهانة بها أو الاجتراء عليها والآداب العامة من انتهاكها بصورة علنية.

ولهذه الأسباب نفسها، **انتهى مجمع البحوث الإسلامية، إلى أن الرواية مليئة بالألفاظ والعبارات التي تحقِّر جميع المقدسات الدينية، وتحرِّض صراحة على الخروج على الشريعة الإسلامية وعدم التمسك بأحكامها، وأنها خرجت عن الآداب العامة خروجاً فاضحاً. وأنها خروج عما هو معلوم من الدين بالضرورة.** (تقرير مجمع البحوث الإسلامية المؤرخ 13 من صفر 1421 = 17 مايو 2000).

□□□

كاتب الرواية اتهم منتقديها «بأنهم لا يتحركون من تلقاء أنفسهم، بل إنك قد تندهش إذا قلت لك: إن العدو الصهيوني الإسرائيلي قد يكون أحد المستفيدين من حملات هؤلاء ضد المفكرين والفنانين والأدباء، الذين يريدون للأمة العربية أن تنهض» (الأهرام العربي، العدد (164)، 13 مايو 2000 صفحة 69).

وقال : «إن روايته تُمجّدُ الإسلام كما لم يُمجّدْ من قبل»!!

وقال: «إنه يمثل الاجتهاد والفقه المتنور؛ لأن النَّص حمّال أوجه»!!

وأنصار (الإبداع بلا حدود ولا قيود) قالوا: إن الرقابة على العقول وتفتيشها غير جائزين، وإن مسائل الفن من أعقد الظواهر البشرية ولابد من التفرقة فيها بين القارئ المدرّب والقارئ العادي، وإن الخط الفاصل بين ما يجوز أن ينشر باعتباره إبداعاً، وما لا يجوز، يحدده الفارق بين القارئ السوي والقارئ المعقد، وإن مضمون الرواية مضمون سياسي جيد/ ممتاز/ رائع. بينما قال عنها بعضهم: «إنها رواية عادية» وقال أحد كبار النقاد لي وآخرين سراً: «إنها رواية ضعيفة» ثم نفي علناً! أن يكون قد قال ذلك.

وقال هؤلاء أيضا إن الذي أثار القضية كلها هم من يسمونهم: «بالجانب الظلامي من المجتمع»، و«الرجعيين»، و«ذوي الأهداف السياسية»، وإننا لا يجوز أن «نُسَيّس» الموضوع ولا أن (ندينه)، وإن الطلبة الذين تظاهروا ضد الرواية، سيقوا إلى المظاهرات «كالدهماء»، وإن الرواية ـ على كل حال ـ نشرت عدة مرات وكانت توزع في مصر من قبل أن تنشرها وزارة الثقافة، وإنه من الضروري نشر هذه الأعمال الأدبية ليتواصل الأدباء والنقاد المصريون مع «المبدعين» العرب! وإن الأدب العربي القديم وكُتب التفسير والفقه وعلم الكلام، مليئة بعبارات وآراء لا تتفق مع صحيح الدين، فهل نكفر أصحابها؟!!

□ □ □

والمسألة هكذا تبدو شديدة التعقيد وتحتاج إلى «تحرير محل النزاع»، كما يقول الفقهاء، ولكي يتم لنا ذلك، فإننا لابد أن نقف على عدة أمور:

الأمر الأول: أن الأدب والإبداع لا يعيش في فراغ ولا ينشأ من فراغ، فهو ليس كلاماً يقال في الصحراء أو يطلق في الهواء، ولكنه صناعة اجتماعية تعبر عن حال مجتمع ـ أو أفراد منه ـ وتذاع وتنشر وتقدم إلى مجتمع ليقرأها وينفعل

بها، ويرى فيها رأيه إقبالاً أو إعراضاً. والنشاط المتعلق بمجتمع ـ أو ببعض أفراده ـ لا يمكن أن يكون طليقاً في ممارسته من كل قيد، عصياً على أي حد. إذ ليس في الدنيا مجتمع بلا نظام. وجزء لازم من هذا النظام أن يلتزم في الكلام الذي يلقى إلى الكافة منشوراً أو مَتْلُوّاً بحدود ما يقبله المجتمع وما يرفضه، ما يرضاه وما يأباه، ما يجيزه قانونه وما يمنعه، ما يحتمله عرف الناس وما يضيق به، ما يسيغه الذوق العام وما يمجه.

وكل كلام ينشر على الناس لا يلتزم بذلك، فلا يلومنَّ صاحبه إلا نفسه إن جلب عليه سخط الناس، أو سطوة القانون، أو رفض العامة ولو قبله بعض الخاصة.

وليس في ذلك تقييد لحرية «الإبداع» ولا «تحديد» لحقوق الأدباء، ولا حجر علي خيال المتخيلين؛ لأن تعريفات الإبداع والأدب والتخيل، مهما اشتط أصحابها في طلب الإفلات من كل عقال، لا تستطيع التفلت من تلك القيود الاجتماعية، وإلا لحقها ما يلحق الخارجين عليها، أيا ما كان نوع خروجهم أو سببه. وليقرأ القارئ معي قول رجل لا يمكن أن يتهم ـ عند أنصار الرواية ودعاة الإبداع بلا حدود ـ بالظلامية أو الرجعية أو السلفية أو بأنه من الدهماء، إنه الدكتور نصر حامد أبو زيد في آخر كلام نشر له:

يقول: «. . على الفكر أن يلعب دوراً للتحديث والحرية. . ولا يوجد من يسمى مفكراً محايداً، فدعوى حياد الفكر هي دعوى عدم التزام. . ». (الأهرام العربي، العدد السابق ذكره، ص 37). وليتأمل القارئ قول الدكتور فؤاد زكريا ـ وهو من هو ـ في المصور (19/ 5/ 2000): «إن هذا الكاتب يفتقر إلى الحس الاجتماعي. . وانعدام الحس الاجتماعي لديه هو الذي أوقعه في هذا الخطأ، فالكاتب يسعى قبل كل شيء إلى أن يجعل القراء ينحازون إلى وجهة النظر التي يعبر عنها، وهذا يقتضي منه ألا يستعدي القراء باستخدام ألفاظ سوقية بذيئة يعبر بها عن مقدساتهم».

الأمر الثاني: أن هذه اللغة العربية يُتَوَجَّهُ بما يكتب بها إلى الأمة الناطقة بالضاد، وهي ليست أمة بلا ثقافة ولا تاريخ ولا عقيدة ولا أخلاق، وذلك كله يمثل مرجعية الأمة ومرجعية حضارتها، وإذا كان فيها بعض الضائعين أو التافهين أو بعض الضائقين بثقافتها وتاريخها وعقائدها وأخلاقها، فذلك شأنهم، وليس الناس ـ عامتهم ومُتَدينوهم والمستمسكون بالأخلاق الفاضلة منهم ـ بملزمين أن يقبلوا تعبيراً يزعم أنه: «أدب» و«إبداع»، يهدر في فحش من اللفظ وقبح من المعنى، وجرأة على المحرمات واستهانة بالمقدسات، أخلاق الناس، ويسخر من عقائدهم ومن أنبياء الله المبعوثين إلى الناس كافة. وغضب الناس لذلك، كله أو بعضه، مشروع، وقديماً قالت العرب: «من استُغْضِبَ فلم يغضب فهو حمار»!!

وإعمال القانون في شأن الذين يكتبون مثل هذا الغُثاء أو ينشرونه على الناس واجب، والمجتمعات كلها تصنع ذلك لحماية مقدساتها وقيَمها، وليس بعيداً عن أحد ما حدث «لجارودي» في فرنسا، و«لإيرفنج» في بريطانيا لإنكارهما «المحرقة» التي تزعم الصهيونية أنها أصابت اليهود على أيدي النازيين. والقانون في الولايات المتحدة وأوروبا كلها، وإسرائيل ـ طبعاً ـ يعاقب على مجرد التشكيك في الرواية الصهيونية لأحداث اضطهاد اليهود، وهي خرافة سياسية لا عقيدة دينية ولا قيمة أخلاقية.

فهل يلوم أحد ـ فضلاً عن أن يتهم ـ طلاب ـ أعرق جامعة دينية إسلامية ـ إن غضبوا لدينهم؟! وهل يجوز وصفهم: «بالدهماء»؟!

الأمر الثالث: أن هناك فارقاً لا يجوز إهماله أو تناسيه بين الغضب المشروع وبين الخروج على القانون. كان غضب طلاب جامعة الأزهر مشروعاً، ولكن تحطيمهم السيارات والممتلكات العامة غير جائز. وكانت محاولة الشرطة منعهم من مخالفة القانون مشروعة ـ بل واجبة ـ لكن إطلاق الرصاص المطّاطي

عليهم وإلقاء القنابل المُسيلة للدموع داخل المدينة الجامعية كان تجاوزاً يجب مُساءلة الذين أمروا به.

حدثتني طالبة دكتوراه مصرية محجبة[1]، تدرس في جامعة كولومبيا في نيويورك: إنها كانت مع الصحفي «ستيف نيجز» (أمريكي يحرر مجلة كايرو تايمز)، يرقبان المظاهرات، وفجأةً قبضت الشرطة عليهما، وادَّعت «ضابطة» شرطة أنها قبضت علي اليهوديين اللَّذين يحركان المظاهرات!! فهجمت عليها الطالبات ونزعن حجابها وأوسعنها والصحفي الأمريكي ضرباً، وتعالت الهتافات ضد اليهود، ولولا أن أنقذهما ضابط شاب، لكانا الآن في عداد الهالكين! فهل حاسب أحد هذه «الضابطة»؟! وهل كان هذا الموقف هو سر ادِّعاء حيدر حيدر «أن العدو الصهيوني الإسرائيلي قد يكون أحد المستفيدين..»؟؟

وكان غضب المعترضين على نشر الرواية ـ في أصله ـ مشروعاً، ولكن التعبير الذي ساقتهم إليه أقلامهم بألفاظ الكفر والفسوق والدعارة والفجور، واتهام «الفاعلين» وآبائهم بذلك كله، ودعوة الأمة كلها ـ فرداً فرداً بوظيفته أو مهنته ـ إلى الثورة؛ كل ذلك كان متجاوزاً لحد المشروعية التي يقتضي العقل والعدل والشرع جميعا ـ أن يلتزمها كل كاتب وكل قائل. وإذا لم يفرق الناس، لاسيَّما ذوو الرأي منهم، بين الغضب المشروع والغضب الممنوع، وبين الانفعال الجائز أو الواجب وبين الثورة المجنونة، فإن الخطر ينال الجميع ويجب أن يتكاتف الجميع في مواجهته مهما تباينت مواقفهم الفكرية من سبب الغضب وموضوعه.

الأمر الرابع: أن أي عمل يُنشر على الناس ويُتاح للكافة، يكون عرضة

(1) هي الصحفية منى غباشي.

للنقد. وليست هناك حصانة لأي إنتاج بشري منشورٍ أو معروضٍ ضد انتقاد الناقدين مهما كان حاداً. ومن أراد أن يعصم نفسه من ذلك، فليمسك عليه قلمه ولسانه. فقديماً قيل: «من ألَّف فقد استهدف»، يعني جعل نفسه هدفاً لسهام الناس، تصيبه بما يحب وما لا يحب. ولا ريب أن آراء الناس ستتفاوت في تقويم أي أثر أدبي أو فني، إلا القليل النادر الذي يُجمعُ على حسنه أو على قبحه. وليس من حق المختلفين أن يحجر بعضهم على بعض، ولا أن يدَّعي أحد «أنه المختص» وحده دون خلق الله كلهم بالتقويم مدحاً أو قدحاً. وذلك فارق ما بين العمل الأدبي والفني والفكري، المبذول للناس كافة يقولون فيه ما يشاؤون، وبين العمل العلمي المتخصص الذي لا يفقه حقيقته إلا أهل التخصص وحدهم.

وانتقاد الناس للعمل الفني والأدبي والفكري غير الدرس النقدي الذي يقدمه أساتذة الأدب لطلابهم أو الذي يمارسونه في صالونات الأدب التي لا يشارك فيها إلا أهله، **الأول**: حق لكل قارئ ومشاهد، **والثاني**: لا يقبل فيه إلا قول أصحابه. **والأول**: هو الذي يؤخذ فيه برأي غالبية الناس وجَمْهرتهم ولو كانوا «معقَّدين» و«غير مدربين» وليسوا «متميزين» ولا «أسوياء» إذ لهؤلاء تنشر الأعمال الأدبية والفكرية نشراً عاماً. **والثاني**: يستمع فيه إلى قول أهل الاختصاص، ثم يختار كل امرئ ما يطيب له منها؛ ولا يجوز أن يظن أحد أنهم متفقون على كلمة سواء أو أن أقوالهم تستعصي على النقد والتمحيص والرد، أو أن أعلاهم صوتاً هو أرسخهم في فنّه قدماً أو أطولهم يداً.

ولذلك لم يشعر أحد أن التوفيق حالف تقرير اللجنة التي شكّلها وزير الثقافة، حيث قال ذلك التقرير «إن عبارة لا بد أن ربك إذن فنان فاشل» الواردة على لسان بطل الرواية هي عبارة تأتي «على سبيل الدعابة وروح الفكاهة، في لحظة غزلية... ومن شأن الأدب في هذه المواقف أن يتظرّف بعبارات غير لائقة...» وإن البطل «يدين ربها هي لا ربه هو ولا الذات الإلهية» وإن موقف

القراء «يتوقف على مدى شعورهم بالحرج والتحفظ أو الاكتفاء بإدانة الشخصية المتخيلة. . .».

وعدم التوفيق مَأتاه أن التظرف لا ينبغي له أن يتجاوز حدود المسموح ديناً وقانوناً ولياقة مع البشر أنفسهم، فكيف يجوز أن يصنع ذلك كله مع رب العالمين؟

وأن مذهب إدانة ربها هي لا ربه هو ولا رب العالمين يقع بالتقرير من حيث لا يدري ـ وأظن أن كتابه لم يريدوا ـ في خطيئة الإقرار بتعدد الآلهة التي تخلصت البشرية منها منذ بعث الله رسله بالتوحيد!

وأن مسألة شعور القراء بالحرج أو الاكتفاء بإدانة الشخصية المتخيلة، تعود بنا إلى قصة القارئ العادي والقارئ المدرب، والقارئ السوي والقارئ المعقد، وهي حلقة مفرغة لا مهرب منها، إلا بترجيح ما تراه غالبية القراء من جمهور المثقفين العريض الذين نشر الكتاب ليصل إليهم بسعره الزهيد (أربعة جنيهات لستمائة وتسعين صفحة).

الأمر الخامس: أن الزعم بأن الرواية «تمجِّد الإسلام كما لم يُمجَّد من قبل» زَعْمٌ متهافت فارغ لا يفوقه تهافتاً وفراغاً إلا زعم المؤلف أنه «مجتهد»، «لأن النص حمَّالُ أوجه» وهو مع «الفقه المتنور». فالأمر كله ليس محلاً للاجتهاد، بل نحن أمام رواية إذا تأدَّبنا قلنا: إنها متواضعة القيمة جداً. وهو لا يتعرض لتفسير القرآن حتى يصح الاستشهاد بقول علي ﷺ «إنه حمَّالُ أوجه». وليس في المسألة فقه لا متنور ولا غيره!!

ومع أن مجمع البحوث الإسلامية قد فصل في هذا الأمر برمته في تقريره الصادر يوم 17/ 5/ 2000 فإنه ليس على القارئ بأس إن وقفنا معه عند المواضع الأربعة التي قال الممالئون لصاحب الرواية ومذهبه إنها تمجِّد الدين.

الموضع الأول منها في صفحة (22) من الرواية، يحكي مغادرته (مهدي

جواد) بيته في العراق، حيث تَمْسك أخته بالقرآن (الكريم) في يد، وبصحن من الطحين الدقيق في اليد الأخرى، وتُتْلي تمتمات وأدعية تؤكد شيعية الأسرة، ويأتي في نهاية النص كلام منسوب إلى القرآن ـ وهو ليس بقرآن ـ مسبوق بقول المؤلف (لا بقول أحد أبطاله): «ويتلو همساً» ثم الكلام المزعوم أنه قرآن.

والموضع الثاني في الصفحات من (85) إلى (87) يبدأ بوصف من المؤلف ـ لا من بطله المتخَيل ـ يقول فيه: إن كوكبنا المعتم «خرج من ذاكرة الخالق والخلق» وينتهي بأن البطل (مهيار الباهلي) «يرى في ماركس أو لينين محمداً جديداً. محمد القرن العشرين ماركس أو لينين العربي. هذا ما نحتاجه في هذا العصر المضطرب». وفي النص نفسه يرى مهيار الإسلام ثورة عربية، ويصف الإسلام بأنه: «تم تدجينه»!!

والموضع الثالث في صفحة (503) يصف المؤلف فيه ثوار حرب التحرير الجزائرية بأنهم هبطوا من الجبال المصبوغة بالدم «يهللون بتكبيرات عصور الفتح الأولى. كل مجاهد علّق على صدره قرآناً عربياً، كان بمثابة الرُقْية ضد رصاص المستعمر الصليبي». وهذا الوصف مسبوق بوصف المدينة الجزائرية «بأنها مدينة إسلامية لا ترحم. عيون من النار والفولاذ. مدينة بربرية تتمخض ببطء من رحم الصحراء.. الغلو الإسلامي المظلم يتمدد كحيوان ديناصوري يتأبى على الانقراض»!!

والموضع الرابع يبدأ من صفحة (610) إلى صفحة (615) وهو يحكي رؤيا مَنَامية رآها البطل من ضمنها: مشهد جنائزي فيه أدعية دينية وصلوات على النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، وثناء على الله، تبارك اسمه، والمشهد (الحلم) ينتهي بأن يذكر لنا المؤلف ـ لا البطل ـ أن مهدي جواد «ما كان ميتاً، كان في الغيبوبة التي تشبه الموت إثر سهرته قرب المرأة الحميمة». وأنها عندما

سألته لماذا كان يصرخ في نومه، قال لها: إن الأشباح جاءته فقاتلها، وهي سألته بخبث واستهزاء: كيف لي أن أعيش مع رجل تتقمصه الأشباح؟

ولست مرتاباً قط في أن القارئ لن يجد في هذه المواضع الأربعة ما وجده فيها المسرورون بالرواية من «تمجيد للإسلام»؛ كما أنه لن يجد مهما أعاد قراءة الرواية ذلك الحوار بين جماعتين: مؤمنة وملحدة، تنتصر المؤمنة في آخرها على الملحدة ويعلو شأن الدين، كما زعم بعض المدافعين عنها، وهو يلوم الناقدين، لأنهم ينقدون نصاً لم يقرؤوه ولو قرأه هو نفسه لعلم أن بعض الناس يدلّس عليه، فينسب إلى الرواية ما ليس فيها، ليوهمه أنها تُعلي من شأن القيم الصحيحة!! ثم لماذا يلام الناس إذا صدقوا قول آخرين إن النص رديء، وهل من الضروري أن يقرأ عشرات الآلاف أو الملايين نصاً رديئاً ليصدقوا أنه رديء!!

الأمر السادس: أن تصنيف الناس ـ كلما خالف بعضهم بعضا في الرأي ـ بأنهم عِلمانيون، مُلحدون، إباحيون، متغربون.. إلخ، أو وصفهم بالظلامية، السلفية، الرجعية، التخلف، الجمود.. إلخ، ذلك كله يدخل في باب التنابز بالأسماء والألقاب، الذي يُورِّث الضغينة ويُؤجج الشحناء، ويقوِّي مشاعر البغضاء بين الناس، ولا يقدم حلاً لأي مشكلة ولا يضع يده على سبب صحيح لها تمكن مواجهته وعلاجه. والذين يفعلون ذلك، يعطون أنفسهم سلطاناً ليس لهم، وينصّبون أنفسهم حُكاماً على الضمائر والقلوب والعقول، وهو ما يأبونه جميعاً ويرفضونه، وهم يَحُولون بين أنفسهم وبين فهم الآخرين والالتقاء بهم ـ وإن اختلفت المشارب والطرق ـ في ساحة الحوار الحرّ المحترم الذي يتبيّن به الحق من الباطل والرشد من الغي.

والذين يذهبون إلى أنه لا يجوز الحكم على العمل الأدبي إلا من المنظور الأدبي فقط، وأننا لا يجوز «أن ندين» النظر في العمل الأدبي، ينسون أن هذه

الأمة المصرية أمة متدينة لا يقبل مُسْلِموها ولا أقباطها فصل دينهم عن حياتهم، ولا يردون مورداً يتنافى وروده مع نواهي الدين أو يتضاد مع أوامره. وحكم «الحلال والحرام» في كل ثقافة في الدنيا، هو حكم ديني وليس حكماً أدبياً أو فنياً. فإذا أخرجنا الدين ـ كما يريدون ـ من معايير الحكم على الفن والإبداع والأدب، فقدنا مرجعية هذا الحكم أصلاً، وأبحنا لمن شاء أن يقذف في حياتنا الثقافية بما شاء، وصارت هذه الحياة ـ الثقافية ـ فوضى لا ضابط لها، يختلط الحابل فيها بالنابل والغث بالسمين، وكفى بذلك فتنةً وفساداً. وليقرأ من شاء بيان الأزهر الشريف الذي أشرت إليه من قبل، وليقرأ من شاء خلاصة محاضرة البابا شنودة في جامعة لندن (في الأهرام يوم 12/ 5/ 2000).

الأمر السابع: أن النص الذي بين أيدينا ليس وحيداً، إنه واحد من عشرات النصوص التي تنشرها الثقافة الجماهيرية (أو هيئة قصور الثقافة) متضمنة مثل هذه المقاطع التي لا يستطيع عاقل ـ فضلاً عن مؤمن ـ أن يقبل نشرها بأموال الشعب المصري التي تخصصها الدولة لوزارة الثقافة، وقد ذكر بعض علماء الأزهر: أن هناك أكثر من ثلاثين عملاً من هذا النوع معروضة في الأسواق صادرة عن وزارة الثقافة.

□ □ □

والسؤال الطبيعي هنا هو: لماذا؟؟

لماذا تنفق الأموال ـ مهما كانت قيمتها المادية ـ على هذه الأعمال التي تحتقر المقدسات أو تستهين بالمحرمات أو تشيع الفاحشة وتكسر الحواجز الخلقية في نفوس الشباب ـ وهم غالبية قرائها ـ إذ هي زهيدة الثمن، كثيرة العدد، توزع في كل بقعة من ريف مصر وحضرها؟

ولماذا الإصرار على هذا التوجه الجامع لهذه الأعمال كلها؟

هل هناك من يريد تغيير الذوق المصري العام من ذوق يقدّر الفن الراقي

الجميل، ويحترم التعبير الأدبي المحترم، إلى ذوق يقبل البذاءة، والانحطاط اللفظي، ولا يقيم وزنا لاحترام الخصوصيات والعقائد والأديان؟

إن الذوق المصري جزء من خصوصية ثقافتنا، وهي ثقافة راسخة الجذور عميقة التأثير لا في مصر وحدها، بل في العالم العربي كله، والمفكرون والنقاد والمبدعون والجمهور في الوطن العربي كله يُجمعون على أن الرقي المصري في أي مجال يمتد فوراً إلى كل الأماكن في هذا الوطن، ولا شك أن التهافت والتحلل يمتد أيضا، فهل لأحد في ذلك مصلحة؟؟

والثقافة الجماهيرية، أو هيئة قصور الثقافة تعمل في بلد فيه مئات القمم الثقافية في كل مجال. نحن في الرواية بلد نجيب محفوظ، وإحسان عبد القدوس، ويوسف إدريس، ويحيى حقي، ويوسف السباعي، وعشرات الأفذاذ الآخرين، فماذا نشرت لهؤلاء؟ وهل أجرت أي استفتاء بين طلاب الجامعات ـ الجمهور العريض لإنتاجها الزهيد الثمن ـ لتعرف كم واحد منهم استطاع أن يوفر ثمن رواية مصرية عظيمة أو جيدة؟ وهل الأولى أن ينشر بالمال المصري الإبداع المصري أولاً ثم غيره أم لا؟ إن الإبداع العربي يجد طريقه إلى المعنيين بالتواصل الثقافي بوسائل شتى، ولا يمكن أن يكون هؤلاء هم الجمهور المقصود بالنشر الرخيص ثمنه الذي تقوم به وزارة الثقافة.

وذلك كله يجعل السؤال عن أثر هذا النشر في تغيير الذوق العام المصري سؤالاً مشروعاً، فقد دافع بعض النقاد عن رواية حيدر حيدر بأنها استعملت ألفاظاً تشيع على ألسنة العراقيين والسوريين والجزائريين. وهذا الدفاع غير صحيح، وغير مفيد في هذه المسألة. فهو غير صحيح؛ لأن أهل هذه البلدان ـ وكلنا له منهم أصدقاء ـ لا يصدق عليهم هذا التعميم أصلاً، والفئات التي تلك لغتها ومفرداتها فئات معينة يوجد مثلها في كل بلاد الدنيا دون أن يجوز وصف شعب كامل بأنه هكذا يتحدث.

وهو دفاع غير مفيد ـ حتى لو كان صحيحاً ـ لأننا لا يجوز أن نريد لأبنائنا وبناتنا أن يهجروا الفضيلة، ويتحولوا إلى الرذيلة، وأن يتجنبوا المشروع والجائز ليقعوا في الممنوع والحرام، وأن تَفْقد ألسنتهم استقامتها وعذوبتها ورقيها، لتصبح لغتها كلها سوقية تعف عنها الآذان، وتستعصي على النطق بها الألسن.

وحين تمارس وزارة ما ـ في أي دولة ـ عملية النشر، فلا يجوز لها أن تهمل ذلك كله وتغض الطرف عنه ولا تأبه له، مهما زين لها ذلك بعض النقاد وبعض المحترفين. وحين تختار من أدب بلدان أخرى نماذج تحقق بها التواصل الواجب فإنها يجب أن تختار ما يُعد إضافة إلى رصيدها الأدبي والثقافي والفني لا ما يُعد خصماً من هذا الرصيد.

الأمر الثامن: أن فتنة حيدر حيدر ووليمته أظهرت عيباً خطيراً في حياتنا الثقافية وفي ممارستنا للعمل العام. أظهرت أننا فقدنا فضيلة الشجاعة الأدبية والقدرة على الاعتراف بالخطأ والرجوع عنه. ونحن أمة تملك تراثاً من هاتين الفضيلتين هائلاً. فليس في التاريخ كله عدد من العلماء قرروا في كتبهم ودروسهم: أنهم أخطأوا في مسألة وأنهم يرجعون عنها، ولذلك حُفِّظنا ونحن صغار: «أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل» «وأن الحق قديم لا يبطله شيء» وإننا إن نقل: «أخطأنا كما يخطئ الرجال ونصيب كما يصيبون» خير من أن نصر على الخطأ أو نستكبر عن ترك الباطل.

وقد بدا هذا العيب في الفريقين المختلفين جميعاً. فخالفا سلوكاً مستقراً في البلدان المتحضرة كافة: أن المخطئ يرجع عن خطئه ويُبادر إلى إعلان ذلك دون انتظار لطلب أو رجاء أو أمر، والالتزام الإسلامي يجب أن يقوّي مكارم الأخلاق الفردية والجماعية والمهنية لا أن يضعفها أو ينقص منها.

والوزارة المعنية، كان يجب أن تتبين: أن الرأي العام المصري في واد وهي

في واد آخر. والوزير ـ بوجه خاص ـ مشهود له برهافة الحس ورقة المشاعر والحرص على الآخر، فكان ذلك كله يرشحه للاستمساك بفضيلة الرجوع عن الخطأ، وإعلان هذا الرجوع، ومحاسبة المسؤولين عن النشر غير المسؤول في وزارته، ولكنه بدلاً من أن يفعل ذلك، فيحمده له الناس، أبى أن يستجيب للرأي العام، ووضع نفسه بذلك في موضع المدافع عن عمل لم يقرأه قطعاً وإلا لكان أول المعترضين على نشره باسم وزارته.

والمستشارون الذين أشاروا على الوزير بذلك جَنَوْا عليه وعلى سياسته في وزارته، وأساؤوا ولم يحسنوا، وكفى دليلاً على ذلك حديث شيخ الأزهر في صحيفة «صوت الأزهر» التي يصدرها الأزهر الشريف، يوم الجمعة 19/5/2000.

وأنا أقول: إن الرقابة على الإبداع والفن كلها بغيضة، وغير جائزة. ولكنني لست مع الذين يريدون أن يكمم الأزهر فاه فلا يعبِّر عن رأيه فيما يثور في البلاد من أحداث ثقافية تقتضي رأيا. والأزهر ـ بحكم قانونه ـ هو مصدر المرجعية الدينية للحكومة والدولة في مصر، ولا يجوز له بهذه الصفة أن يمسك عن بيان ما يجب بيانه في كل شأن يتصل بالدين. وهذا شيء، والرقابة على العمل الفكري أو الفني شيء آخر.

الرقابة لا أقبلها، والبيان أراه واجباً، إن لم يقم به الأزهر، عندما يطلبه منه ذوو الشأن، أو يحتاجه الرأي العام، أو يقتضيه الحدث الواقع في حياتنا اليومية، فإنه يكون مقصراً أشد التقصير، وتبقى ذمته مشغولة بواجب البيان حتى يؤديه أو يؤديه من تقع به الكفاية من علمائه.

إن الأزمة التي فجرتها تلك الرواية المتواضعة فنياً وأدبياً ستنتهي كما انتهت سوابق لها كثيرات. ولكن الفتنة التي صنعها نشرها في حياتنا الثقافية والفكرية والسياسية ليست هينة.

وأظن أننا لو أخذنا الأمور التي حاولت إيجازها في الاعتبار لتجنبنا تكرار ما عانيناه بسبب أزمة هذه الرواية.

ولا يزال الأمر ـ عندي ـ قابلاً للتصحيح، والأزمة قابلة للاحتواء، لو أن كل الأطراف تنازلوا عن كبر غير مبرر وتمثلوا بقول عمر بن الخطاب ﷺ لأبي موسى الأشعري «ولا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس، ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك، أن تقضي بغيره. فإن الحق قديم لا يبطله شيء. والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل».

□ □ □

أين نقف إذن؟!

سؤال ووجهت به في كل محفل ومجلس ذكرت فيه فتنة هذه الرواية وتوابعها وكنت أقول في كل مرة: إن الأمر كله لا يستحق أن يقف الناس فيه جبهات متعارضة أو متقاتلة. نحن أمام رواية قليلة القيمة جداً، سخيفة الأسلوب، متهالكة في بنائها اللغوي والدرامي معاً، لو تركت فأهملت ما كان أحد قد سمع عنها.

وقد انتقدت من قبل نقداً هادئاً عدة مرات، فلم يلتفت إليها (أي الرواية) أحد، ولو أن الجهة المعنية بالنشر قد استجابت لهذا النقد لكنا قد تجنبنا هذه النازلة كلها.

ولكن الضجة الكبرى التي أثارتها مقالة، تحمل شحنة غضب هائلة، هي التي أحيت هذا العمل وهو رميم، وبعثت كاتبه من مرقده في قريته النائية، فدفعت به إلى صفحات الصحف والمجلات، وإلى قنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة!!

لذلك كان علينا أن نقول: إننا مع الإبداع وحرية التعبير بأقصى ما يتيحه النظام العام الديني القانوني والأخلاقي للمبدع والمعبِّر. فإذا جاوز هذه الحدود كلها أو بعضها فكل امرئ بما كسب رهين.

والعمل الذي يتجاوز هذه الحدود، إذا عرض على الناس فهم الحكم فيه: يسقطونه بإهماله والإعراض عنه، وذلك أحسن من كل حكم بالتكفير والتفسيق ومن كل دعوة للثورة وتحريض عليها.

وبقدر حرية التفكير والتعبير تكون حرية الانتقاد والتذكير والتخطئة والتصويب، لا تكفل واحدة دون الأخرى، و إلا كانت ثقافتنا خَلْقاً أعرجاً عاجزاً لا يَعْبر بنا جسراً ولا يقطع وادياً ولا ينتهي بنا إلى مستراحٍ!!

والدولة التي تنفق على نشاطات مؤسساتها من مال شعبها، لا يجوز لها أن تنفقه على ما يعارض عقيدة الشعب أو أخلاقه أو أعرافه المستقرة أو عاداته المتوارثة، فضلاً عما يخالف دستورها وقانونها.

ولذلك كان اعتراضي الرئيسي على وليمة أعشاب البحر أنها نشرت للمرة السابعة بمال الشعب، وعُرِضَتْ بسعر زهيد للكافة على الرغم مما وصفْتُه ـ وَوَصَفَه غيري ـ من شأنها، وهي لم تُضفْ مع أعشابها إلى حياتنا الثقافية، إلا كمية ضخمة مخيفة من الطحالب التي لا يستطيع أحد أن يَتَكَهَّن ـ صادقاً ـ متى سنتخلص منها وكيف؟ ومتى تصفو حياتنا الثقافية مما كدرته بها تلك الأعشاب والطحالب جميعاً؟



طاعة الشيطان..![1]

قال لي صديق قديم كريم، قبل نحو ربع قرن، إن مصر هي التي تصدِّر الخير وتصدِّر الشر إلى العالم العربي والإسلامي كله. وحدثني أنه بعد أن حصل من جامعة عريقة في القاهرة على درجة الدكتوراه وعاد إلى بلاده، سأله بعض أصدقائه عن ملاهي القاهرة، ومراقصها، وصالات الغناء والموسيقى المنتشرة فيها، فقال لهم: إنه لم يجد في القاهرة شيئاً من ذلك أصلاً(!) فأخذ أصدقاؤه يحكون له كيف أمضوا أوقاتهم فيها، وما شاهدوا من فتنها الظاهرة والباطنة، وما أصابوه فيها مما حلَّ ومما حَرُم.

قال صديقي القديم الكريم لأصحابه: إنني لم أرَ شيئاً من هذا كله في القاهرة. لكنني رأيت فيها المساجد العامرة بِقُراء القرآن، وُوعَّاظ التُقى، والنُساك العابدين، وزرت عشرات العلماء في بيوتهم واستمتعت بحديث، لا ينقضي الاستمتاع، به في العلم واللغة والشعر والفن الصادق الجميل، وفي الفقه وفي فهم القرآن الكريم والسنة الصحيحة، وفي تاريخ العلماء العاملين والزهاد العارفين، وتزودت على مرّ سنين إقامتي فيها بمئات من نفائس الكتب التي لن أكف عن الاستفادة منها ما بقيت لي حياة!

□ □ □

تذكرت هذا الحديث القديم، وتذكرت وصية صديقي لي أن نحافظ على صورة مصر التي تعبر عن حقيقتها، وأن ننشرها بين الناس، حتى لا تطغى

---

(1) نشر في جمادى الآخر 1424هـ = أغسطس 2003م.

عليها الصورة الأخرى التي لا تعبرّ إلا عمَّن استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، واشتروا بدينهم وخلقهم ثمناً قليلاً. . . تذكرت ذلك حين وقعت عيني قبل أيام على مجموعة من الأطفال الذين لم يبلغوا من العمر مبلغ المراهقة بعد، وهم يتراقصون رقصاً مائعاً خليعاً، ويأتون بحركات تعجز عن الإتيان بها في مرونة أجسادهم وسهولة حركتهم، أعتى الراقصات المحترفات، ويغنون على نغم نشاز مزعج كلمات سوقية بعضها بذئ صراحة، وبعضها بذئ إيماءة وإشارةً، ويتبادلون المواقع والمواقف: فهذا ولد ذكر يقلد البنت في الخلاعة وهز الوسط والتلاعب بما تحته من أجزاء جسمه، وتلك بنت تقلد البنين في محاكاة ركل الكرة وتمثيل قوة العضلات، وكلهم يرتدون ملابس ملتصقة بأجسادهم، وبعض البنات شبه عرايا.

كان هؤلاء يعرضون هذا القبح المهين للطفولة، المفسد لبراءتها على إحدى قنوات الأغاني المصرية ـ أظنها قناة خاصة وليست حكومية تعرض الموسيقى والأغاني بصفة دائمة ـ وفي نهاية العرض أعلنوا عن اسم الفرقة إنجليزية الذي يضم كلمة (أطفال) بالانجليزية وكلمة أخرى مأخوذة من اسم فرقة اشتهرت بأداء الأغنيات الخليعة الماجنة، وسمَّت نفسها باسم يذكر بالتوابل الشرقية المشهورة ـ في الغرب ـ بحدة مذاقها وحرقته. ولم يجد مؤسسو فرقة إفساد الأطفال العرب والمصريين إلا هذا الاسم الوضيع (معنوياً) ليطلقوه على فرقة الأطفال الراقصين المغنين على شاشة مِحَطَّة تلفزيون مصرية (أستعمل كلمة مِحطَّة، عامداً غير مخطئ!).

□□□

كان هذا في اليوم نفسه الذي أقر فيه الأزهر الشريف أول ميثاق لحقوق الطفل في الإسلام، نُشر عنه أنه يتناول حقوق الطفل في الأسرة والمجتمع التي تفرضها الدوافع الفطرية والدينية والاجتماعية، وحقوقه التي يحميها القضاء ويكفل له تنفيذها.

خطينة مارسيل خليفة:
وَهْم أم حقيقة ؟![1]

منذ خمس سنوات، في أكتوبر 1994، كنت مسافراً من القاهرة إلى بيروت لأشارك في أعمال المؤتمر القومي الإسلامي الأول. وسألت أولادي وبناتي ـ بالعادة الأبوية ـ إن كان أحد يريد من بيروت شيئاً؟ وبيروت في ذلك الوقت لم تكن مظنة أن يوجد فيها شيء. فقد كانت لا تزال تُعاني من آثار دمار الحرب الأهلية، ويَحكي القادمون منها عن ندرة المياه، ومشكلات انقطاع التيار الكهربائي، واعتماد الناس على الهاتف الخليوي (المحمول) لانهيار الخدمة التي كانت تقدمها محطات الهاتف الأرضي. لذلك لم أتوقع أن يطلب أحد من الأولاد أو البنات شيئاً.

ولكن ابنتي مريم (تعد الآن لامتحان بكالوريوس العمارة) قالت: نعم يا أبي.. أريد شريط الفيديو المسجل لحفلة مارسيل خليفة في بيروت. ولأن متابعتي للتطور الفني محدودة جداً، فقد سألتها عمن يكون مارسيل خليفة؟ وهَالَني أنها ذكرت على الفور «ترجمة» وافية له، وللدور الوطني الذي يؤديه بفنه الراقي، وسارعت فأسمعتني أغنية أو أغنيتين من أحد شرائطه المسجلة عندها.

والحقيقة أن صوته، وأداءه وَمُوسيقا أغانيه، وقبل كل ذلك موضوع الأغنيتين.. كل ذلك جعلني أسافر إلى بيروت معجباً به. وطلبت عند وصولي

---

(1) نشر في رجب 1420 هـ = أكتوبر 1999م.

إليها من أخي العزيز الأستاذ محمد السماك شريط الفيديو فوفره ـ مشكورا ـ لي، وشاهدته مع الأسرة كلها بعد عودتي من بيروت. وتأكد إعجابي بمارسيل خليفة، وفنه العربي.

□ □ □

وسمعت ، بعد ذلك، وقرأت، أخباراً متفرقة عنه، وعرفت من أصدقاء كثيرين أنه مَحَلُّ تقدير واسع النطاق في الشارع العربي كله.

□ □ □

لذلك كانت مفاجأة غير متوقعة أن أقرأ منذ أيام ـ في الحياة ـ أنه قد صدر ضده قرار ظني من أحد قضاة بيروت بتهمة ارتكابه جريمة إهانة الإسلام الحنيف لقيامه بغناء قصيدة للشاعر محمود درويش تتضمن كلمات مقتبسة من نص آية قرآنية كريمة في سورة «يوسف».

وتابعت ردود الأفعال في الصحافة العربية، وناقشت عددا من الأصدقاء في المسألة، وشغلت الأغنية، ومؤلفها ومؤديها، أمسية عائلية كاملة في بيتنا، وقرأت نصها في ديوان محمود درويش (المجلد الثاني، ط 1994 دار العودة ببيروت، ص 359).

□ □ □

ورأيت أن من حق القارئ العربي أن يقف على مسألتين: **الأولى**: القصيدة وموضوعها، وما تتضمنه من ألفاظ الآية القرآنية، وهل يعد بذاته ـ في حدود ما تضمنته القصيدة منه ـ «قرآناً»، أم هو اقتباس وتضمين من القرآن؟ **والثانية**: هي الحكم الفقهي الإسلامي في شأن هذه القصيدة، منظومة لتقرأ، أو ملحنة لتغنى.

□ □ □

فأما القصيدة فإن قارءها ـ وقارئ الديوان معها ـ لا يشك لحظة واحدة في أن الشاعر محمود درويش أراد أن يستعير القصة القرآنية التي تحكي موقف إخوة

يوسف من يوسف عليه السلام، ليصور بها موقف العرب ـ أو الإنسانية المعاصرة كلها ـ من شعبنا في فلسطين.

وحكاية القصة القرآنية، نثراً أو شعراً، لا شيء فيه، ولا يؤاخذ صاحبه. والقصيدة تُبدي «يوسف»، أو شعب فلسطين، في صورة البريء المسالم الذي لم يؤذ أحداً، ومع ذلك يعاديه إخوته ويتآمرون لقتله:

"ماذا صنعتُ لهم يا أبي؟
الفراشات حطّت على كتفيّ
ومالت عليّ السنابل
والطير حطت على راحتيّ
فماذا فعلت أنا يا أبي؟

يضع الشاعر هذا المقطع بين مقطعين يذكر في أولهما عدوان إخوة يوسف عليه، وفي الثاني يقول:

هُمو أوقعوني في الجُب
واتهموا الذئب
والذئب أرحم من إخوتي..
أبتِ! هل جَنَيت على أحد
عندما ما قلت إني: رأيت أحد عشر كوكبا،
والشمس والقمر
رأيتهم لي ساجدين؟

وهذه السطور، أو الجمل الشعرية، الثلاث الأخيرة هي التي تتضمن بعض ألفاظ الآية القرآنية الكريمة رقم (4) من سورة «يوسف» التي نصها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: 4]. وهذا النوع من تضمين كلام الناس، شعراً كان أو نثراً، بعض ألفاظ القرآن الكريم، دون أن يقول المتكلم إن هذا من كلام القرآن،

يسميه العلماء: «الاقتباس». وقد عقد له الإمام السيوطي فصلاً من كتابه «الإتقان في علوم القرآن» (ج1 ص 389 من طبعة الأستاذ المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم).

وذكر السيوطي: «أن المشتهر عن المالكية تحريم الاقتباس وتشديد النكير على فاعله» وأن الشافعية: «لم يتكلموا فيه على الرغم من شيوعه» في أزمان المتقدمين والمتأخرين، واستعمال الشعراء له قديما وحديثاً، وقد سئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام ـ سلطان العلماء ـ فأجازه.

والناظر في الجملة المضمنة في قصيدة محمود درويش يجدها اقتباساً من القرآن، وليست قرآناً صِرْفاً، لأن أقل ما يطلق عليه اسم القرآن هو الآية الكاملة. والذي في القصيدة بعض آية، ومثل ذلك لا يقال له: قرآن إلا على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقية. وقد أُخذ ذلك من اتفاق العلماء على أن أقل ما تصح به الصلاة هو الآية التامة، فكان ما دون ذلك لا يسمّى قرآناً إلا تجوزاً .

□ □ □

وأما الحكم الفقهي الإسلامي في القصيدة المضمنة شيئاً من الألفاظ القرآنية، فإن حاصل ما ذكره السيوطي أنه مقبول إذا جرى في مجال المواعظ والخطب ونحوها. ومباح إذا جرى في مجال القصص والرسائل. وممنوع إذا كان هزلاً أو هزءاً أو سخرية، أو كان يتضمن نقل معنىً، نسبه الله تعالى إلى نفسه، إلى أحد من الخلق. وقد ضرب السيوطي مثلاً لهذا النوع الأخير ما كتبه بعض الولاة على شكوى رفعت إليه عن بعض عماله (موظفيه) ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: 25-26]، فاستقبحه واستعاذ بالله ـ وله الحق كله ـ ممن يصنعه.

وقد نقل السيوطي عن عدد من كبار العلماء شعراً يتضمن بعض ألفاظ القرآن الكريم، في صورة جمل مقتبسة، منهم الإمام عبد القادر البغدادي ، والإمام

أبو القاسم الرافعي ، ونَقَلَ الشعر المتضمن مثل هذا الاقتباس، مقراً له الإمام البيهقي روايةً عن شيخه الإمام أبي عبد الرحمن السُلَمي. وقد عقَّب الإمام تاج الدين السبكي - في طبقاته - على شعر الإمام عبد القاهر البغدادى بقوله: «استعمال مثل الأستاذ أبي منصور مثل هذا الاقتباس في شعره له فائدة، فإنه جليل القدر ، والناس ينهون عن هذا ، وربما أدى بحث بعضهم إلى أنه يجوز».

وإذا كان بعض العلماء يتورعون عن مثل هذا الاقتباس، فإن الورع شيء محمود، ولكن التورع عن المباحات لا يجوز أن يحولها إلى الحرام، والنهي يكون عن المنكر الذي دل الدليل على أنه كذلك، وليس عن المباح الذي يتورع منه أو عنه أهل الخشية والتوقي. فهؤلاء يتركون كثيراً من الحلال المباح خوف الوقوع في شيء من الحرام، وهو منهج لا ينكره عليهم أحد ، لكنهم، هم لا يأمرون الناس به ولا يحملونهم عليه.

فإذا وقع التضمين أو الاقتباس المباح في بعض الشعر فإن تلحين هذا الشعر وغناءه لا شيء فيه. فاللحن رداء الشعر، أو حُلَّته - كما يقول ابن رشيق في العمدة - إذا لم يلبسها خَلقت (يعني أصبحت قديمة لا قيمة لها).

وتلحين القرآن، الذي يصدق عليه هذا الاسم، بأن يكون سورة منه، أو مقطعاً من عدة آيات، أو آية واحدة، كل ذلك لا يجوز. والعلماء خَلفاً وسَلفاً يُجلُونَ القرآن عن أن يقرأ بالألحان. ويلومون القُراء الذي يفعلون ذلك، ولذلك ترى العلماء في عصرنا يرفعون أمثال الشيخ محمود خليل الحصري والشيخ محمود صديق المنشاوي درجات، فوق طبقتهما من القُراء المجيدين، لعدم وقوعهما في القراءة الملَّحنَةِ المُطْرِبَةِ. وقد نقل السيوطي عن السخاوي - صاحب كتاب جمال القراء - «إن القراءة بأصوات الغناء بدعة».

وإذا كان المعنى الذي يقدمه الشعر، المتضمن اقتباساً من القرآن الكريم،

معنى شريفاً، فإن الاقتباس يزيده شرفاً، ويجلو للسامع والقارئ وجهه، وينبه إلى حقيقته.

ويكون الاقتباس عندئذ حسنا، وصاحبه مُجيداً.

وأما إذا كان الأمر على غير ذلك، فإن الحكم على حسن الاقتباس أو قبحه، يكون فرعاً عن الحكم على معنى الشعر أو النثر في مجموعه، وموضع الاقتباس منه، والسياق الذي يوضع هذا الاقتباس فيه. والحكم ـ الفقهي ـ بحسن صنيع شاعرٍ أو مبدعٍ أو قبحه، ومن ثم بجواز مثله أو منعه، ينبغي أن يبيَّن للناس ويعلن للمؤمنين، ويذاع، بكل وسيلة ممكنة، حكم الفقهاء الشرعي على كل سلوك أو موقف يهم العامة. وبذلك تبرأ ذمة الفقيه، ويكون قد أدى أمانة البيان التي حمّلها الله للعلماء بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة: 159-160]. ثم يكون الناس أنفسهم هم المسؤولون بعد ذلك عن الإقبال على صاحب هذا المسلك أو هجره، ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه.

□ □ □

فإذا أردنا أن نُنزل هذه القواعد على أغنية مارسيل خليفة، التي هي قصيدة محمود درويش، فإننا لا نجدها تضمنت شيئاً مما اتفق العلماء على النهي عنه، بل إن غاية ما فيها: أن لا يرضى ذوق بعض الناس، أو عاطفتهم الدينية عنها، وهذا لا يوجب تحريماً شرعياً، ولا مُساءلة قضائية، لكنه يدعو إلى البحث العلمي، ويثير نقاشاً أدبياً، وقد يظهر أوجه الخلاف في الرأي بين أصحابه. . . وهذا كله حسن مفيد للفكر والفن. أما الحكم بأن في هذه القصيدة أو الأغنية جريمة أو خطيئة فأمر بعيد جداً، بل يكاد أن يكون توهماً محضاً.

والأمة التي هزمها العسكر والساسة تكون شديدة الحمق إذا هزمت، هي بنفسها، المقاومة لعدوّها بالكلمة والنغمة.



ملوك الطوائف[1]

منذ سنين لم أجد فرصة أستمتع فيها بحضور مسرحية. هذا الأسبوع، بعد لقاء عمل مرهق في بيروت، اقترح عليّ صديق عزيز أن أصحب زوجتي إلى مسرح كازينو لبنان لنشاهد مسرحية منصور الرحباني «ملوك الطوائف».

في البداية ترددت خشية أن يُحرك التاريخ المأساوي للمملكة العربية الإسلامية، وبالذات لنهايتها على أيدي هؤلاء الملوك، الأشجان والأحزان، ويضيف هماً تاريخياً إلى الهموم الواقعية التي نحياها كل يوم. لكن التشاور بيني وبين زوجتي انتهى إلى أن نجرّب، وأن غاية ما في الأمر ألا نستكمل رؤية المسرحية إذا كانت جُرعة الألم أكبر مما نحتمل في هذه السن.

ذهبنا عند لحظة افتتاح المسرحية، واستغرقنا فوراً في الموجات الموسيقية المتوالية التي صاحبت كل مشهد، وفي الغناء الراقي، الجماعي والفردي، الذي أداه الجميع ببراعة فائقة وبتنويعات في طبقات الصوت وتلوينات لنطق الحروف باللهجة اللبنانية الرقيقة. وفوجئت بنفسي، وبزوجتي، نستغرق مع بعض المواقف في الضحك للمفارقة التي كان يجسّدها تصرف «اعتماد الرميكية»: آخر زوجات الملك الشاعر: «المعتمد بن عباد»، مقارناً بتصرفات المعتمد وحاشيته وقائد جنده «خلف بن نجاح» ووزيره الشاعر الداهية «ابن عمار».

في فترة الاستراحة فوجئت بالصديقين العزيزين: الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد والأستاذ الدكتور ميلاد حنا، اللّذين كانا في بيروت للمشاركة

(1) نشر في ربيع الثاني 1424هـ = يونيو 2003م.

في عمل آخر، قال ميلاد حنا: إن الجزء الذي شاهدناه من المسرحية جميل جداً، وقال أحمد كمال أبو المجد: إنها جريئة جداً!

كانت الحكاية كما صنعها منصور الرحباني ـ تحكي قصة اثنين وعشرين ملكاً هم ملوك الطوائف، الذين اتخذ كل منهم مدينة من مدن الأندلس مملكة مستقلة، وتسمي بعضهم بإمرة المؤمنين، وتُلقب بعضهم بألقاب فخمة كالمعتمد والمعتضد والمستعين والكافي... إلخ حتى قال الشاعر فيهم:

مما يزهّدني في أرض أندلس
أسماء معتمد فيها ومعتضد
ألقاب مملكة في غير موضعها
كالهرّ يحكي انتفاخاً، صولة الأسدِ!

ولست أعرف إن كان عدد ملوك الطوائف اثنين وعشرين ملكاً فعلاً، أم أن هذا الرقم قد استقاه منصور الرحباني من واقعنا العربي المعاصر ليذكّر من يهمه الأمر بعاقبة ما نحن فيه من فرقة عربية عصرية! فإن كانت الأولى ـ أي كان عددهم 22 فعلاً ـ فقد يرى بعض من يتشاءمون ـ والشؤم منهيٌ عنه كله ـ أن هذا الرقم لا يحمل فألاً حسناً للمستقبل العربي، وإن كانت الثانية ـ أي لم يكن عددهم كذلك ـ فإن التفرق إلى اثنتين وعشرين مملكة وإمارة وجمهورية، كما نحن الآن، كفيل بأن يوردنا مورد الهلكة ويلحقنا بملوك الطوائف وبعرب الأندلس ويهودها ومسيحييها الذين لم يقبل منهم الأسبان إلا الدخول في دينهم ومذهبهم المسيحي أو القتل.

كان ملوك الطوائف، الاثنان وعشرون، في مسرحية الرحباني متفرقين، متعادين، لا يجمعهم إلا الولاء لألفونسو السادس ملك (قشتالة وليون). وكان أكبرهم ومقدّمهم المعتمد بن عباد قد اتفق مع ألفونسو ـ سراً ـ بتدبير وزيره ابن عمار، الذي كان يعمل لملكه وعدوّه معاً...

بمُقتضى هذه الاتفاقية كان على ألفونسو أن يساعد المعتمد بن عباد ضد أعدائه «العرب المسلمين» وكان على المعتمد أن يدفع لألفونسو جزية مالية كبيرة، وألا يعارض مشروع ألفونسو لاحتلال طليطلة (أول مملكة عربية سقطت في يد الأسبان بعد 400 سنة تقريباً من إقامة الدولة الأموية في الأندلس) وأن يساعده في هذا المشروع وينصره على ملك طليطلة المسلم العربي.

تمضي المسرحية في قالبها الغنائي الراقي، المتضمن قليلاً من شعر ابن زيدون، وابن عمار، والمعتمد بن عباد نفسه، مع كثير من الشعر اللبناني العامي المعبّر عن المواقف المتباينة في القصور وفي الحواري، وعن حياة الملوك المترفة الفاسدة مقارنة بحياة الشعوب البائسة المقهورة، وعن فساد الجند والأعوان الذي يترك له الأبواب مفتوحة انهماك الملوك في الملذات، واستغراقهم في المنكرات، وإعجاب كل منهم برأيه، وإذلالهم أنفسهم لعدوهم الإفرنجي: ألفونسو السادس، وسفيره، بل وعمالة بعضهم له، ومساعدتهم إياه بالأموال ليكف عنهم سطوة ملك طليطلة العربي.

ثم سقطت طليطلة في يد الأسبان.

كما سقطت فلسطين منذ خمسة وخمسين عاماً في يد الصهاينة.

وكما سقطت بغداد منذ نحو عشرة أسابيع[1] في أيدي الأمريكيين والبريطانيين (وأسبانيا حليفتهم في العدوان وإن لم يكن لها جنود لاستغناء الأمريكيين والبريطانيين عنهم. ومع ذلك لم تستطع الامتناع عن إحياء الذكريات الأليمة عند العرب المسلمين بأن تكون طرفاً فاعلاً ـ ولو دبلوماسياً ودولياً ـ في كل عدوان جديد عليهم! فهل يعتبر أولو الألباب؟!).

كان ملوك الطوائف يتفرجون على مدن الأندلس وهي تسقط الواحدة بعد

(1) أي عند كتابة هذا الفصل في ربيع الثاني 1424هـ = يونيو 2003م.

أختها في يد قواد ألفونسو السادس. ويرون المِحَن التي يتعرض لها إخوانهم وأقاربهم وبنو عمومتهم على يد الغزاة الفرنجة. وكان كل منهم يقول: ما دام لم يحاربني فلمَ أحاربه؟ وكان بعضهم يقول: إنه حليفي ضد الأعداء الطامعين في مملكتي من ملوك الطوائف الأخرى فَلأَحتَمِ به لأحفظ مملكتي ومن بعدي الطوفان.

ولم يستمع المعتمد بن عباد لنصيحة زوجته اعتماد الرميكية، المعبرة عن صوت الشعب، بأن يحاول توحيد ملوك الطوائف في مواجهة ألفونسو السادس. قالت له: «لو اتحدوا مرة.. بيركع قدامهم ألفونسو».

ولكنهم لم يتحدوا بل ازدادوا تفرقاً، وعناداً، وكراهيةً بعضهم لبعض، وتآمروا مع ألفونسو ضد إخوانهم، واحداً وراء الآخر.

كان أشنع مشهد في المسرحية كلها مشهد وفد ملوك الطوائف الذين ذهبوا يُهنئون ألفونسو بانتصاره على ملك طليطلة واحتلاله إياها.

وقد وقف يستقبلهم ليمروا عليه مهنئين، ثم يمروا على حامل (قطايف النصر) ليأخذ كل واحد منهم واحدة (حلوى النصر) منّةً من ملك قشتالة وتفضلاً. فلما جاء دور ملك سرقسطة (وهو قصير دميم أعرج عييٌّ) قال لحامل الصينية: إن هناك ملكاً لم يحضر، فهل تسمح لي أن آخذ له واحدة؟ ثم أخرج كيساً أحمر من بين طيات ملابسه وأخذ يضع فيه قطع القطايف حتى جرّه من قفاه حارس من حراس ألفونسو، وألقى به خارج المسرح، أو خارج المشهد، أو قل إن شئت: خارج التاريخ! وقد أدرك الرحباني هذا المعنى بحِرَفيةٍ مُتمكنة فلم يذكر ذلك الملك الدنيء طول المسرحية على لسان أحد.

أعلم من التاريخ أن هذا المشهد لم يقع.

لكنه تعبير حقيقي عن حال الناس ـ أعني ملوك الطوائف ـ يومئذٍ. وعن حال أمثالهم حينما كانوا.

وقد خرجت وأنا أتذكر كلمات «المعتمد بن عباد» عن معاهدات الملوك التي يجب أن تبقى سرية، وكلمات سفير ألفونسو عن استمرار تعهدات الدول مهما تغير المسؤولون فيها. وآخر جملة في المسرحية كلها: «إن راح الملك بيجي ملك غيرو، وإن راح الوطن ما في وطن غيرو.. اسمعوا يا كل الملوك». وهي مقطوعة من شعر منصور الرحباني.

صدَّقت مُلاَحظَتَيْ الصديقين العزيزين: كمال أبو المجد وميلاد حنا..

فقد كانت المسرحية جميلة جداً وجريئة جداً.

والواقع الذي كانت تنقله كان بائساً جداً، مثل واقع أعرفه جيداً، أعرف كيف بدأ، ولا أعرف كيف سينتهي.



الإبداع في حدود القانون(١)

قد يبدو للقارئ أن عنوان هذا الفصل منبئ عن تناقض أو تضاد، إذ هو يجمع بين فكرتين شاع في حياتنا الثقافية أنهما لا تجتمعان. فالإبداع ـ فيما يشاع ـ ليس له سيِّد، ولا يجوز أن يرد عليه قيد أو تحدد حرية صاحبه بحد. والقانون ـ في مفهومه البسيط الصحيح ـ أمر ونهي يلتزم بهما المخاطبون بنصوصه وإلا تعرضوا للعقاب. فكيف تجتمع هاتان الفكرتان النقيضتان ؟!

والواقع أن هذا التناقض بين فكرتي الإبداع والقانون تناقض ظاهري فحسب، بل هو ـ عندي ـ تناقض موهوم ليس له من الحقيقة ظل. فالأدب، والإبداع بصوره كلها، لا ينشأ من فراغ ولا يعيش في فراغ، ولكنه صناعة اجتماعية تعبر في لحظة إنتاجها عن حال مجتمع ـ أو حال بعض فئاته أو أفراده ـ وهي تصدر أو تنشر أو تُذاع أو تعرض على مجتمع وبين أفراده، لتقرأ وتؤثر وينفعل بها المُتلقي رضاءً أو سخطاً، وإعجاباً وقبولاً أو إباءً ورفضاً.

وليس في الدنيا مجتمع بلا نظام يحدد الجائز والممنوع، والمحتمل من صور البيان الذي ينشر على الناس ـ أدباً كان أم فناً أم سواهما ـ والمستنكر الذي لا يحتمل النشر أو الإذاعة أو العرض على الكافة.

فالعمل الفني أو الأدبيّ يلتزم في كل مجتمع بحدود ما يقبله هذا المجتمع وما يرفضه، وبحدود ما يجيزه القانون فيه وما يمنعه، وبحدود ما يسيغه الذوق العام و ما يستسخفه.

---

(1) نشر في ذي الحجة 1421 هـ = مارس 2001م.

وليس في شي من ذلك تقييد لحرية الإبداع ولا هضم لحقوق المبدعين ولا حجر على خيال المتخيلين؛ لأن ذلك كله مهما اشتط دعاة تركه بلا رقيب في وصفه، لا يستطيع التفلت من تلك القيود الاجتماعية وإلا لحقه ما يلحق الخارجين عليها من نقمة الجماعة أو ازدرائها، أو تعرضه لإعمال حكم القانون السائد فيها.

وقد ناقشت هذه القضية، بتفصيل لا أحب أن أكرره هنا، بمناسبة «الفتنة» التي أثارتها «وليمة أعشاب البحر» لصاحبها «حيدر حيدر»[1].

ولكن الذي دعاني إلى الانشغال بقضية هذا المقال هو الضجة الثانية ـ في ستة أشهر ـ التي أثارتها بعض مطبوعات وزارة الثقافة، فأدّت بالوزير الفنان فاروق حسني إلى إبعاد بعض زملائه الفنانين من إدارة أعمال كان معهوداً بها إليهم في أقسام تتولى نشر «الإبداعات» الأدبية باسم وزارة الثقافة.

وقد اتخذ الوزير الفنان في أزمة هذا الشتاء (يناير 2001) موقفاً وُصِف بأنه يخالف موقفه من أزمة الصيف الماضي (مايو / يونيو 2000) عندما كان الموضوع هو: «وليمة الأعشاب». ووصف المخالفون للوزير في أزمته الحالية ـ وهم أنفسهم كانوا من أشد مؤيديه في أزمته السابقة ـ موقفه الجديد بأوصاف تدل على الغضب من تصرفه والاختلاف البيِّن مع آرائه الجديدة.

وبصرف النظر عن الدوافع والبواعث في أزمتي الصيف والشتاء المتواليتين، فإن المثقفين المصريين ـ والعرب وغيرهم من المتابعين لحياتنا الثقافية ـ من حقهم أن يتبيَّنوا «الحقيقة القانونية» التي ينشر في ظلها على الناس ما تقدمه قرائح أهل الفن وأقلام صناع الأدب وأفكار المنسوبين إلى الإبداع، إذا أرادوا أن يكون المجتمع المصري هو المخاطب بما يقولون أو يفعلون.

---

(1) اقرأ فصل «أعشاب وطحالب في حياتنا الثقافية»، وفصل «طاعة الشيطان» من هذا الكتاب.

لقد قلت من قبل ـ ولا أزال عند هذا القول ـ « إنني مع الإبداع وحرية التعبير بأقصى ما يتيحه النظام العام الديني والقانوني والأخلاقي للمبدع والمعبر. فإذا جاوز هذه الحدود كلها أو بعضها فكل امرئ بما كسب رهين».

فمن أين جاءت هذه الحدود؟

جاءت هذه الحدود أولاً: من الدستور المصري، وجاءت ثانياً: من نصوص قوانين مختلفة تفرض حماية النظام العام والآداب في كل عمل فني أو أدبي مهما كان نوعه.

فأما الدستور المصري فهو يتضمن عدداً من النصوص التي تحدِّد المقومات الأساسية للمجتمع المصري، وواجب الدولة هو حماية هذه المقوّمات من أي خرق لها أو عدوان عليها أو استهانة بها أو تحريض ـ سافر أو مستتر ـ على هدمها.

فنص المادة الثانية من الدستور حين يقرر: «أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» لا يبتدع شيئاً جديداً غير معهود في حياتنا الدستورية والثقافية، وإنما يكشف عن معنى استقر في ضمير الجماعة الوطنية المصرية منذ انتظمت في شكل دولة حديثة ذات دستور. فلم يخل دستور من دساتيرنا الوضعية التي حكمت البلاد على أساسها، وارتضاها الشعب ـ أو فرضت عليه فرضاً ـ لتنظيم السلطات وممارستها صلاحياتها، من نص صريح على «أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية». فأوردته المادة 149 من دستور 1923، وأوردته المادة 138 من دستور سنة 1930 الذي عاش خمس سنوات تقريباً عاد بعدها دستور 1923 وبقي معمولا به إلى أن قامت ثورة يوليو 1952. وأوردته بنصه نفسه المادة 5 من دستور 1964، وأوردته مع زيادة النص على مصدرية مبادئ الشريعة ـ ثم عدلت لتصفها بأنها المصدر الرئيسي ـ المادة الثانية من دستور 1971 المعمول به حتى اليوم.

«وعبَّر هذا النص بهذا المفاد مراحل تاريخية كاملة من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، ومن النظام الرئاسي إلى نظام مشترك، ومن نظم اجتماعية إلى نظم اجتماعية أخرى، وإن ثباته بنصه ومعناه رغم كل ذلك، إنما يفيد أنه يكشف عن إقرار التشريع الوضعي للدولة الحديثة بأنه نص يقر حقيقة أكثر رسوخاً وأدوم بقاء، وأوغل في الدلالة على جوهر النظام العام والآداب، بما لا يتغير بتغير الدساتير ونظم الحكم والنظم الاجتماعية.

والإسلام دين الغالبية من الشعب المصري، بحسبان أن الشعب هو الركن الركين للدولة التي ينظمها الدستور، ومن ثم تقوم خصائصه الثابتة في الواقع بحسبانها من خصائص الدولة المعترف بها في القانون، وقد نص دستور 1971 في المادة (5) على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وبهذا يظهر: أن الإسلام ومبادئه وقِيَمه إنما يتخلل النظام العام والآداب وهو كذلك مما تتضمنه المصالح العليا للدولة»[1].

ولم يكتف الدستور بهذا النص الجامع لقيم الخير والفضيلة والحق كلها، إذ هي أجزاء من الإسلام لا تنفصل عنه، بل أضاف إليه نصوصاً أخرى تتناول بالتفصيل اللائق بالدستور بعض المقومات المصرية الجديرة بالعناية الدستورية. وألزم الأحزاب السياسية ـ وهي تنظيمات جماهيرية أهلية لا دخل للحكومة من حيث المبدأ بها ـ بأن تلتزم بالمقوّمات والمبادئ الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور.

فنصت المادة الخامسة منه (المعدلة باستفتاء 22 مايو سنة 1980) على: أن النظام السياسي يقوم على أساس « تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات

(1) نقلا عن فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في مجلس الدولة رقم 121 الصادرة في 10/ 2/ 1994 المنشورة في : «المختار من فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في 50 عاماً»، ص 738.

والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور» . فإذا خالفت برامج الأحزاب أو سلوك أعضائها النصوص الدستورية الآمرة ـ التي يأتي ذكر أهمها ـ وقعت في حومة مخالفة الدستور والقانون ووضعت نفسها تحت رحمة لجنة شؤون الأحزاب ومحكمتها، فضلاً عما يمكن تعريضها له من إعمال نصوص قانونية أخرى مدنية أو جنائية.

والمادة التاسعة من الدستور تنص على: «أن الأسرة أساس المجتمع، قِوَامها الدين والأخلاق والوطنية.

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري».

والمادة الثانية عشرة من الدستور تنص على: «أن يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقِيَم الخلقية والوطنية .... والآداب العامة .... وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها».

فكل عمل فكري أو فني، وكل نوع من أنواع الإبداع الفردي أو الجماعي يُراد نشره وتوزيعه، أو يُعد لعرضه، في مصر لا يجوز أن يخالف شيئا من نصوص الدستور سالفة الذكر، وإلّا كان صاحبه ومن قام بنشره أو عرضه مستهينين بالقانون الوضعي الأسمى في البلاد ، غير ملقين بالاً لما يُعبر عنه من مكنون ضمير هذا الشعب العريق وما يقبله أفراده أو لا يقبلونه من صور التعبير وأشكاله وقوالبه.

فإذا منعت الجهات المعنية في الدولة مثل هذه الأعمال التي تهزأ بالدين أو تحرف بعض الكلم عن مواضعه أو تعبث بمضمون بعض قيمه، أو تتناول المسائل التي يُعد تناولها ماساً بالأخلاق والقيم النبيلة التي يفرض الدستور

احترامها وحمايتها، فإن صنيعها ، بهذا المنع ، يكون أداءً لواجبها في احترام الدستور وإعمال نصوصه الواجبة الإعمال.

ولا ينال من صحة هذا التحليل، وسداد منطقه، أن نصوص المواد 47 و 48 و 49 من الدستور تكفل حرية الرأي والتعبير والنشر بالقول والكتابة والتصوير، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام، وحرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي . . . لأن ذلك كله مكفول «في حدود القانون» بتعبير المادة (47) «ووفقاً للقانون» في تعبير المادة (48) من الدستور.

والقانون المصري يتضمن نصاً صريحاً على «العلة» القانونية التي من أجلها أُجيزت في بعض الأحوال الرقابة على المصنفات السمعية البصرية والأشرطة السينمائية والأغاني والمسرحيات والمنلوجات وأشرطة التسجيل الصوتي وغيرها من وسائل نشر الإنتاج الفني. هذه العلة «هي قصد حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا» [المادة الأولى من القانون رقم 430 لسنة 1955، ونصها الحالي بديل عن نصها الأصلي، تقرر بالقانون رقم 38 لسنة 1992].

وهذه الحماية الواجبة للنظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا لا تقتصر على وسائل النشر والعرض المُشار إليها في القانون رقم 430 لسنة 1955 وإنما تمتد ـ قطعاً ـ إلى سائر الصور التي يتشكل بها إبداع المبدعين وفن الفنانين وأدب الأدباء؛ لأنه لا يعقل أن تكون «مصالح الدولة العليا والنظام العام والآداب» جديرة بالحماية بالنسبة إلى بعض الأعمال الإبداعية دون بعض، ولا بعض أنواع الوسائل التي تُعرض بها هذه الأعمال على الناس دون بعض. وإنما المعقول المُحَقَّقُ ـ فعلاً ـ لمصلحة الدولة العليا أن تكون هذه العلة مرعية في كل عمل، وفي كل وسيلة ينشر بها هذا العمل على الناس أو يعرض بها عليهم.

وإذا كان الدستور ينص صَرَاحة على وجوب حماية القيم الخُلقية والتقاليد المرعية للمصريين، فإن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قد انتهت في قرارها السالف ذكره إلى: أن الشأن الإسلامي يتخلل حماية النظام والآداب وتتضمنه المصالح العليا للدولة، أي إنه جزء منها ومُكون من مكوناتها وعنصر من عناصرها.

فإذا تركنا القوانين المتخصصة في تنظيم تعامل الدولة ـ بحكم مسؤوليتها الدستورية ـ مع الإبداع بصوره كافة وأشكالها المختلفة، فإننا نجد قانون العقوبات ـ والشأن في نصوصه فرض عقوبة لحماية المصالح التي يراها المجتمع جديرة بأن تصان من العبث والعدوان ـ نجد هذا القانون يعاقب على استغلال الدين بأيّة وسيلة بقصد إثارة فتنة أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي [المادة 98 (و) من قانون العقوبات].

ويُعاقب على كل تَعدٍ على أحد الأديان التي تؤدّى شعائرها علناً يقع بالقول أو الصياح العلنيين أو الكتابة أو الرسوم أو الصور الشمسية أو الرموز، أو غير ذلك من الطرق بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين [المواد 160 و 161 و 171 من قانون العقوبات].

فالمُطالع لنصوص الدستور المصري، والمطلّع على مجمل النظام القانوني المصري ، لا يملك أن يقول: إن العمل الأدبي أو الفني الذي يقع في حومة الهزء بالأديان، أو العبث بمقدساتها، أو الاستهانة بالحرمات الأخلاقية أو بالضوابط التي تحكم ـ شرعاً وقانوناً ـ العلاقات الفردية والجماعية، يعتبر عملا مشروعاً في ظل النظام القانوني المصري. بل هو عمل غير مشروع قطعاً لمصادمته مجموع النصوص القانونية سالفة البيان ، أو مخالفته لبعضها في أقل تقدير.

ولا يستقيم الاعتراض ـ الذي يثيره أنصار الإبداع بلا حدود ولا قيود ـ بأن تراثنا الأدبي ملئ بما لا يقل عما تعترض عليه الأجهزة المعنية في الدولة ـ كاعتراض وزارة الثقافة أو الأزهر الشريف ـ وينتقده قِطاع لا يُستهان به من المثقفين بتياراتهم كافة.

لأن معنى هذا الاعتراض: أن نوافق على إنفاق الأموال الحكومية ـ مهما تكن قيمتها المادية ـ على أعمال توصف بأنها أدب أو إبداع، وهي في حقيقتها تحتقر المقدسات أو تشجع على احتقارها، وتستهين بالمحرمات أو تشيع ـ بالوصف والقول ـ الفواحش والمنكرات، وتكسر بذلك كله الحواجز الخلقية في نفوس الشباب بحيث يغدو المعروف منكرا والمنكر معروفاً وليس ثمة أخطر على المجتمع وقواه من هذه الآثار المدمرة. وحين كانت الكتب الموروثة والأشعار المحفوظة التي يُشيرون إليها تكتب وتنسخ لم يكن ذلك يتم على نفقة الدولة وتحت رعايتها، ولم تكن الدولة بوضعها الحديث ونظمها العصرية قد تكونت أصلا، ولم يكن تدخلها في الحقير والخطير من شؤون الناس قائماً ولا جائزاً، على نحو ما هو واقع الآن، بصرف النظر عن قبوله أو الاعتراض عليه.

لذلك كله فإنني أنتهى إلى أن الإبداع بكل صُورَه ومَضامينه لا يجوز أن يغفل عما توجبه الأحكام الدستورية، أو النصوص القانونية، أو يتضمنه النظام العام من عناصر أو تلتزمه القيم السائدة في المجتمع التي تمثل تقاليده وأعرافه.

والذين لا يقبلون هذا التحليل مدعوون إلى العمل على تغيير القوانين القائمة والدستور الذي يعلوها جميعاً، ومدعوون قبل ذلك إلى تغيير أذواق الناس وأعرافهم وما يقبلونه أو يرفضونه إذعاناً لعقائدهم .... وعند ذلك فقط ـ إذا افترضنا جدلاً إمكان حدوثه ـ سوف يمكن لذاك «الإبداع» الطليق من قيود الدين والأخلاق والعرف والعادات أن يكون مقبولاً.

يا سيدي شيخ الأزهر: ليتك لم تقابله ولم تقل له!![1]

لم أصدق عيني وأنا أقرأ عنواناً على الصفحة الأولى من جريدة «الحياة» ينقل إلى قُرائها خبر استقبال فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لأحد حاخامات الصهاينة الذي زار القاهرة.

كان خبراً يصدم المشاعر الإسلامية، ويثير الغثيان في النفوس الأبية، ويُلقي بحراً من المياه الكدرة على نار مشاعر المقاومة الوطنية للتطبيع الذي يستميت في سبيل توسيع نطاقه العدو الصهيوني.

وكأن الصهاينة أرادوا الاحتفال بموت رمز مقاومة التطبيع في الثقافة والفن سعد الدين وهبه ـ ﷺ ـ بأن يقولوا للدنيا: لقد تم التطبيع مع رمز الإسلام السني في الدنيا كلها.. مع شيخ الأزهر نفسه.

كان وقع الخبر عليَّ وعلى الصغار قبل الكبار في بيتنا أشد من وقع نبأ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، بكل ما أحاط بها من أحاسيس مؤلمة بأننا استبدلنا بنصرنا العسكري هزيمة سياسية، وبفرحتنا بالعبور حُزناً يتجدد بدخول الإسرائيليين كل يوم إلى مصر، وبالأمل العريض الذي زرعته بطولات جيشنا العظيم في حرب رمضان يأساً من التخلص من الهَيْمنة الأجنبية والسيطرة الأمريكية..

كان الخبر المكتوب في «الحياة» يُقرأ وكأنه صاعقة تصيب القارئ والسامع حتى احتجت إلى يومين في محاولة استعادة نفسي لأكتب هذه السطور إلى فضيلة سيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر.

---

(1) نُشر هذا الفصل والذي بعده في شعبان 1418هـ = ديسمبر 1997م.

سيدي شيخ الأزهر: إن أهم ما تتطلع الصهيونية إليه هو: أن يتم قبولها في المنطقة العربية والعالم الإسلامي.. قبولها شعبياً وعملياً لا قبولها بالمعاهدات (التي هي في النهاية حِبْر على ورق)، ولا بتبادل السفراء (الذي هو في النهاية إضافة شقة شديدة الحراسة والعزلة إلى مثيلات كثيرة لها في كل بلد)، ولا بلقاءات الساسة (الذين هم مُكْرهون ومضطرون إلى هذه اللقاءات).. قبولها شعبياً بحيث لا يشعر المواطن العربي العادي بأن الصهيوني الذي يسير في شوارع بلده جاسوس، أو أنه قاتل محترف قتل أطفالنا في فلسطين، أو أنه إرهابي قذر هدم بيوتاً لآمنين فوق رؤوس أصحابها أو بعد أن طردهم منها (لا فرق..)، وإنما يشعر بدلاً من ذلك كله أنه ضيف (لا يهم أن يكون عزيزاً فاليهود لا يهتمون بمشاعرنا وإنما تهمهم السيطرة علينا وإنهاك قوانا وهدم اقتصادنا واقتلاع جذورنا من أرضنا.. وهم لا يزالون يقاتلوننا حتى يَرُدونا عن ديننا إن استطاعوا).

هذا ما تريده الصهيونية.. فكيف كان جواب الأمة وقياداتها الدينية؟ كان جواب الأُمة الرفض القاطع.. وكَلّفْ، يا سيدي شيخ الأزهر، من يأتِ إليك بنبأ مؤتمرات مقاومة التطبيع واللجنة الوطنية المشكلة في مصر لذلك الغرض.

وكان جواب القيادات الدينية في جملة مختصرة قالها الأخ الجليل العلامة آية الله محمد مهدي شمس الدين: «للحكومات ضروراتها وللشعوب خياراتها» وذهبت مَثَلاً ورددها كل أعداء الصهيونية، حتى أولئك الذين يخالفون منهج الشيخ محمد مهدي شمس الدين في المقاومة والصراع مع العدو الصهيوني.

نعم يا سيدي شيخ الأزهر.. وإمامنا الأكبر، للشعوب خياراتها وفضيلتك رمز الشعب المسلم السني لا في مصر وحدها بل في العالم كله.. فكيف يكون مقر المشيخة الجليلة أحد نقاط التطبيع مع الصهاينة؟! وكيف نستقبل رمضان القادم ـ وهو شهر النصر من بدر إلى سيناء ـ بأكبر هزيمة روحية في العصر الحديث؟!

إنني لن أستعيد معك يا سيدي الشيخ الجليل، آيات الكتاب المبين فأنت أعلم بها مني، ولا سيرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فهي مبذولة على طرف الثمام منك لو طلبتها.. ولكني أسألك بالله الذي يعلم خائنة الأعين: هل رأيت في الحاخام الذي قابلته رجلاً يعمل لخدمة الفضائل والحق والأديان السماوية؛ التي هي ضد اغتصاب الأراضي وضد العدوان وضد قتل الآمنين من الرجال والنساء والأطفال؟! (كما نقل عنك في الحياة أنك تقابل هؤلاء).

بالله عليك يا سيدي الشيخ الجليل.. هل سألت ذلك الحاخام عن موقفه من قتل المُصلين في قيام رمضان في الحرم الإبراهيمي وهم سُجَّد لله أو ركوع؟

هل سألته يا سيدي الإمام الأكبر عن رأيه في مسألة القدس الشريف وحرمها المطهر، وماذا يرى في مسألة بناء الهيكل المزعوم على أنقاض الحرم المأموم؟!

هل سألته يا سيدي الشيخ الجليل، وهو يطلب منك إصدار بيان يُدين الإرهاب عن رأيه في العدوان الذي أراد قتل خالد مشعل.. الشاب المسلم المجاهد بلسانه الذي لم يحمل - قط - سلاحاً بيده؟!.. وهل هذا إرهاب أم ملاطفة؟!

هل سألته يا سيدي الإمام الأكبر، والدعاةُ المسلمون في الدنيا كلها يتطلعون إلى كلمة منك ويعتبرون أنهم من رعيتك، هل سألته عن موقفه من اعتقال الداعية المجاهد الشيخ أحمد ياسين، وعما قاله بعد الإفراج عنه؟

بالله عليك يا سيدي الإمام الأكبر: هل قلت له: إننا نفرق بين الإرهاب البغيض الذي يقتل المصلين في الحرم الآمن والسائحين الأبرياء والعزل، وبين المقاومة المشروعة في ديننا، وشرائع الدنيا كلها، للاحتلال الغاشم؟!

يا سيدي الإمام الأكبر: لقد نشرت «الحياة»: أنك دعوت ضيفك إلى نقل رسالة إلى بنيامين نيتنياهو.. أن يكف عن التشدد وأن يعيد الحقوق المغتصبة

إلى أصحابها. . ما لنا ولنتينياهو يا سيدي الشيخ الجليل؟ وهل يستجيب لنا من يقول: إن أمريكا لا تستطيع إجبارنا على الانتحار (يقصد به تنفيذ اتفاق أوسلو الهزيل)!!

لقد نشرت «الحياة»: أن ضيفك طلب منك ـ يا سيدي الشيخ الجليل ـ استعمال نفوذك على القيادة السياسية الفلسطينية. . فهل هذا صحيح؟ وكيف كان جوابك؟ إن أعظم نفوذ تمارسه فضيلتك أن تعلن أن هذه الزيارة لم تكن مرغوبة، وأن الكرم الذي طبعت عليه بنشأتك الصعيدية الأصيلة وخُلُقِكَ الأزهري العريق هو الذي حملك على قبولها. . وأنك لن تقابل صهيونياً بعده أبداً، ثم تلتزم بذلك فعلاً.

إننا شَدِيدو الفخر بأن قيادتنا السياسية لا تطلب من القيادة الدينية شيئاً، ولا تمنعها من اتخاذ الموقف الذي يعبر عن قناعتها المبدئية مهما يكن بعيداً عن الرؤية السياسية النفعية المؤقتة. . ولذلك فنحن شديدو الحرص على أن تظل قيادتنا الدينية في الموقع الذي تستحقه، ونستحقه نحن منها، موقع التعبير العملي عن يقيننا الديني الذي لا يتزعزع بأن الصهاينة هم خلاصة أشد الناس عدواة للذين آمنوا.

وهؤلاء لا يقبل شيخ الأزهر أن ينظر إليهم. . فضلاً عن أن يكلِّمهم أو يُزكيهم بأن يقول عنهم ما ليس فيهم من أنهم يعملون «من أجل خدمة الحق والفضائل». . كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن كانوا وصفوا بذلك أنفسهم، وأستغفر الله ـ وأرجو أن يستغفره المسلمون معي ـ لفضيلة الإمام الأكبر إن كان لسانه قد سبقه إليها. . وهو راجع عنها لا محالة، فإن الرجوع إلى الحق خير. . والحق قديم لا يبطله شيء.

والله غالب على أمره.



أسئلة إلى العلماء
أعضاء مجمع البحوث [1]

أثار استقبال فضيلة سيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر ـ رئيس المجمع ـ لحاخام تل أبيب، عاصفة من التساؤلات الحادة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وبين المسلمين في كل مكان. ونشرت الصحف ردود فضيلة سيدي الإمام الأكبر على الذين رأوا: أن هذه المقابلة كان يجب ألا تتم حفاظاً على قيم كثيرة ذكروها في بيانهم لآرائهم.

ولأن بعض ما نشر يحتاج إلى بيان صريح من المجمع، فقد رأيت أن أتوجه إليكم بأهم ما يدور من أسئلة حول هذا الأمر مُوْقناً أن حملكم الأمانة، التي ورثها الله للعلماء عن الأنبياء، سيجعل من أولى الأعمال باهتمامكم في اجتماعكم صباح الغد، 25 من شعبان 1418 هـ، المصادف 25/12/1997م، بيان وجه الرأي في هذه الأسئلة:

أولاً: ما قول المجمع الموقر في مدى جواز استقبال فضيلة سيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر ورئيس المجمع للصهاينة الذين يأتون إلى مصر من رجال سياستهم ورجال دينهم، ولاسيما استقبال فضيلته ـ وهو صاحب وقار المشيخة وجلالها ـ لسفير العدوّ الصهيوني ثم لحاخام تل أبيب؟ والمرجوّ بيان الرأي الشرعي ـ أو وجوهه إن تعددت ـ في ضوء الواقع المعلوم للكافة إعمالاً للقاعدة المسلمة، عند الأصوليين الأثبات والفقهاء الثقات، من عدم جواز انفصال الفتوى عن الواقع الذي تصدر في ظله.

---

(1) نشرت هذه الأسئلة في رمضان 1418هـ = ديسمبر 1997م.

ثانياً: هل في فعل النبي ﷺ بصفته رئيساً للدولة الإسلامية (إماماً) حجةٌ لغير الحكام (الأئمة)؟ أم أن الأسوة والقدوة والحجة في فعله ﷺ تكون لكل إنسان بحسب وضعه ومكانه؟ وذلك في ضوء ما لا خلاف فيه بين المسلمين من كون النبي ﷺ كان (إماماً) و(قاضياً) و(فقيهاً) و(قائداً عسكرياً) وكان ـ فوق ذلك كله وقبله ـ رسولاً نبياً، وكل مسلم يجب عليه أن يَقْتدي به، عليه الصلاة والسلام، فيما تجوز له القدوة فيه. فلا يجوز لآحاد الناس العامة والأميين غير المتخصصين ـ ولو كانوا متعلمين ـ أن يمارسوا (الفتوى) تأسياً به ـ بأبي هو وأمي ـ ولا يجوز للقضاة أن يمارسوا أعمال السيادة في الدولة إقتداءً به ﷺ في تصرفاته بِمُقتضى (الإمامة)، ولا يجوز للعلماء الذين هم ورثته في أداء واجب البيان والتبليغ أن يعقدوا المعاهدات مع الأعداء أو الأصدقاء احتجاجاً بفعله ﷺ ذلك. ولا يجوز لأحد أن يسمح لآحاد الجنود والضباط بأخذ الغنائم التي يجدونها مع قتلى الأعداء في الحروب اعتماداً على قول النبي ﷺ لجنوده في بعض غزواته: **«من قتل قتيلاً فله سلبه»**.

ثالثاً: هل حديث القرآن الكريم عن قوم أو خَلْقٍ دليل على صحة إقامة علاقات مع هؤلاء القوم أو الخلق؟ وهل يصح أن تقام هذه العلاقات على خلاف مُقتضى الأوصاف التي أوردها القرآن الكريم عن هؤلاء؟ وهل يجوز ـ في صحيح الفقه وحسن الدعوة إلى الله ـ قياس الاختلاف في الرأي على ذكر القرآن الكريم لكفر أقوام وشركهم، قياساً يشعر بأن المخالفين في الرأي نظراء أو مشابهون للمشركين الكافرين، أو بأنهم فرع يُقاس على ذلك الأصل؟؟.

رابعاً: هل محاربة المسلمين ـ علمائهم ومفكريهم وحكامهم وحكمائهم ـ للإرهاب (هو عندنا قتل الأبرياء أو إيذاؤهم بغير حق)، مساوية ونظيرة ومكافئة لادعاء الصهاينة ـ حكامهم ومحكوميهم متدينيهم وفسّاقهم ـ محاربتهم للإرهاب الذي يعنون به ـ بغير خلاف ولا شك ـ الحق المشروع للمقاومة الإسلامية الباسلة في دفع عدوان الاحتلال الصهيوني؟ وهل يجوز القياس من

أي وجه كان بين الفعلين؟ وهل تقبل ـ إسلامياً ـ تسمية المقاومة الإسلامية المشروعة: «إرهاباً» ولو كانت هذه التسمية مما جرى به لسان قائل صهيوني؟

خامسا: هل يجوز ـ ديناً وخلقاً وسمتاً أزهرياً وسلوكاً يتفق مع قدر العلماء المسلمين ـ أن يوصف المخالفون في الرأي، مهما يكن سندهم العلمي والفقهي والواقعي، بأنهم «جبناء أذلاء عاجزون» و«ضعفاء» وبأن سيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر ورئيس المجمع «يحتقر أفكارهم»؟ وأن المعارضين لموقف ما «يُرددون الكلام العاجز الذي يمثل الجبن بعينه»، وفضيلة سيدي الإمام الأكبر شيخ الأزهر «يحتقر» منهج المعارضين لموقف ما؟ (يرجى الإطلاع على مجلة المصور ـ العدد 3820 الصادر في 26 من شعبان 1418هـ المصادف 26/ 12/ 1997م ص36و37)، وهل يتفق إطلاق تلك الأوصاف التي يجرِّم رمي الناس بها قانون العقوبات، مع نص المادة (30) فقرة (ب) من قانون إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته الصادر بالقانون رقم 103 لسنة 1916، أو يتفق مع نص المادة (17) فقرة (6) من اللائحة التنفيذية لذلك القانون؟.

□ □ □

إن ملايين المسلمين يتطلعون إلى بيان موقف المجمع الموقر من هذه القضايا. والأمل معقود على المجمع الموقر أن يفعل، مستذكراً القاعدة الفقهية: «تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز»، والقاعدة المكملة لها «السكوت في موضع الحاجة إلى البيان بيان» فإذا تعلق بالمطلوب بيانه حق لله وحقوق للعباد كانت المبادرة إلى التبيين أولى وأوجب.

والله ـ تعالى جدّه ـ من وراء القصد[1].

---

(1) بعد نشر المقال الذي تضمنه هذا الموضوع صدر عن مجمع لبحوث الإسلامية بالأزهر الشريف البيان الآتي نصه:
بيان من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف: ورد إلى المجمع استفسارات

. . . .

عن الحُكم الشرعي في مقابلة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لأحد حاخامات إسرائيل. وبعد دراسة وقائع الموضوع، رأى المجمع في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٥ من شعبان سنة ١٤١٨هـ الموافق ٢٥/١٢/١٩٩٧: أن مقابلة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر للحاخام ولغيره من الزعماء الدينيين على اختلاف أديانهم جائزة شرعاً، بل إن الظروف التي تُحيط بالعرب والمسلمين الآن تجعل مثل هذه المقابلات أحياناً أمراً أقرب إلى الوجوب الشرعي لما تحققه من نفع للإسلام والمسلمين إذ فيها مواجهة للمخالفين في الدين، إحقاقاً للحق، وإزهاقاً للباطل، ولبيان سماحة الإسلام.

وقد عرض فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر على المجمع، ما دار بينه وبين الحاخام الإسرائيلي من حديث.

ويؤيد مجمع البحوث الإسلامية كل ما قاله فضيلة الإمام الأكبر في هذه المقابلة التي يرى المجمع فيها كل خير. والأمر الجدير بالذكر، أن هذه المقابلة كانت فرصةً مناسبةً ليقول أكبر مسؤول ديني في مصر، رأي الإسلام في موقف إسرائيل المتُعنت من القضية الفلسطينية، ومن قضية السلام، ومن اغتصاب اليهود للأراضي العربية، ومن القدس بصفة خاصة.

ولقد ثبت في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الصحيحة، ما يدل على جواز هذه المقابلة شرعاً، لأنها تفصح عن الحق الذي يتعينَّ الإفصاح عنه وكان رسول الله ﷺ يقابل أحبار اليهود ويحاورهم وكان يذهب إليهم كما حَدَث مع يهود بني قينقاع وبني النضير، وكانوا يأتون إليه ليجادلوه كما حدث في حوارهم معه بشأن جبريل عليه السلام وقد فعل الرسول ﷺ ذلك معهم ليظهر لهم أحقية الإسلام وعدله وسماحته.

والله تعالى يقول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]

والله ولي التوفيق.

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

سامي محمد متولي الشعراوي

. . . .



وقد سألت صحيفة الشعب المصرية التي كانت تصدر آنذاك عن حزب العمل الدكتور العوّا عن تعليقه على البيان، فقال:

لقد برئت ذمتي في هذا الأمر بما كتبته إلى الشيخ الجليل وإلى أعضاء المجمع الموقرين وهم أدرى بما تبرأ به ذممهم أمام الله تعالى، وأمام الأمة التي تعتقد أنهم أهل حفظ الأمانة الدينية وأهل أدائها. والناس مسؤولون عما فعلوا وقالوا، والعلماء أثقل حملاً وأصعب سؤالاً.

تأبطَّ شراً ...!![1]

في دواوين الأدب العربي أخبار كثيرة تروي عن صعلوك من صعاليك شعراء الجاهلية يقال له: تأبط شراً. وهو لقب له، أما اسمه فكان: ثابت بن جابر بن سفيان بن عُمَيْثل. وقد لُقب بتأبط شراً ـ فيما يرويه الأصفهاني في كتاب الأغاني ـ لأنه كان رأى كبشاً في الصحراء، فاحتمله تحت إبطه، فجعل يبوِّل عليه طول الطريق، فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش، فلم يُقِلَّه (أي لم يستطع الاستمرار في حمله) فرمى به فإذا هو الغول... فقال قومه: لقد تأبطت شراً! فسمي بذلك!!

وقيل ـ والرواية للأصفهاني ـ بل قالت له أمه: «كل إخوتك يأتيني بشيء إذا راح غيرَك»، (يعني أنت لا تأتيني بشيء مثلهم) فقال لها: «سآتيك الليلة بشيء»، ومضى فصاد أفاعي كثيرة من أكبر ما قدر عليه، فلما راح (يعني عاد إلى بيته) أتى بهن في جراب متأبطاً له، فألقاه بين يديها، ففتحته فتساعيْن في بيتها (أي مشت الأفاعي في حجرتها) فوثبت، وخرجت... فقالت نساء الحيّ: «تأبط شراً»، فلزمه اللقب[2].

وقد نشرت الشعب في عددها الصادر يوم الثلاثاء 20/10/1998 على صفحتها الأولى، صورة للشيخ فوزي الزفزاف وكيل الأزهر (سِمَته الشعب نائب شيخ الأزهر) وهو يحتضن حاخاماً إسرائيلياً من عتاة اليهود الصهاينة... وكتبت بجوار الصورة كلاماً ضد التطبيع الذي تتوالى خطواته مع العدو الصهيوني.

---

(1) نشر في رجب 1419هـ = أكتوبر 1998م.

(2) (الروايتان في الأغاني: 21/127).

وحين رأيت هذه الصورة كان أول ما خطر ببالي هو ذكر (تأبط شراً). فلم يكن الغول الذي تزعم الأسطورة: أن ذلك الصعلوك حمله إلى أرض قومه، أو الحيات والأفاعي التي جاء بها إلى بيت أمه، بأسوأ فعلاً، ولا أشأم طلعة، ولا أخطر أثراً، من أولئك اليهود الصهاينة، على قومنا وبيوتنا وأمهاتنا ونسائنا، ولم يكن للغول، ولا كان للحيات والأفاعي خطر على دين ذلك الصعلوك، كخطر الصهاينة اليهود على دين الإسلام وأهله. وليس فعل الغول بتأبط شراً ـ طول الطريق ـ بأشنع من فعل الصهاينة بالمسلمين والعرب المطبعين منذ بدأت مصيبة التطبيع إلى اليوم.

لذلك حسبت ـ أول الأمر ـ أن الصورة هي إحدى الخدع الفنية، صنعها مصور خبيث، ليوقع بين الشيخ الزفزاف وبين صالحي قومه، وليثير عليه من غيرتهم على دينهم ووطنيتهم، ما يضعه في موقف الدفاع عن تصرفٍ لم يفعله، ولينشغل المسلمون ـ في مصر على الأقل ـ بصراع جديد بينهم وبين الأزهر الشريف، ممثلاً ـ هذه المرة ـ في وكيله.

وتمنَّيت أن أقرأ تكذيباً لهذه الصورة، ولوماً لمن نشرها، ونفياً لواقعة احتضان الشيخ الزفزاف لحاخام يهودي. وقلت في نفسي: «عندئذ يُوقن المسلمون أن الشيخ الزفزاف، بمكانته الوظيفية العالية، وعمامته البيضاء الناصعة، لا يتأبط إلا خيراً، وأن النبأ والصورة لم يكونا إلا فرية رخيصة أراد أصحابها أن يصيبوا الأزهر مرة ثانية، في شخص هذا الشيخ، الذي تبدو عليه ـ من الصورة ـ مخايل الطيبة وحسن النية».

ولكن شيئاً مما تمنَّيت لم يكن.

وبدا ـ والله تعالى أعلم ـ أن الصورة والخبر صحيحان.

وأن تأبُّطَ الشيخ شراً، قد وقع فعلاً.

وليس الشيخ الزفزاف بحاجة إلى أن أكرر له ما قيل ـ مني ومن غيري ـ

عندما سُمِحَ لهذا الصهيوني نفسه ـ الذي صُوِّر الشيخ وهو يتأبطه ـ أن يطأ بقدميه حرم الأزهر، ويقابل شيخه، ويتحدث معه عن مؤتمر مشترك، أو بيان مشترك، ضد الإرهاب!!

وليس الشيخ الزفزاف بحاجة إلى أن أبيِّن له أنَّ معنى التطبيع هو أن تكون بيننا ـ معاذ الله، أقصد بين المطبعين ـ وبين اليهود الصهاينة علاقات طبيعية مثل العلاقات بين الذين لا تفرقهم عداوة ولا يخيفهم، بعضهم من بعض، حقد قديم أو ثأر متوارث. وأنه ليس من معاني التطبيع أن يجعل أحد من طباع الآخر طباعاً له، على نحو ما دلَّس بعض الناس ليدرؤوا تهمة التطبيع عن أنفسهم.

وليس الشيخ الزفزاف بحاجة إلى أن أذكره بأن كل الذي يرجوه هؤلاء الصهاينة هو الاعتراف منا ـ معشر المسلمين ـ بأن وجودهم في بلادنا وأرضنا وجود مشروع. وأن هذا يتم في نظرهم، بمجرد الحديث معهم، أو السلام عليهم، أو الجلوس في مكان يضم بعضهم... فما بالك باحتضانهم.!!

وليس الشيخ الزفزاف بحاجة إلى أن أذكره بأن هذا الذي طلع على قومه وهو يحتضنه ـ كما تأبط ذاك الصعلوك الجاهلي شراً حين قدم ديار قومه ـ هو أحد الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران: 118-119].

ولكن الذي يبدو أن الشيخ الزفزاف بحاجة إلى التأمل فيه هو أن الموقف المصري الرسمي الذي يمثله الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، لا يتضمن أي «محاضنة» بين المصريين والإسرائيليين. وأن رئيس الوزراء الصهيوني، الذي لا يبقى في منصبه إلا بتأييد هذا الشر الذي تأبطه الشيخ،

سمَّانا ـ نحن المصريين ـ في آخر حديث له عنَّا: «الأعداءَ الجنوبيين». فهل رأى الشيخ الزفزاف ـ في حياته ـ عاقلاً يحتضن عدوَّه؟! وهل فكر الشيخ الزفزاف، قبل هذا الاحتضان، كيف يكون أثره على الموقف السياسي الذي تتخذه ـ برغم كل الضغوط ـ الحكومة المصرية والرئاسة المصرية؟! وهل تنبه الشيخ الزفزاف إلى أن المطلوب من مثله ـ ديناً وسياسةً معاً ـ أن يكون موقفه أكثر شدةً وصراحةً وحدةً، في إعلان العداوة للصهاينة من مواقف رجال السياسة جميعاً؟!

أرجو إذا تأمل الشيخ ذلك، وإذا تأمل معه الموقف الشعبي الإسلامي والمسيحي، والموقف الكنسي العظيم لبابا الأقباط الأرثوذكس ـ إخواننا في الوطن والوطنية ـ من قضية التطبيع مع الصهاينة، أن يكون له كلام مُعلن بلا خفاء، وصريح لا ريب فيه، يُعلن أنه كان مُخطئاً حين تأبط ذلك الشر، وأنه لا يقل عداوةً، ومواجهةً للصهاينة، ورفضاً للتطبيع، عن القوى الشعبية والوطنية القبطية والإسلامية معاً. وقديماً قال عمر ﷺ: «إن الحق قديم لا يبطله شيء، وإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل»!

ولَعَلَّني لست بحاجة ـ بعد ذلك ـ إلى أن أذكر الشيخ الزفزاف ـ مع أن الذكرى تنفع المؤمنين ـ بأن التعقيب القرآني بعد الآيتين السابقتين في سورة آل عمران كان: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: 120]. صدق الله العظيم.



الحقيقة في قضية المفتي والعلماء[1]

شغلت الأوساط الإسلامية في مصر وخارجها بقضية فضيلة المفتي[2] ضد صاحبي الفضيلة الدكتور شعبان إسماعيل ـ الأستاذ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالأزهر الشريف ـ والدكتور علي أحمد السالوس ـ الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة قطر.

فقد كانت أوّل شكوى من نوعها في تاريخ الإسلام: أن يشكو مفتٍ، بحكم وظيفته في وزارة العدل، عالمين جليلين، اختارهما من بين عشرات العلماء الذين يخالفونه الرأي وينتقدون فتاواه، إلى النيابة العامة. وأن تقوم النيابة بالتحقيق مع واحد منهما، ولا تسأل الآخر لوجوده خارج البلاد، ثم تُحيلهما ومعهما رئيس تحرير جريدة «النور» إلى محكمة الجنايات فتحكم هذه غيابياً بحبسهم ستة أشهر! وقد عارض العلماء في الحكم الغيابي، وطلبوا من كاتب هذه السطور أن يتولى الدفاع عنهم. وبدأ محاميهم مهمته بأن زار فضيلة المفتي في مكتبه مرتين آخرهما في 26/ 4/ 1994م، وكان رأيه: أن الأمر لا يحتمل التقاضي وأن صون عرض العلم، والأزهر، وحفظ الحد الأدنى من الموقف الكريم بين أهل العلم وطلابه هو الأولى بأطراف هذا الموضوع جميعاً.

وكان موقف المفتي: أنه لا بد من (تأديبهم)! وأكد في الزيارتين أنه لم يدَّعِ مدنياً، ولن يدَّعي في المعارضة[3]. ثم فوجئنا في جلسة المعارضة الأولى

---

(1) نشر في ربيع الأول 1415هـ = أغسطس 1994م.

(2) هو الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الآن، وكان مفتياً لجمهورية مصر العربية آنئذ.

(3) المقصود بالادعاء المدني: طلب التعويض عما أصاب المدعي من ضرر(!)

بحضور الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد محامياً عن المفتي المدعي بالحق المدني، وأُجلت الدعوى إلى جلسة 9/ 8/ 1994م، وفيما بين جلستي المعارضة الأولى والثانية بذل المهندس حسب الله الكفراوي، والدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور أحمد عمر هاشم، وشيخنا الجليل الأستاذ عبد المعز عبد الستار، والأستاذ عبد الفتاح عساكر وآخرون ـ لا أحصيهم ـ جهداً مشكوراً لإنهاء هذا النزاع كله صلحاً، وكان الإباء ورد الساعين بالخير دائما من طرف واحد هو طرف المفتي. وكان موقف العلماء دائماً أننا لم نقصد إهانة أحدٍ ولا سبَّه ولا شتْمَهُ، وإنما الحقَّ أردنا، فإن رجع إليه فالله يغفر لنا وله، وإن أبى فالحقُّ أحب إلينا.

وصباح يوم جلسة9/ 8/ 1994م لقيتُ في مدخل المحكمة الأخ الكريم الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد مع العالمين الجليلين الشيخ الدكتور شعبان إسماعيل والدكتور علي السالوس، وهو يقنعهما بأن يقبلا صلحاً بينهما وبين المفتي ليحول بذلك دون دخول المحكمة في موضوع الدعوى، ودون سماعها الشهود الذين بلغ الحاضرون مع العلماء منهم تسعة من بينهم فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور موسى شاهين لاشين، والمستشار الدكتور أحمد محمد إبراهيم، والشيخ عبد الستار فتح الله، والدكتور عبد الرحمٰن يسري وغيرهم، وبلغ الحاضرون مع المفتي منهم سبعة من بينهم الدكتور عبد الصبور مرزوق، والدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور عبد الرحمٰن العدوي، وبعد محاولات عديدة اتفق الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المحامي ـ مفوضاً صراحة من فضيلة المفتي ـ مع كاتب هذه السطور على صيغة تتضمن أنه إذا كان المفتي «قد فهم» شيئاً مُسيئاً إليه فإن العلماء لم يقصدوا هذه الإساءة، وهم يعتذرون عما فهمه المفتي، وأنهم يُجِلّون من يتولى المناصب التي يتولاها المفتي: عضواً في مجمع البحوث، ورأساً لدار الإفتاء وأستاذاً في جامعة الأزهر، وثبت ذلك في محضر الجلسة، وأجاب الدكتور مصطفى أبو

زيد بأن المفتي يقبل هذا البيان وما تضمنه من اعتذار «عما فهمه فضيلته» ويتنازل عن حقه في الشكوى ويلتمس الحكم بانقضاء الدعوى، وثبت ذلك كله بمحضر الجلسة كذلك. فلم يكن هناك اعتذار مكتوب كما زعم من تحدثوا بلسان المفتي بعد ذلك ولم يكن هناك رجوع عن حرف مما قاله العلماء بل ثبت في محضر الجلسة استمرار الاختلاف مع المفتي حتى نلقى الله أو يتبيّن لأحد الطرفين خطؤه بالدليل الشرعي.

ولم يكن هناك اعتذار لشخص المفتي، ولا قبول فتواه، وإنما كان الاعتذار: عما فهمه، وكل إنسان مسؤول عن فهمه، وقديماً قال المتنبي:

ولكن تأخذ الأفهام منه على قدر القرائح والعقول

وبِمُقتضى نص المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تقضي المحكمة في حالة التنازل عن الشكوى «بانقضاء الدعوى الجنائية والبراءة».

□ □ □

ولكن الحكم الذي كان صدمة للجميع جاء: بوقف تنفيذ العقوبة وهذا خطأ صريح في صحيح القانون، ولكن حديثه مرجأ. . .وسيكون بعد إيداع الأسباب وسيكون أمام الدائرة الجنائية في محكمة النقض[1]، وأمام الجهات القضائية الأخرى التي خوّل القانون للمضرور من الخطأ القضائي الجسيم أن يلجأ إليها، وأن يسلك أمامها السبل الكفيلة بإحقاق الحق وإبطال الباطل، وهذا ما هو كائن بإذن الله: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: 53] صدق الله العظيم[2].

---

(1) حكمت محكمة النقض بعد ذلك بصحيح القانون، نقضت ببطلان حكم محكمة الجنايات، وببراءة الشيخين الجليلين مما نسب إليهما وبرفض الدعوى المدنية.

(2) ثم إن الشيخين أبيا مخاصمة القضاة المخطئين، ورأيا ترك أمرهما إلى الله يحكم بينهم يوم القيامة.

يا رجال الدعوة الإسلامية:
إلام الخُلف بينكم..؟؟[1]

شغل المصريون على امتداد الأسابيع الثلاثة الماضية بحديث الخلاف الذي طفا على صفحات الصحف المصرية والعربية بين وزير الأوقاف الدكتور محمود زقزوق وبين جبهة علماء الأزهر الشريف.

واهتم الداعون إلى إصلاح أوضاع بلادنا على أساس من الإسلام، وملايين المؤمنين بالمشروع الحضاري الإسلامي، بهذا الخلاف اهتماماً خاصاً حين رأوه يهدِّد الدعوة الإسلامية القائمة على العلم، وعلى الحكمة والموعظة الحسنة، بتهديده وحدة صف الدعاة إلى الله على بصيرة، وإيقاعه فتنة بينهم، أو تأجيجه نار صراع لا مصلحة فيه لأحد.

وكان مثار النزاع خبراً نشرته صحيفة الأهرام تضمن موافقة لجنة يرأسها الدكتور كمال الجنزوري[2] على قصر إلقاء الخطب والدروس الدينية على المُعيَّنين من قبل وزارة الأوقاف، وخبراً تلاه تضمن: أن إنشاء المساجد لن يصرح به إلا بإذن من وزارة الأوقاف.

ولأن الأمر يمس الدعوة الإسلامية في صميمها، ويلوّح إلى فرض قيود حكومية عليها، فقد سارعت جبهة علماء الأزهر إلى إصدار بيان حوله نشرته الصحف المصرية والعربية، وسئل الوزير عن الأمر فبيّن موقف الوزارة منه،

---

(1) نشر هذا الفصل في المحرم 1417 هـ = مايو 1996م.
(2) رئيس الوزراء آنذاك.

وتبادل الطرفان التصريحات والردود حتى أصبحت العلاقة بينهما (أزمة) تسعى الصحف والمجلات إلى الحصول على أخبارها ونشر تطوراتها، ويلقي بعضها ـ لأغراض لا تخفى ـ مواد شديدة الاشتعال على نارها كلما أَوْشكت أن تخبو.

وحقيقة الأمر: أن بواعث الخلاف أهون من أن تصل برجال الدعوة الإسلامية، الأمناء عليها، وعلى ملايين المسلمين الذين يقتدون بهم، إلى ما وصلت إليه هذه (الأزمة) الطارئة بين الوزير وبين جبهة علماء الأزهر.

فأما الوزير الدكتور محمود زقزوق فهو رجل شديد دماثة الخلق، واسع الأفق، متنوع الثقافة، قادر على الحوار البنّاء مع موافقيه ومخالفيه على السواء.

وأما جبهة العلماء فهي جمعية واسعة النشاط في المجال الثقافي الإسلامي تتلخص أهدافها في المشاركة في توجيه التشريع وجهة إسلامية تتفق مع نصوص الدستور، ونشر الثقافة الإسلامية، بتقديم كنوزها العلمية إلى الناس بصورة عصرية، والنهوض بالدراسة في معاهد الأزهر الشريف وجامعته، ودفع ما قد يوّجه إلى الإسلام من شبهات، ومناهضة البدع والأهواء والعادات السيئة ودسائس الإلحاد والتطرف، ورفع مستوى الأزهريين مادياً وأدبياً، وتتخذ سبيلاً لذلك، الإرشاد والنُصْح وسائر الوسائل المشروعة (مقدمة فضيلة الأستاذ الدكتور محمد السعدي فرهود لكتيب جبهة العلماء ـ 1994).

وقد أثار الخلاف بين الوزير والجبهة مسألتان:

المسألة الأولى: هي ما نشر من صدور قرار بمنع غير الموظفين في وزارة الأوقاف، أو غير الحاصلين على إذن منها من صعود منابر الجمعة وإلقاء الدروس الدينية في المساجد؛

والصحيح: أن قراراً بهذا الشأن لم يصدر بعد، وأن الدراسة تجري لبحث أمثل الطرق التي تضمن ألا يعتلي منبر رسول الله ﷺ إلا المؤهلون لذلك،

والصحيح أيضاً: أن المعين الأساسي للدعاة في مصر هو الأزهر الشريف وعلماؤه جيلاً بعد جيل منذ كان الأزهر حتى اليوم.

والمؤهلون من الدعاة غير الأزهريين، والموهوبون من الخطباء والوعاظ والقادرين على تقديم الدرس الديني الصحيح هم عيالٌ على الأزهر وعلمائه، من عطاء الأزهر ينهلون، ومن علم علمائه يتعمقون في الصلة بالمصادر الإسلامية المتخصصة، وبثقافة الإسلام العامة.

ولا يعقل أن يصدر قرار في مصر الأزهر يمنع علماء الأزهر، والمؤهلين من العلماء الموهوبين من اعتلاء المنابر وأداء دورهم في تعميق الانتماء الديني وتوسيع نطاق العلم الإسلامي[1].

ولو فرض ـ فرضاً جدلياً محضاً ـ أن قراراً يتضمن شيئاً من ذلك صدر في أي وقتٍ من الأوقات، فإن مراجعة الدكتور زقزوق في شأنه ليست أمراً مستحيلاً، وتعديله بما يضمن استمرار العطاء الإسلامي الصحيح طليقاً من كل قيد خارجي، مؤثراً في مواجهة الأفكار الضالة المنحرفة والمذاهب الغالية أو المتطرفة، أمرٌ يسير لا شك أن وزارة الأوقاف ووزيرها سيكونان أول من يستجيب له.

ولو وقع المستبعد فلم تستجب وزارة الأوقاف لمطلب العلماء والدعاة، فإن الخصومة عندئذٍ تكون خصومة ضد قرار إداري مجرّد عن شخص مُصْدِره ولا علاقة لها به، يُسْلك فيها السبيل المرسوم قانوناً أمام القضاء الإداري وأياً ما كان حكم القضاء في شأن هذه الخصومة، فإن الأصل أنها لا تفسد للود ـ بين من أصدر القرار وبين المعترضين عليه ـ قضية صغرت أم كبرت.

(1) صدر فعلاً! وتناولته بالتعقيب في كتابي (أزمة المؤسسة الدينية، دار الشروق بالقاهرة 1998).

والمسألة الثانية: هي ما أُشيع عن منع بناء المساجد إلا بترخيص من وزارة الأوقاف، وهو أمرٌ مخالفٌ لما جرى عليه العرف المصري منذ أسلم أهل مصر حتى اليوم.

وصحيح الخبر في هذه المسألة: أن وزير الأوقاف طلب من الجهات الهندسية المختصة في وزارته أن تعد نماذج متنوعة الأحجام والأشكال للمساجد بحيث يكون أمام الراغبين في بناء المسجد فرصة لاختيار النموذج المناسب من بينها لموقع مسجدهم وبيئته وجمهور رُوَّاده.

والمساجد في الإسلام بيوت الله نسبها إلى نفسه ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]. ويتعبَّد المسلمون بالتقرب إلى الله ببنائها لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة** (الموضع الذي تبيض فيه القطاة وهي طائر بالغ الصغر يحفر في الرمل لبيضه) **بنى الله له بيتاً في الجنة**».

والمساجد في مصر ـ شأنها شأن الكنائس ـ ليست مجرّد مكانٍ لأداء الشعائر، ولكنها مجامع الناس، يؤدون فيها عباداتهم الجامعة، وفروضهم اليومية المتكررة، ويُحفِّظون فيه أبناءهم كتاب الله تعالى (بعد أن اندثرت الكتاتيب التي كانت تقوم بمهمة تحفيظ القرآن الكريم) كما أنها تقوم بخدمات اجتماعية بالغة الأهمية، من رعاية الأيتام والفقراء، وتوفير فرص عمل للفتيات وربات البيوت، وإدارة فصول التقوية الدراسية لمختلف مستويات التعليم، وإدارة مستوصفات وعيادات شاملة تقدم الخدمة الطبية المناسبة بأسعار رمزية، ويتطوع لأداء هذه الخدمات جميعاً متخصصون كلٌّ في مجاله يبتغون بذلك رضاء الله تبارك وتعالى، ويرفعون عن الدولة ووزاراتها المركزية ومحلياتها أعباءً تنوء بها العصبة أولو القوة، ولا يطلبون على عملهم جزاءً ولا شكوراً. ووجود هذه المساجد المتعددة الخدمات، ظاهرة مصرية فريدة، لا يخلو منها حيٌّ من أحياء المدن ولا قرية من القرى.

وتصميم المساجد على أنساقٍ مِعْمارية جميلة وبمساحاتٍ مناسبة لظروف كل مسجد، أمرٌ لا يختلف عليه اثنان ولكنه لا يجوز أن يعوّق تقديم الخدمات سالفة الذكر جميعاً.

والمساجد الجامعة التي ينبغي أن يقتصر عليها إقامة صلاة الجمعة، يجب أن تتوافر في كل حيّ، فإن أسَّسها الأفراد أو الجمعيات الإسلامية فخيرٌ ونعمة، وإلا فإنه ينبغي على وزارة الأوقاف السعي في تأسيسها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

والمساجد الصغيرة التي يُقام كثير منها ملحقاً بالعمارات أو البيوت وفي الأحياء السكنية المكتظّة يجب أن يقتصر دورها على إقامة شعائر الصلوات الخمس وتقديم الخدمات الممكنة لأبناء الحيّ الذي توجد فيه، دون شعائر الجمعة لكي تبقى للجمعة هيبتها وعلماؤها المؤهلون لمخاطبة الجماهير.

وأيُّ قرار يتعلق بتنظيم المساجد[1]، لا يُتَصَوَّر أن يتجه إلى حرمان المسلمين ـ بل المصريين أجمعين ـ من هذه المزايا العديدة التي تقدمها المساجد لهم، كما لا يُتصوَّر أن يُحْرَم المؤمنون المصريون من مسلمين ومسيحيِّين من عبادة الله عن طريق أداء الخدمات لإخوانهم في الدين من خلال المساجد والكنائس. وتفعيل الدور الاجتماعي للمساجد والكنائس يوفِّر وقايةً طبيعيةً للشباب المصري من آفتي: الغلوّ والانحلال، وكلاهما مِعْوَلُ هدم يحرص أعداء مصر على الضرب به في كل قائم من قوائمها وفي كل حجر زاوية من بنيانها الاجتماعي.

وهذه المعاني كلها، لا خلاف عليها، بين وزير الأوقاف وجبهة العلماء، بل لا خلاف عليها بين أحدٍ من العقلاء.

---

(1) صدر القرار معيباً بعيوب كثيرة تجد تفصيل تعقيبي عليها في الفصل التالي: «الشروط العشرة لبناء المساجد».

وحين نفخ النافخون في رماد الأزمة بين الوزير وجبهة علماء الأزهر، وخاف المخلصون على وحدة العمل الإسلامي الرشيد أن تتصدع، أراح قلوبهم تصريحات نشرتها صحفٌ عديدة على لسان جبهة العلماء، تذهب خوف الخائفين وإشفاق المشفقين. فقد نشرت (الوفد) (الخميس 23/ 5/ 1996) على لسان الأمين العام للجبهة قَوْلَهُ: «ونحن حَريصون على دوام الألفة والمودة وعلاقة الحب بين كل العاملين في ميدان الدعوة والبلاغ عن الله».

ونشرت (آفاق عربية) في عددها رقم (263) تحت عنوان: «جبهة العلماء لا تسعى لمواجهة مع وزير الأوقاف»: «أكَّد الدكتور يحيى إسماعيل أمين عام جبهة علماء الأزهر: أن الجبهة ترفض أن تكون في مواجهةٍ مع أيِّ عالم من علماء الأزهر فضلاً عن وزير الأوقاف نفسه، وأنا لا أكاد أُصدِّق ما نشرته الصحف منسوباً إلى الوزير الذي أَعْرف وقاره ورقة طبعه وحُسن خلقه فضلاً عن جلال منصبه... لقد رجوت أن يكون الخبر مدسوساً أو حدث فيه تصحيف، وليس هناك قضية بيننا وبين الوزير ولكن قضيتنا بخصوص حظر الخطابة وبناء المساجد إلا بتصريح؛ لأن هذا يحدث صداماً بين العلماء، وقد دفعنا إلى بيان رأينا حق الوزير علينا في البيان والبلاغ ورحم العلم الذي بين العلماء».

ووزير الأوقاف ـ وهو أحد الأزهريين الأجلَّاء ـ لم يهاجم الجبهة بغير سبب وإنما ردَّ على كلام نشر في الصحف منسوباً إليها، وكانت قد كذبته ونشر تكذيبها في الصحفَ نفسها.

فالخَطْب كله يسير، والفتنة أو الأزمة أهون من أن توقع هذا الخُلْف العنيف المظهر، بين وزير الأوقاف وإخوانه من علماء الأزهر، وإذا اتضحت الحقائق على نحو ما سلف فإن علماء الجبهة وفي مقدمتهم الشيخان الفاضلان: الدكتور محمد البري والدكتور يحيى إسماعيل (رئيس الجبهة، وأمينها العام)

مدعوون إلى بيانٍ جديد شديد الصراحة والوضوح يضع الأمور في نصابها، ويضع جهود الجميع في خدمة الإسلام في مواجهة مخططات أعدائه وتربُّص خصومه.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46].



الشروط العشرة لبناء المساجد !!(1)

نشرت الوفد في عددها الصادر صباح يوم الجمعة الموافق 8 من رمضان 1422هـ، 23/11/2001، على صفحته الأولى، خبراً تحت عنوان: «شروط جديدة لبناء المساجد، حظر إقامة المساجد والزوايا أسفل العمارات».

وجاء تحت هذا العنوان: أن مجلس الوزراء حدَّد شروطاً جديدة لبناء المساجد والزوايا. وأن التنسيق لذلك تم بين وزارتي: الأوقاف والتنمية المحلية وجميع المحافظات. وأن الغرض من هذه الشروط: هو ضمان المظهر الحضاري اللائق والحفاظ على هيبة المساجد.

والشروط التي أوردها الخبر هي:

1) عدم إقامة المسجد على أرض مغصوبة أو متنازع عليها.

2) ألا تقل المسافة بين أي مسجدين عن 500 متر.

3) أن تكون المنطقة في حاجة حقيقية إلى المسجد.

4) ألا يُنشأ مسجد إلا بموافقة صريحة من وزارة الأوقاف.

5) أن تمنع إقامة المساجد والزوايا تحت العمارات.

6) أن توافق وزارة الري إذا كان المسجد أو الزاوية على شاطئ النيل.

7) أن يجري الالتزام بالرسومات والتصميمات التي تُعِدُّها وزارة الأوقاف.

8) ألا تقل مساحة المسجد عن 175 متراً مربعاً.

(1) نشر في رمضان 1422هـ = ديسمبر 2001م.

9) أن يُبنى تحت المسجد دور أرضي لمزاولة أنشطة خدمية واجتماعية وصحية.

10) أن يُودع المتبرع ببناء المسجد مبلغاً لا يقل عن 50 ألف جنيه ضماناً لجدّية العمل.

هذه «الشروط العشرة» التي جاء بها قرار مجلس الوزراء لبناء المساجد هي ابتكار سوف يسجله التاريخ الإسلامي في مصر لحكومة الدكتور عاطف عبيد التي أصلحت كل ما اهتمت به من أحوال المصريين: اقتصاداً واجتماعاً وبيئة وتعليماً وفنون وإعلاماً وأمناً، ولم يبق أمامها إلا دور عبادتهم الإسلامية تشغل بالها، وتستدعي اهتمامها، وتستفزها لتنظيم إنشائها وعمارتها، على نحو لا يضاهيه إلا تنظيم حكومة، سابقة لها، لإنشاء الأحزاب السياسية وتشجيع الانضمام إليها والعمل الديمقراطي من خلالها! ولأن المواطنين المصريين يحبون حكوماتهم، ويُقدّرون عملها لإسعادهم وتوفير سبل الراحة لهم، في المعاملات والعبادات معاً، فإن الواجب يقتضينا أن نقدم لها الرأي في شروطها العشرة الجديدة لتعرف كيف وقعت من نفوس المصريين المسلمين الذين هم معنيون بشأن المساجد والزوايا وما إليها.

والملاحظة الأولى: التي تثيرها هذه الشروط، أن الغرض الذي أعلن أنها ترمي لتحقيقه لا يختلف عليه اثنان، أعني: «ضمان المظهر الحضاري اللائق والحفاظ على هيبة المساجد». فالمسلمون مأمورون شرعاً ببناء المساجد تقرباً إلى الله تعالى وحده: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18] ومرغّبون في عمارتها: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [التوبة: 18]، وبأن يقيموها على التقوى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: 108].

والبناء الذي تتحقق له هذه الأوصاف القرآنية جدير بأن يحافظ على مظهره

الحضاري، وأن تكفل هيبته. والمكلفون بذلك هم المؤمنون كافة، فإن قصروا فيه أو تهاونوا في شأنه كان من واجب الدولة الإسلامية أن تسن من القواعد ما يعيد الأمر إلى أصله ويحمل الناس على الجادة التي تنكبوها.

والملاحظة الثانية: أن الشرط الأول من هذه الشروط العشرة لا خلاف عليه أيضاً، فإن المسجد لا يجوز أن يقام على أرض مغصوبة أو متنازع عليها. لأن الله ـ تبارك اسمه ـ طيِّب لا يقبل إلا طيباً، فكيف يتقرب إليه بمال خبيث مغصوب من مالكه؟

وأقوى الرأيين في فقهنا الإسلامي، في شأن الصلاة في الأرض المغصوبة أنها لا تصح، أي تقع باطلة؛ لأن البقاء في الأرض المغصوبة لا يجوز أصلاً، فكيف تقام فيها الصلاة وهي عبادة لله تعالى؟ وفي هذا الحكم الفقهي دليل على احترام الشريعة الإسلامية لحقوق الملكية وتحريم غصبها لأي سبب كان، فإذا غصبت ليقام فيها مسجد كان ذلك إثماً أكبر؛ لأن الله لا يعبد ولا يُطاع بما هو معصية محرمة.

الملاحظة الثالثة: أن شرط موافقة وزارة الرَّي، إذا كان المسجد أو الزاوية على النيل، شرط ضروري للحفاظ على ضِفَّتي هذا النهر الطيب المبارك، ولكنه ينبغي أن يتوسع فيه فيشمل كل بناء حديث أو قديم يعتدي على ضِفَّتي النهر، أو يستأثر بموضع من إحداهما لفئة من المواطنين ويحرم مَنْ سواها. والأصل: أن يمتد ذلك إلى الشواطئ كافة ـ لا شاطئ النيل وحده ـ وهو ما قضت به محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية في شأن نوادي الشرطة والقوات المسلحة، ولم ينفذ أحد هذا الحكم حتى الآن.

أما الشروط الثمانية الباقية فكلها لا خير فيها، وهي معوِّقات تحول بين الناس وبين الامتثال لأمر ربهم بإقامة المساجد، وتمنع المسلمين من محاولة نيل الثواب العظيم الذي قرره الحديث المتفق عليه: «**من بنى لله مسجداً** [في

رواية: **صغيراً أو كبيراً**، وفي رواية: ولو **كمفحص قطاة**، وهي نوع من صغار الطير يدفن بيضه في الرمل] **بنى الله له مثله في الجنة**».

فما معنى: ألا تقل المسافة بين المسجدين عن 500 متر؟ هل نحن في مناقصة تجارية تحافظ فيها الحكومة على مصالح التجار، أو تتوقى الصراع بينهم، فتباعد بين بعضهم وبعض؟ وماذا نفعل في مئات المساجد القائمة في القاهرة والإسكندرية وسائر مدننا الإسلامية متلاصقة أو تكاد، وكلها معمور بالمصلين والعاكفين والركع والسجود؟ هل الخطوة القادمة: أن نهدم بعضها ونبقي بعضاً لِنَمْتثل لشرط المسافة الذي يفرضه قرار مجلس الوزراء؟ وهل فكَّر أحد ممن صنعوا هذا القرار في زيارة المساجد في ليالي رمضان أو في أوقات صلاة الجمعة، ليرى كيف تضيق بالمصلين حتى إنهم ليفترشون الساحات والشوارع والميادين العامة ليؤدوا صلواتهم؟

وما معنى الحاجة الحقيقية للمسجد؟ هل رأى أحد أن المساجد تُبنى وتبقى معطلةً أو مغلقةً؟ وهل في بلادنا مساجد ضرار ليقال: إنه لا يبنى مسجد إلا لحاجة حقيقية؟ ومن الذي سوف يقرر ما إذا كانت الحاجة حقيقية أم لا ؟ هل سنحصي عدد الذي يصلون في المساجد؟ وكيف نحصيهم وليس هناك مسجد أصلاً؟ أم سنطلب «تحريات المباحث» أو أرقام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لنقدر هذه الحاجة الحقيقية؟ ثم ألم ينتبه أحد من الذين صنعوا هذا القرار إلى أن كلمة: «حقيقية» مطاطة جداً بحيث يستطيع من شاء أن يدَّعي أنه لا حاجة لبناء المسجد أصلاً؟ وهل فكر الذين صنعوا هذا القرار في مدى مشروعيته قانوناً بهذه الصياغة الفضفاضة؟

ثم يأتي شرط موافقة وزارة الأوقاف موافقةً صريحةً قبل الإذن ببناء المسجد. وهو شرط عجيب غير مسبوق في تاريخ الإسلام. وهو بالإضافة لمخالفته للنصوص القرآنية والنبوية الحاضَّة على بناء المساجد وعمارتها،

مخالف لتوجه «الدولة المصرية» منذ وجدت على الأرض وحتى اليوم. فلم يسبق أن قيدت «الدولة المصرية» بناء المساجد أصلاً في تاريخها كله. بل لقد كانت القاعدة المطبقة في ظل العصر الذي يزعمون أنه كان الأسوأ حضارياً في مصر (أعني العهد العثماني) أن الموضع من الأرض الذي تقام فيه صلوات خمس متتابعات يصبح مسجداً بالتخصيص لا يجوز أن يغير إلى استعمال آخر، طبعاً بشرط كونه غير مغصوب ولا متنازع عليه كما قال القرار الأخير لمجلس الوزراء.

وهذا الشرط ـ أعني إذن وزارة الأوقاف ـ يخالف توجه الرئيس الذي تنازل عن سلطاته التي ورثها من الحكم العثماني ثم الملكي، في شأن الترخيص ببناء الكنائس وترميمها، إلى المحافظين، تيسيراً على الأقباط المصريين بطوائفهم كافة. فهل تذكر صنَّاع هذا القرار أنَّ جَعْل الترخيص ببناء الكنائس في يد المحافظين والترخيص ببناء المساجد في يد وزير الأوقاف، أو وزارته يُخل بمبدأ المساواة بين المواطنين ويُثير شبهةً قويةً بعدم دستورية القرار الذي أصدره مجلس الوزراء؟ وهل خطر ببالهم أن هذا القيد في القرار ليس إلا مثيراً جديداً من مثيرات الفُرقة الطائفية سيُحسِنُ استعماله، كل الإحسان، صُناع الفتن والساعين فيها؟ وهل تصوروا أيّ غذاء مقوٍّ يقدمونه بلا ثمن للذين يقودون شبابنا إلى الغُلو الذي يثُمر كراهيةً للمجتمع، وبُغضاً للسلطة، ورغبةً في الثورة عليها حين يقال لهم: إن الحكومة المصرية تمنع بناء المساجد إلا بإذن وزارة الأوقاف؟ وهل جالت بخواطرهم صورة مصر ـ بلد الأزهر وموضع الرباط الإسلامي إلى يوم القيامة ـ في نظر مُسلمي العالم حين يُذاع: أنها تمنع إقامة المساجد إلا بإذن الحكومة؟

ثم من الذي أعطى وزارة الأوقاف حق التحكم في أذواق الناس واختياراتهم الفنية لكي لا يسمح لهم ببناء دور عبادتهم إلا وفق النماذج التي تحددها هذه الوزارة؟ وهل تحولت ـ أو ستتحول ـ هذه الوزارة إلى وزارة الأوقاف والفنون

الجميلة؟ وهل يطمح الفنانون ـ بعد العمر الطويل لوزيرها الفاضل ـ في توليها أسوة بوزارة أخرى، وتصبح للفنانين حصة ثنائية من الوزارات المصرية القادمة؟ ما شأن وزارة الأوقاف بالتصميمات والرسومات المعمارية أصلاً؟ وهل خطر ببال صناع هذا القرار أن هذا الشرط فيه، مُخالف أيضاً لمبدأ المساواة بين المواطنين فإن كنائس القبط ـ بطوائفهم كافة ـ لا تحتاج إلى الالتزام بتصميمات أو رسومات معمارية، تضعها أيّة جهة كانت، بما في ذلك الكنيسة نفسها، فكيف يفرِّق بين الكنائس والمساجد في هذا الشأن، واذكر ـ إن شئت ـ كل ما قلناه، في انتقاد شرط الإذن الوزاري، فهو منطبق هنا بنصه وفصّه كما يقولون.

وما للحكومة ولمساحة المساجد؟ وهل هي أحكم من رسول الله ﷺ الذي وصف المسجد الذي يستحق بانيه الثواب بأنه **«كمفحص قطاة»**، وبشّر بالثواب لبانيه **«صغيراً أو كبيراً»** كان البناء؟ ولماذا ـ من الناحية العملية ـ 175 متراً؟ لماذا لا تكون المساحة مائتي متر أو خمسمئة أو مئة؟ إن كان لدى أحد حكمة لذلك فليدلنا عليها وله من الله الأجر والثواب، الذي سيكون ـ في ظننا ـ أعظم من أجر من حدد هذه المساحة العجيبة لبيوت الله التي أذن أن تُرفع ويذكر فيها اسمه، ووصف من سعى في خرابها بأنهم ليس هناك أظلم منهم، وتوعّدهم أنهم ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 114].

ثم يتناقض القرار الصادر عن مجلس الوزراء تناقضاً بيّناً، فهو يمنع ـ في شرطه الخامس ـ إقامة المساجد والزوايا تحت العمارات ويوجب ـ في شرطه التاسع ـ أن يُقام تحت المسجد دور أرضي لمزاولة أنشطة خدمية واجتماعية وصحية.

ولم استطع أن أدرك الفرق بين المبنى فوق المسجد والمبنى تحت المسجد. ولماذا أجاز الثاني ومنع الأول؟ والمسجد الذي يكون فوق بناء آخر

لا يمكن لكبار السن ولا للمرضى ولا لمن يحمل حملاً ثقيلاً وأدركته صلاة أن يصعد سُلّمه ليؤدي الفريضة الواجبة عليه، فَلِمن تُبنى هذه المساجد ذات السلالم العالية؟ أم أن الذي صنعوا هذا القرار مطمئنون تمام الاطمئنان إلى قوة بنية الشعب المصري، وسلامة صحته، وجودة غذائه، وقدرته ـ لذلك ـ على الصعود والنزول على سلالم المساجد دون تعب خمس مرات كل يوم؟ أم أن المقصود هو القضاء على البقية الباقية من هذه الصحة وتلك القوة حتى يُؤْمَنَ كيدُ المصلين حين يصبحون كلهم ـ بفضل هذه السلالم ـ من العجزة والمقعدين.

ثم من سيحدد هذه الأنشطة الخدمية والاجتماعية ومن الذي سيضمن ملاءمتها «للمظهر الحضاري اللائق والحفاظ على هيبة المساجد»؟ والقرار يجعل هذا الشرط واجب التطبيق على كل مسجد صَغُرَ أم كبر، فما الذي يستفيده المسجد المبني على 175 متراً من هذه الخدمات؟ وما هي الخدمة الصحية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي في هذه المساحة على نحو ينفع الناس؟ ومن سيؤجر هذه الأماكن ويقبض ريعها؟ وأين سينفق هذا الريع؟ ومن يملك المحاسبة عليه قبضاً وصرفاً؟

وثامنة الأثافي ـ في هذا القرار المخالف للقانون والدستور ـ هي شرطه العاشر، والأخير، الذي يلزم الراغب في بناء مسجد بإيداع 50 ألف جنيه لضمان جدِّية العمل!!

أين يكون هذا الإيداع ؟ في بنك تجاري أم في بنك إسلامي ؟ وباسم من سيكون؟ ومن الذي يستفيد منه ومن عائده ؟ وكيف ينفق منه المودِعُ؟ أم سيكون أمانة يستردُّها عند إتمام البناء، وعندئذ فما العمل إذا كان هذا هو كل تبرعه وكان كافياً لإتمام البناء؟ وماذا نفعل إذا رغب مئات من أهل حيّ في بناء مسجد جامع في حيهم ـ وما أكثر الأحياء الخالية من مساجد جامعة ـ من الذي

يجمع التبرعات؟ ومن الذي يودع الخمسين ألفا؟ وما العمل إذا أبى الناس التبرع للوديعة؛ لأنهم يريدون ضمان الأجر الأخروي لا ضمان الالتزام بشروط مجلس الوزراء؟ ولك أن تسأل ألف سؤال عن هذا الشرط، وعن الشروط الأخرى، وأنت مُوقن أنك لو تلقّيت جواباً، عليها كلها، فسيظل مُستغلقاً عليك سر هذا القرار العجيب الذي لا سابق له، ونسأل الله ألا تكون له لواحق!!

□□□

إن المتابعين للشأن الإسلامي يعلمون يقيناً أن بعض الخطباء والوعاظ لا يلتزمون بما ينبغي التزامه في قيامهم بواجبهم في التوعية والإرشاد الدينيين. وقد رأت وزارة الأوقاف منذ سنة 1996 أن تحول بين العلماء والوعاظ الذين لا يعملون فيها، أو لا يحصلون على إذن منها ـ تصدره في الواقع الجهات الأمنية ـ وبين صعود المنابر أو وعظ الناس في المساجد، وصدر لذلك القانون رقم 238 لسنة 1996. وقد انتقدته يومها انتقاداً تفصيلياً، وبيَّنْتُ خطره على الدعوة الإسلامية، وعلى التوعية الدينية التي تنشر الاعتدال وترسخ الوسطية وتَحُول بين مئات، بل آلاف، من أبنائنا وبناتنا وبين الغُلو والوقوع في براثن تنظيماته التي تروج للعنف الديني والسياسي أو للجمود والتقليد الأعمى لزعامات أبلى الزمن قدرتها على التجديد والتطور، فَتَفْتن الناس وتصدهم عن سبيل الله[1].

والعلاج الصحيح الذي يتفق مع قواعد الإسلام ويستجيب لتراثه في الدعوة والتربية، ويتفق مع نصوص الدستور التي تجعل الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتُعلي من التزام الدولة بحماية القيم الخلقية والتمكين لها، ويتفق مع الطبيعة الدينية لهذا الشعب العريق، هو أن يحاسب الوعاظ والدعاة والأئمة، وقساوسة الكنائس، والمتحدثون في

(1) (أزمة المؤسسة الدينية، دار الشروق 1998، ص 41- 52)

البرامج الدينية في المحطات التلفزيونية والإذاعية، المصرية، وغير المصرية التي يلتقط بثها في مصر، على ما يصدر منهم من سوء تصرف، أو فساد في القول، أو تحريض على الفتنة أو تحبيذ لها، أو غير ذلك مما تمنعه القوانين، ولا يجوز أن يُتخذ الدين وسيلة له أو أداة لترويجه. أما الحيلولة بين الدعاة المؤهلين وبين منابر المساجد، أو اختراع العقبات لمنع الناس من إقامة بيوت الله في الأرض واشتراط شروط، ما أنزل الله بها من سلطان، تجعل عمارة المساجد مُستحيلة أو بالغة الصعوبة أو مُحتكرة للحكومة، فإن كل ذلك يفسد ولا يصلح ويغلق الأبواب الواسعة المضيئة، التي نعرف ما خلفها، ليفتح الثغرات الضيقة المكتومة التي تقتضي جهوداً لا تتوقف ونفقات لا تُحصى لمتابعتها وتحليل ما يجري فيها، ثم لا تزيدنا هذه الإجراءات إلا تَخَبُّطا فوق تَخَبُّط، ولا تخرجنا من متاهة إلا لتوقعنا في أظلم منها وأضل سبيلا.

□ □ □

ولا يزال الأمل ـ عندي ـ أن يقوم أهل الرشد في أُولي الأمر بتدارك هذا القرار، وإبقاء النافع فيه وإلغاء الضار، قبل أن نقول مع الشاعر العربي القديم:

أرى تحت الرماد وميض نارٍ
ويوشك أن يكون لها ضرامُ
لئن لم يطفها عقلاء قومٍ
يكون وقودها جثث وهامُ

واللهم احم الكنانة وأهلها أجمعين. آمين.



صحافة لا تُصَدّق![1]

لـم أصدّق ما نشرته جريدة «الأسبوع» في عددها الماضي (8 من شعبان 1423هـ 14/ 10/ 2002م) عن فضيلة سيدي الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، وما فعله من تحويل خطبته يوم الجمعة السابق إلى تقريع ولوم وتأنيب وتوبيخ لعامل الكهرباء المعين لضبط مكبر الصوت، الذي يُلقي من خلاله الخطيب خطبته، من على منبر الأزهر الشريف.

لـم أصدّق هذا المنشور لأنني أعرف أن سيدي الإمام الأكبر اشتهر بين الخاصة، وخاصة الخاصة، بعفة اللسان ولين الجانب وشدة التواضع وبعد الحلم، واشتهر بين العامة بالميل إلى التيسير على الناس في الفتوى، والتوسعة في إباحة ما لا يقوم عليه ـ عنده ـ دليل على الحظر، ولو خالف في ذلك أقوال كثيرين من العلماء السابقين والمعاصرين. وهو حافظ للقرآن الكريم، متخصص في تفسيره، ويعلم من توجيهاته الأخلاقية، للمؤمنين به، وجوب كظم الغيظ والصبر على الجاهلين، بل والإعراض عنهم، والعفو عن المخطئين والاستغفار لهم، واللين للمتابعين وأنه من رحمة الله تعالى التي أكرم بها خاتم النبيين، وأن الفظاظة وغلظ القلب يؤديان إلى انفضاض الناس من حول النبي نفسه، فما بالك بالداعية الآتي بعد النبي ﷺ بخمسة عشر قرنًا؟

ولـم أصدق ذلك المنشور في «الأسبوع» ليقيني أن فضيلة سيدي الإمام

---

(1) نشر في شعبان 1423هـ = أكتوبر 2002م.

الأكبر شيخ الأزهر أخبرَ الناس بأن لنا في رسول الله أسوة حسنة، وأن ربنا خاطبنا بقوله في مُحكم الكتاب: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]. ورسول الله ﷺ كان أحسن الناس خلقًا، وقد وصف المؤمنين بقوله: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**»، وتعهد وضمن أن ينال بيتًا في الجنة من «**حَسُنَ خلقه**»، وقرر لأمته أن البر هو: «**حُسْن الخلق**»، وكان آخر ما أوصي به معاذ بن جبل عندما همَّ بالسفر، مرسلاً منه صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن، أن قال له: «**أحسِنْ خُلقك للناس يا معاذ بن جبل**»، وقال: «**ما شيء أثقل في الميزان يوم القيامة من خُلُق حسن**» و«**إن الله يبغض الفاحش البذيء**».

ولم أصدِّق ما نشرته «الأسبوع» عن فضيلة سيدي الإمام الأكبر؛ لأنه لا يعقل أن يَفُوتَ الإمام الأكبر ما قاله الإمام الماوردي في كتابه الذي كان يقرؤه الصغار في زماننا ليتعلموا منه آداب الحياة (روضة العقلاء) عن الحلم وأن من أسبابه الرحمة بالجهال، والقدرة على الانتصار، والترفع عن السباب، والفرق بين مكانة المسيء ومكانة من يحلم عليه. وهذا كله متوافر في واقعة الشيخ الإمام وعامل الكهرباء المسكين التي نشرتها «الأسبوع» ولم أصدقها.

ولم أصدق ما نشرته «الأسبوع» لأن الإمام الأكبر - في يقيني - يحفظ ما وعينا ونحن أطفال من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**ليس الشديد بالصُّرَعة، ولكن الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب**»، ولأنه يحفظ - قطعًا - ما يحفظه عامة المسلمين من أن رجلاً جاء يطلب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوصيه فأوصاه مراراً بكلمة واحدة: «**لا تغضب**»!

ولو أنني افترضت جدلاً أن عامل الكهرباء الذي حكت «الأسبوع» حكايته قد أخطأ، فلست بمصدق ما نشر عن فضيلة الإمام الأكبر لأنني أوقن أنه يعلم - ما نعلم - من أن رسول الله لم يكن يدفع السيئة بالسيئة ولكنه كان يعفو ويغفر،

وقد سأله رجل: «يا رسول الله، كم نعفو عن الخادم؟ فصمت، فأعاد الرجل الكلام مرتين، فلما كان في الثالثة، قال: «**اعفُ عنه في كل يوم سبعين مرة**».

لذلك كله ـ ولكثير غيره ـ لم أصَدِّق ما قيل: إن الإمام الأكبر قد فعله!



مال الأوقاف بين الوزير والمفتي[1]

يقول علماء اللغة: «إن توضيح الواضحات من أكبر المشكلات». وهم يريدون بذلك أنك إذا أردت أن تشرح أمراً بيّناً لا خفاء فيه ولا إبهام فإنه يخشى من هذا الشرح أن يصيب الواضح بالغموض، والظاهر بالخفاء، والسهل بالصعوبة والتعقيد.

هذه هي الفكرة التي ألحّت عليَّ منذ فكرت في الكتابة عن رأي فضيلة المفتي الدكتور نصر فريد واصل في مسألة فائض رَيْع الأوقاف، وعن تصريحات وزير الأوقاف الدكتور محمود حمدي زقزوق بشأنها.

فقد أرسل الوزير إلى المفتي يطلب رأيه في مدى جواز ما تفعله وزارة الأوقاف من تمويل بعض صناديق مساعدة الموظفين فيها من فائض رَيْع الأوقاف.. والمقصود بفائض الريع: هو المبالغ التي تُدِرّها الأوقاف، التي تديرها الوزارة ويبقى منها ما يزيد على مصارف الوقف، إما لأن المبلغ الذي حدّده الواقف لكل مصرف ضئيل جداً يتناسب مع مقاييس زمن إجراء الوقف وأسعاره، ولا يتناسب مع مقاييس زمننا وأسعاره.. وإما لأن الجهات المستحقة لمصارف الوقف قد انقرضت، أو انقرض بعضها وبقي بعضها، بحيث أصبح الرَيْع الوارد من عين الوقف أكبر من استحقاقها فيه.

وكانت الوزارة تقوم بتوزيع هذه المبالغ الزائدة على حاجة المصرف المقرر في شروط الوقف على موظفيها تحت مسميات مختلفة، من بينها تمويل بعض الصناديق التي ترعى هؤلاء الموظفين في أثناء الخدمة أو بعد انتهائها.

---

(1) نشر في جمادى الآخرة 1420هـ = سبتمبر 1999م.

وقد أفتى فضيلة المفتي بأن هذا الصنيع لا يجوز وهو كلام صحيح؛ لأن شرط الواقف هو قانون الوقف. ولا يجوز لأحد أن يخالفه، والمخالفة من ناظر الوقف تجيز عزله. فمخالفة وزارة الأوقاف لشروط الواقفين بعد أن تولت هي النظارة على جميع الأوقاف الخيرية تبطل عملها، وتُجيز لكل ذي شأن في وقف له فائض ريع أن يطالب بعزلها عن النظارة، أو يطالبها بتعويض المصارف المقررة بشروط الواقفين عما استولت عليه صناديق مُوظفيها من فائض رِيْع الأوقاف.

وكانت فتوى فضيلة المفتي متوقعة؛ لأنه أستاذ للفقه الإسلامي في الأزهر الشريف، ويعلم من قواعد المذهب الحنفي: أن شروط أصحاب الأوقاف مُلزمة، وأن مخالفتها غير جائزة، وأن مال الوقف ـ أصله وريعه ـ حرام على غير مَنْ شرَط الواقف نفسه أن تُصْرَف إليهم، والمفتي ـ الذي يتقي الله تعالى، ويخشى حسابه، ويطلب مرضاته ـ لا يفتي بقول يؤدي إلى استحلال الحرام.

ونشرت الصحف المصرية ملخص فتوى فضيلة المفتي، ونشرت بعدها بيوم واحد تصريحاً نسبته إلى وزير الأوقاف يقول فيه: «إن الوزارة لن تقوم بتنفيذ الفتوى فوراً، وإنما سوف تبحث عن مصادر أخرى لتمويل الصناديق الخاصة بالموظفين أولاً. وعندما ستجدها فإنها سوف تكف عن استخدام فائض ريع الأوقاف في تمويل تلك الصناديق. وأنه لن يصيب الموظفين أي ضرر، ولن يدخل على ما ينالونه من تلك الصناديق أي نقص نتيجة فتوى فضيلة المفتي».

ووزير الأوقاف صديق عزيز. وأنا أكتب هذا الكلام حباً له، وإشفاقاً عليه من أن يُوقعه المنصب الوزاري، والخوف على الموظفين التابعين لوزارته في أمر لا يجوز لعالم مثله أن يقع فيه.

إن وزير الأوقاف أستاذ للفلسفة الإسلامية في الأزهر الشريف. وهو يعلم

يقيناً أن أدلة الفقيه هي التي تُصَحح القول بجواز شيء أو حُرْمته. وأنه لا يجوز لأحد أن يخالف ما تدل عليه هذه الأدلة إلا لدليل آخر أقوى مما استند إليه الفقيه، أو أصرح في الدلالة. وهذا ما لا يمكن لأحد أن يدّعيه في شأن الأوقاف التي أفتى فضيلة المفتي في كيفية صرف ريعها.

وإذا كانت فتوى المفتي صحيحة ـ وهي كذلك قطعاً ـ فإن المال الذي يدخل على صناديق وزارة الأوقاف من عائد ـ أو فائض ـ رَيْع بعضها يكون مالاً مكتسباً من طريق غير مشروع. ويكون الأخذ منه غير جائز. ويكون الانتفاع به ـ أيّاً كان وجه الانتفاع ـ لغير من عينتهم شروط الواقفين انتفاعاً بما ليس حلالاً لهم والظن بموظفي وزارة الأوقاف أنفسهم أنهم لا يقبلون مثل هذا المال أصلاً.

والظن بالصديق العزيز الدكتور محمود حمدي زقزوق أن يبادر بتصحيح التصريح المنسوب إليه، ويعلن التزام الوزارة الفوري بفتوى المفتي. بل لعل الواجب عليه أن يَرد إلى الأوقاف ومصارفها ما أخذته الوزارة وصناديقها منها بغير حق.

إن فضيلة المفتي قد أدى ما عليه، وأبرأ ذمته، وخرج من العهدة بفتواه الصحيحة.

والمطلوب من الوزير أن يصنع مثل صنيعه، وأن يرحم وزارته، وصناديقها، وموظفيها، ونفسه قبل أولئك جميعاً، من مغبة مخالفة الحكم الشرعي الذي بينه فضيلة المفتي. وقديماً قال أبو حنيفة ـ الإمام الأعظم ـ لابن هبيرة حاكم الكوفة: «إن الله يمنعك من يزيد ويزيد لا يمنعك من الله». وهو قول جليل يذكر كل ذي سلطان ألا يخاف في سلطانه إلا الله وحده، وألا يشتري رضاء الناس ـ ولو كانوا موظفي وزارته ـ بغضب الله على الذين يخالفون عن أمره.

هكذا تحدّث مفتي مصر (١)[1]

مما حفظناه ونحن صغار أن الرسول ﷺ أمرنا: «أن نقول للمحسن أحسنت، كما نقول للمسيء أسأت» وهذا خلق عظيم من أخلاق الإسلام يتصل بأقرب سبب إلى فضيلة الإنصاف التي يجب أن تكون زينة كل عاقل، فضلاً عن كل ذي دين يخاف الله رب العالمين.

وقد كتبت في مرات متتالية، ثم أصدرت في كتاب صغير، مجموعة فصول تدور حول مظاهر الأزمة الفكرية والفقهية في المؤسسة الدينية الإسلامية في مصر، واليوم أجد من واجبي أن أتحدث عن صورة مشرقة، من صور الفكر والفقه، يقدمها لنا فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، مفتي مصر، صورة تتجلى فيها سعة الأفق، وسماحة الخلق، وصلابة التمسك بالقيم الإسلامية الأصيلة، والقدرة على فهم حقيقة التنوع الإسلامي التي هي مصدر قوة للإسلام تُمكِّن أهله من مواجهة الخطوب وتجاوز العقبات، ومن الاستمرار في العطاء مهما تكن قسوة الأنواء وكثافة الظلمات.

تحدث فضيلة المفتي مؤخراً إلى مجلتين أسبوعيتين، ومن حقه على المُهتمين بالشأن الإسلامي أن يوقفوا الناس على بعض آرائه ومواقفه، وليكن ذلك بكلماته هو نفسه:

● أنا أعمل بحرية تامة والحمد لله، وأشعر أنني أستطيع أن أقول ما أريد دون تدخل أية جهة من الجهات الرسمية سواء كانت دينية أم غير دينية، لدرجة أنني لم أكن أتصور قبل أن آتي إلى هذا المكان أنني سأعمل في مثل هذا الجو

---

(1) نشر والفصلان التاليان في رجب 1423هـ = سبتمبر 2002م.

من الحرية المطلقة التي لا يحدها إلا مراقبة الضمير والخوف من الله سبحانه وتعالى مثلما أنا فيه الآن.

● ليس من مصلحة مصر حدوث صراع بين هذه المؤسسات (الدينية)، والحمد لله الجميع يعمل في هذا الإطار. وكلنا تقدير واحترام للمؤسسات الإسلامية الكبرى داخل مصر وخارجها.

منصب شيخ الأزهر يجب ألا تتناوله الصحف بهذه الصورة (أي الصورة السلبية) وأنا كَمُفت عندي حدود أقف عندها ومهما كانت الأسباب والدوافع لا أتجاوزها، احتراماً لهذا المنصب العزيز على قلب كل مسلم في أرجاء الدنيا. وهذا هو خطي الذي لن أخرج عنه أبداً.

● حَدَث 11 سبتمبر هويته غير محددة وغير معروفة.. وليس هناك حتى الآن دليل قوي كالأدلة التي تقدم إلى القضاء في المحاكم.. فهوية الفاعلين غير محددة يقيناً حتى الآن.. وقد استغلّ هذا الحَدَث بطريقة غير صحيحة فاستغل أولاً في قتل المسلمين في أفغانستان وفي فلسطين، وتحت لافتة 11 سبتمبر تمت إعادة ترتيبات كثيرة في وسط آسيا، وأصبح لأمريكا قواعد ومعدات عسكرية، وتغيرت جغرافية أفغانستان.. واستغلّت إسرائيل الضوء الأخضر في قتل الفلسطينيين وتدمير البيوت ونسفها بالديناميت واغتيال المقاومة والشعب بأطفاله ونسائه وشيوخه، كل هذا تحت مظلة أن الذي حدث في أمريكا إرهاب وينبغي تعقبه في أي بقعة في العالم!

● أرى أن عالم الألفية الثالثة أقرب إلى عالم الغاب منه إلى عالم القرن الواحد والعشرين(!)

● مستوى التعامل في الغرب والشرق يعكس شيئاً من كراهية الإسلام والمسلمين، وإذا عذرنا هؤلاء الذين يحملون على الإسلام ويتوجسون منه من قديم وإلى الآن، فما عذرنا نحن في أن نظل نردد هذه العبارات ولا نبدأ ببرامج

حقيقية تقول: إننا أُناس لنا وجود ولنا كيان ولنا تاريخ وجغرافية ولدينا مقوّمات كثيرة جداً ؟

● حَدِّثني عن أمة فيها مليار وثلث المليار، وفيها خبرات، وفيها العقول والمال والسواعد، فيها الأرض والبترول، فيها رسالة سماوية، فيها حضارة وتاريخ، كيف لأمة بهذه المواصفات ألا تقول لا؟ وكيف لا يكون عندها برامج عملية في رفض ما يوّجه إليها من إهانات وتُهم يعرف أعداؤها أنها غير حقيقية.. أنا لا يهمني الأسباب لكن يهمني أن الظاهرة موجودة.. ما الذي ينقصنا لأن نكون أمة فاضلة؟!

صحيح يا فضيلة المفتي: ما الذي ينقصنا ؟!



هكذا تحدَّث مُفتي مصر (٢)

كنا نسمع في زمن غير بعيد من يقول: «دار الإفتاء هي الجهة الوحيدة التي لها حق الإفتاء في مصر» ويقول: «أنا المفتي الرسمي للدولة ولا يجوز لأحد أن يفتي بغير ما أراه» ويقول كلاماً كثيراً من هذا النوع الذي يدل على عدم الوقوف على معنى الإفتاء شرعاً، أو عدم الاكتراث به، فإن كانت الأولى فهي مصيبة، وإن كانت الثانية كانت المصيبة أكبر!

ثم كان مما قاله الأستاذ الدكتور أحمد الطيب مفتي مصر رداً على سؤال لمحرر «الأهرام العربي» (الفتوى هي بيان الحكم الشرعي في النوازل والمُستجدات والأحداث)، (وهي شرعاً غير ملزمة، وهذا فرق ما بينها وبين القضاء، فالقضاء شرعاً: حُكمٌ مُلْزم، والفتوى: حُكم غير ملزم) و(الذي يفتي كل عالم، يفهم في هذا المجال ويستطيع أن يجيب عما يقدم إليه من أسئلة)، (وأنا لا أدري لماذا يرغب الناس في التضييق على أنفسهم، فلا يمكن، تخيُّل وجود فتوى واحدة ولا مفتٍ واحد. . . تعدد الفتوى نوع من التيسير والرحمة في دين الله).

وقراء الفقه وطلاب العلم يستحضرون عند قراءة هذا الكلام عنوان كتاب الإمام «القرافي» (الفرق بين الفتاوى والأحكام وتصرفات القاضي والإمام) ويعرفون بلا عناء أن قائله قد تكحلت عيناه بقراءة الفقه وأتعب عقله في قضاياه، وليس كغيره ممن «يهرف بما لا يعرف» كما يقول المثل العربي القديم!

وقال المفتي: «السائل يأخذ بمذهب مفتيه» وهو جواب صحيح على سؤال عما يفعله الناس عند اختلاف المفتين في الرأي، لا يحجر قائله على أحد لا

في الإفتاء ولا في الاستفتاء ولـم يجد المفتي حرجاً في أن يقول عن مسألة فوائد البنوك إنه في مرحلة دراسة وتقويم للرأيين فيها: رأي جمهور الفقهاء الذين يذهبون إلى أنها رِبًا، ورأي كثير من العلماء أنها ليست كذلك. ومنذ أزمان متوالية لم نسمع عالماً يلي منصباً رسمياً يعلن على الملأ أنه متوقف في مسألة ما لأنها تقتضي منه دراسة وتقويماً للآراء المختلفة فيها. وهو دليل صادق على ورع قائله وخوفه من الهجوم على القول في الدين بغير علم.

وقال المفتي: «إن الفائدة تستغل في أي عمل خيري.. وحتى الذين قالوا: إنها ربا يفضلون أن تنفق في وجوه الخير، ولكنها لا تغني عن الزكاة» وهذا الرأي هو الذي كان يقول به شيخنا العلامة محمد مصطفى شلبي[1] رحمه الله، ولكنه كان يضيف إليه التنبيه المؤكد على عدم حساب هذا المال من الزكاة المستحقة على صاحبه، ويفضل أن يجعله صاحبه في مصالح المسلمين العامة كإصلاح مباني المدارس والتبرع للمستشفيات والملاجئ ونحوها.

وبيَّن فضيلة المفتي جواز الاختلاط بين الرجال والنساء مع احتشام كل منهما في كلامه وفي ملابسه. ومنذ نحو عشرين سنة كتب أخونا العلامة الشيخ محمد بن لطفي الصباغ[2] رسالة في تحريم الخلوة والاختلاط فجعل عنوانها: «تحريم الخِلوْة بالمرأة الأجنبية والاختلاط المستهتر» وقيد الاختلاط المحرم

(1) أستاذ الشريعة الإسلامية في جامعة الإسكندرية، ثم في جامعة القاهرة، وعضو مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف، وهو شيخنا الذي تتلمذت عليه منذ سنة 1959 إلى وفاته سنة 1998، رحمه الله رحمة واسعة.

(2) أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود بالرياض سابقاً، والمستشار بوزارة التربية والتعليم السعودية حالياً، وصاحب المؤلفات الكثيرة النافعة في علوم القرآن الكريم والسنة الشريفة، واللغة العربية والإنسانيات والدعوة الإسلامية.

بقيد الاستهتار لكي يخرج منه الاختلاط المباح الذي تراعى فيه الحشمة والأدب والالتزام، فهذا لا حرج فيه ولا مانع منه.

وقال المفتي: «للأسف الشديد لدينا نوع من الانفصام يرضعه الطفل من لبن أمه وسببه: أن تراثنا وتاريخنا وحضارتنا في واد، ومكوناتنا الشخصية والنفسية في واد، وما يعرض لنا في الشارع وفي وسائل الإعلام في واد آخر»، «لماذا لا يكون لدينا برنامج تربوي يجتمع فيه الإعلاميون وعلماء النفس والفنانون ونقدم من خلاله لشبابنا مسلسلات وأفلاماً ومسرحيات. بمعنى أن نسأل ما خطتنا؟ هل نريد انحلالاً قومياً وخلقياً؟»، «لابد أن يكون لدينا خطوط عريضة. كل أمة لها قسمات حضارية تحافظ عليها».

وهذا الذي طالب به فضيلة المفتي، صنعه من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج، عندما كان يتولى إدارته الأخ الدكتور محمد بن أحمد الرشيد (وزير التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية الآن) فعقد مؤتمراً عربياً حاشداً تحت عنون: «ماذا يريد التربويون من الإعلاميين؟» ونشرت أعماله في ثلاثة مجلدات، لم تجد حتى الآن أذناً صاغية في أي جهاز إعلامي غربي!!

وقال فضيلة المفتي: «في مسجد النبي ﷺ ثلاثة قبور: للرسول ﷺ ولأبي بكر وعمر. والمسلمون يصلون في هذا المسجد خلف القبر وعن يمينه وعن شماله ومن أمامه، فلو أخذنا هذا الكلام وقلنا: إن الصلاة لا تجوز، إذن فعليك أن تحكم بأن صلاة المسلمين جميعاً في هذا المسجد باطلة، وأن هؤلاء المسلمين من بقاع الأرض كلها عُبّاد قبور، فهل يمكن هذا؟!»، «هل يوصف الذين يصلون في المسجد النبوي بالشرك؟ أنا بين أمرين: مطلوب مني أن أُصلي في المسجد النبوي، وبنص حديث لأن الصلاة فيه تفضل الصلاة في المساجد الأخرى، وهذا المسجد تُشَدُّ إليه الرحال، وهذا محل اتفاق، وحينما أَشُدُّ الرحال إلى هذا المسجد وأُصلي فيه ستقول لي: إن صلاتك فيه شرك(!)

كيف يكون مطلوباً مني أن أشدَّ الرحال إلى مسجد الصلاة فيه شرك؟ هل يستساغ هذا الكلام؟ كل ما هنالك أن الصلاة على القبر ممنوعة. وإذا اعتقدت أنك تصلي لهذا القبر فهذا كفر. أنا أصلي لله في مسجد، وهذا المسجد ملحق به قبر»، «أي قبر تجوز زيارته.. ويجوز شرعاً زيارة قبور الصالحين وآل البيت والعلماء والأولياء وأدعو لهم وأتّعظ بما كانوا عليه».

وقال فضيلة المفتي: «التصوف الحقيقي هو الزهد والتعمق في العبادة، والتخلق بالأخلاق، وأسس التصوف هي التعبد والتقرب إلى الله والجوع وخدمة الغير وهذه هي روح الإسلام الحقيقية»، «أنا لا أنكر أن في التصوف زيفاً كما يلحق الزيف، أي طائفة أخرى.. ولحقت التصوف سلبيات كثيرة يجب التنبيه إليها مثل: الإغراق في مسائل الكرامات وتقبيل المقامات.. وأتفق مع إخواننا السلفيين في تسجيل تلك الانحرافات».



هكذا تحدّث مُفتي مصر (٣)

نشرت مجلة الهلال في عددها الأخير (جمادى الآخرة 1423 هـ = 9/ 2002) حديث فضيلة المفتي عن «التكوين»، وذلك في الباب الذي اسْتَحْدثته «الهلال» منذ وقت غير بعيد وخصصته ليكتب فيه بعض ذوي المكانة العلمية أو الفنية أو الفكرية خلاصة العوامل التي أسهمت في تكوينهم الشخصي، ليكون ما ينشر فيه أمثلةً يُقتدى بها ونماذج تُحتذى إما من الناشئة والشباب الذين يقرؤونها فيتأثرون بها، وإما من القائمين على شؤون هؤلاء الذين يجدون في كثير مما ينشر في هذا الباب ما يعينهم على مهمتهم الصعبة في التعامل مع المراهقين والشباب، بل والأطفال أيضاً، في ظل ما يقدم في وسائل الإعلام كافة من زاد مفسدٍ للقلوب والعقول والألسنة جميعاً.

تحدث الشيخ المفتي عن نشأته حديثاً مُمْتعاً، كان منه قوله: «أنتمي إلى أسرة عُرِفَت بالتدين، وعرف لها أهل القرية والقرى المجاورة مرجعيتها في الدين، وأيضاً في الأحداث الاجتماعية التي كانت تشغل الناس أيامئذٍ، فقد كان والدي من الشيوخ الذين أتموا تعليمهم في الأزهر القديم، وكان والده أيضاً شيخاً أزهرياً مهيباً، وكانت الظاهرة الغريبة في هذه الأسرة هي العزوف التام عن الوظائف الرسمية التي تُتاح لأمثالهم ممن تخرَّجوا في الأزهر في ذلك الوقت».

«تشكل وجداني على محاور ثلاثة: **محور العلم**: الذي تمثله المكتبة والكتب في حجرة والدي . . . **والمحور الثاني**: هو محور التربية الصارمة التي لا مكان فيها للتدليل أو الملاطفة أو الحنان الغامر، وكان فيصل التفرقة بين طفل مقبول وطفل مرفوض ـ من جيلي ـ هو الأدب واحترام الغير . . . **أما**

المحور الثالث: فهو محور الدين، وهو أهم المحاور وأخطرها على الإطلاق، إذ كان له تأثير بالغ ومزدوج فهو إحساس عاطفي ووجداني، ثم هو قواعد تضبط التفكير حيثما اتجه، وكائناً ما كان موضوعه».

وقارئ هذا الكلام يعرف أثر غياب هذه المحاور الثلاثة في تربية أبنائنا اليوم، فالعلم يقتصر على ما تقدمه المدرسة ـ إن قدمت ـ أو الدروس الخصوصية ـ وهي الغالبة ـ لينجح التلميذ في امتحانه، ثم هو لا يدرك بعده ماذا درس، ولماذا درسه، ولا يعرف فيم يستعمل ما قد يكون بقي في ذاكرته؟ لأنه لُقن أن هذا التعلم هدفه النجاح في الامتحان وكفى!

والتربية على الميوعة السخيفة والتدليل المفسد، أو التربية بالإهمال والتفريط في حقوق الأولاد والبنات، هي السائدة في أجيال الناس الحاضرة، حتى لم يعد الرجل رجلاً ولا الفتاة فتاةً، واختلطت الأدوار وضاعت معالم الشخصية المتميزة لكل منهما التي كانت تكمل بها الحياة وتجمل!

والدين طقوس باهتة إن أدَّاها الآباء فهم لا يطالبون بها الأبناء، وانظر إن شئت إلى المساجد يوم الجمعة: كم من الآباء صحبوا أطفالهم معهم؟ تعلَم كم فرطنا في وضع الدين في موضعه الواجب من أسس التربية الصحيحة للبنين والبنات.

وتحدَّث فضيلة المفتي عن التصوف الذي مارسته أسرته فقال: «ومن حسن حظي أن التصوف الذي تفتحت عليه مدارك طفولتي لم يكن تصوفاً نظرياً يُهوم في اللامعقول، أو من هذا النوع الذي يروِّج للخوارق والكرامات، أو يعتمد على الدعاوى للتكسب والارتزاق، بل كان تصوفاً منضبطاً بشكل صارم بأحكام الشريعة شكلاً ومضموناً، وبرغم أن مكتبة الوالد كانت تزخر بكتب التصوف . . . إلا أن الكتب التي اضطلع بتدريسها للناس في المسجد لم تتعد كتب الفقه المالكي وكتب الحديث الشريف، وكنت ألاحظ عليه تحكيم الشريعة في التصوف وميزانه بها. وكان يتصدى للدروشة التي تخرج عن حدود الشرع، ويصفها بأنها من وحي الشيطان».

والعلماء عندما يقرؤون هذا الكلام يتذكرون قول الشريف الجرجاني عن التصوف: «إنه الوقوف مع الآداب الشرعية ظاهراً وباطناً. وهو مذهب كله جد فلا يخلطونه بشيء من الهزل .. (وهو) الوفاء لله تعالى على الحقيقة، واتباع رسول الله ﷺ في الشريعة ... وأصله التفرغ عن الدنيا واليأس مما في أيدي الخلائق» فلهذه المعاني وأمثالها ترك أسلاف فضيلة المفتي الوظائف الرسمية، وأعرضوا عن متاع الحياة الدنيا، واشتغلوا بالشريعة والفقه وحكَّماهما فيما سواهما.

إن الذي يقرأ أحاديث المفتي التي نشرتها «الأهرام العربي» و«روز اليوسف» وكتابته التي نشرتها «الهلال»، يقرأ لعالم جليل، شديد التواضع، ناصع الصفحة، قوي الحجة، صادق مع نفسه ومع الناس، وهي صفات خليق بها أن تتوافر لمن نشأ مثل نشأته، وتربّى على القرآن الكريم الذي حفظه من سن العاشرة، ثم حاول بقية عمره أن يكون متخلقاً بأخلاقه متحلياً بآدابه.

لقد كسبت «المؤسسة الدينية» الرسمية، في مصر بهذا المفتي الطيب العالم، رصيداً جديداً طيباً عوّضها كثيراً مما افتقدته على مر السنين، وهو رصيد يجدُد ثقة الناس ـ العامة منهم والخاصة ـ في قدرة الأزهر الشريف على استيعاب الطاقات النافعة، ومنحها القدرة على الانطلاق في الحياة تنشر الخير وتنفع الناس، مع التحلي بتواضع العلماء لا تقليد كبر الجهلاء، والاستمساك بعفة اللسان حتى مع المخالفين في الرأي، والإقرار بالحق ولو أصاب المقر نفسه أو قومه أو طائفته، وهي صفات صلاح ظاهرة ندعو لفضيلة المفتي بأن ينفعه الله بها وأن يجعلها سبباً لإصلاح بعض شأن العامة وبعض الخاصة، آمين.



غرفة المراجعة[1]

لي صديق تعود صلتي به إلى أيام طفولتنا الأولى، هو أقدم من عرفت من الأقران، وَصِلَتنا لم تزدد مع الأيام إلا توثقاً، لا يكاد يخفي عليَّ من أمره شيء مما يخفي على الأصدقاء من أصدقائهم، فإذا وصفته لك ـ أيها القارئ الكريم ـ فأنا أصف ما أعرف، وسأكتفي هنا بما أحتاج إلى ذكره لك من حاله في هذا المقام دون سواه.

صديقي مُثقف واعٍ جدا، ومُتحدث مُقنع أو مثير للانتباه إذا لم تكن مستعداً للاقتناع بما يقوله: وهو شديد الاعتزاز بعروبته، وبوطنه الصغير الذي نشأ فيه، وعاش معظم حياته بين ربوعه وهو مسلم ملتزم بأداء فرائض دينه، يبذل ما يستطيعه من وقت وجهد ليحصِّلَ مزيداً من العلم به، ولكنه غير متعصب بأية صورة يكون التعصب عليها، ويَسَعُ في صداقاته أهل الأديان كافة، ويعتبرهم أطباء الذين ينكرون التدين جملةً أو يشكُون فيه أصلاً، فلا ينتقد أحدهم إذا رآه يجالس مُلحداً أو منكراً، ويقدم إلى من يراهم ـ في حياته العملية أو نشاطه الثقافي والفكري ـ من هؤلاء المنكرين صورةً جميلةً لسعة صدر أهل الأديان ومعرفتهم بدورهم في هداية الحيارى وإرشاد الضالين إلى ما يتيسر لهم من طرق الوصول إلى رضا رب العالمين!

وصديقي مبتلىً بالعمل في مهنة شاقة لكنه دؤوب لا يكل من كثرة العمل، ويجد مع ذلك وقتاً للكتابة المنتظمة والعارضة في عدد من الصحف والمجلات العربية المعروفة في بلده وخارجها، وللظهور بين حين وآخر في برامج

(1) نشر والفصل الذي يليه في ذي الحجة 1420هـ = مارس وأبريل 2000م.

تلفزيونية دينية وسياسية وثقافية، وللمساهمة في النشاط الجاد لترقية مهنته ولتطوير مجالات اهتمام المنتسبين إليها، ولأنه تعلَّم في جامعة أوروبية فإن له صَداقات كثيرة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بعضها يعود إلى أيام دراسته الجامعية، وأكثرها اكتسبه بنشاطه المهني والثقافي.

ومنذ عشرين سنةً ـ أو أكثر قليلاً ـ وصديقي هذا يحتلُّ مكاناً دائماً بين أفراد الطبقة الأولى من المثقفين في بلده وفي الوطن العربي كله، ويحتلّ مكاناً مماثلاً في التكوين المهني محلياً وعربياً.

وفي صديقي خصلتان أساسيتان جَلبتا له كثيرا من الأصدقاء، وجنَّبتاه كثيراً من المتاعب القاسية التي تعْرض لها أقرانه، وعززتا الثقة به على المستويين العام والخاص، أولى هاتين الخصلتين: الدماثة في الخلق والعفة في اللفظ فهو لا يسيء إلى أحد قط مهما تكن حدة الخلاف بينهما.

والخصلة الثانية هي مزيج عجيب من الصدق والصراحة، جعل خصومه الفكريين والسياسيين يعلنون احترامهم له وتقديرهم لأمانته في التعبير عن رأيه مهما يكن موقف الآخرين ـ من معسكره أو من غيرهم ـ من هذا الرأي.

وتستعين بصديقي جهات عديدة في بلده وفي غيرها من البلدان العربية لأداء أعمال مهنية أو مهمات سياسية وثقافية يؤديها بكفاءة مشهود بها.

لَقِيت هذا الصديق منذ يومين واقفاً في صالة الوصول بأحد المطارات العربية ينتظر موظف الجوازات الذي ذهب بجواز سفره إلى غرفة يُسمونها: غرفة المراجعة (!) فوقفت معه أحاول تسليته ببعض الأخبار والأفكار في انتظار عودة جواز سفره إليه، وطالت وقفتنا نصف الساعة تقريباً، وكان قد وقف وحده قبلها نصف ساعة أخرى، فكان حديثنا بعد الدقائق الأولى يدور كله عن سبب اضطرارهم إلى «مراجعة» جواز سفره دون جوازات سائر الركاب، وأخبرني صديقي ـ الذي بدا هادئاً غير مستثار من هذا التصرف ـ أنه، وهو من وَصَفْت لك، ممنوع منعاً مطلقاً من دخول ثلاثة أقطار عربية تحكمها أنظمة قومية، وهو متهم عند كثير من الناس بالتطرف في قوميته!

وأنه يدخل بلدين عربيين بعد استئذان أجهزة المخابرات فيهما لأنه مدرج في قوائم الإسلاميين المتطرفين(!) وهو متهم من قطاع كبير منهم بأنه عِلْماني يحاول الكيد للإسلام من داخله!

وأنه يدخل بلداً عربياً آخر بلا مشكلات في المطار، ولكنه يتابع في مكان إقامته وتُحْصى عليه تحركاته على مدار الساعة فكلما عاد إلى زيارة ذلك البلد سأله موظف أمن يرتدي اللباس المدني عن تفاصيل زيارته السابقة ومن لقي فيها وماذا فعل معهم؟! وأنه كان يعامل معاملة خاصة في إحدى البلاد العربية حتى قَبِلَ أداء مهمة مشروعة وقانونية لأحد مُعارضي نظام الحكم فيها فأخبره أصدقاؤه هناك ألا يحاول زيارتها! وقال صديقي: إن كتبه ممنوعة من دخول خمسة أقطار عربية! وكان الأعجب في حكايات نصف الساعة أن صديقي كلما عاد إلى بلده سُئِلَ أين كان؟ ولماذا ذهب؟ وبمن التقى؟ وإن كان ذلك يتم في مودة ظاهرة ورقة بالغة، لكنه يُسْأل على كل حال!

□ □ □

سألت صديقي لماذا هذا كله؟ قال: لأنني حر لا أنخرط في حزب، ولا أنضم إلى جماعة، ولا أجامل حاكما، ولا أنافق صاحب سلطة، ولا أحتاج من أحدٍ إلى شيء، وللحرية ثمن أدفعه راضياً ومشفقاً على الذين يمنعونني ويتابعون خطوي ويرصدون صمتي وهمسي، فيتعبون في غير طائل وتذهب جهودهم سُدى، فما أنا بالمغيرّ شيئاً في نفسي، وبيني وبينهم الزمان، يذهب كل حين بقوم ويأتي بآخرين . وافترقنا، إلى لقاء، قال: في صالة مطار عربي آخر.



الأكشاك الزجاجية

يجلس ضباط الجوازات في المطارات العربية في أكشاك نصفها السفلي من الخشب أو المواد الصلبة الأخرى، ونصفها العلوي حواجز زجاجية مرتفعة فوق ارتفاع رؤوس الضباط الجالسين خلفها، وفوق قامات المسافرين أو القادمين الذين يتعامل هؤلاء الضباط معهم.

ومُعظم من لقيت من هؤلاء الضباط في كل البلاد العربية يعاملون الناس معاملة حسنة، ويتحدثون معهم بلغة رقيقة، ويسألون ـ إذا احتاج الأمر إلى توجيه سؤال ـ بأدب جم، وإن كان هذا لا ينفي أن بعض هؤلاء الضباط لا يفرّق بين التعامل مع المسافر أو القادم، وطنياً كان أو أجنبياً، وبين التعامل مع المشبوهين الذين تضطادهم حَمَلات الأمن الليلية من شوارع العواصم العربية. ويزداد سوء معاملة هؤلاء لمواطنيهم بشكل لافت للنظر. وهذا عيب لا ينسب إلى كونهم ضباط جوازات ولكنه ينسب لأسباب أخرى كثيرة تربوية وبيئية في المقام الأول.

وعمل ضباط الجوازات يقتضيهم ـ أحياناً ـ أن يؤخروا دخول قادم أو سَفَرْ مغادر إلى أن يأذن ضباط آخرون لا يعرف الناس حقيقة عملهم، ولا يرونهم، ولا يتحدثون إليهم، وهم لا يجلسون في أكشاك زجاجية يرى الناس من خلفها، ولكنهم يجلسون في غرف مغلقة قريبة من تلك الأكشاك، تحمل إليهم فيها جوازات السفر فيفعلون بها ما لا يعرفه أصحابها، ويعيدونها بعد وقت طويل أو قصير فيسمح لصاحبها عندئذ بالدخول أو السفر حسب الأحوال.

وفي هذه المدة، التي يستغرقها ضُباط الغرف المغلقة في تَصَفّح

الجوازات، أو تصويرها، أو الاتصال برؤسائهم داخل المطار أو خارجه، تُجرى بين صاحب الجواز وبين ضابط الجوازات حوارات تبدأ عادة بسؤال صاحب الجواز للضابط: «هو فيه إيه؟» ويجيب الضابط عادة بقوله: «لا أبداً فيه مراجعة بسيطة» أو بقوله: «فيه احتمال اشتباه في الاسم» أو بقوله «لا ده إجراء روتيني بسبب الظروف الحاضرة» أو بسؤال صاحب الجواز «هيه دي أول مرة تسافر» أو «تيجي هذا البلد» ـ حسب الأحوال.

ويحاول المسكين ـ صاحب الجواز ـ أن يفهم لماذا يشتبه في اسمه؟ ولماذا يحتاج الأمر إلى مراجعة جوازه؟ وما هي الظروف الحاضرة التي تجعل الإجراء الروتيني ضرورياً ومنطقتنا العربية كلها تعيش الظروف نفسها منذ أكثر من نصف قرن؟ وهو مُوْقِن أنها ليست أول مرة يسافر وليست أول مرة يذهب فيها إلى ذاك البلد !! فإذا بَاحَ لضابط الجوازات ـ المشغول عادة بمن بعده من المسافرين أو القادمين ـ ببعض خواطره سمع منه ـ عادة ـ عبارات مثل: «معلهش» أو «بسيطة» أو «لا تقلق» أو «خليك مِآنسنا شوية» أو «فرصة تستريح من عناء الطائرة»!! وأحياناً ـ كثيرة ـ يكون صاحب الجواز شخصية معروفة عربياً أو عالمياً فيكون حَرِجْ ضابط الجوازات شديداً، ولا يفلح انشغاله ولا ارتفاع حوائط «كشكه الزجاجي» في إخفاء هذا الحرج، فيأخذ في الاعتذار لصاحب الجواز: «بأن الأمر ليس في يده» «وأن المسألة قديمة لكن المعلومات التي في أجهزة المطار لا يتم تحديثها» أو «بأنك لا تحتاج إلى تعريف لكن الإجراءات الأمنية ضرورية، ومن فضلك اعذرنا» أو «لا تؤاخذنا» !!

وبعض هؤلاء الضباط الجالسين في الأكشاك الزجاجية يكون جريئاً فيأمر بمقعد لصاحب الجواز، وقد يطلب له فنجان قهوة، ويأخذ في محاورته في شأن من شؤون الفكر أو الدين أو السياسة أو الثقافة حسب تخصص صاحب الجواز ليشعره بالألفة، ويهوّن عليه ألم الانتظار الذي يبلغ أحياناً ساعة وما فوقها!!

وصديقي الذي حدَّثت قُرائي عنه في الفصل السابق حكى لي في مطار تلك الدولة العربية الذي لقيته فيه، منتظراً مراجعة جواز سفره، ما سلف كله، فعجبت له أشد العجب وأسفت أعظم الأسف: أن بعض الأجهزة في بلادنا العربية تظن أن منع دخول «الأشخاص» «سيحول» دون انتشار «الأفكار» ، وهذا تصور سخيف وظن ينتمي إلى ما قبل عصر اختراع الورق وتعلم الإنسان القراءة والكتابة، دعك من عصر الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية والهاتف الجوال الدولي فاللّهم هيِّئ لهذه الأمة أمر رشد يتبيّن هؤلاء فيه أين هم؟ وفي أي زمان يعيشون!!



أمة في الأتوبيس(١)

جلسنا نتذاكر ما آلت إليه أحوال الأمة العربية الإسلامية من ضعف يظن كثيرون أنه غير مسبوق، ومن هَوان لا تُسوِّغه قدراتها البشرية أو الاقتصادية أو الفكرية. . وأدلى المشاركون في الحديث، من صفوة النخبة الوطنية في بلد عربي كبير، بما رآه كل منهم تشخيصاً أو سبباً أو عِلاجاً أو آملاً. . وأخيراً تكلم واحد منهم عُرِف بحكمته وأناته وصبره وتواضعه، وعُرِف أيضاً بِدِقَّته في ضرب المثل المفهم وبقدرته على نقل البحث من مسائل هامشية إلى المسألة الجوهرية التي يمكن عند إدراكها الحكم على الموضوع كله حُكماً أقرب ما يكون إلى الصحة.

قال صاحبنا: هل تذكرون يوماً تَجَمع آلاف الناس غاضبين مستفزين من العدوان الإسرائيلي على لبنان، واجتياح بيروت، والمجازر التي كانت قد بدأت يومئذ ضد أبناء فلسطين في المخيمات لاسيما مُخيمي: صبرا وشاتيلا؟

خرج هؤلاء الغاضبون المستفزون في جموعهم الحاشدة ليؤدوا الصلاة في مسجد له قداسة تاريخية في عاصمة إحدى الدول العربية الكبرى، وألهب الخطيب الجريء حماسهم أكثر مما كان ملتهباً فعلاً، وقاد سياسيون مُحَنكون جموع المصلين إلى خارج المسجد وساحته الواسعة للتظاهر ضد العدوان الإسرائيلي الشنيع. وبعد خطوات معدودة فوجئ قادة المظاهرة برجال من إدارات أمنية شتى يطلبون منهم ركوب الأتوبيسات التي أعدتها الحكومة ليستقلها المتظاهرون الغاضبون، لتجوب بهم قلب العاصمة الواسعة وهم

---

(1) نشر في رمضان 1422هـ = نوفمبر 2001م.

يهتفون بما شاؤوا للتعبير عن غضبهم وسخطهم ضد العدو الإسرائيلي، وكان التبرير لذلك هو حرص الحكومة على أن تتم المظاهرة الوطنية بلا مُنغصات، ودون أن يندس بين المخلصين من المتظاهرين مُخربون أو مُفسدون يؤدي وجودهم إلى مواجهة، غير مرغوبة، بين الحكومة والأهالي. وسقط في أيدي قادة المظاهرة، فقد كانت المفاجأة أكبر من أن يتوقعوها، وكان السبب المسوق للإقناع بها واقعياً وله سوابق كثيرة دفع فيها الأبرياء دمهم أو حريتهم - عندما أُلقي القبض عليهم - في مقابل لا شيء...

وكان أن ركبت الآلاف، أو من تمكن منهم، الأوتوبيسات، وجالت بهم في عدة شوارع، حدِّدت سلفاً للسائقين، ومعهم في كل حافلة عدد من رجال الأمن الذين يستطيعون السيطرة التامة على الموقف، وأخذ الناس يهتفون والمارة في الشوارع يعجبون من ركاب الأوتوبيس المزعجين، ويتساءلون ماذا دهاهم، ثم يزداد عجبهم عندما يمر أوتوبيس ثان وثالث ورابع والناس بداخله يجأرون بكلام لا يستطيع السامع تفسيره فضلا عن التجاوب معه.

وأُنزل الناس بعد قليل في أماكن متفرقة، وأُمروا بالتفرق فوراً وبألا يمضي أكثر من ثلاثة منهم معاً. وتكبدوا مشقةً بالغة في العودة إلى حيث تركوا سياراتهم، أو إلى حيث يعرفون كيف يجدون وسيلة مواصلات تعود بهم إلى منازلهم، وهكذا انتصر صوت العقل الحكومي على محاولة إظهار القوة الشعبية ضد العدو الصهيوني وليس ضد أحد سواه.

عقَّب صاحبنا قائلاً: إنه منذ ذلك اليوم لم تنجح مظاهرة واحدة في جذب عدد كاف من المشاركين في عاصمة سكانها عدة ملايين، وأصبحت أخطر الأزمات التي يواجهها الناس - سياسياً وثقافياً - تواجه برد فعل يقوده شيخ تثق به الحكومة ثقةً مفرطة، داخل المسجد ذي القداسة التاريخية ويكتفي المشاركون فيها ببضع كلمات أو عدة هتافات لا تجاوز سقف المسجد نفسه. وحين انفعل

شيخ كبير السن على ذلك الشيخ القائد وطلب منه عملاً لا كلاماً، لإنقاذ المسجد الأقصى بعد تدنيس شارون لأرض ساحته، صفعه الشيخ القائد صفعةً مدوية على وجهه، وأحاط به رجال الأمن من كل جانب، في سابقة ليس لها نظير في تاريخ أي دين: أن يضرب رجل الدين، الذي يفترض أنه مرشد وهاد، مُستفتياً أو مُحتجاً على شأن ديني يثير الغيرة ويبعث على الأسى. ومنذ تلك الصفعة كف الناس جميعاً، تقريباً، عن التعرض للشيخ القائد، الذي يصبح أحياناً مُتحدثاً صَحَفياً، وأحياناً محامياً بليغاً عن الحكومة وخططها السياسية والاقتصادية، كَفُّوا عن التعرض له بخير أو شر.

واستمر الحديث، لكنني استغرقتني حادثة الأتوبيس والمتظاهرون «المخطوفون» فيه، وأخذت أتخيَّل هذه الأمة العربية الإسلامية وهي ـ كلها إلا من رحم الله ـ مخطوفة في أوتوبيس الإعلام الكاذب، والقيادات الواهنة التي تحب خدمة عدوها أكثر مما تفكر في مصلحة شعوبها، والزعامات التي فقدت مصداقيتها فلم تعد تقنع أحداً، والشباب الذي تقدم لهم آلاف المغريات المنكرات مجانا ويُحال بينهم وبين أي نشاط جادٍ بنّاءٍ خشية أن يظهر من بينهم ـ ولو بعد حين ـ من يستطيع قيادة الأتوبيس والسيطرة عليه والعودة به إلى مساره الصحيح.

وحين صحوت من استغراقي في هذه الفكرة دعوت الله تعالى ـ في ليلة الثالث من رمضان ـ أن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته، ويذل فيه أهل معصيته، وينصر فيه جنده، ويعمل فيه بكتابه وسنة نبيه. آمين.



أبيض وأسود وملَوَّن....؟؟[1]

زارني صحفي أفريقي شارك في تغطية القمة الأوربية الأفريقية الأولى في القاهرة، وتبادلنا الحديث حول ما دار في اجتماعات القمة، واجتماعات التحضير لها، وما تضمنه بيانها الختامي من معانٍ.

وكان الصحفي الأفريقي شديد التحفظ على ما يمكن أن تَسْفر عنه هذه القمة من نتائج، وكان يكرر بين الحين والحين إبداء أسفه أن تضطر مصر إلى أن تنفق المبالغ الضخمة التي تكلفتها هذه الاجتماعات دون عائد يذكر ـ في نظره ـ أو دون عائد على الإطلاق.

وحاولت أن أعرف مِنْ هذا الصحفي بعض ما دار في كواليس المؤتمر مما تفوق أهميته ـ عادة ـ ما ينشر على الكافة ويعلن لوسائل الإعلام من أخباره وقراراته، فلم أجده قد أحاط بشيء من ذلك، وأحسست أنه لم يَقُم بعمله الصحفي بالطريقة التي أعرف عنه حرصه عليها من تتبع كل صغيرة وكبيرة، والحرص على التقصي للمعلومات والأخبار وادخارها في ذاكرته القوية المنظمة لاستعمالها عند اللزوم!

وسألته: «ما باله هذه المرة لم يؤدِّ عمله بالدقة والهمة اللتين أعرفهما عنه؟» قال: «لقد كنت مشغولاً جداً بمناقشة مسألة واحدة مع كل من لقيت ولم ألتفت إلى سواها؛ لأننا ما لم نجد حلاً لهذه المسألة فلا أمل في لقاءات أوروبية أفريقية ولا في لقاء قاعدة».

قال: «أنت تتعامل مع الأوروبيين البيض، أليس كذلك؟» قلت له: «نعم».

---

(1) نشر في 1421هـ = أبريل 2000م.

قال : «وتَعْلم أنهم يعتبروننا معشر الأفارقة، ويعتبرون كثيرين غيرنا، «ملوَّنين» بينما يعتبرون أنفسهم «بيضاً» وقد عانى السود ـ أمثالنا ـ ولا يزالون يعانون الأمرَّين من الحياة في المجتمعات التي يحكمها «البيض» في أوروبا وأمريكا وأفريقيا نفسها بل إن بعض هؤلاء «البيض» كان يرى أننا مخلوقات بلا أرواح وأن الله خلقنا لنكون «أرقاء» يملكنا «البيض» الذين لم يخلقوا إلا ليكونوا «سادتنا».

أحسست أن صاحبي الصحفي في وادٍ والحدث الذي جاء إلى القاهرة لتغطيته في وادٍ آخر. فالناس في ذلك المؤتمر كانوا يتحدثون عن الديون الأوروبية المستحقة على دول أفريقيا.

وعن الديمقراطية وكيف يتم ترسيخ معانيها وقيمها في الدول الأفريقية، التي تعيش معظمها ـ إن لم تكن كلها ـ في زمن عبادة حاكم فرد لا ينتقل من سلطانه إلا بالموت أو بانقلاب عسكري.

وكانوا يتحدثون عن حقوق الإنسان وكيف يمكن منع الاعتداء عليها وانتهاكها بآليات وطنية لا تخضع لِلْمُمولين الأجانب الذين تتعارض مصالح الجهات التي يمثلونها ـ في أحيان كثيرة ـ مع مصالح الدول التي يقدمون التمويل لمنظمات حقوق الإنسان فيها.

وكانوا يتحدثون عن مساهمة أوروبية في تحديث أفريقيا ونقل التكنولوجيا إليها سداداً لدين قديم تمثَّل في استيلاء الاستعمار الأوروبي على المواد الأولية الثمينة والرخيصة من أفريقيا نفسها. . .

هكذا، وعن مثل هذا، كان الناس يتحدثون في هذا المؤتمر، وكان صاحبي الصحفي الأفريقي مشغولاً بقضية «البيض» «والملونين»، ولذلك لم يستطع أن يدرك شيئاً مما يهتم به الصحفي الحقيقي حين يشارك في مثل هذا المؤتمر.

صارحته بما يدور في خاطري، وقلت له: إنه يذكِّرني بطفل صغير في

أسرتنا سألته أمه حين عاد إلى البيت بعد أول يوم في حياته الدراسية عما فعله في المدرسة، فأجابها: بأن طفلاً آخر قد ضربه، فكان أهم أحداث يومه هو هذا الحدث السلبي، ولم يلفت شيء سواه انتباهه ليحكيه لأمه، فأنت ـ قلتُ لصاحبي الصحفي ـ كذلك، تقف عند مسألة سلبية واحدة في علاقتنا بأوروبا، ولا تهتم بعشرات المسائل المهمة التي نوقشت في المؤتمر وأشار إليها بيانه الختامي.

قال الصحفي الأفريقي يخاطبني: أنت واهم في ظنك أنني مشغول في مسألة سلبية قليلة الأهمية، إنها أهم مسألة على الإطلاق في العلاقة بين السود (نحن) والبيض (هم).

إنها قضية التضليل الذي يمارسه «البيض» ضدنا منذ عرفوا الطريق إلى بلادنا، وما لم يكفوا عنه فلن تقوم علاقة صحيحة بين ندَّين: (هم) و(نحن).

قلت لصاحبي الصحفي: كيف؟

قال: أُلخص لك الأمر كله:

إنني أولد أسود اللون.

وأكبر فأظل أسود اللون.

وأتعرض للشمس المؤثرة بحرارتها في الجلود والبشرة فأبقى أسود اللون.

وأُعاني من البرد في ليل الصحراء فاستمر أسود اللون.

وأخاف وأفزع فلا أزال أسود اللون.

وأمرض بكل أنواع المرض وأنا أسود اللون.

وحتى بعد الموت أظل أسود اللون.

أما هذا «الأبيض» فإنه:

يُوْلد فيكون لونه زهرياً.

ويكبر فيصبح لونه أبيض.

فإذا تعرض لأشعة الشمس أصبح لونه أحمَر.

وإذا عانى من البرد ازْرقَّ لونه.

وحين يخاف أو يفزع يتبّدل لونه إلى الصفرة.

وإذا مرض أصبح لونه أقرب إلى الخضرة.

وحين يموت فإنه سرعان ما يصبح لونه رمادياً!

ومع ذلك فإنَّ جُرأته على التضليل تُسَوِّغ له أن يسميني أنا: «ملوناً»!

كيف يمكن لنا (نحن) أن نثق بهم (هم) ما لم تُحَل هذه المسألة.

وتركني مع سؤاله وانصرف، وأنا أتساءل معه: كيف؟؟



النوبيون يمتنعون!! (١)[1]

صباح يوم الجمعة الماضي (28/ 5/ 1999) أجاب الهاتف أصغر أبنائي، ثم قال لي: إن شخصاً ـ لا يعرفه ـ يريد محادثتي.

أتاني صوته مضطرباً.. متلهفاً.. يقول: هل أستطيع أن ألقاك الآن؟ قلت معتذراً: إنه يوم الجمعة، وساعات قبل الصلاة هي وقت راحتي الوحيد طول الأسبوع، فهلاّ أرجأت اللقاء إلى الغد؟

ازداد الصوت إلحاحاً.. وأحسست بالإشفاق على صاحبه، ولكنني قلت له: إن الأمر مهما يكن مهماً فأنا لا أستطيع عمل شيء يوم الجمعة.. فقال والصدق يقطر من كلماته: إذا رأيتنا وعرفت قصتنا سوف تعذرني لهذا الإلحاح عليك وتَشعر أننا وإنْ سَلَبناك راحتك لم نكن مختارين في ذلك؛ بل كنا مضطرين إليه اضطراراً.

أخبرته كيف يأتي إلى البيت. وانتظرت نصف ساعة تقريباً. وجاء مع فتاة في عمر ثانية بناتي (من مواليد السنة نفسها بعد ابنتي بأربعة أشهر)، ومعهما شاب ثالث صديق لهما.

جلست أستمع إليه.. وإليها.. وإلى صديقهما، وأنا ألوم نفسي مع كل جملة وكل فقرة من قصتهما أنني حاولت إيثار راحتي على استقبالهما.

قال: أنا مهندس كهرباء، مُتَخصص في الاتصالات، وُلِدت وأعيش وأعمل في الإسكندرية ـ التي تقول عنها إنها أحب المدن إليك ـ نجحت في عملي

---

(1) نشر والفصل الذي يليه في صفر 1420هـ = مايو ويونيو 1999م.

وأصبحت مسؤولا عن قسم الاتصالات والحاسب الآلي في أحد المشروعات القومية الثقافية الكبرى في مدينتي.

منذ ثلاث سنوات التحقت.. بالعمل معنا (.....) تعارفنا وتبادلنا احتراماً ثم إعجاباً.. تحوَّل بعد قليل حُباً صادقاً عفيفاً.. تَوَّجَتْه رغبة في الزواج، يَحدوها أمل في السعادة معاً والنجاح معاً.. تقوّيها أحلام الشباب التي لا تعرف الحدود.

تقدمت لوالد (....) وهو سياسي معروف، واشتراكي ذائع الصيت، وزعيم جماهيري له أتباع وأنصار، ويمثل مدرسة في مذهبه السياسي الذي ينتمي إلى أفكار أحد الثوار العرب المشاهير. ولئن كان لم ينجح في تأسيس حزب سياسي بسبب القيود القانونية، فإنه لم يكف عن التبشير بين الناس بمذهبه الاشتراكي القائم على تحقيق المساواة بين جميع الناس، وعلى السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية قبل الحرية السياسية، وعلى أن الكادحين من العمال والفلاحين هم أصحاب الحق في خيرات البلاد وثمارها وفي حُكمها أيضاً.

وكنت مع إيماني العميق بالإسلام، واستماعي في خطب الجمعة لكثير من الخطباء الذين ينتقدون هذا المذهب السياسي، أشعر أن بعض المعاني التي يتحدث بها والد (.....) تستحق التقدير، وتستحق البحث عن كيفية تطبيقها بطريقة لا تثير الطبقات الاجتماعية بعضها ضد بعض.. المهم قابلته.. وأخبرته برغبتي في الاقتران بابنته، وصارحته بوضعي الاجتماعي والمالي الذي يُناسب تماماً أن أبدأ الآن مشروع الاستقلال الأُسري وبناء عائلة صغيرة تنمو بالحب والعمل معاً.

كان لقاؤه طيباً. واستمع إليّ بحفاوة بالغة، وطلب أن أمهله يومين ـ على عادة الأُسر المصرية ـ للمشاورة ثم يرد عليّ.

بعد يومين جاءني الرد. وكان مفاجأة سيئة غير متوقعة . . قال إنه لا يستطيع بأي حال أن يوافق على زواج ابنته مني، وإنه لا يريد أن يخبرني بأسباب هذا القرار لِئلا يُحرجني أو يَجرحني!!

حاولت جاهداً مناقشته فأبى . . . حاولت زيارته فتهرَّب مني . . تحدثت مع ابنته فَحَاولت في أول الأمر إخفاء الأسباب عني، ثم غلبها حبها وتعلقها بي ـ وتعلقي بها ـ فقالت: إن أباها أخبر أمها وشقيقتيها أنه لا يقبل أن يزوّج ابنته لشخص «نوبي»!

وقال لهن: إنه أسود وابنتنا بيضاء!

وقال لابنته نفسها: كيف تفعلين إذا ولد لك بنات «سوداوات؟» من يتزوجهن؟

وكانت الابنة قوية في مواجهته . . فزادها سبباً لرفضه: أن بناتها وأبناءها من هذا «النوبي» سوف يصبحن، ويصبحون، عما قريب، عَديمات الجنسية وعديميها؛ لأن النوبة في طريقها إلى الانفصال عن مصر!! واستدل على ذلك بالمطالب التي يُعبِّر عنها بعض أبناء النوبة فيما يخص ثقافتها وتراثها. قالت له البنت: يا أبي، هذا الشخص «اسكندراني» ولد هنا وتعلّم هو وإخوته هنا، ولا يعرفون موطناً إلا الإسكندرية، وليس لهم عادات إلا عاداتنا. . وأنا أحبه وأثق به وأعرف معدنه. قال لها: هذا كله يزول مع الزمن، ويبقى سواده ونوبيته!! فلما عجز عن إقناعها بآرائه العجيبة تحول إلى ضربها ـ هكذا قالت ـ ضربها بقوة ووحشية حتى إنها كانت تحاول ـ والقول لها ـ إيقاظ مشاعر الأبوة فيه فتخفق!!

وأخيراً . . بعد سنتين من المحاولات المستمرة والإخفاق المستمر، وبعد وساطات قام بها بعض كبار المحامين والسياسيين وأعضاء مجلس الشعب السابقين القريبين منه فكرياً، شعر الأب الزعيم الاشتراكي أنه لا يستطيع إقناع ابنته، فقرر أن يقهرها!!

وأخبرها أنها في يوم معين سوف يأتي فلان وسوف يعقد قرانه عليها شاءت أم أبت!! قال ذلك وأوى إلى فراشه، وخرجت الابنة من الباب، والتقت بالمهندس «النوبي» الشاب.. وتزوجا على سنة الله ورسوله أمام مأذون شرعي، واستخرجا وثيقة رسمية للزواج، واستصدرا بطاقة عائلية تثبت اقترانهما، وأخبراه، وقالا له إنهما لم يعلنا في مكان عملهما ولا بين أصدقائهما زواجهما حتى لا يسببا له حَرجاً، وإنهما تقديراً لوضعه الاجتماعي والسياسي في الإسكندرية يتركان له أن يقرر الصورة التي يرضاها لإتمام الإعلان عن هذا الزواج ومباركته.

وكان رده عكس ما أرادا على طول الخط.

قال للوسطاء الذين يحرص على صورته أمامهم: يطلقها طلاقاً بائناً، ثم يطلبها مني مرة ثانية وأنا أزوجها له. وكان أحدهم حصيفاً فقال له: هبنا فعلنا ذلك، فمن يضمن أن تفعل أنت ما تقول؟ قال له أنت الضامن بنفسك، ألا تثق بي؟

وقال للآخرين الذين لا يهمه شأنهم: هي سأقتلها.

وهو سوف أدخله السجن بتهمة لا يستطيع منها خلاصاً مدى الحياة.

وكان أشد ما أزعجني في الأمر أنه ماضٍ في تنفيذ تهديده بالنسبة للمهندس «النوبي» بوسائل أقل ما يصفها المرء به أنها تفتقر إلى الأمانة، وتؤرّق الضمير، ولا يقدم عليها ولا يساعده في تنفيذها إلا من لا مبالاة عنده بحساب الدنيا ولا بعذاب الآخرة.

وذكّرني موقفه بحقائق الإسلام، التي أهملها كثير من الناس، وجهلها آخرون، في شأن حقوق النساء في الزواج، وحدود حقوق الآباء فيه.. وقادني ذلك إلى حديث أرجو أن أتمه بعد أن أعلنت للناس اليوم الشعار الاشتراكي الجديد: «النوبيون يمتنعون».

النوبيون يمتنعون !! (٢)

لم أكن أتصور حين كتبت الفصل السابق ونشرته ـ في حينه ـ حجم ردود الفعل التي يمكن أن يحدثها. بل إنني لم أكن أتصور أن هناك مشكلةً أصلاً في علاقة بعض المصريين ببعض سببها الموطن أو لون البشرة أو الأصل القبلي.

نعم، إن أهل الوجهين البحري والقبلي يتبادلان اختراع النكات وتداولها، والفنانون الكوميديون يتخذونها مادة لإضحاك الجمهور وتسليته، ولكن أحداً لا يأخذ شيئاً، من ذلك كله، مأخذ الجد، ولا يؤثر شيء منه في علاقات الناس بعضهم مع بعض.

لذلك كنت شديد الدهشة للترحيب الواسع الذي عبر عنه كثيرون من القراء الأصدقاء ـ بل الأهل والأقارب ـ بإثارة هذا الموضوع على صفحات الأسبوع: فضحاً لهذه الروح الخبيثة التي تسيطر على بعض الناس فتجعلهم يعيشون، بعد أكثر من ألف وأربعمائة سنة على استقرار الإسلام في النفوس والأوطان، بعقلية العصبية الجاهلية التي أدانها القرآن الكريم بمثل قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13]. وبيّن فسادها النبي صلى الله عليه وسلّم بقوله: «**يا أيها الناس: كلكم لآدم وآدم من تراب**» وبتأكيده أنه: «... **لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى**». وقد عرّض رجل بلون رجل آخر فقال له: يا ابن السوداء، فقرّعه رسول الله ﷺ بقوله: «**أعيّرتَهُ بأمه؟ إنك امرؤ فيك جاهلية**».

بهذه الروح الطيبة عاش المسلمون ويعيشون، لا فرق بين ذي بشرة بيضاء،

وذي بشرة صفراء أو سوداء إلا بالتقوى. وبقدر ما يبتعد أحد عن ذلك يكون بعده عن المعاني التي أمر الإسلام بتمثلها في حياتنا، وبتحكيمها في علاقاتنا الإنسانية. والعبرة ليست بما يطلقه أحدنا من شعارات، وما يدعو الناس إليه في الخطب من سلوك، ولكن العبرة بما يفعله هو حين يكون في موضع الاختبار. فيصدِّقُ فعلُه قولَه أو يكذبُه.

حدثتني سيدة فاضلة بعد نشر مقال الأسبوع الماضي لتقول لي: إن من واجب الكتاب الاهتمام بهذه القضايا الاجتماعية والإنسانية التي ترد الناس إلى الحق، الذي ينساه كثيرون منهم، في غمرة التأثيرات المتراكمة من القيم الاجتماعية الخاطئة والمفاهيم الطبقية المغلوطة، وقصت عليَّ قصة مؤثرة عن موقف شخصي تصادف أن نشر المقال الماضي وهو موضع بحث في أسرتها، فتراجع أحد أطرافه عن موقفه لئلا يكون كذلك الزعيم الاشتراكي الذي قصصت جانباً من قصته. ولعل صاحبنا قد أثيب بذلك على رغم أنفه!!

وتَلَقَّيت رسائل متعددة من قراء مُختلفي المشارب، أنقل من إحداها (رسالة القارئ النوبي السكندري: علي عوض الله محمد) النص الآتي:

«إن أبناء النوبة ليسوا في حاجة إلى شهادة أي فرد كائناً من كان بمصريتهم فهم مصريون قلباً وقالباً؛ بل هم أخلص وأوفى الناس لوطنهم مصر العظيمة والمحروسة، ولم يكن النوبي يوما عميلاً ولا خائناً ولا جاسوساً. ولا يخفى على أحد أن أبناء النوبة عاشوا طوال حياتهم وعلى مر العصور جسوراً للمحبة والأخوة على حدود مصر الجنوبية، ولقد كان خطأً كبيراً تفريغ منطقة النوبة بجنوب الوادي وتهجيرهم عشوائياً إلى الشمال عند بناء السد العالي والذي بدأنا تصحيحه بمشروع توشكى العملاق.

إن صلاح اقتصاد مصرنا الحبيبة وازدهارها المأمول في المستقبل القريب قائم في المقام الأول على تضحيات أبناء النوبة فعلى مدى قرن من الزمان وهم

يقدمون كل مرتخص وغال ويقدمون التضحية تلو الأخرى بأرضهم وأرض أجدادهم وزرعهم وضرعهم ونخيلهم وتراثهم ورفات آبائهم وأجدادهم وحضارتهم، ومنذ بناء خزان أسوان في مستهل هذا القرن الذي أوشك على الرحيل، وتعلياته المتتالية في النصف الأول منه، ثم بناء سد أسوان العالي في النصف الثاني منه، وأبناء النوبة يقدمون تضحياتهم بنفوس راضية لكي تحيا أمُّنا مصر وترتقي بين الأمم كما كانت في ماضيها. وما زال أبناء النوبة يعانون مشاكل تهجيرهم الذي تم عشوائياً.

هذا وأن أبناء النوبة قدموا دماءهم الزكية الطاهرة فِداءً لوطنهم في كل الحروب التي خاضتها مصر على مر العصور وسجلُّ شهدائهم خير دليل على ذلك.

وأما قضية اللون الأسود التي أثارها الشخص المشار إليه بمقالكم فلا يُعنينا من أشخاصها أحد ولكن الذي يُعنينا أن مصرنا الحبيبة إحدى أهم دول القارة السوداء إفريقيا، ومستقبلها الاقتصادي والاستثماري، وأسواقها المستقبلية مع دول هذه القارة. وإن سياسة مصر الخارجية اليوم تعمل بكل طاقاتها لتنمية وتقوية هذه العلاقات. ولكني أتساءل «كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟!» لأن أصحاب الشعارات الجوفاء البالية يعتنقون العنصرية البغيضة التي غربت شمسها وأفلت حتى في البلاد التي كانت مسرحاً وموطنها لها. وهل أجد من يدلني عن كيفية التعاون مع الأفارقة أصحاب البشرة السوداء وبين ظهرانينا من يسميهم ـ أو يعيرهم ـ بألوانهم».

□ □ □

وهي رسالة لا تحتاج مني إلى تعليق وفي معناها كان عدد آخر من الرسائل، بل ذهب الحماس ببعض كتابها مذهباً فيه كثير من الغلو الذي لا أقره. وإن كنت ألتمس لهم ألف عذر بسبب الغضب الذي استثاره تصرف غير مقبول،

بأي معيار جرى قياسه به، أَوْشك أن يدمر حياة شابين بريئين، وأن يقضي على كل أمل لهما في سعادة حقيقية، ظلماً وإفكاً وعدواناً.

وقد كان في نيتي أن أترك المسألة الخاصة بالزوجين الشابين ـ اللّذين أرجو أن يكونا سعيدين الآن ـ بعد أن حيل بين بطش الأب الزعيم السياسي وبين أن يعصف بحبهما بجهد يجب أن يشكر للقيام به أصدقاء لا أملك إعلان شكري لهم، وأن أتجه بحديثي إلى بيان حقائق الإسلام في شأن حقوق النساء في الزواج وحدود حقوق الآباء فيه. وهو موضوع آمل أن يتاح لي القول فيه بما يناسبه من التفصيل.



السنهوري وأوراقه(١)

الأفذاذ في تاريخنا المصري لا يكاد يُحصيهم عدّ، ونحن من أبرع الأمم في نسيان عباقرتها وصُنّاع مجدها، ومن أسرع الأمم إلى هدم ما شيَّدته جهود السابقين منا، وإنكار فضلهم ولو كان ماثلاً للعيان.. والأمثلة لا تُحصى من انتحال مفاخر الفراعنة إلى التنكيل بأحمد قدري[2] جزاء ما قدمت يداه من خير لبلاده وآثارها..!! وفي خِضَم هذا النكران المستمر جيلاً بعد جيل، خرج إلى القراء كتاب فريد في محتواه هو كتاب: عبد الرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، وقد قام على إعداده ابنته الدكتورة نادية السنهوري، وتلميذه أستاذ القانون الفذ: الدكتور توفيق الشاوي.

والكتاب يضم ما كان السنهوري ـ رحمه الله تعالى ـ يُسَطِّره بين حين وحين من خواطر شخصية في كراساته وأوراقه، وهو مليء بالدلالات على شخصية الرجل العظيم، وعلى علو همته وسمو خلقه، ودقة تفكيره وحدَّة ذكائه.. حتى ليكاد الذي لا يعرف السنهوري ولم يره، أن يشعر وهو يقرأ صفحات هذا الكتاب أنه واقف أمامه يحدثه، ويبثه آراءه وآماله وشجونه وذكرياته في لغة عفوية لكنها بالغة الجمال خالية تماماً من العامية وآثارها، مُحْكمة في تركيبها وبنائها كما لو كان كل سطر فيها حكماً أو جزءً من حكم يكتبه القاضي العادل ذو البيان الجميل، ليبقى على مر الزمان قبساً خالداً من الحق، وسيرة تدرس ومثلاً يُحتذى.

---

(1) نشر والفصلان الآتيان بعده في رجب 1418هـ = مارس 1988م.

(2) أحمد قدري، رحمه الله، كان رئيساً لهيئة الآثار المصرية، وأبلى بلاءً حسناً في حمايتها. انظر فصل: أحمد قدري: حارس الآثار، من هذا الكتاب.

وللكتاب مقدمتان: كتب أولاهما الدكتور الشاوي فعلّق على بعض المحاور التي دارت حولها مذكرات السنهوري، وحلل كثيراً من الأفكار الرئيسية التي شغلته في حياته فتضمنت إشارة إليها أوراقه ومذكراته، وصنف هذه الأوراق فدلنا على أن فيها 186 موضع كتب السنهوري فيها عن الإيمان والإسلام والشريعة الإسلامية والوحدة الإسلامية، و90 مرة كتب فيها عن الوطنية وخِطَطه وآماله للمساهمة في النهضة المصرية التي عاش بداياتها وأواسطها، وأن باقي مذكرات السنهوري تضمنت تأملاته في الأخلاق والفلسفة والمجتمع والتربية والفقه والأدب والشعر.

وقد أصاب الدكتور الشاوي حين وصف هذه المذكرات بأنها تعبر عن «كفاح الجيل الذي يمثله الرجل العظيم، وقد تحقق فعلاً، بل إن فيها تخطيطاً لما يجب أن تعمل لأجله أجيال قادمة أخرى. . . وهو يقدمها بأمل» أن يحققوا ما عجز أسلافهم عن تحقيقه من الخطط التي رسمها ذلك العبقري والأهداف العليا التي عَمِلَ لها ذلك العصامي الفذ، والمبادئ السامية التي آمن بها»

والمقدمة الثانية كتبتها الدكتورة نادية السنهوري، وهي دالة على أنها إن لم ترث حب أبيها للقانون وولعه به، فقد ورثت قبساً من بيانه المشرق ولغته الجذابة على صحة ألفاظها ورصانة تعبيراته فيها. وهذه المقدمة تُلَخص بصدق واضح فيها علاقة الابنة الوحيدة بأبيها تعلقاً به، وغيرةً من كتبه وأوراقه، ونفوراً من التخصص فيما تخصص فيه، ثم . . . عوداً على بدء، أو إيماناً بأنه: «ما أحلى الرجوع إليه». . فهي ـ بِراً بأبيها وإعجاباً مستحقاً به ـ تعكف على ترجمة رسالته الثانية للدكتوراة عن الخلافة، وتُوشك أن تقدمها الآن إلى النشر لتضيف إلى آثار أبيها العربية الخالدة، أثراً جديداً مترجماً هذه المرة عن الفرنسية.

وجُهد الدكتورة نادية والدكتور الشاوي كبير في نشر هذه المذكرات، وتعليقات الدكتور الشاوي عليها تضيف في أغلب الأحيان جديداً مفيداً إلى ما

كتبه السنهوري ﷺ، في جانب حياته العامة، أو في جانب حياته الشخصية، أو في جانب فكره وتطوره وما بدأ به وآل إليه.

وحسب هذه المذكرات ـ حين يقرؤها الناس ـ أن ترد إلى السنهوري اعتباره في جانب وحيد: جانب اهتمامه بالشريعة الإسلامية وإيمانه بها وحرصه عليها.

فقد مضت حقبة ساد فيها بين الإسلاميين ظن عجيب أن السنهوري كان المسؤول عن النكبة التي حلت بنا في نقل القانون الفرنسي إلى البلاد العربية..

وكتبت أقلام وتحدثت ألسنة وسمعت آذان وأيقنت قلوب أن السنهوري ـ ﷺ ـ كان مُنَاهضاً لتطبيق الإسلام ـ شريعةً وقانوناً ـ في بلادنا ـ مصر ـ وفي البلاد العربية بوجه عام. ولقد كنت ممن يُنكر ذلك أشد الإنكار، ويستدل على إنكاره بما كتبه السنهوري في الخلافة (1926) وبما نقله في القانون المدني المصري (الصادر سنة 1948) من مبادئ الشريعة والفقه الإسلاميين، وبما صنعه في القانونيين المدنيين السوري والعراقي ـ بعد القانون المدني المصري ـ من الاعتماد على الفقه الإسلامي بصورة رئيسية، وبكتابه عن مصادر الحق في الفقه الإسلامي (4 أجزاء)، وبآرائه التي أعلنها في كثير من مقالاته ومحاضراته العامة..

ولكن الغلبة كانت لِذَاك الصوت الذي جهر بالتهمة الظالمة للرجل العظيم حتى رُمي بالعمل على تحقيق مخططات أعدائنا من الأوروبيين الاستعماريين!! وصدَّق كثيرون من الناس ذلك.

فجاء نشر هذه المذكرات يبيِّن: أن السنهوري منذ كان طالباً في فرنسا يدرس القانون في سنين بعثته الأولى وهو يعيش قضية تطبيق الشريعة الإسلامية يفكر فيها ويخطط لها، ويكتب آماله وخططه ومذكراته ثم ينفذ ما استطاع منها حين ساهم مساهمة فعالة في إنشاء معهد الدراسات العربية العالية (ضمن

جامعة الدول العربية)، وقبل ذلك حين وضع القانون المدني العراقي، حتى نظم في وضعه شعراً خاطب فيه أبا حنيفة (إمام العراق) بقوله:

أبا حنيفة هذا فقهكم بَقِيَت   منه الأصول وقامت أفرع جدد
ماذا على الدوحة الشماء إن ذهبت   منها الفروع وظل الجذع والوتد؟

وفي هذه الأوراق عشرات من المعاني التي ينبغي الوقوف عندها للتعرف على موقف هذا القانوني الذي لم تُنْجب مثله الأمة العربية حتى اليوم، ولا يغني ذلك عن قراءة الأوراق كلها والتعليقات المضافة إليها، ولكنني سأختار لأكمل هذا العرض ـ الفصلين التاليين ـ آراءه في تطبيق الشريعة، وآراءه في مناهضة الاستبداد والحكم الدكتاتوري وموقفه من الطغيان.



السنهوري وأوراقه

«لا يُذِلُ بلداً عسف الحكام، بل استخذاء المحكومين، ولو أن كل محكوم شجّعت نفسه فقاوم العسف لكان العنت الذي يصيبه من المقاومة أيسر من العنت الذي يناله من الضيم».

هكذا تحدث السنهوري ـ أو كتب ـ في القاهرة في 7 فبراير 1950 أي قبل نحو من ثمانية وثلاثين عاماً. . وهي عبارة خليقة بأن تكتب بمداد من نور، وتضمن في محفوظات الناشئة من أبناء بلادنا، وأن تكون مثلاً يضرب لتأمل العالم الجليل والقاضي العادل وفقيه القانون في حق المقاومة ـ أو واجب المقاومة ـ يقع على عاتق المظلومين أن يمارسوه ضد ظالميهم، وقبيل نهاية العام نفسه يكتب السنهوري في مذكرة تاريخها 12 نوفمبر 1950 «الصبر إذا تذرّع به الفرد فهو ثبات وقدرة على التحمل، أما إذا تذرعت به الأمة فهو خنوع واستسلام».

وعقب الاعتداء الأثيم على السنهوري ـ وهو إذ ذاك رئيس مجلس الدولة ـ كتب يقول: «إذا أصبحت اليوم شديد التقدير لمعاني الحرية الشخصية وحرية التعبير عن الرأي والفكر بوجه عام فليس ذلك لأنني لم أكن أدرك هذه المعاني من قبل، بل لأنني بالنسبة إليها كالمريض الذي لم يستطع أن يقدّر نعمة الصحة إلا بعد أن أصابه المرض، فالحرية كالصحة من أعظم نِعَم الله، لكن الإنسان لا يقدّرها حق قدرها إلا بعد أن تزول».

وقد كان تأثره بحادث الاعتداء عليه عظيماً حتى أنه حين زاره جمال عبد الناصر في بيته بعد أن خرج من المستشفى الذي عولج فيه مما لحقه من

إصابات أَبى أن يلقاه ولم يسمح له بدخول بيته [ص 284 من المذكرات في تعليقات الشاوي نقلاً عن زوجة السنهوري] وقد بقي بين حين وحين يتأمل هذا الاعتداء ويشير إليه فيما يشبه الرمز ففي مذكرة تاريخها 10 ديسمبر 1954 ينقل بيت المتنبي:

إذا استشفيت من داء بداء ... فاقتل ما أعلّك ما شفاك

وينظم هو:

وكنا كمن يخشى الصداع فعندما ... أصيب به داووه بالسرطان

فيا رب زحزح غمة ما لنا بها ولا ... بالخطوب الجاريات يَدَانِ

وهو ـ كما يعلق الدكتور الشاوي ـ يقارن بين الاستبداد الملكي، الذي عده صداعاً، والاستبداد العسكري الذي عده سرطاناً. ويدعو الله أن يكشف غمته عن الأمة؛ لأنها إزاءها لا حول لها ولا قوة.

ويُلَخص السنهوري الفارق ـ في نظره ـ بين الديمقراطية والديكتاتورية فيقول في مذكرة تاريخها 18 أكتوبر 1955: «من أهم الفروق ما بين الديمقراطية والديكتاتورية: أن الحاكم في النظام الديمقراطي يستشعر الخوف من المسؤولية أما الديكتاتور في النظام الديكتاتوري فيستشعر الخوف من «الاغتيال» وهو فارق تدل على صحته ودقة نظر السنهوري فيه أحداث التاريخ، وقراءة ميزانيات أيّة دولتين تنتمي إحداهما: إلى النظام الديمقراطي والأخرى: إلى نظام ديكتاتوري لتتبين كم ينفق على «أمن الحاكم» في كل منهما وكم ينفق ـ من ناحية أخرى ـ على أمن الشعب ورفاهيته وتقدمه.

وحين يبلغ الثالثة والستين من عمره يكتب أنه سوف يقسم ما بقي من حياته للعمل على ثلاثة أغراض.

تكافؤ الفرص بين الناس من يوم أن يولدوا إلى أن يتم إعدادهم لمعترك الحياة.

العمل على تنمية الإنتاج إلى الحد الواجب لنشل البلاد من وحدة الفاقة.

العمل على دعم الديمقراطية وما يستتبعه من وجوب سيادة القانون وحماية الحريات العامة.

[مذكرة تاريخها أغسطس 1957]

وفي 11 فبراير 1958 يكتب السنهوري «الديكتاتور: هو الرجل الذي يتيح له الحظ أن ينشئ ويجمع ويدخر قوات كبيرة تُمكنه من أن يرتكب أخطاء كبيرة دون أن ينكشف» وفي أول مذكرة بعدها [3 مارس 1958] يكتب: «لا نريد ملوكاً ولا طغاة».

وفي 23 يناير 1966 كتب السنهوري «لا أحب أن أكون طاغية ولكن أحب أن أحطم الطغيان».

وفي 29 مايو 1967 ومصر في غمرة الدعايات الضخمة التي مهدت لنكبة 1967 يكتب السنهوري «ما رأيت أنكى من أن يتصدى للدفاع عن الحق رجل قام على الباطل»، ولا شك أن الحق الذي يشير السنهوري إليه هو حَقُنا، المغتصب في فلسطين وفي خليج العقبة وفي أن نأمن العدوان من مغتصب ديارنا بالقوة الغاشمة والتأييد العالمي الظالم.. أما الرجل الذي قام على الباطل فإن السنهوري قد نزَّه قلمه عن الإشارة إليه فلا ندري من هو.

وآخر ما كتبه السنهوري عن الحياة العامة ـ والسياسة بوجه خاص ـ النصوص الثلاثة الآتية:

«هناك من التجار من يتعمَّد إحراق متجره حتى لا ينكشف إفلاسه فهل هذا التاجر هو الذي علم رجال السياسة بعض أساليب العمل» (19/ 6/ 1967).

«وهنيئاً لحكومتنا المظفرة إنها دائماً على الحق، وهي دائماً تكسب الرهان، لا ينزل حلبة السباق إلا حصان واحد وهي تراهن على هذا الحصان» (17/ 7/ 1967).

«ونحن أُمة فذة ثلاثون مليوناً من البشر، ينظرون جميعاً بنفس العين ويسمعون جميعاً بنفس الأذن ويتكلمون جميعاً بنفس اللسان» (18/7/1967)».

رَحِمَ الله السنهوري فقد أثبتت أوراقه أنه كان عدواً للطغيان مقاوماً للظلم داعياً للثورة عليه، وبقي أن يتأمل ذلك كله ـ وغيره ـ أولئك المفتونون بهدم رموز المجد والقوة في هذه الأمة المغرمون بانتحال نقائص لمن لا يستطيعون إنكار فضائلهم، وليتأملوا أي السبيلين أهدى أن يبقى عظماؤنا معالم صادقة لاقتداء أجيال متتابعة بهم، أم أن يسقطوا في بئر الاتهامات الظالمة حتى يظن أن هذه الأمة لم تنجب ـ أبداً ـ رجالاً شرفاء تُقْتفى آثارهم وَتُخلد في ذاكرة التاريخ الوطني سيرتهم.



السنهوري والشريعة

في أول ورقة من أوراق السنهوري التي نشرتها دار الزهراء للإعلام العربي وأعدها تلميذه الدكتور توفيق الشاوي وابنته الدكتورة نادية السنهوري نقرأ قوله (ص 37):

«ماذا يهمني أن أعرف إن كنت ولدت في رجب أو شوال أو ذي الحجة ما دمت أعرف أنني ولدت يوم 12 أغسطس 1895 ميلادية، إن لباسي إفرنجي، ولساني به اللغة الإفرنجية، والوسط الذي أعيش فيه إفرنجي، فلماذا أريد أن يكون تاريخ ميلادي عربياً؟ أريد تقوية إرادتي فهل أستطيع؟ سأرى. . .» ويقول الدكتور الشاوي في تعليقه على هذه «الورقة»: إنها تمثل بداية ثورته على اللوثة الإفرنجية التي غرق فيها المجتمع.

وهذا النص كتبه السنهوري قبل تخرجه في مدرسة الحقوق سنة 1917، وهو يمثل بلا شك تعبيره الأول عن شعوره بضرورة تميّزه الإسلامي عن العالم المغزو تماماً بالفكر الغربي الذي يحيط آنذاك بحياته. وقد استمر هذا الشعور يتزايد في يقينه مع الأيام، ويترجمه تخصصه القانوني إلى تعبير متكرر ـ وإن كان متنوعاً ـ عن رغبته في إحياء الشريعة وتطبيقها في المجتمع المصري بوجه خاص، وفي المجتمع الشرقي (وهو التعبير الذي يستخدمه السنهوري للدلالة على العالم الإسلامي) بوجه عام.

ولم يكن السنهوري في ذلك إلا فقيهاً أصيلاً متميزاً، زادته الأيام بما علمته، والتجارب بما أنضجته، إيماناً بضرورة الاستفادة في بناء نظامنا القانوني، على أساس صحيح ومتين، من تراثنا القانوني الإسلامي فهو يكتب في 11/1/1923:

«يجب تناول الشريعة الإسلامية بأسلوب العصر الحاضر، وتقريب الأحكام الإسلامية وغيرها مما قرب إليها». وليست هذه خاطرة عابرة للسنهوري، بل هي بعض نتائج تفكيره العميق وأمله المستمر في خدمة الشريعة، ففي بداية وجوده في فرنسا يكتب في 25/ 2/ 1922: «وددت لو وَفَّقني الله إلى خدمة بلادي في الوجوه الآتية:

أشترك في عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية وجعلها صالحة للتقنين في الوقت الحاضر. .» وبعد ذلك بسنة تقريباً يكتب: «وددت لو خدمت القانون في شيئين: أن أَصِلْ في الشريعة الإسلامية الماضي بالحاضر. .»

وهو لا يرى في الشريعة نظاماً قانونياً يُراد «إدخاله» إلى بلادنا، بل يرى فيها «قانون الأصل»: «يخطر لي لأول وهلة أن الشريعة الإسلامية هي القانون العام في التشريع المصري الحاضر فكل ما لم يتعرض له المشرع بنص يرجع فيه إلى الشريعة الإسلامية» [ليون في 19/ 10/ 1923].

والسنهوري في آماله لخدمة الشريعة الإسلامية، وفي رؤيته لها «القانون العام» في مصر لا يصدر عن عاطفة محمومة ولا مشاعر هائجة، ولم يكن يرمي إلى «تقديم شعار أكثر منه تحليل موقف، وإلهاب العواطف والمشاعر بدلاً من استثارة العقل وملكة النقد وقدرة التحليل»، هذا هو ما يصف به محمد سعيد العشماوي مقالاً للسنهوري عن «الدين والدولة في الإسلام». واعجب ما شاء لك العجب، من القدرة على القفز على الحقائق، بل من الجرأة على محاولة وأدها وهي حيّة ناطقة.

والدليل على صحة ما أقول هو ما كتبه السنهوري في عشرات المواضع من أوراقه مقدِّماً مشروعات متتالية لخدمة الشريعة خدمةً علميةً عمليةً في وقت واحد: فهو يقدِّم مشروعاً متكامل الخطوات لإصلاح الأزهر، ولإصلاح

القضاء الجنائي، [ص 95 من أوراقه في 26/ 8/ 1923]، ويقدّم برنامجاً لتوحيد قانون الأحوال الشخصية على أساس من الشريعة الإسلامية [ص 83 من أوراق في 11/ 1/ 1923]، وهو يتحدث في مواضع متعددة عن الشرع والعقل مقرراً أن الإسلام «أوجد في الأحكام التي أتى بها مرونةً، وجعلها صالحة لكل زمن تطبق فيه» [ص 88 في 11/ 3/ 1923]، وهو يتصور ـ قبل ذلك ـ برنامجاً للدكتوراه في دراسة القانون في مصر فيجعل للشريعة الإسلامية مكاناً متميزاً في مواده مقرراً أن دراستها يلاحظ فيها تطبيق القانون المقارن وأن تشجع الرسائل التي توضع في الشريعة الإسلامية وتاريخ التشريع الإسلامي بحيث تكون طريقة البحث كفيلة بتطبيق نظريات القانون المقارن مع الشريعة وبث روح العصر وظروفه الاجتماعية والاقتصادية [ص 81 من أوراقه في 27/ 12/ 1922]، ويعلل السنهوري اقتراحه هذا بقوله:

«إن الذي يربط الأمة برباط قوي هو الماضي. ولن تستطيع أمة أن تتخلص من ماضيها إلا تاهت في ظلمات لا تهتدي فيها، وأحرص ما يحرص عليه المصري في نظري هو صبغته الشرقية (أي الإسلامية) مهما جرفها تيار أوروبا القوي، فإننا نستطيع تغيير كل شيء إلا نفوسنا وإيماننا بالله» [ص 126 من أوراقه في 31/ 10/ 1923].

ويحدد السنهوري السبيل الذي يراه لإحياء الفقه الإسلامي فيقول: «أرى أن الأساس الذي يُبنى عليه إحياء الشريعة الإسلامية يجب أن يكون كما يأتي:

1 – تميز الاعتقاد الديني المحض عن الشريعة باعتبارها قانوناً لتنظيم علاقات البشر بعضهم ببعض (الفقه أو علم الفروع).

2 – في نطاق الفقه يؤخذ الجزء الخاص بالقانون وتستخرج منه القواعد العامة للشريعة الإسلامية، وهي قواعد تصلح، لعموميتها، أن تطبق في كل زمان ومكان وتعتبر هذه القواعد أصولاً للشريعة.

3 - هذه الأصول لا تتغير باعتبارها أصولاً، ولكن تطبيقاتها تختلف **أولاً**: باختلاف الزمن، **وثانياً**: باختلاف الأمم.

ويجب ربط الماضي بالحاضر ربطاً لا يقيد الحاضر فيغله ويوقف تقدمه، ولا يقطع صلته بالماضي فتنعدم وحدة الشريعة الإسلامية في مجموعها. وفي إحياء الشريعة الإسلامية لا ينبغي الاقتصار على كونها شريعةً صالحةً لتطبيقها على المسلمين في العصر الحاضر بل على غير المسلمين أيضاً. وليس معنى ذلك إرغام غير المسلمين على اتباع قواعد لا تقرها معتقداتهم وأديانهم المختلفة التي يجب احترامها احتراماً تاماً بل معناه: أن تكون حركة إحياء الشريعة الإسلامية مبنية على أساس لا يتناقض مع هذه المعتقدات الدينية. .» [ص 145 من أوراقه في 24/ 2/ 1924].

أما كيف يكون ذلك فإن السنهوري يكتب في 2/ 9/ 1924:

«. . . فلا يغيب عمن يريد القيام بإصلاح من هذا القبيل أن يترك للشريعة مرونتها ويكتفي باستنباط أحكام منها تتفق مع العصر الذي هو فيه دون أن يرتكب خطأ، فيقول بصلاحية هذه الأحكام المستنبطة صلاحيةً مطلقة، فقد يجيء عصر آخر تتغير فيه المدنية والآراء السائدة في الوقت الحاضر، وقد يكون في بعض من الآراء في فقه الشريعة ما لا يصلح في الوقت الذي نحن فيه ويجب تعديله في نظر البعض، ثم يأتي عصر آخر يكون فيه نفس الرأي صالحاً» [ص 161 من أوراقه].

□ □ □

لقد تعمدت أن تكون الأوراق التي أعرضها من بواكير أفكار السنهوري لتدل على مدى أصالة إيمانه بالشريعة الإسلامية وصدق رغبته في العمل على النهوض بفقهها.

وقد يتفق بعضنا مع بعض آراء السنهوري، وقد يختلف بعض منا مع بعض

آرائه، ولكن أحداً لا ينكر فضل نشر أوراقه في التعرّف الدقيق على اتجاهه الفكري وآرائه القانونية التي أمضى حياته، بعد تدوينها، في محاولة وضعها موضع التطبيق. ولا ينكر أحد ـ كذلك ـ صدق ما قلناه من قبل: «إن القانون الإسلامي أصيل في هذه الأمة أصالة العقيدة نفسها»، والسنهوري في استمساكه بالعمل على إحياء الشريعة الإسلامية والنهوض بفقهها شاهد صدق على ذلك. وسيرته العملية تجيب بالإيجاب عن سؤاله، «هل أستطيع تقوية إرادتي؟».



مرحباً بالشيخ الإمام[1]

تَحْتفي مصر هذا الأسبوع بزائر كريم، ورمز من رموز الصمود العربي والإسلامي، العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان.

والشيخ الجليل من العلامات البارزة إسلامياً وعربياً، لا في لبنان وحده، ولكن في المجالين العربي والإسلامي على اتساعهما محلياً وعالمياً.

وحين تجلس إلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وتستمع إليه، تُحار في وصفه، فهو سياسي مُحنك، ومُحاور بارع، وفقيه مجتهد، وصاحب بيان أخّاذ وذو شجاعة بالغة في الجهر بالحق، وهو شديد التواضع في مظهره ومخبره، جم الأدب في قبوله الرأي أو الاعتراض عليه، يذكرك منذ أن تقع عينك عليه إلى أن تغادر مجلسه بأصحاب السير العطرة من العلماء العاملين الذين تركوا ذكراً لا ينساه الزمان بما أدوا من خير إلى دينهم وأمتهم ومريديهم.

وإذا جمعك بالشيخ عمل عام في مؤتمر أو ندوة أو لقاء جماهيري، رأيت من حضور بديهته، واستمرار يقظته، ودقة مراقبته لكل كلمة أو حركة كأنه المعني وحده بتصحيح ما يقع فيه أي من المشاركين في العمل من هفوة، أو تدارك ما يقع لأي واحد منهم من كبوة. وقد مر لبنان ـ والعرب جميعاً معه ـ بمحنة الحرب الأهلية الضروس التي أكلت الأخضر واليابس، وقد فتن في هذه المحنة أكثر الناس، وصمد القليل النادر منهم، وبهؤلاء الصامدين، استطاع لبنان أن يبقى كما كان، رمزاً للقدرة على العيش المشترك بين أصحاب العقائد

---

(1) نشر في شوال 1417 هـ = فبراير 1997م.

المختلفة، والمذاهب المتنافرة، بل عاد لبنان بعد هذه المحنة إلى موقع، لم يكن له من قبل، ولم يكن متصوراً أن يشارك فيه، ألا وهو موقع المواجهة المسلحة مع العدو الصهيوني. ومن هذا الموقع قدَّم لبنان مئات الأمثلة في البطولة والتضحية والاستشهاد في سبيل الله وفي سبيل أرض العروبة والإسلام، ولا يستطيع أحد أن ينسى شهداء (قانا) الأبرار.

ولم يكن لبنان بقادر على صغر حجمه الأرضي، وقلة تعداده ـ إذا قيس بتعداد العرب والمسلمين، واهتمامه الرئيسي الذي اشتُهِرَ به محلياً وعالمياً، بالتجارة وصناعة الاقتصاد ـ لم يكن قادراً مع ذلك كله، على عبور مِحْنة حَرْبه الأهلية، وعلى الخروج منها أصلب عوداً وأشد وحدةً وأكثر عطاءً للأمة، إلا بصمود القلة الصامدة من أبنائه الذين صمدوا بصمود قياداتهم ومراجعهم الروحية أكثر مما صمدوا بأي شيء آخر، وكان من علامات هذا الصمود البارزة، كما كان من علامات دعم المقاومة المستمرة، سماحة العلامة، محمد مهدي شمس الدين، فضرب في خلال ذلك كله، المثال تُلْو المثال لدور العالم العامل في قيادة الأمة إلى ما يصلح لها دينها ودنياها.

ومن فقه الشيخ في عمله السياسي، أمران بارزان ليتهما يكونان محل القدوة به، عند شبابنا وشيوخنا على السواء. **فأما الأمر الأول**: فهو موقفه من الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين في لبنان وهو موقف بالغ الشجاعة، عميق الأخذ من أصول الإسلام الأولى، خالص التوجه إلى المصلحة العليا للوطن عموماً وللبنان خصوصاً.

وأما الأمر الآخر: فهو موقفه في رفض العصبية المذهبية، شيعية كانت أم سنية، فهو يرى المسلمين أمةً واحدةً من دون الناس، كما وصفتها صحيفة المدينة التي أمر بكتابتها رسول الله ﷺ غداة هجرته إليها لتكون ميثاقاً بين أهلها.

وهو يرى المذاهب الفقهية كالمدارس القانونية: وجوه تفسير، ومناهج اجتهاد، ومسالك فهم للشريعة الثابتة التي تتمثل في الكتاب والسنة.

وهو يرى أن كل خلاف تاريخي بين الفرقتين العظيمتين في الإسلام لا يجوز بعثه؛ لأن بعثه فتنة مدمرة يستفيد منها أعداء الأمة لا أبناؤها، وأن الخلافات الكلامية (العَقَدية) لا جدوى من إثارتها؛ لأن أحداً لن يغيّر اعتقاده، وفي الأمر متسع يخرج بنا عن الجدال حولها، إلى تحمل الخلاف فيها، ترجيحاً لمصلحة الوحدة على مفسدة الفرقة.

وهو يرى أن الخلافات الفقهية (في الفروع) ليست مثار فرقة بين المسلمين أصلاً، فإذا اتسع صدر الإسلام السني لأربعة مذاهب مستقرة وخامس هو المذهب الظاهري، ولعشرات المذاهب التي لم تدّون وبقيت آراء أصحابها في كتب الفقه المقارن، مراجع للمجتهدين والمقلدين على السواء، فإنه لا يجوز أن يضيق عن الخلافات الفروعية في مذهب الشيعة الإمامية.

وبهذا الفهم العميق قابل الشيخ ـ كما حدثني بعض خلصائه ـ طلب بعض الشباب في بعض الدول الإفريقية مساعدته لهم في نشر المذهب الشيعي في بلادهم، بقوله: «اعملوا على نشر الإسلام ونصرته، وتجميع المؤمنين به، فهذا خير لكم من العمل على نشر مذهب بعينه يتفرق الناس بسببه من حولكم».

وبهذا الفهم العميق نفسه، تحدث الشيخ في صراحة بالغة عن قضية اتهام بعض الشباب في مصر بمحاولة نشر التشيع والدعوة إليه، فقال: إنها إذا كانت مسألةً سياسيةً لإحداث فتنة في صفوف المسلمين في مصر، وضرب بعضهم ببعض فإنها يبوء بإثمها الساعون فيها، لا يجوز أن تحمل أوزارها للشيعة جميعاً؛ لأنهم براء من هذا الأمر، وإن كانت دراسةً «فقهيةً» للمذهب فإن الأزهر كان سَبَّاقاً إلى هذه الدراسة وأصدر منذ زمن طويل، متن المختصر

النافع في فقه الإمامية، وهو من أهم المتون عندهم وفتاوى علماء الأزهر من الأربعينيات حتى اليوم تؤيد الدراسة المقارنة للمذهب الشيعي الإمامي باعتباره أحد المذاهب الإسلامية المعتبرة.

وحين تذكر جهود التقريب بين المذاهب يقرر الشيخ في وضوح أن مهد التقريب وموطنه هي مصر، وليس لبلد آخر سواها أن يدعي لنفسه مكاناً أو مكانةً في هذا الأمر، وأن علماء الشيعة وعلماء السنة المؤمنين بوجوب التقريب يؤمنون جميعاً بأن المكان الوحيد الذي تصلح فيه هذه الدعوة، وتقبل إذا صدرت عنه، هو مصر الأزهر.

وللشيخ محمد مهدي شمس الدين اجتهاداته الفقهية المستقلة، التي تثير اهتمام المجتهدين والباحثين من السنة والشيعة على سواء.

ومن أهم تلك الاجتهادات، اجتهاده في شأن ولاية المرأة للسلطة، وفي أحكام الستر والنظر، وقد أصدر في كل من هذين الأمرين كتاباً مستقلاً تحت عنوان عام يثير الانتباه. هو: «مسائل حرجة في فقه المرأة»، ومن أهم هذه الاجتهادات: انتهاؤه إلى جواز تولي المرأة السلطة السياسية بكل أنواعها بما في ذلك رئاسة الدولة، بعد أن ناقش أدلّة المانعين لذلك من القرآن والسنة، ودعوى الإجماع، ووجوه الاستحسان، ومُقتضى الأصل العملي في المسألة.

ومن هذه الاجتهادات قوله: إن الأمة الإسلامية، بانتهاء الخلافة الراشدة عند أهل السنة، وبالغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر عند الإمامية، قد استردت ولايتها على نفسها، فهي تختار حُكّامها وهم حُكام مُلزمون بالشورى مقيَّدون بسلطان المؤسسات في التقنين والمراقبة، وبالإرادة الحرة للناس الذين ينتخبون أعضاء هذه المؤسسات باختيارهم الحر.

والمقابلة بين هذا الرأي وصيغة الولاية العامة للفقيه، وصيغة عدم جواز إقامة الدولة الإسلامية في زمن غيبة الإمام المعصوم، تبيِّن بجلاء مدى ممارسة الإمام محمد مهدي شمس الدين للاجتهاد المستقل.

ومن أدق مواقفه الاجتهادية في شأن أحكام المرأة، تفريقه بين الأوضاع الاجتماعية للمرأة في الشرق والغرب والوضع الشرعي المبني على أحكام القرآن والسنة.

واجتهاده في كتابه «الستر والنظر» يذكر القارئ بالموسوعة الجامعة التي صنفها صديقنا الكريم الأستاذ عبد الحليم أبو شقة - رحمه الله - وجعل عنوانها: «تحرير المرأة في عصر الرسالة» والمقارنة بين الكتابين تظهر مدى التقارب بين الفقهين السني والشيعي في واحد من أدق الموضوعات الفقهية وأجدرها باجتهاد مناسب للعصر.

ولموقف الشيخ من الصراع العربي الإسرائيلي، دلالة لا يجوز إغفالها فهو يرى أننا لسنا في عجلة اليوم لحسم هذا الصراع. وأن الضروري هو أن نستمر صامدين - أو بتعبيره صابرين - على مواقف المقاطعة والمواجهة لهذا العدو الصهيوني، في كل موقع وفي كل مناسبة.

وأنه لا بأس على الأنظمة أن تستمر في ما يسمى بالعملية السلمية، التي تفرضها أوضاع دولية ومحلية لا قبل للأنظمة بمواجهتها، ولكن للشعوب موقفاً آخر من هذه التسوية الجائرة، هو موقف الرفض لها، وعدم الإذعان لمقرراتها، وهو موقف لا يقتضينا أكثر من مقاطعة العدو الصهيوني في المجال الاقتصادي، ومواجهته برد عدوانه، إذا بدأ هو بالعدوان في أي أرض عربية يحاول النيل من أهلها.

وقد صاغ الشيخ الجليل نظرته هذه في عبارة موجزة معبرة هي قوله: «للأنظمة ضروراتها وللشعوب خياراتها».

لذلك كله، أصبحت كلمة «الشيخ» في لبنان، تعني للمسلم والمسيحي على السواء العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، كأنه علم المشيخة أو كأن المشيخة أصبحت علماً عليه.

ولذلك كله، حق لمصر، مُسلميها وأقباطها، رسمياً وشعبياً، أن تحتفي بالشيخ الجليل، زائراً كريماً ورمزاً جليلاً من رموز العروبة والإسلام.

وجدير بالإمام الأكبر شيخ الأزهر، وهو بصدد استكمال أعضاء مجمع البحوث الإسلامية، بعد أن خلت مقاعد كثيرين منهم بالوفاة، أن يجعل اسم العلاّمة محمد مهدي شمس الدين على رأس قائمة الأعضاء الذين يقترح ضمهم إلى المجمع، وأنا زعيم له أن الشيخ سيكون شامةً في جبين المجمع وإضافة لا حد لنفعها لفقه المجمعيين وحكمتهم.

فمرحباً مرة ثانية بالشيخ الإمام، نقولها من الموقع الفكري والشعبي الإسلامي: من القلب والعقل معاً.



كلمات الحكيم حسان (١)[1]

قديماً كنا نسمي الطبيب: حكيماً. والحكيم وهو العارف بالفلسفة، إذا جمع إليها عمق الفكرة، وسداد الرأي، وصلاح العمل، وإلا فلا يسمى حكيماً.

والدكتور حسان حتحوت أحد أعلام الحكماء العرب والمسلمين في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو في الأوساط العلمية والثقافية والإسلامية نسيجُ وحدِه. يعرفه الأطباء أستاذاً متميزاً في طب النساء، وطبيباً بارعاً نظراؤه قليلون. ويعرفه أهل القلم كاتباً مجيداً، وشاعراً فحلاً. ويعرفه الإسلاميون الحركيون معلماً جامعاً بين السعي الدؤوب لنصرة الإسلام وفكرته، والفقه العميق بتنزيل أحكامه على واقع الناس، ولَعَمْري إنه لا يفلح مسلم يسعى لنصرة دينه وهو قليل البضاعة في الفقه أو عديمها. ومن أسف أن الواقعين في هذا ليسوا قليلين وهم يسيئون إلى دينهم ودعوتهم، ويُبغِّضون الناس فيما يقولون ويفعلون ولو تصادف أن كان حقاً أو صواباً.

وللدكتور حسان حتحوت عدد من الكتب أذكر منها الآن ذكرياته عن مشاركته في حرب فلسطين مع كتائب الإخوان المسلمين سنة 1948، حين كان حديث عهد بالتخرج في كلية الطب. وكتابه الرائع «بهذا ألقى الله: رسالة إلى العقل العربي المسلم»، وقد طبع عدة مرات في أقل من سنتين. وله كتاب نفيس عن تجربته في صحبة الإمام حسن البنا استعار له اسم كتاب ابن عبد ربه الشهير (العقد الفريد) يَحْكي فيه خلاصة عشر سنوات مع مؤسس الإخوان

---

(1) نشر والفصل الذي بعده في ربيع الثاني 1420هـ = أغسطس 1999م.

ومرشدها الأول. وأنا أحد الذين يَلِحون في الرجاء أن يقبل حسان نشر هذا الكتاب، ففائدة هذه التجربة عظيمة، وإتاحتها للناس من العمل الذي لا ينقطع أجره[1]. وللدكتور حسان شعر رائق، وأظن له ديواناً مطبوعاً، وله ـ على كل حال ـ قصائد حِسانٌ منشورة في صحف ومجلات عربية. وله رسالة صادقة مؤثرة عن تجربته مع مرض السرطان، وأثر الإيمان في شفائه منه.

وهو إلى ذلك كله، له خطب من عرائس الكلام، وعبارات تؤثر عنه فتتعلم منها الحكمة، ومجلسه مؤنسٌ لا يمل، وَوِدّه صادق لا يحول.

□ □ □

وقد عاش الدكتور حسان سنين عدداً في الكويت، وله فيها مُحِبون كثيرون، وتلامذة يعرفون فضله، وأصدقاء أوفياء يثنون عليه الخير كله. ثم قرّر أن خدمة الإسلام تدعوه إلى الهجرة إلى بلاد الغرب والتفرغ هناك، للدعوة الإسلامية على بصيرة بين المسلمين المهاجرين من جهة، وبين غير المسلمين من جهة أخرى.

وفضل الدكتور حسان وعلمه وفقهه وإخلاصه وصدقه، كل ذلك لا يعرف إلا بصحبته وقراءته في نصوصه كلها، وفى تجربة حياته بأسرها. ولكنني وقعت في عدد شهر المحرم 1420 = مايو 1999 من مجلة «الرشاد» (فصلية إسلامية يصدرها مركز دراسات الثقافة والحضارة في الولايات المتحدة) على حوار طويل مع الدكتور حسان حتحوت أمتعتني قراءته، ودعتني إلى تأمل ضروري في مقولات كثيرة فيه. فأحببت أن أنقل إلى القراء بعضه أملاً في أن يدعوهم ذلك إلى التعرف على هذا المفكر الإسلامي الفذ، والانتفاع بآثاره المطبوعة أو بالاتصال به لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً. وسوف أنقل كلام

---

(1) قبل الدكتور حسان مشكوراً هذا الرجاء ونشر الكتاب في دار الشروق بالقاهرة سنة (2000)

حسان وحده دون أن أعرج على الأسئلة التي وجهت إليه؛ لأن القصد هو الوقوف على جانب من جوانب فكره يتجلى في كل جملة نقلها من حديثه.

□ □ □

يقول الدكتور حسان:

«الاختراق المتزايد لجدران الجمود وحصون التقليد والآبائية أمر حميد. وقد قصدت إليه بالتأكيد، فيما قصدت إليه، عندما أزمعت أن أكتب: «بهذا ألقى الله». والعجيب أن ما يسمى الآن نزعة تجديدية تعلمته أنا، في الأربعينيات من هذا القرن على يد من لا يشك عارفوه في دينه وعلمه وأمانته. وهو النهج السوي والمحجة البيضاء لا يضيرها أن يتجاوزها البعض إلى التسيب والتميع والانفلات، ولا أن يقصّر عنها البعض فينحبس في الجمود والتقوقع والوراثية. إنما الذي رأيته جد فيما بين شبابي وكُهولتي هو أن هذه الصفحة البيضاء النقية والمرآة الصافية والدعوة الناصعة قد تكاثف عليها الغبار، وران عليها الصدأ وحجبتها خيوط العناكب؛ فَرُحْتُ مع غيري نحاول أن نجلوها ونجليها من جديد».

«كان النبي عليه الصلاة والسلام، والذين اتبعوه بإحسان إلى يومنا هذا، يناقشون الناس في الأمر الأجل، وهو «لا إله إلا الله» في غير صخب ولا عراك، متبعين في ذلك أسلوب رب العزة سبحانه وتعالى في كتابه الكريم. ونحن للأسف نتقاتل ونتعادى على «فروع فروع الفرع» التي لو صَمَتْنا عنها تماماً، في ظروفنا الحاضرة، لكان أقرب للتقوى»!

□ □ □

«رحلة العقل العربي والمسلم نحو فهم أكثر توازناً وعمقاً وأصالة . . . مستمرة من الماضي للحاضر والمستقبل. . . ومن العسير أن يظل الإنسان طبيعياً في ظروف غير طبيعية. . . ولعل من الواضح في الخطاب القرآني أنه اتجه إلى «الذين يعقلون» لا إلى الذين يتحمسون»!.

«وأود أن أُزيل لَبْساً يقع فيه كثيرٌ من المسلمين، وهو أنهم يحسبون التجديد انتهاكاً للأصل وتغييراً له. فإذا كانوا على رأي وطالعتهم بغيره انزعجوا انزعاجاً شديداً، وانطلقت التهمة الجاهزة، وكأنها الفعل المنعكس، تتهمك بتغيير الدين. وكأنما تلك التهمة سهم مشدود في قوس، مع أن الجميع يعلمون ـ نظرياً على الأقل ـ أن للشريعة ثوابتها التي لا تمس، لكن مسائل الفقه تخضع للنظر ولظروف الزمان والمكان والإمكان، وبهذا اجتمعت لنا مدارس ومذاهب وسعها المسلمون ما وسعتهم العافية في دينهم وعقلهم... والمسلمون المستنيرون يدركون أن الحاجة ماسة إلى التجديد والاجتهاد...، وأرى أن الشروط التقليدية للأهلية للاجتهاد ينبغي أن تُراجع، فالثقافة العامة والدراية بما يجري في العالم من أحداث وما يجد به من مذاهب... وما يطالعنا العالم به من كشوف... وغير ذلك كثير أصبحت شروطاً أساسيةً للمجتهد»

وينبغي أن تروّض الأمة نفسها على سماع أكثر من اجتهاد، وكل منها مقبول... وقد كتب الشافعي في بغداد ثم كتب من بعد في القاهرة، فماذا تراه كان سيكتب لو عاش معنا في «لوس أنجلوس» في نهاية القرن العشرين؟

«لن يكون المسلمون أُمةً إلا إذا اجتمعوا على لسان وأنا لا أطمح إلى عربية المتخصصين في اللغة والمُتَبحرين فيها، بل إلى الفهم العادي، والدراية بالقراءة والكتابة.... فاللغة للأمة كيانٌ ورباطٌ وشرفٌ وهويةٌ وأخوةٌ واعتدادٌ وصلةٌ بين مصدر الشريعة ومصبها، وبين أفراد الأمة على طول تاريخها السابق وعرض جغرافيتها الحاضرة. وإن المَطْلَب ممكن إذا طلبناه.. ولكن لا همة لمن لم يُرِدْ، واستمرأ الأمر الفُرُط»

□ □ □

«النمطان الموجودان داخل المساجد والمراكز الإسلامية، قد تصطبغ بأي منهما مساجد، فتكون الحرب سِجالاً بين المسجد والمسجد. وقد يلتقيان في

المسجد الواحد فتكون الحرب أهلية داخل الجدران، إما حرباً مستمرة وإما ريثما يتمكن أحد الفرقين من التخلص بطريقة ما من الفريق الآخر. وقد تحدث في خلال ذلك أحداث مؤسفة ونوادر مقززة لو تخيّلت إزاءها الإسلام إنساناً لشهدت الدموع تفيض من عينيه أنهاراً».

«أهل الخشونة (من الدعاة) على وجه الإجمال مخلصون، وهم صَادقو الرغبة في خدمة الإسلام، ولكنهم.. يحدثون أثراً عكسياً وإن صلحت نواياهم، وظنوا أنهم يُحْسنون صنعاً... وأنا أعذرهم فذلك مبلغهم من العلم.. وآفتهم أنهم يحسبون علمهم القليل كل العلم، وينغلقون عليه فلا يتفحصون ما سواه... وأنا أدعو لهم ولا أيأس منهم فإن بيد الله مفاتيح القلوب..»

«أما أهل المرونة (من الدعاة) فالآمال معقودة بهم. وهم أقدر على استرداد الأغلبية الغائبة، وعلى حمل الإسلام إلى غير المسلمين وعلى تنشئة الأجيال المقبلة على الإسلام... وهم أقدر على الصبر على أهل الخشونة من العكس... وأنا أحذرهم من أن يصيبهم الكبر والتعالي أو الاستهزاء بالفريق الآخر ومن أن يبالغوا في دور العقل وأهميته الشرعية، فيتجاوزوا الحدود الواضحة باسم الاجتهاد ... فالورع الورع، والخشية والحذر».

□ □ □

لقد كان الدكتور حسّان حتحوت يجيب سائله عن أسئلة تتصل أساساً بالحالة الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي حالة بالغة الأهمية لحاضر الإسلام ومستقبله في نصف القرن القادم على الأقل، لا في الولايات المتحدة وحدها بل في بلادنا الإسلامية والعربية ذاتها. لذلك نستكمل نقل كلمات حسّان حتحوت بعبارتها المشرقة وفكرتها العميقة في الفصل الآتي بعد.

كلمات الحكيم حسان (٢)

يقول الدكتور حسان حتحوت في حديثه إلى مجلة الرشاد: «الحضارة الإسلامية رحمة للعالمين، فهذا هو السبب الأصيل الذي أرسل الله سبحانه وتعالى من أجله محمداً عليه الصلاة والسلام.. وكثيراً ما صادفت علماء وفقهاء أجلاًء تبدأ صلتهم بالإسلام من المعرفة بالأحكام والقواعد والأوامر والنواهي تفصيلاً بعد تفصيل، فإن حاولت ربط ذلك بالكلية الأساسية «رحمة للعالمين» وجدت فاصلاً يُذكرك بانفصال شجرة عن جذرها، أو شبه ذلك. ومن بين فطاحل القيادات الإسلامية في زماننا هذا من لم أبصر على وجهه ابتسامةً قط، ولا في صورة ولا في مشهد.. مع أن رسولنا ﷺ جعل الابتسامة صدقة. وطالما قلت لطلابي وطالباتي: إن الأسنان ليست عورة لأحفزهم على السمت الباسم بدلاً من السمت المتجهم الذي يحسبونه من تمام الورع ومكملات التقوى.. وابتسامة الثغر هي أسهل أنواع الابتسام. وتبقى بعد ذلك ابتسامة التعامل والأخذ والعطاء والبيع والشراء والدعوة والدعوى والنقاش والجدل، ولا حرمنا الله بركة الابتسامة».

«ولا أفترض جرثومة معينة تصيب المسلمين فقط فتعطلهم عن اليهود والنصارى والهندوس والسيخ وذراري كوريا والصين واليابان، والوافدين من بلاد الله الأخرى.. ولا أصدق من يقول إن إسلام المسلم أو المسلمة يُشكل عقبة ابتدائية أمامهما في هذه البلاد.. وفي غضون سنوات قليلة اكتشف الناس في أمريكا أن المسلمين بشر عاديون كسائر البشر، وتحدث الناس أن منهم من يُنَظِّفون أحياءهم من المخدرات وتجارها، وأن السجين الذي يعتنق الإسلام في السجن لا يعود إليه، وأن منهم علماء نابهون في الجامعات ومراكز

البحوث، وأن فيهم اقتصاديون ناجحون رغم حداثة المدة، وأنهم أهل أمانة ونظافة، وصدقني في اعتقادي: أن الصور المزرية والشريرة الصادرة عن بعض المسلمين أشد ضرراً من حملات أعداء الإسلام على فداحتها».

«بقي أن يفيق المسلمون إلى واجبهم الذي قرره الله ليكونوا مثلاً له ودعوة إليه ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: 110]».

«الأمة منذ زمن الفتنة الكبرى، زمن علي ومعاوية، رحمهما الله، قد سقطت في قبضة الديكتاتورية وما زالت فيها إلى الآن.. واستنبتت في الديكتاتورية الأجيال والأجيال على مدى القرون المتطاولة، حتى أصبحت الديكتاتورية تراثاً، ودخل في روع الناس أن الحياة العادية هي ما يرون، قد يكون الحاكم صالحاً فتصلح الأمور. وقد يكون فاسداً ـ وهو الغالب ـ فتفسد، لكنه على الحالين صاحب الكلمة العليا والرأي المُطاع. ورأي الفقهاء ذلك في تاريخ المسلمين فأدخلوه ـ خطأً ـ في الفقه الإسلامي، مع أن تاريخ المسلمين ليس من مصادر الشريعة، ومنهم من جامل الشورى لكنه جعلها غير ملزمة مع أنه جعلها لأهل الحل والعقد ولو لم تكن شوراهم ملزمة فإنهم في الواقع لا يحلون ولا يعقدون»!!

«وسادت الديكتاتورية في المجتمع فأصبحت خلقاً قومياً لا في سدة الحكم فقط ولكن في مصالح الحكومة والدواوين والأسر والمدارس والمساجد والمراكز الإسلامية.

والذي نعيبه في حكامنا هو فينا: كلٌ حسب موقعه»!!

«والمصلح الإسلامي أو الوطني الحق هو الذي يخلصنا من هذه العقدة. وترتيبها عنده يسبق الخطط الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو يستطيع أن يصوِّغ النظم والقوانين والمؤسسات التي تفي بذلك، ليس شرطاً أن يبقى في

السلطة إلى حين اكتمال التجربة، ولكن هذا يحتاج إلى قوة شخصية، وإيثار للصالح العام على المدى الطويل، وينبغي التركيز على تعليم الناس ذلك.. وتجربة دول الغرب تدلنا على أن الأمم لا تعقم فتنجب الواحد الذي لا بديل عنه، وأن انتقال السلطة من يد إلى يد في سهولة ويسر لا ينتج الخراب والدمار، بل التقدم والازدهار».

«التعليم الإسلامي في أمريكا هو الضرورة الأولى لبقاء الإسلام في المستقبل. وأوضاع البيوت الإسلامية ومدارس يوم الأحد لا تنهض لهذا الهدف.. وفي أمريكا ألف وخمسمائة مسجد وددت لو كانت ألف وخمسمائة مدرسة تؤوي كل منها مسجداً.. إن الأولاد «يعني: أبناء المسلمين الأمريكيين» لا يَمِتُّون إلى الوطن الأصلي بشيء إنما هم عملياً أمريكان في بيئة أمريكية ومضامين اجتماعية وأخلاقية أمريكية، تلقنها وتروّج لها المدرسة الحكومية الأمريكية، ولقد ظهر أن شعار «التعليم الخالي من القيم» لم ينشئ تعليماً مُحايداً كما يزعمون.. إلا من قبيل الحياد بين الذئب والحمل. إنه في الحقيقة إخلاء السبيل بين القيم المنحطة والشباب تدعمها صناعة الفساد المزودة بمئات المليارات الدولارات.. والتفاصيل يدركها كل ذي إدراك»

«منذ عام 1989 قرر المجلس المحلي المتحد للتعليم في لوس أنجلوس أن يكون شهر يونيو من كل عام عيداً للمنحرفين. وشاهَدْتُ كتاباً عنوانه: «لي أبوان» وآخر اسمه: «لي والدتان».

والأخلاقيات في المدارس على ما يعلم الجميع. فمن يعْلِمُ أبناءنا أن هناك حلالاً وحراماً ومُباحاً وغير مباح، وأن لنا نحن المسلمين قِيَمنا وأخلاقنا. وأنه إذا كان الشعار المطروح هو: «كن من أنت» فإن الشعار في الإسلام: «كن ما ينبغي أن تكون».

«يجب أن يكون لنا ـ أي المسلمين ـ أثر على التعليم العام، وقد علمت أن

قرار احتفال المنحرفين بكرامتهم في شهر يونيو نجح بفارق صوت واحد فقط. ولو كان هناك عضو مسلم في المجلس لحسم صوته الأمر.. لذلك فإن علينا أن نقدم المرشحين لمجالس التعليم وأن نحتشد لانتخابهم.. وعلى أولياء الأمور أن يحرصوا على المشاركة في جمعيات «الأهل والمعلمين» في المدارس بشكل عام».

«إن التعليم الإسلامي «في أمريكا» يُعد أولادنا للحياة، إن الجندي يُعد للمعركة من قبلها فيدخلها مؤهلاً لملاقاة أهوالها.. كما نحصن المواليد ضد الأمراض قبل أن يتعرضوا للعدوى بزمن طويل، حتى إذا تصدوا للجراثيم كانت المناعة قد تكونت في أجسادهم. وفي التعليم الإسلامي يعرف أطفالنا الله. ويرتبطون بالإسلام، ويتعلمون السباحة ضد التيار، ويعرفون الخير والشر، فيأخذون قرارهم مسبقاً ويعرفون كيف يتصرفون عندما يأتي اليوم الذي يقدم فيه إلى أحدهم إغراء الجنس والدخينة والمشروب ورفقة السوء.. بل إن منهم من ينصب نفسه سفيراً للإسلام بالقدوة وبالدعوة..».

وحين سأل مندوب مجلة «الرشاد» الدكتور حسان حتحوت عن نصيحة مُحددة تُلخِّص خبرته وتجربته، قال الدكتور حسان: «النصيحة الصادقة والوصية الجامعة للمسلمين شباباً وكُهولاً تتلخص في كلمة واحدة وعنصر واحد اسمه: «الحب».

إن الأزمة الطاحنة التي تُهدد كيان المسلمين يا ولدي العزيز، هي أزمة الحب، بل هي في نظري الأزمة الأساسية الوحيدة.. ودون حلها لا أمل في حل ما بعدها، وإذا حلَّت هذه الأزمة فإن الباقي غير عصي على الحل.

«الحب» الذي عشته زمناً في شبابي ثم راح، وما زلت انتظر متلهفاً عودته إلى الآن، لقد كان الإمام «البنا» يعلِّمنا مِراراً وتكراراً قوله: «سنقاتل الناس بالحب».. قلوب المسلمين الآن في بلادهم لا يملؤها الحب.. حتى أبناء الصف الواحد ناهيك عن المحبة تجاه سائر الناس».

«ليتني أستطيع أن أحدث الخلف عن حياتنا أيام كنا في سِنِّهم.. لعلهم يتصورون «الحب».. وامدد البصر إلى الإسلام وشعوب الإسلام.. بل إلى العاملين للإسلام أنفسهم، وستدرك معنى ما أقول حتى وأنت تفتقد فرصة المقارنة بين ما هو كائن وبين الذي كان، وأسأل الله أن يملأ قلوبنا بالحب، وأن يصلي على الحبيب المصطفى ﷺ».

هكذا ختم الحكيم حسان حديثه الذي أرجو أن يكون قد أمتع القراء كما أمتعني وأن يدعوهم إلى مثل ما دعاني إليه من التأمل المثمر البناء، الذي يحسنه من ألقي السمع وهو شهيد.



سلامة المراياتي(١)[1]

المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية عدة ملايين، وفي كثير من أماكن تجمعهم تقوم مراكز إسلامية تحتضن ناشئتهم وتوفر للفرد والأسرة شعوراً بالألفة والاجتماع ويناهض الشعور بالغربة الذي يورثه الوجود في مجتمع لا يشبه، بوجه من الوجوه، المجتمع المسلم الذي خرج منه هؤلاء المهاجرون هجرةً دائمة، أو المقيمون بصورة مؤقتة من المسلمين.

ويتوزع المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية على رأيين في مسألة المساهمة في الحياة العامة الأمريكية، والحرص على أداء التكاليف والواجبات التي يؤديها المواطن الأمريكي، ومن أهمها: التصويت في الانتخابات، والمشاركات في النشاطات البالغة الأهمية التي تسبقها وتلحقها، سواء في ذلك الانتخابات العامة أوالانتخابات المحلية في الولايات والمدن.

ففي المسلمين الأمريكيين من يقول: إن هذه المشاركة غير جائزة ـ أو في القليل غير واجبة ـ لأن هذا المجتمع لا يُدين بالإسلام، ولا يستطيع المسلمون أن يغيِّروا فيه شيئاً من نظم الحياة وأنماط السلوك وطرائق التفكير وأسباب القبول والرفض، فليكتفوا بما يحصلون عليه من حقوق إنسانية فردية، ومن دخول عالية من أعمالهم أو تجارتهم، وليدعوا هذا المجتمع وشأنه: يُوَلي من يريد ويعزل من يشاء، فهو لن يستمع إليهم ـ أي إلى المسلمين ـ ولو بُحَّتْ أصواتهم في نصحه، واستنفدت طاقاتهم في محاولة إصلاح شأنه!

وعلى العكس من هؤلاء، ثَمَّ فريق يرى: أن المسلم المقيم في الولايات

---

(1) نشر في رمضان 1420هـ = ديسمبر 1999م.

المتحدة، الحاصل على جنسيتها، مواطن أمريكي يجب عليه أن يمارس جميع حقوق المواطنة ويؤدي واجباتها. وأنه لا يسوغ للمسلمين أن يهملوا كونهم قوة انتخابية مهمة في أماكن كثيرة من الولايات المتحدة، وأنهم في عدد من هذه الأماكن يفوقون اليهود الصهاينة كثرة، ولديهم من الأصوات الانتخابية فوق ما لدى هؤلاء، والقعود عن التصويت في جميع أنواع الانتخابات إهدار للصوت الإسلامي، وخذلان للجماعة الأمريكية المسلمة، وتفريط في حق من حقوق المواطنة أو تقصير في أداء بعض واجباتها.

والفريق الأول مشغول ـ في معظم الأحيان ـ بما يجري في الأماكن التي جاء أعضاؤه منها في عالمنا الإسلامي، مهموم بهمومها، مريض بأمراضها، يعيش في الولايات المتحدة بجسده ولكن عقله يعيش في مكان آخر، ويفكر في أداء عمله وكسب ماله بعقلية أمريكية متطورة، ويفكر في شؤون دينه والدعوة إليه، وقومه وعلاقته بهم بعقلية أخرى، أقل ما تُوصف به: أنها انعكاس للبيئة الثقافية والعقلية التي خرج منها مادياً ولم يزل يحيا فيها معنوياً وقلبياً!

أما الفريق الثاني: فقد طابق بين فكره في الأمرين، وجعل حياته الإسلامية في الولايات المتحدة صورة طيبة مضيئة للإسلام الذي يعتنقه ويؤمن به واتخذ من الوسائل المتاحة، لبيان حقيقة الإسلام وسُمو مبادئه ونقاء عقيدته، كل وسيلة لا ينهى الإسلام عنها، وجعل نفسه قدوة تُقْنِع الناس بعملها قبل قولها وبسلوكها الصامت المؤثر لا بِصُراخها المنفعل المنفِّر!

من هذا الفريق التجمع الإسلامي في جنوب كاليفورنيا. وهو تجمع يرتبط بالمركز الإسلامي هناك الذي يديره الإخوان: الدكتور حسّان حتحوت (أحد نوابغ الأطباء والشعراء والبلغاء المصريين)، والدكتور ماهر حتحوت، وكلاهما قد تفرغ للعمل الإسلامي في الدعوة والتربية والمجتمع، وأحاط بهما مجموعات من أجيال متوالية أثبتت قدرتها على تحقيق قبول تلقائي في

المجتمع الأمريكي حتى أصبح المركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا نموذجاً مشرفاً للمجتمع المسلم المؤثر في الولايات المتحدة كلها.

من شباب هذا التجمع الواعدين، المهندس سلامة المراياتي، وهو مهندس شاب، في بواكير الثلاثينات من عمره، مولود في الولايات المتحدة الأمريكية لأبوين مهاجرين من الشام، وهو يعمل متفرغاً في إدارة إحدى مؤسسات التجمع الإسلامي الذي يتمحور حول المركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا.

وهو شخص محبوب في مجتمعه، مؤثر فيمن يلقونه، له نشاط إسلامي معقول في ولاية كاليفورنيا، يكثر من السفر إلى أماكن تجمع المسلمين بسبب عمله وانشغاله بالدور الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو أحد الذين يثبتون: أن دور «اللوبي» الصهيوني ناجح ومؤثر لسبب وحيد: هو أنه لا يوجد «لوبي» عربي أو إسلامي يناهضه ويقاوم تأثيره، ويرد على دعايته ضد العرب والمسلمين، وضد الإسلام نفسه.

وسلامة المراياتي الأمريكي المولد إنجليزي اللسان، فلغته الأصلية ـ وربما الوحيدة ـ هي اللغة الإنجليزية، وثقافته الأولى هي الثقافة الأمريكية، وهذه بعض أسباب تأثيره الملحوظ فيمن يتحدث إليهم أو يلتقي بهم من الأمريكيين في تجمعاتهم المختلفة، وبعض أسباب الشهرة التي نالها هناك.

في العام الماضي (1998) عهد الكونجرس الأمريكي إلى زعيم الأقلية فيه (جب هاردت) بتشكيل لجنة استشارية تضم عشرة أشخاص من الأمريكيين ذوي الانتماءات المختلفة، لتقدم المشورة إلى الكونجرس في شأن أنجح الوسائل لمقاومة الإرهاب الذي أحست الولايات المتحدة بخطورته عليها بعد عدة حوادث بلغت ذروتها بتفجير أوكلاهما الشهير.

وشكّل زعيم الأقلية لجنته الاستشارية فاختار من بين أعضائها المهندس سلامة المراياتي ممثلاً للمسلمين الأمريكيين. ورحبت الدوائر الإسلامية

الأمريكية على اختلاف توجهاتها بهذا الاختيار، واستعادت ذكرى تكليف الدكتور حسان حتحوت بإلقاء كلمة المسلمين أمام الرئيس الأمريكي كلينتون في أول احتفال يقيمه البيت الأبيض بعيد الفطر المبارك، ويدعو إليه زعماء الجالية الإسلامية الأمريكية.

وبقدر هذا الترحيب أو أكثر، كانت غضبة عدد غير قليل من الجمعيات الصهيونية التي أطلقت أقلام كُتابها وآلات دعايتها لتقول: إن أول أعمال اللجنة الاستشارية لمقاومة الإرهاب هو الاستعانة بالذين يؤيدون الإرهاب ويمهدون له، ولتقول إن سلامة المراياتي ـ وهو أمريكي مسلم من أصل عربي ـ يقف بالضرورة في خندق واحد مع الإسلاميين العرب الذين يمارسون الإرهاب ضد أمريكا، وضد إسرائيل طبعا وقالوا وقالوا وقالوا. . . .

وأثمر هذا الضغط الصهيوني ثمرته الفاسدة فأعلن زعيم الأقلية في الكونجرس سحب ترشيحه لسلامة المراياتي لعضوية اللجنة، واعتذاره عن هذا الاختيار.

ولم يكن هذا الموقف مفاجئاً بالنسبة لكثيرين من المسلمين الذين يتابعون عن كثب المواقف الأمريكية ـ الصهيونية من الإسلام.

ولكن المفاجأة الحقيقية كانت في قيام حملة واسعة من الانتقاد في عشرات الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية تنتقد أن يخضع زعيم الأقلّية في الكونجرس للابتزاز الصهيوني، وكتبت مائة وثلاثون مقالة بأقلام كتاب يهود (ممن يسمون أنفسهم بالإصلاحيين) تقول: إن الجمعيات الصهيونية التي عارضت تعيين سلامة المراياتي لا تمثل اليهود الأمريكيين، ولا تعمل في المدى الطويل لصالح الولايات المتحدة ولا لصالح إسرائيل (!) وعقدت عدة مؤتمرات في ولايات مختلفة تؤيد اختيار سلامة المراياتي، وتنتقد استبعاده.

ثم كانت المفاجأة الأكبر، في قرار جمعية الأمم المتحدة (وهي منظمة

أمريكية غير حكومية معنيّة بمناصرة المنظمة الدولية وقضايا حقوق الإنسان) منح سلامة المراياتي جائزتها «لرجل العام» لسنة (1998) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا يُثمر العمل الشاق المخلص حتى في الأرض التي يظنها كثير من الناس لا تصلح للزرع ولا للإنبات.



المسلمون ورئيس الوزراء[1]

المسلمون الذين أعنيهم في عنوان هذا المقال: هم مسلمو بريطانيا. ورئيس الوزراء الذي أقصده: هو توني بلير رئيس حكومة حزب العمال الحاكم هناك. والحديث عنهما بمناسبة هي الأولى من نوعها في التاريخ الإسلامي البريطاني.

فلأول مرة في تاريخ بريطانيا التقى رئيس وزرائها يوم 5/5/1999 بقيادات الجالية الإسلامية التي يمثلها المجلس الإسلامي البريطاني، وهو مجلس يضم في عضويته مائتين وخمسين مركزاً ومسجداً وجمعيةً إسلامية في طول بريطانيا وعرضها.

كان اللقاء بدعوة من هذا المجلس الإسلامي البريطاني وجهها رئيسه «إقبال سكراني» لرئيس الوزراء، ولوجوه الجالية الإسلامية ولعدد من الوزراء البريطانيين، وعدد من أعضاء مجلس النواب واللوردات. ولبى الجميع الدعوة، مما عدّه المراقبون إشارة واضحة إلى الاحترام الذي تتمتع به الجالية الإسلامية في بريطانيا.

وكان من الإشارات الموجهة إلى المجتمع الأوروبي، والمجتمع الدولي أن يبدأ الحفل بآيات من القرآن الكريم قرأتها طفلة مسلمة من كوسوفو (كوسوفا- كما ينطقها المسلمون) ووقف في أثناء التلاوة توني بلير وزوجته، وجاك سترو وزير الداخلية يستمعون في احترام ظاهر للتلاوة القرآنية.

---

(1) نشر في صفر 1420هـ = مايو 1999م.

ورحب سكراني بقبول رئيس الوزراء أول دعوة من نوعها ليكون «ضيف شرف» في حفل تقيمه الجالية، وأشاد بالمجتمع متعدد الثقافات الذي يدعو إليه بلير، كما انتقد بشدة ما دعاه المحاولات الإجرامية لزعزعة المزيج الثقافي للبلاد من خلال أعمال التخريب والتفجيرات العنصرية، وأكد وحدة المجتمع بما فيه المسلمين ضد هذه الأعمال.

وأبدى سكراني دعم مُسلمي بريطانيا لموقف رئيس الوزراء في نجدة سكان كوسوفا في «أحلك ساعة» على حد تعبيره، وأيد بقاء اللاجئين بالقرب من بلادهم ليعودوا إليها في أقرب فرصة.

وخاطب بلير قائلاً: «رئيس الوزراء.. دعني أقول إننا نثق بكلماتك أكثر من قادة التحالف الآخرين.. لذا نؤمن بأن سكان كوسوفا يجب أن يعودوا إلى بلادهم، ويمنحوا إمكانية حكم أنفسهم والحفاظ على حريتهم وأمنهم».

وتمنى «سكراي» أن يمتد الموقف البريطاني «الشجاع والأخلاقي والإنساني» إزاء قضية كوسوفا إلى قضايا أخرى في السياسة الخارجية البريطانية مثل فلسطين وكشمير، وإنهاء معاناة المدنيين المظلومين في العراق.

ومع أن «سكراني» عبَّر بوضوح عن تقدير الإسلاميين للحقوق التي حصل المسلمون عليها في بريطانيا، فإنه طالب بمزيد من الاهتمام بمناسبات المسلمين الدينية، وبإصدار قانون ضد التمييز على أساس ديني، ومزيد من التمثيل للمسلمين في المواقع السياسية.

وكان رد فعل توني بلير متلائما مع الروح التي أظهرتها كلمة «إقبال سكراني» فقد بدأ حديثه قائلاً: «السلام عليكم» وتحدث بإيجابية واضحة عن موقف بريطانيا من أزمة كوسوفا حيث كان قد عاد لتوِّه من جولة هناك، وتحدث عن لقائه باللاجئين الكوسوفيين، وما فوجئ به من قصص مروعة تتحدث عن «البربرية» التي وقعت عليهم.

وحين تحدث توني بلير عن الوحدة الاجتماعية بين أبناء مختلف الديانات

في بريطانيا لم يجد ما يشهد لهذه الوحدة ويحض عليها خيراً من حديث النبي ﷺ في حجة الوداع: **«أيها الناس كلكم لأدم وآدم من تراب. لا فضل لعربي على عجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى»**.

وأعرب بلير عن تقديره للدين الإسلامي، وقال: «ومن لا يتأثر بدين يصوم فيه الناس 30 يوماً كل عام في رمضان كتذكير بالفقراء، ... أو يقومون بمساعدة الآخرين حيث من واجبكم التبرع بجزء من مُدَّخراتكم كل عام للأعمال الخيرية عبر الزكاة». واعتبر هذه القيم دليلاً على الشعور الجماعي الذي يدعو إليه الإسلام في مواجهة الانعزال عن الحياة العامة.

وقال رئيس الرابطة الإسلامية ـ كمال الهلباوي ـ بما نقلته عنه نشرة وكالة القدس للأنباء بتاريخ 6/ 5/ 1999: إن اللقاء حجر زاوية في تكوين نظرة جديدة إلى المسلمين في بريطانيا، حيث أصبح على وسائل الإعلام الآن التعامل مع المجلس الإسلامي البريطاني باعتباره «الممثل المعتدل» للمنظمات الإسلامية والمسلمين بمختلف أطيافهم بعد هذا اللقاء مع رئيس الوزراء، بدلاً من استمرار تسليط الضوء على أفراد لا يمثلون إلا أنفسهم (في إشارة واضحة إلى بعض غلاة المتطرفين الذي يظهرهم الإعلام البريطاني كلما كانت هناك مناسبة تتصل بالإسلام، فيسيؤون إلى دينهم وإلى المجتمعات التي جاؤوا منها).

وأشاد الهلباوي بتفريق توني بلير بين أفراد يقومون بأعمال مسيئة وبين جالية مسلمة نشيطة ومحبة للسلام، كما قال بلير.

وقال الهلباوي: «إن الرابطة الإسلامية تستبشر باللقاء لكنها ترفض تأييد حزب سياسي بريطاني دون آخر، كما أن «الصورة الوردية» التي تحدَّث عنها رئيس الوزراء فيما يخص كوسوفا قد تكون بعيدة المنال، وأوضح رئيس الرابطة: أن المسلمين البريطانيين يثقون في كلام بلير، ولكنه ليس قائداً وحيداً لحلف شمال الأطلسي، الذي يتأثر كثيراً بالموقف الأمريكي، كما أن

المبادرات الروسية ومواقف دول أخرى مثل اليونان قد تُفضي في النهاية إلى اتفاق سياسي يوقف العمل العسكري في البلقان قبل تحقيق الأهداف التي أكد عليها بلير من عودة اللاجئين إلى ديارهم بأمان.

إن المسلمين في بريطانيا أقلية صغيرة بالمعيار العددي، وتأثيرها محدود جداً بالمعيارين السياسي والاقتصادي، ولكن الشعور بحق الإنسان أيّاً كان دينه، وحق الجماعة المنظمة أيّاً كان منهجها السياسي، وبواجب الحكام تجاه المحكومين كافة ولو كانوا من أصول أجنبية، كل ذلك هو الذي جعل لقاء بلير بالإسلاميين البريطانيين ممكناً، وواقعياً، وناجحاً.

فهل يقدم هذا اللقاء نموذجاً ـ مرجواً أو مدعوّاً إليه للقاء الحاكمين بالمحكومين في العالم العربي؟ أم أنه لابد أولاً: أن يُوقن الحاكم أنه باقٍ في مقعده لمدة محدودة يُعاد انتخابه بعدها ـ إذا أحسن ـ ويسقط إن أساء، حتى يمكن لنا أن نرجوَ حدوث مثل هذا اللقاء، أو ندعوَ الله من أجل حدوثه.



الشيخ أحمد أبو شادي (١)

في حيِّ مدينة نصر بالقاهرة، يقوم صرح إسلامي كبير ـ لا يزال ينتظر إتمام منشآته ـ اسمه: دار الأرقم.

سماه مُنشؤوه كذلك تيمّناً باسم أول دار كان الرسول ﷺ يجتمع فيها بالمسلمين ليعلّمهم أحكام الإسلام في مكة المكرمة.

ويقوم على إدارة هذا الصرح الإسلامي الأستاذ الدكتور عبد الرحمٰن العدوي العميد الأسبق لكلية الشريعة بجامعة الأزهر الشريف وعضو مجمع البحوث الإسلامية. ويتوالى على خطبة الجمعة فيه علماء أجلاء من أحبهم إلى قلوب المصلين وأكثرهم تأثيراً فيهم الشيخان الجليلان: محمد دراز ومحمد الراوي.. وهما نموذجان من أطيب نماذج العلم والعمل والقدوة الطيبة[2].

ولكن الظاهرة الفريدة في هذا المسجد العظيم ـ كل رمضان ـ هو الشيخ

---

(1) نشر في رمضان 1420هـ = ديسمبر 1999م. والشيخ أحمد أبو شادي حقوقي، عمل مدة غير قصيرة في محكمة النقض بمصر، ثم في ديوان المحاسبة بالكويت، وحفظ القرآن قبل أن يتم العاشرة من عمره واشتغل بتعليمه منذ 1974، ولا يزال تلامذته يزدادون عدداً وعلماً من فيض الله عليه في إقراء القرآن الكريم وفهمه. وهو من مواليد سنة 1928 تبرية (تَفْهنَا العَزَب) بمحافظة الغربية. وله كتاب لطيف بعنوان: «رِحْلتي مع الجماعة الصامدة» عن تجربته في جماعة الإخوان المسلمين.

(2) كان ذلك قبل أن تستولي على إدارة المسجد وزارة الأوقاف المصرية سنة 2001، وتعيَّن له خطباء من شباب الأزهريين بعضهم مجيد، وبعضهم مقارب، وبعضهم لا يصلح للخطبة والإمامة. وإنا لله وإنا إليه راجعون!

أحمد أبو شادي.. في الثانية والسبعين من عمره المبارك إن شاء الله ولكنك تسمعه في القراءة في صلاة القيام وكأنك تسمع رجلاً في الأربعينيات من العمر.. جميل الصوت، حسن الخشوع، يقرأ بقلبه لا بلسانه.. وتسمعه في تقدمة التلاوة بين يدي ركعات القيام يشرح فيها مجمل معاني السور التي سيتلوها ومحاور الموضوعات التي تتناولها، فكأنك تسمع صوفياً زاهداً اختلطت مشاعره ومعارفه بالقرآن الكريم، فلا يرى ولا يحس ولا يعبر إلا من خلال هذا البيان الرباني الخالد... وهو خفيف الروح.. مرح النفس.. حاضر البديهة.. لم أره طوال عشرات السنين التي عرفته فيها، إلا مبتسماً باشاً كأنه لا يعرف الانقباض والوحشة اللَّذين يبغضان كثيراً من الناس في كثير من المنتسبين إلى العِلْم الشرعي والوعظ الديني.

وفي يوم الجمعة الماضي ـ وكانت أول جمعة من رمضان ـ أعلن الإمام من على المنبر في مسجد دار الأرقم: أن الشيخ أحمد أبو شادي قد نذر نفسه في شهر رمضان كله لِطَالبي تعلم القرآن الكريم.. وأنه معتكف في المسجد على امتداد الشهر المبارك ووقته كله ـ إلا سُوَيْعات النوم وأوقات الصلاة ـ متاح لكل من جاء المسجد يريد أن يتعلم كيف يقرأ القرآن.. في أي وقت من الليل أو النهار.

وانعقدت حلقة القراءة عقب الصلاة، فضمَّت حوالي ثلاثين شخصاً تتراوح أعمارهم بين السبعين والعشرين بيد كل منهم مصحفه والشيخ أحمد أبو شادي يتوسطهم على كرسيه.. وطلب من أحد الحاضرين أن يقرأ من سورة الناس.. آخر سُوَرْ المصحف الشريف.. وأخذ يصحح له قراءته.. ثم لثانٍ وثالثٍ ورابع.. وانتقل إلى سورة الفلق.. ثم إلى سورة الإخلاص.. ثم إلى سورة الواقعة.. وفي خلال ساعة واحدة كان الحاضرون قد تعلموا أحكام النون المشددة والساكنة والميم المشددة والساكنة من حيث الغُنة والإدغام والجيم

والدال والياء والسواكن (أي حكم القلقة) والحاء والخاء، وكيف يكون مخرجهما والتنوين من حيث الإظهار والإدغام والإخفاء.. كل ذلك دون أن يذكر الشيخ أحمد أبو شادي كلمة اصطلاحية واحدة.. فلم يسمع الجالسون منه كلمات الإدغام والإظهار والإخفاء والغنّة.. وإن ذكر القلقلة لطرافتها وغرابتها على الآذان مما جعلها مثيرة للانتباه باعثة على التأمل.

وفي نهاية الحلقة قال الشيخ: إنه يحاول أن يعيد إلى المتعلم سليقته العربية في نطق اللفظ القرآني، ولا يحاول أن يشرح دروساً أكاديمية جافة في التجويد وأحكامه.. وقال: إن العلماء صنعوا هذا العلم بعد أن فسد اللسان العربي ليُعين على ضبط النص القرآني المقروء.. ودروسه تحاول أن تحقق الغاية نفسها دون أن تقف كثيراً عند الوسيلة وتَرْتيبها وشرحها فهي ليست إلا وسيلة.

ولا يزال الشيخ ـ حفظه الله ـ يقرأ القرآن كل يوم عقب صلاة الفجر وعقب صلاة العصر، وعقب صلاة العشاء. يُخَصص وقتاً لِلْحُفاظ الذين يراجعون معه، ووقتاً للذين يحاولون الحفظ على يديه، ووقتاً لطالبي تعلُّم القراءة الصحيحة. وهو يفعل ذلك كله ابتغاء وجه الله تعالى، مُتَطوعاً محتسباً، وكلما ضَيَّق عليه المضيقون في مسجد انتقل إلى غيره، وانتقل معه تلامذته ومُحبوه، وامتلأت ساحة المسجد بهم في قيام رمضان. وقد رأيت كثيرين في مساجد عدة أحبوا صلاة القيام بسببه، بسبب حسن تلاوته، فلما غادر المسجد الذي تعودوا أن يصلوا فيه لم يغادروه هم، بل تمسكوا بإحياء هذه السنة فيه. ومنهم من وفق إلى إمام حسن الصوت جيد السمت، ومنهم من لا يزال يبحث عن مثل الشيخ (أبو شادي).

إن الشيخ أحمد أبو شادي ظاهرة فريدة تستحق التسجيل والاحتفاء والإظهار، لا الإخفاء.! فجزاه الله عن القرآن الكريم وطلبة علومه خير الجزاء.

مصحف فاضل باشا[1]

مع اقتراب شهر رمضان المبارك نشر في تركيا مصحفٌ شريف كانت مخطوطته محفوظة بمكتب الغازي خسرو بك، بمدينة سراي بوسنة، عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك (سراي بوسنة هي المدينة المعروفة باسم سراييفو). هذا المصحف الشريف وقفه السيد محمد فاضل المولوي المعروف بفاضل باشا شريفوفيتش المتوفى سنة 1300 هـ أي 1882 ميلادية على مسجد الغازي خسرو بك ومكتبته لأجل القراءة وتصحيح المصاحف وضبط القراءات السبع. وتحمل حجة الوقف تاريخ الحادي عشر من شهر ربيع الأول لسنة 1289هـ أي 20 مايو 1872.

وليس في وقف المصاحف شيء غير معهود فإن مكتبات العالم الإسلامي ومساجده كافة مليئة بالمصاحف الموقوفة، ولا يزال المسلمون منذ كتابة أول مصحف مخطوط حتى اليوم يوقفون المصاحف على المساجد والمكتبات.

ولكن العجيب في هذا المصحف، الذي يقتضي تنويهاً خاصاً وتعريفاً واسعاً به، أنه حَلّيت هوامش صفحاته جميعاً باختلافات القراء أصحاب القراءات السبع، فما من آية فيها قراءات متعددة من السبع إلا وبهامش الصفحة المذكورة فيها بيان الاختلاف وتوجيهه، وفي أحيان كثيرة ذكر الدليل عليه.

وأعجب من ذلك أن هذه القراءات نفسها قد صنع كاتب هذا المصحف الشريف لأصحابها وللرواة عنهم رموزاً، فحرف الألف لنافع، وحرف الياء لقالون، وحرف الجيم لورش، وحرف النون لعاصم، وحرف العين لحفص،

(1) نشر في رمضان 1423 هـ = ديسمبر 2002م.

وحرف القاف لحمزة، وحرف الكاف لابن عامر وهكذا، وجعل هذه الرموز تحت كل كلمة تعددت قراءاتها، وكتب حركات حروف الكلمة (التشكيل) لكل قراءة بالمداد الأحمر، وجعل تحت الكلمة رموز القراءة بالمداد الأحمر أيضاً. وأشار كاتب هذا المصحف الشريف إلى اختلافات الرسم، فهو يقول مثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [المنافقون: 10]: في بعض مصاحف الأمصار مما رزقناكم (من ما مقطوعة وفي بعضها موصولة وهذا الخلاف في سورة المنافقين فقط، أما في سورة النساء وسورة الروم فقد كتبت مقطوعة ولم توصل). ويُوردُ اختلاف الوجوه للقارئ الواحد فيقول مثلاً عن قوله في سورة النساء: ﴿وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: 102]: (الورش في كلمة حِذْركم وجهان).

وقد بدأ كاتب المصحف صفحاته بذكر أسماء القراء السبعة والناقلين عنهم وأنسابهم وبلدانهم وكناهم وموتهم. وهؤلاء القراء هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم الكوفي، وحمزة الكوفي، والكسائي الكوفي، وكلهم يسند القراءة بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ. وقد نقل كاتب المصحف هذه التراجم الموجزة من كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني. ثم اتبع ذلك بباب مذهب أبي عمرو البصري في ترك الهمزة ثم ذكر مذهب أبي عمرو أيضاً في إدغام الحرفين المتماثلين ونقل ذلك كله من كتاب التيسير نفسه.

وقال في أول كل سورة ما إذا كانت مكية أو مدنية وذكر الاختلاف إن وجد بين العلماء فهو يقول مثلاً في سورة الفاتحة الأكثرون على أنها مكية، بل ورد أنها أول ما نزل، وفي قول مجاهد إنها مدنية وقال الحسين بن الفضل: هذه هفوة من مجاهد لأن العلماء على خلاف قوله، وذهب بعضهم الى أنها نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة مبالغة في تشريفها . ونسب ذلك كله إلى كتاب الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

وكتب تحت مواضع السجدات المتفق عليها عبارة (هذه السجدة من العزائم بلا خلاف). وكتب بجوار كل سورة اسم السورة التي نزلت بعدها، فمثلاً عند سورة الروم كتب أنها مكية إجماعاً ثم العنكبوت، وعند سورة ص كتب أنها تسمى أيضاً سورة داود ثم الأعراف أي ثم نزلت بعدها سورة الأعراف وهكذا في كل سورة. وحيث كانت بعض آيات السور مدنية وسائرها مكية أو العكس ذكر عند بداية السورة الآيات المستثناة في مكان النزول الذي تنسب السورة إليه.

وكاتب هذا المصحف لم يُعْنَ بنفسه، ولم يذكر اسمه، وإنما قال بعد ختم سورة الناس: «لا إله إلا الله محمد رسول الله، حمداً لله تعالى وشكراً له، فرغ من كتابة هذا المصحف المبارك على رسم مصحف الإمام وضبطه ووقفه وقراءاته ومعرفة أجزائه وآياته ومكياته ومدنياته وسائر العلوم الواردة فيه العبد الضعيف الغريب المهاجر الراجي مغفرة ربه الكريم الباري في شهر رجب المبارك من شهور سنة خمس وستين ومائتين وألف حامداً لله تعالى على نعمه ومصلياً على نبيه محمداً وآله». ثم بعد دعاء جميل، أغلبه من المأثور عن رسول الله ﷺ، عرف بخط المصحف فقال: وأنا الفقير الضعيف قد ظفرت بمصحف عتيق صحيح الذي كتبه الشيخ العلامة فريد عصره محمد بن التونتاش ابن عبد الله المقرئ الكاتب البغدادي في شهور سنة اثنتين وثمانين وخمس مائة على اسم السلطان الأعظم أبي طالب طغرل بن أرسلان طغرل السلجوقي. وإن الشيخ رحمه الله تعالى قد تتبع وتفتش وتكرر (هكذا) مطالعته في مصاحف الإمام عثمان بن عفان التي كتبها زيد بن ثابت الأنصاري، باتفاق من الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين. . . فبعد ما تشدد (هكذا) الحزم وأمعن النظر والعزم كتب الشيخ رحمه الله تعالى موافقاً لرسم خط الإمام. . . وقال عنه إنه موافق لكتابة الإمام مصحف عثمان بن عفان الذي كتبه زيد بن ثابت رضي الله

عنهما. . . وأكثر أهل زماننا غافلون عن هذا كله ـ أي: عن وجوب متابعة خط مصحف عثمان ـ منحرفين عن دقيق هذا العلم وجله، ينسبون كل خط إلى كاتبه كابن مقلة وابن البواب وأمثالهما من المتأخرين ممن عرف بحسن الخط وقلة العلم فهو نقّاش بالحقيقة جاهل بما يجب عليه معرفته من إقامة كتاب الله العزيز.

ثم وصف كاتب المصحف نفسه بأنه الفقير المهاجر الداغستاني، وأورد في خاتمة المصحف ما قاله السيوطي في كتابه الاتقان عن بيان ناسخ القرآن ومنسوخه، ثم أورد معرفة الوقف والابتداء نقلاً من طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وبذلك ختم المصحف الشريف.

طبع هذا المصحف الشريف العجيب الشأن في مطبعة يلدز باسطنبول بعد أن راجعته هيئة تدقيق المصاحف التابعة لرئاسة الشؤون الدينية بالجمهورية التركية، وكانت طباعته سنة 1423هـ 2002 وذلك على نفقة صديقنا المفضال الشيخ أحمد زكي يماني رئيس مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي في لندن، الذي رصد دخل هذا المصحف الشريف على المكتبة الموقوف عليها أصله أي: مكتبة الغازي خسرو بك بمدينة سراي بوسنة.

ولا يكمل تصور جمال هذا المصحف الشريف إلا بالاطلاع عليه لا سيما وهو مطبوع بطريقة التصوير بألوانه الأصلية ففيه المداد الأسود والأحمر والأخضر والأزرق، وفيه زينة خاصة بعنوان كل سورة، بديعة التركيب عجيبة الألوان، وهو مطبوع على ورق مماثل تماماً للورق الذي كتبت عليه نسخته الأصلية.

فجزى الله صاحب الوقف فاضل باشا، وجزى الشيخ أحمد زكي يماني خيراً بما أسْدَياه من خدمة جليلة للقرآن الكريم وعلومه بصنع هذا المصحف النفيس ونشره على الناس.

□□□

والتعريف بمصحف القراءات السبع الذي أوقفه فاضل باشا شريفوفيتش (الشريف) على مكتبة الغازي خسرو بك في مدينة سراي بوسنة (سرايفو) لا يكتمل إلا بمعرفة ـ ولو موجزة ـ للواقف نفسه، وللمكتبة التي أوقف عليها مصحفه النادر.

فأما فاضل باشا فهو: الشريف محمد فاضل باشا، القاضي، الشاعر، الخطيب، العالم، الصوفي، السياسي، نقيب أشراف البوسنة وشيخ علمائها. ولد محمد فاضل باشا في محلة جامع السلطان في مدينة سراي بوسنة سنة 1217هـ (= 1802/ 1803) وتخرج في سنة 1237هـ (= 1822/ 1823م) من مدرسة الخطوط، وَعُيِّن في سنة 1239هـ (= 1824/ 1825) مدرساً أول في مدينة أدرنة.

وبقيت صنعة الخط مع فاضل باشا طوال حياته، فقد كان فيما يبدو فناناً بالفطرة، فقد كتب بنفسه حلية عدد من المساجد في مدينته سراي بوسنة، وقلّد عدداً من نفائس المخطوطات الأدبية.

وأصبح محمد فاضل باشا نقيباً للأشراف في سنة 1242هـ(= 1827م) وعُيِّن في الوقت نفسه إماماً وخطيباً لجامع السلطان في سراي بوسنة. ثم عُيِّن قاضياً للمدينة في سنة 1832م، ثم عُيِّن محافظاً للمدينة سنة 1833، ثم نقل قاضياً لمدينة بلغراد بعد وقت غير طويل.

بنى فاضل باشا عدداً من الأوقاف في مدينته منها: خان للمسافرين وتكية للصوفية وسبيل مياه ومكتبة ومدرسة بجانب جامع السلطان، ومارس التدريس في مدرسته بعد اعتزاله السياسة والقضاء، إلى أن هاجر من البوسنة بعد الاحتلال النمساوي لها، وكانت هجرته إلى الأستانة ـ عاصمة الخلافة ـ حيث أمضى هناك بقية حياته إلى أن وافاه الأجل في 14 من المحرم سنة 1300هـ (= 26/ 11/ 1882م) ودفن في مقبرة بها اندثرت مع بناء طريق الأستانة ـ أنقرة بعد خمسين عاماً من وفاته، رحمه الله.

وهذه الترجمة الموجزة تبيّن مصدر اهتمام فاضل باشا بالقرآن الكريم وقراءاته، وسر عنايته باختيار مصحف منسوخ على المصحف الإمام الذي كتبه زيد بن ثابت، بمحضر من الصحابة، وبأمر من الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ، وسر اهتمامه بخطه أن يكون جيداً مضبوطاً على قواعد الخط العربي الصحيحة وبزينته وزخرفته أن تكون حلية فنية جميلة تسر القارئ في مصحفه وتُمَتِّعه بالنظر إليها.

وقد كان اهتمام صديقنا الجليل الشيخ أحمد زكي يماني بنشر هذا المصحف النفيس وتقديمه للناس بعد أن طغت على الكتابة العربية موجة باردة من موجات الكتابة الإلكترونية، وانحسر الاهتمام بتعليم الخط وقواعده وأنواعه وجمالياته في المدارس كان اهتمام الشيخ أحمد زكي يماني بهذا المصحف النادر بعثاً لهذه المعاني والمعالم الجميلة من معالم تراثنا وحضارتنا الإسلامية، بعد بعثه على الاهتمام بالقراءات المتواترة وضبطها على متن المصحف الشريف وهامشه بحيث يستغني القارئ فيه عن كتب القراءات وتوجيهها ما دام قد تعلم أصولها وضبط قواعدها، فجزاه الله عن القرآن الكريم وعن الفنون العربية الأصيلة أحسن الجزاء.

وأما الغازي خسرو بك، الذي أوقف المكتبة، فهو ابن أخت السلطان بايزيد الثاني، ويعتبر الغازي خسرو صاحب أعظم وأهم الأموال الموقوفة في سراي بوسنة، بل في إقليم البوسنة كله. وقد عُيِّن الغازي خسرو حاكماً للبوسنة سنة 1521هـ وعاش في البوسنة حتى وفاته سنة 1541هـ عن عمر يُناهز واحداً وستين عاماً كانت حافلة بجلائل الأعمال العسكرية والدينية والاجتماعية.

فالمسجد الذي أنشأه في سراي بوسنة هو أكبر وأجمل مساجدها، وقد بنى ـ وأوقف ـ بجانبه مدرسة ومكتباً لتحفيظ القرآن وخانقاه (مكان إقامة وضيافة

للعبّاد الصوفية)، وخاناً للمسافرين، وحماماً عاماً، وسبيل ماء، وبرجاً ضخماً تعلوه ساعة، ومستشفى مجانية للكافة.

ولكن أعظم آثاره المعروفة هي مكتبته التي تضم اليوم أكثر من ثمانين ألف مجلد بلغات عديدة، في مختلف العلوم والفنون وهي التي أوقف عليها فاضل باشا مصحفه ذي القراءات السبع.

وقد استهدفت الغارات الصربية والكرواتية تلك المكتبة طوال مدة الحرب البوسنية، ولكن بعض الصالحين من أهل البوسنة وضعوا الكتب والمخطوطات، وسائر المقتنيات، في صناديق حديدية وأخذوا يتنقلون بها من مخبأ إلى آخر حتى انتهت الحرب فأعيدت إلى المكتبة بعد إصلاح ما تهدم منها.

وفي هذه المكتبة رأى الشيخ أحمد زكي يماني المصحف أول مرة وهو يتولى وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، وتمنى أن يمكن له نسخه ونشره، فلم تتحقق أمنيته إلا هذه السنة (1423هـ = 2002)! وهو قد قام ـ عن طريق مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي التي أنشأها في لندن ـ بعمل جليل آخر لهذه المكتبة العظيمة، إذ صُورت على نفقة الفرقان، وبجهودها جميع مقتنيات هذه المكتبة على (ميكرو فيلم)، وصدرت فهارسها الكاملة وأصبحت الآن بين يدي الباحثين والدارسين. ولا ريب أن هذه قدوة طيبة لمن آتاهم الله من رزقه الحلال يستطيعون بالتأسي بها إنقاذ ملايين الكتب والمخطوطات الإسلامية في العالم كله، وما أحوج ثقافتنا وحضارتنا إلى ذلك، فليتنافس فيه المتنافسون!



البابا عربياً ..(1)

لم يقدّر لي أن أحضر لقاء البابا شنودة الثالث، رأس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، مع جمهور معرض الكتاب الثلاثين لوجودي خارج القاهرة.

وحين طالعت ما نشرته «الوفد» صباح الخميس 19/ 2/ 1998 عن هذا اللقاء غمرتني سعادة عظيمة أنستني للحظات الهم الذي يعيشه كل عربي بسبب ما نعانيه من ضعف وَهَوان أمام القوة الطاغية الباغية للولايات المتحدة الأمريكية.

استعدت شعوري بعروبة البابا شنودة الثالث، وهو شعور يتجدد كلما التقيته في لقاء خاص أو عام وذكرنا بعض هموم أمتنا العربية، فالبابا يشعرك في كل موقف أنه زعيم عربيّ فذ، أوتيّ شجاعة فائقة يمارس ثمراتها بهدوء الحكماء وحنكة المدرَّبين وكفاءة أصحاب التجارب، الطويلة العميقة، في التعامل مع مختلف الأشخاص والأفكار والمآزق أيضاً.

والذي يُتابع مواقف البابا شنودة الثالث عربياً يشعر أنه يتفوق في تعبيره الهادي عن عروبته على كثير ممن يتشدقون بانتمائهم القومي ويرفعون به أصواتهم بمناسبة وبغير مناسبة.

قال البابا شنودة في معرض الكتاب: «إن أمريكا تسعى إلى إذلال كل العرب من خلال الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية». وهذا الرأي هو رأي كل عربي، يعبر عنه البسطاء في الشارع كما يعبر عنه المثقفون في الغرف المغلقة، ويتجاهله ويصم أذنيه عنه الحكام والسياسيون الذين تضطرهم ظروفهم الشخصية البائسة إلى التعامل بدبلوماسية حذرة مع الولايات

---

(1) نشر في شوال 1418 هـ = فبراير 1998

المتحدة الأمريكية حتى لو تعلق الأمر ببقائنا أو فنائنا، بكرامتنا وعزتنا أو هواننا وإهانتنا.

وقال البابا شنودة في معرض الكتاب: «إن ليبيا والسودان وسوريا قد تتعرض لحملات أمريكية بعد الانتهاء من العراق». وهذا حق كنا نتمنى أن نسمعه من القادة السياسيين العرب، أو أن تنبئ تصرفاتهم ومواقفهم وتصريحاتهم عن إدراكهم إياه.

والذي يضاف إلى هذا الذي نطق به البابا شنودة، أن مصر وإيران والسعودية سوف تتعرض لحملات أمريكية أيضاً بعد الانتهاء من العراق. بل إن الحملة الأمريكية على مصر قد بدأت بالفعل قبل بداية الحملة الهجومية على العراق بمحاولات الوقيعة بين الأقباط والمسلمين التي كان أهم عوامل إحباطها ـ في هذه المرحلة على الأقل ـ تصدي البابا شنودة شخصياً لها.

والغطرسة الأمريكية لا تقبل أن يكون لدولة عربية إرادة سياسية مستقلة حتى في أدق شؤونها الداخلية، فضلاً عن أن تكون لها إرادة تُتَرجَمُ موقفاً عملياً في مسألة تنفيذ القرار الأمريكي بتدمير العراق، شعباً وبنيةً أساسيةً وموارد طبيعيةً، مع ترك الحاكم الظالم ليقضي على البقية التي تبقى من أبنائه وخيراته!!

والولايات المتحدة تُدْرك كل الإدراك أن موقف القيادة السعودية ينبض بالكراهية لإراقة الدم العربيّ بغير سبب إلا الهوس الأمريكي بالسيطرة الصهيونية الكاملة على المنطقة. والتحرك الأمريكي ضد السعودية قد بدأ بالفعل أيضاً من خلال المنظمات ذات الصلة الوثيقة بالحكومة الأمريكية التي تتهم المملكة العربية السعودية ـ بانتظام وإصرار ـ بانتهاك حقوق الإنسان!! وهي اتهامات لا يتذكرها أحد إلا للتلويح بها للحكومة السعودية في مواجهة أي اختلاف بينها وبين الموقف الغربي.

والسياسة الإيرانية التي بدأت خطوطها تتكامل منذ انتخاب حجة الإسلام محمد خاتمي رئيساً للجمهورية، ثم بانعقاد مؤتمر القمة الإسلامي ـ الذي نجح

نجاحاً هائلاً ـ في طهران، وهي سياسة تتميز بالانفتاح على العرب مع احترام الخصوصية السياسية والثقافية، وبالصلابة ضد إسرائيل وحلفائها، بما في ذلك تركيا، صلابة أغضبت الرئيس التركي في أثناء مشاركته في مؤتمر القمة الإسلامية غضباً أحدث أزمة لا تزال تتفاعل في العلاقة الإيرانية ـ التركية، والخطاب الإيراني للعالم الغربي ـ والأمريكي بوجه خاص ـ الذي يتجه إلى التأثير في الشعوب وإعلان اليأس من الحكومات المتعصبة ضد الإسلام كله عربياً كان أم هندياً أم فارسياً. . .إلخ. هذه العوامل كلها، مع العوامل الاقتصادية التي تأتي على رأسها مسألة نجاح إيران في استقطاب شركات أوروبية كبرى للعمل في أراضيها برغم إصدار أمريكا قانوناً يبيح للولايات المتحدة معاقبة المتعاملين مع إيران، ونجاحها في مد أنابيب الغاز في خطوط طويلة من الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية السابقة) إلى إيران لأول مرة في التاريخ. ذلك كله، وغيره، يرشح إيران بقوة لحملة أمريكية ظالمة قريبة تتذرع فيها بذرائع متعددة قد يكون أقربها أن تزعم أنها تحمي الخليج من إيران التي تستولي ـ بالمصطلح الأمريكي ـ على بعض الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهكذا تصنع أمريكا من العرب في الخليج «قميص عثمان» لضرب إيران، كما صنعت منهم «قميص عثمان» لضرب العراق.

وقال البابا شنودة في معرض الكتاب: «إذا كانت أمريكا تريد نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة فلتبدأ بإسرائيل أولاً، وترغمها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1948».

وهذا المطلب العادل البسيط، الذي يتسلح بِمَنطق لا يختلف اثنان على صحته وقوته: «منطق المساواة»، غائب تماماً عن الولايات المتحدة الأمريكية. بل إنها تُمارس عكسه على طول الخط، وكان آخر ما نشر عن ذلك أنها أمدّت إسرائيل بمصل واقٍ من الجراثيم الكيماوية التي ستنتج أو تنتشر نتيجة استخدام أسلحة أمريكية جديدة في ضرب العراق (الحياة 19/ 2/ 1998).

إن مواقف البابا شنودة الثالث، عربياً، تستحق الإشادة وتدعو إلى الفخر، فهو لا يقول: «إنني رجل دين لا شأن لي بالسياسة» ـ كما يقول للأسف بعض علماء الإسلام الذي لا يعرف وصف رجال الدين أصلاً ـ ولكنه يواجه بشجاعة وقوة ـ تحمدان له ـ الظلم الأمريكي والحلف الصهيوني، وهو لا يغير مواقفه تبعاً لتغيير مواقف الدول والحكام، بل هو صاحب خط ثابت في مواجهة الصهيونية أعلنه منذ محاضرته الشهيرة في نقابة الصحفيين، وقاوم به كل الضغوط التي أرادت أن تحمله على السماح للأقباط المصريين بزيارة القدس، وشارك منطلقاً من هذا الموقف في أهم تجمع ديني عربي لمناصرة المقدسات والدفاع عن عروبة المدينة (مؤتمر مسلمون ومسيحيون معاً من أجل القدس، بيروت: يونيو 1996) وهو التجمع الذي نظمه الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي الذي يعمل في تعاون وثيق مع مجلس كنائس الشرق الأوسط، ولمع فيه أداء البابا شنودة إلى جوار أداء آية الله محمد مهدي شمس الدين والدكتور يوسف القرضاوي وعشرات غيرهم.

تحية إلى البابا شنودة الثالث تتجدد بتجدد مواقفه العربية الوطنية الشجاعة. وتحية إلى الواقفين بصمود وصبر أمام الموجة الصهيونية الطاغية في كل أرض عربية وإسلامية.



البابا . . والرحلة الإبراهيمية [1]

تعقيب على مقالة . .

في العدد الماضي من الهلال كتب الصديق العزيز الأستاذ مصطفى نبيل مقالة مهمة عن الرحلة التي يتردد أن البابا يوحنا بولس الثاني يتمنى القيام بها تقليداً لما يسمى برحلة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام .

وحين كنت في زيارة رَتَّبها سفيرنا المتميز لدى الكرسي الرسولي السفير حسين الصدر، لعدد من مؤسسات الفاتيكان والكليات الجامعية ومراكز البحوث فيه، خلال شهر مارس الماضي سئلت مرتين على الأقل عن رأي المسلمين في هذه الرحلة، وهل سيكون بإمكان البابا ترتيب دعوة ـ وتأكيد حضور ـ بعض القيادات الإسلامية للصلاة معه ومع ممثلين للمسيحية واليهودية في أرض سيناء؟

وكان جوابي في كل مرة أن القيام برحلة روحية شيء مهم في حياة الإنسان . ونحن ـ المسلمين ـ يحج القادرون منا إلى مكة المكرمة لزيارة البيت الحرام والصلاة فيه، وَيَحْرصون على زيارة المدينة المنورة التي هاجر إليها الرسول ﷺ وأقام فيها دولته . ويجدون في ذلك متعة حقيقية لا تدانيها متعة أيّة رحلة أخرى .

وغير القادرين يعيشون حياتهم كلها في شوق عظيم للقيام بهذه الرحلة وأداء مناسكها، لأن الحج ركن من أركان الإسلام الخمسة التي لا يسع قادراً على أدائها إلا أن يؤديه .

---

(1) نشر في محرم 1420 هـ = مايو 1999 م .

ولكن رحلة الحج المفروضة بالقرآن الكريم شيء، والرحلة التي يتحدثون عن رغبة البابا في القيام بها، ودعوة مسلمين ويهود ومسيحيين للصلاة معه في سيناء، شيء آخر تماماً. إن رحلة الحج عند المسلمين هي التي تخلّد ذكرى إبراهيم ورحلته من مصر إلى الشام ثم إلى مكة المكرمة، ونداء الناس إلى الحج كان أول من قام بإعلانه هو إبراهيم عليه السلام امتثالاً للأمر الرباني: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴿٢٨﴾﴾ [الحج: 27-28].

والمسلمون لا يعبدون الله إلا بما شرع لهم أن يعبدوه به. ومناسك الحج كلها مأخوذة عن رسول الله ﷺ الذي حج بأصحابه وقال لهم: «**خذوا عني مناسككم**» والصلاة كذلك، أمرنا رسول الله أن نصلي كما صلى فقال لأصحابه: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**» وهكذا العبادات كلها.

فلا يحل لمسلم أن ينشئ عبادة جديدة، أو يتابع أحداً في إنشائها، مهما تكن المناسبة أو السبب. والصلاة في كل دين خاصة بأتباعه، يؤديها المؤمنون بهذا الدين بطريقتهم، في الأوقات التي تحددها تعاليمه، وبالطريقة التي تنقلها إليهم نصوصه. ولا تجوز في الإسلام الزيادة على العبادات المنصوص عليها ولا النقص منها. فالزيادة بدعة والنقص خطيئة.

ولذلك قلت للسائلين: «إن المسلمين لا يستطيعون قبول دعوة للصلاة مع غيرهم من أهل الأديان، لا في سيناء ولا في غيرها، ولا يستطيعون القيام برحلة البابا معه؛ لأنها عبادة لم تشرع في دينهم».

وقلت للسائلين أيضاً: «إنكم تزعمون أن البابا يوحنا بولس الثاني يريد أن يبدأ هذه الرحلة من القدس. ونحن العرب ـ مسلمين ومسيحيين ـ نعتبر القدس أرضاً محتلة. وخطاب وزير خارجية الفاتيكان إلى البطاركة الكاثوليك منذ شهور قليلة أكد أن هذا هو موقف الفاتيكان أيضاً: إن القدس أرض محتلة.

وزيارة البابا للقدس تحت الاحتلال لن تفهم إلا على أنها ـ في أقل الأحوال ـ سكوت عليه، وسوف تفسرها إسرائيل على أنها مباركة مسيحية كاثوليكية له. فهل يقبل البابا أن ينسب إليه مثل هذا؟ وهل يرضيه أن يشعر ملايين المسلمين والمسيحيين العرب أنه لا يهتم باحتلال هذه المدينة المقدسة وبما تجريه إسرائيل فيها من تغيير سكاني ينال المسيحيين والمسلمين على السواء؟».

ومصر التي ستكون في قلب الرحلة، ومحطتها النهائية ليست بالبلد الصغير الذي يزار «مروراً على الطريق» بمناسبة زيارة مكان آخر مهما يكن هذا المكان مهماً. إن من حق مصر أن تفرد بالزيارة، وتخص بها، وتقصد لذاتها، لا بالإضافة إلى نشاط البابا في رحلة أخرى.

والمواطنون المسيحيون في مصر عدة ملايين غالبيتهم العظمى من الأرثوذكس، ومن حق كنيستنا الوطنية أن تكون في قلب زيارة البابا لمصر وأن يستقبل زعيم الكاثوليكية في العالم بما يليق به من رأس المرقسية الأرثوذكسية، وهذا كله لا يتاح لو كانت زيارة مصر «على هامش» الرحلة البابوية.

وفي العالم العربي نشاط مهم للعلاقات الإسلامية المسيحية يقوم به الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي، وهو فريق يضم متطوعين من المهتمين بالشأن الإسلامي المسيحي، وتمثل فيه الكنيسة الأرثوذكسية المصرية وكنائس الشرق العربي كلها بما فيها الكنائس الشرقية الكاثوليكية ولهذا الفريق، المعبر عن المسلمين والمسيحيين العرب، موقف من قضية «التراث الإبراهيمي» أعلنه في المؤتمر المهم الذي عقده في بيروت في صيف عام 1998 خلاصته: أن التراث الإبراهيمي هو تراث التوحيد الذي بعث به الأنبياء جميعاً «صلوات الله عليهم» وليس تراث شعب بعينه، ولا هو ميراث نسب ينتج عنه «شعب مختار» كما تزعم الأساطير الإسرائيلية. فيستطيع كل مؤمن موحد أن يستحضر صلته بإبراهيم عليه السلام من خلال هذا التوحيد الذي لا يحتاج إلى ارتحال لتأكيده أو

إعلانه، ولذلك فإبراهيم لا يرتبط بمكان دون آخر، وإنما يرتبط بالإيمان، الذي لا يبارح صاحبه، أيّاً كان المكان الذي يوجد فيه.

ولذلك قلت لمحدثيَّ ـ في كل مرة ـ إنني أتمنى أن يزور البابا يوحنا بولس الثاني مصر، وأن يستقبل من أهلها وحكومتها كما ينبغي أن يستقبل، ولكنني لا أتمنى أن يكون ذلك ضمن رحلته الروحية، وأقطع منذ الآن أن أي مسلم لن يستطيع مشاركته هذه الرحلة، أو الصلاة التي يريد إقامتها في سيناء، وسوف يسبب جرحاً عميقاً أن يأتي في معيّته إلى سيناء ممثلون لليهود الصهاينة بزعم مشاركته فرحة الرحلة وختامها[1].



(1) لم تتم الرحلة البابوية بالصورة التي اعترضت عليها السطور السابقة. وزار البابا مصر في رحلة خاصة لا ضمن زيارته بلداناً أخرى.

عودة السواركة [1]

فرح المصريون جميعاً بالنبأ الذي زفَّ إليهم بشرى عودة المجاهد المصري (البدوي السيناوي) محمود سليمان سلام السواركة (74 عاماً) بعد أن أمضى في سجون العدو الصهيوني عشرين عاماً وبضعة أشهر.

ومحمود السواركة واحد من ملايين المصريين الذين كان الاحتلال الإسرائيلي لسيناء يقض مضاجعهم، ويصيبهم بتعاسة في النهار، وهم في الليل لا ينقضيان ولا يبرحان.

ومحمود السواركة بدوي من سيناء المباركة، جاهد ـ ضمن تنظيم سيناء العربية ـ ضد الاحتلال الصهيوني لسيناء منذ 1967 حتى ألقي القبض عليه وتمت محاكمته في 15/ 7/ 1978 بتهمة تفجير سيارة عسكرية تابعة للصهاينة وقتل أحد ركابها وجرح آخر من جنود الاحتلال. وكان ذلك بعد توقيع اتفاقية السلام المزعوم بين مصر وإسرائيل، واعتبره المراقبون ـ آنئذ ـ دليلاً على بطلان الدعوى القائلة: «إن الحرب مع الصهاينة قد انتهت بمعركة عام 1973».

ولأن إسرائيل كانت حريصةً كل الحرص على استقرار مفهوم «آخر الحروب»، وعلى توقف كل شكل من أشكال الجهاد ضدها، فقد أرادت أن تجعل محمود السواركة مثلاً يعتبر به الآخرون ممن تحدثهم نفوسهم بالمقاومة والجهاد، وأرادت في الوقت نفسه التنكيل بمحمود السواركة نفسه، لمقاومته المستمرة طوال سنوات الاحتلال الصهيوني لسيناء، بعد أن عجزت قواتها ومخابراتها عن الإيقاع به.

---

(1) نشر في شوال 1419 هـ = فبراير 1999 م.

لذلك كله عوقب محمود السواركة بأقصى العقوبة، فحكم عليه بالسجن مدى الحياة، وعومل لمدة تزيد على عشرين عاماً أقسى أنواع المعاملة، وتردَّت حالته الصحية تردِّياً شديداً، ولم يكن الإسرائيليون يوفرون له علاجاً، بقدر ما كانوا يتخذون منه «إنسان تجارب» لطلاب الطب الصهاينة.

وقد شهد المواطن اللبناني (جمال محروم) للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بأن الذين كانوا يجرون عمليات جراحية للسواركة كانوا طلاباً في كلية الطب «حيث تتعامل معه السلطات الإسرائيلية وكأنه حقل تجارب».

وجمال محروم كان سجيناً مع السواركة لعدة سنوات، وقد نشرت المنظمة شهادته في العدد رقم 28 من نَشْرَتِهَا (حقوق الإنسان) التي صدرت في فبراير عام 1997، وفي بيانها بتاريخ 4/ 2/ 1999 بشأن الإفراج عن السواركة.

وقد بذلت جهود غير محدودة من جهات مصرية وعربية وعالمية من أجل الإفراج عن السواركة، كان من أهمها جهود وزارة الخارجية المصرية، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى عديدة، ولكنها كلها باءت ـ في وقتها ـ بالإخفاق إزاء تعنُّت الصهاينة وإصرارهم على استمرار سجن السواركة مدى حياته.

وعندما تقرر الإفراج ـ أخيراً ـ عن هذا البطل المجاهد، ضمن إجراءات إفراج روتينية عمن أمضوا في السجون الإسرائيلية مدداً طويلة، أشاعت إسرائيل أن الإفراج عنه يأتي في سياق اتفاق تفرج مصر بمقتضاه عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام.

وكان النفي السريع القاطع الذي أعلنته مصر لأي ترتيب بهذا الخصوص سبباً جديداً لشعور المصريين بالفرح للإفراج عن البطل المصري البدوي، وأنه لا يقابله عمل يمس سيادة القضاء المصري وحصانته واستقلاله، بإهدار حكمه

بالسجن 15 عاماً على الجاسوس الإسرائيلي. وكان حديث الناس أن المقارنة غير جائزة أصلاً بين مجاهد قاوم المحتل الغاصب، وبين جاسوس أخلّ بالعهد بينه وبين البلد الذي سمح له بالإقامة والعمل، وحاول تجنيد أصدقائه ضد بلدهم، فخان أمانة الضيافة والصداقة معاً.

إن جهوداً كثيرة لا تزال مطلوبة محلياً وعربياً ودولياً للإفراج عن عشرات المصريين المسجونين في سجون إسرائيل، وبعضهم قد أنهى منذ زمن طويل مدة عقوبته، ومع ذلك ترفض إسرائيل الإفراج عنهم. ولكن ذلك لا ينسينا الفرحة بعودة السواركة إلى وطنه الذي جاهد في سبيله حراً، وتحمل الويلات في سبيله سجيناً.

إن السواركة نموذج فريد في جهاده ضد المحتل الصهيوني طوال مدة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء. ونموذج فريد في صبره واحتماله داخل سجون إسرائيل بكل جبروتها وبشاعتها. فقد أمضى في تلك السجون أطول مدة أمضاها عربي فيها.

فَتحيةً من كل مصري لهذا البطل العائد إلى وطنه، وتحيةً من كل مصري لأولئك الذين لم ينسوا في أي وقت البطل الأسير، وعملوا بكل السبل لتحقيق عودته إلى هذا الوطن.

وتحيةً خاصة إلى السفير المصري، الصامد في تل أبيب، الذي حمل العبء الأكبر في رعاية السواركة طول مدة أسره، وحمل العبء الأكبر في ترتيبات عودته إلى الوطن.



آية الله منتظري... (1)

بارتياح كبير استقبلت الأوساط الإسلامية الشيعية والسنية على السواء نبأ إلغاء الإقامة الجبرية التي كانت مفروضة على آية الله حسين علي منتظري، أحد آيات الله العظمى أو مراجع التقليد عند إخواننا الإمامية في العالم كله.

وآية الله منتظري كان قد اختير نائباً لآية الله الخميني - رحمه الله - المرشد المؤسس للجمهورية الإسلامية في إيران منذ مطلع الثورة واستقرارها إلى قبيل وفاة آية الله الخميني، عندما عَزَلَ الخميني منتظري من منصب النائب، ووجَّه إليه نصيحة - أعلنت بعد وقت - مؤداها توصيته بأن يتفرغ للبحث العلمي والدراسات الدينية، ولا ينشغل بالأمور السياسية! وعلى نحو ما هو متوقع، لم يلتزم آية الله منتظري بهذه الوصية وأقول إن ذلك كان متوقعاً لأن مُنتظري كان أحد الصناع الأساسيين لفكرة الثورة الإسلامية ضد نظام الشاه في إيران، وأحد القادة الميدانيين لمئات الآلاف من الثوار الذين عملوا سنوات متوالية لإقامة دولة إسلامية في إيران، وقاد بنفسه تظاهرات لابِسي الأكفان التي بدأ بعد اليوم الثالث لها العد التنازلي لسقوط الحكم الملكي.

ولما استقرت الثورة على إقامة الدولة، واختارت لتأصيل فكرتها نظرية ولاية الفقيه، التي طوَّرها الخميني في دروسه عن الحكومة الإسلامية، لتصبح ولايةً عامةً شاملةً، بعد أن كان الفقه الإمامي يقتصر بها على الولايات الخاصة، كالولاية على الأيتام، وعلى تزويج من لا ولي لها من النساء، كان منتظري هو الذي تولى شرح النظرية، والاستدلال لها من المذهب الإمامي ومن الأصول

---

(1) نشر في ذي الحجة 1423 = فبراير 2003م.

الإسلامية مباشرة، وألقى دروسه فيها لمدة تقارب ثلاث سنوات في قُم (العاصمة العلمية لإيران) تحت عنوان: «ولاية الفقيه» باللغة العربية، ثم أصدر كتاباً ضم هذه الدروس، محققةً موسعةً، في أربعة أجزاء، وصل جزءان منها إلى يد القراء وحيل بينهم وبين الجزءين الآخرين بسبب عزل آية الله منتظري ثم فرض الإقامة الجبرية عليه[1].

وإذا كان قرار العزل، حتى الآن، موضع جدلٍ بين المهتمين بالشأن الإيراني من حيث أسبابه ومدى تسويغها له، فإن قرار الإقامة الجبرية لم يكن موضع رضاء أحدٍ، وإنما فرضه اعتبار سياسي بحت لم ينل من مكانة آية الله منتظري ولا من تطلع الناس إليه وتقديرهم لتاريخه وكفاحه في سبيل الثورة الإسلامية.

أما التقدير العلمي والديني لآية الله منتظري فيتجلى في أن ثمانين في المئة من أعضاء مجلس الشورى والوزراء والمسؤولين الرسميين في الدولة الإيرانية يقلدونه باعتباره المرجع صاحب الأعلمية أي أكثر مراجع التقليد علماً. وفي زيارتي الأخيرة لإيران سألت أحد العلماء البارزين دينياً وسياسياً أن يذكر لي أسماء آيات الله العظمى، مراجع التقليد، في المذهب الشيعي فكتب لي بخطه ثمانية أسماء، ثم قال: وكتبت عنه بالنص وهو يتكلم: «إنه ليس في مراجع التقليد الموجودين الآن (يوم 21 شوال1423 = 25/ 12/ 2002) من يصل إلى مرتبة آية الله حسين علي منتظري، ولكنه مع فقهه واجتهاده المطلق ساذج في الأمور السياسية فتصدر عنه آراء لا تناسب المقام فَيَجلب على نفسه نقمة سياسية». يومها تساءلت، وكتبت في أوراقي إن المرء يحق له أن يسأل نفسه،

(1) نشرت مؤخراً مراجعات قام بها آية الله منتظري نفسه لما دوّنه في كتابه: «ولاية الفقيه». ولا ينبغي قراءة الأصل دون قراءة المراجعات معه، ففيها فقه جديد مهم.

هل كان آية الله خميني بذكائه الحاد وتجربته العميقة وحكمته المشهود بها من خصومه قبل المعجبين به، يختاره نائباً له لو كان ساذجاً سياسياً؟!

وتذكرت تفاصيل اللقاءين اللذين أتيح لي أن أجلس إليه فيهما وكنت في أولهما مع الإخوة الكرام الدكتور راشد المبارك (من السعودية) والأستاذ قاسم الوزير (من اليمن) والدكتور زوّار الزيدي رحمه الله، (من باكستان) في محاولة لرأب الصدع الإيراني ـ العراقي في أوائل سنوات الحرب، وكنت في الثاني بصحبة شيخنا الإمام محمد الغزالي، رحمه الله، والأخ العزيز الأستاذ فهمي هويدي، وأذكر وأعود لأوراقي فأجد أن أحداً منا لم يلحظ سذاجةً سياسيةً على آية الله منتظري، بل لاحظنا وعياً دقيقاً، وفهما عميقاً، وأدباً جماً وفهماً، للنص والواقع معاً، أثار إعجابنا به وإكبارنا له. إنني لم أستطع رؤية آية الله حسين منتظري منذ فرضت عليه الإقامة الجبرية، وقد رجوت في زيارات خمس بعدها لإيران من بعض الأصدقاء أن ييسروا لي زيارته فلم يستطيعوا، وأعلم أن فرحة غامرة تَعُمُّ الآن إيران، أو معظمها، لرفع الإقامة الجبرية عن آية الله منتظري. ولكن الأمر المهم ـ في تقديري ـ هو ما أعلنه آية الله منتظري نفسه، في أول حديث له في خطابه العلني بعد خروجه من إقامته الجبرية من أنه لن يكف عن مناقشة الأمور السياسية، ولن يسكت عن انتقاد السلطات غير المتناهية لرجال الدين المحافظين «لأن الشرع لم يعط أيّاً منا سلطات قيادية غير متناهية» وقال منتظري: إنه سيستمر فيما كان يفعله في أثناء إقامته الجبرية من الرد على الأسئلة الدينية والسياسية والتحرك؛ لأن هذا واجبه الديني؛ ولأن الحرية: هي أن يقول كل امرئ ما يحب أن يقوله!

إن الوضع الإيراني ـ كما يلاحظ المتابعون له ـ يمر بمرحلة قلقة من حياة النظام الإسلامي سواء في شأن الوضع الداخلي أم الإقليمي أم الدولي.

وما سوف يجري في العراق سيؤثر مباشرةً على إيران، ولا يمكن لأحد أن

يقطع بنوع التأثير ومداه، ومع ذلك، وربما بسبب ذلك، رأى كثيرون أن رفع الإقامة الجبرية عن منتظري إجراء جيد وعلامة صحية.



القذافي وضيوفه !!(١)

آخر مفاجآت العقيد القذافي كانت معاملته لآخر ضيفٍ وفد على ليبيا الأستاذ نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي.

تحدى أربكان بزيارته لليبيا الحظر الدولي المفروض عليها، وخاصم في سبيل هذه الزيارة أصدقاء وحلفاء داخل تركيا وخارجها، وكانت جرأةً ـ حسده عليها كثير من الوطنيين لاسيما في مصر والعالم العربي ـ أن يستطيع أن يُواجه بعنف الاعتراض الأمريكي الرسمي والإعلامي على هذه الزيارة.

وتجشَّم نجم الدين أربكان في سبيل الوصول إلى ليبيا عناء السفر بعدة وسائل مواصلات، ورحلة سيارة قاسية، حتى وصل إلى عاصمة الجماهيرية العظمى، واستقبله العقيد القذافي الذي استقبله كثيراً من قبل حين كان المعارض الأول والأقوى لحكومات تركيا المتعاقبة.

كان تبرير أربكان لزيارته مصالح تركيا المعلقة مع ليبيا، لاسيما أموال الشركات التركية ـ وهي مئات الملايين من الدولارات ـ المحجوزة لدى العقيد القذافي بعد أن أدت هذه الشركات واجبها على أكمل وجه في تنفيذ مشاريع الإعمار والبناء الليبية.

وكان أصدقاء أربكان، والمتابعون لخطه السياسي، وقرّاء فكره القومي الإسلامي معاً، يعرفون أن للزيارة معاني أكبر كثيراً من كل مال وأهم، عند الزعيم التركي المسلم، من تحقيق مصلحة الشركات التركية باقتضاء ديونها أو باستمرار بقائها في سوق العمل الليبي.

---

(1) نشر في جمادى الآخر 1417 هـ = أكتوبر 1996م.

ولا يعرف أحد حقيقة المحادثات التفصيلية التي جرت في الغرفة المغلقة بين القذافي والأستاذ نجم الدين أربكان. ولكاتب هذه السطور، شخصياً، تجربة مع العقيد القذافي تجعله يستطيع أن يتخيل كيف دار الحوار بين صاحب أكثر الوجوه إشراقاً في المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر، وصاحب أغلبية الأصوات في الانتخابات التركية الحرة الأخيرة، وبين رئيس الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية العظمى الذي يقول لكل من يقابله: «إنه زعيم ثورة وليس رئيس دولة» ويعتبر الديمقراطية ـ انتقاداً لها ـ «دوام الحكام على الكراسي»، وهو يجلس على كرسيه منذ أكثر من ربع قرنٍ حتى اليوم دون أن ينتخبه أحد، لا في انتخابات حرة ولا مزورة!!!

على كل حال، كانت المفاجأة الكبرى الأخيرة للعقيد القذافي وهو يودِّع ضيفه الجليل، أن وجَّه إليه إهانة بالغة، تتنافى مع جميع تقاليد الضيافة العربية والأعجمية.

إذ اتَّهم تركيا في مؤتمره الصحفي في ختام زيارة رئيس الوزراء التركي بأنها تتعاون مع العدو الإسرائيلي، وانتقدها انتقاداً حاداً لأنها لا تسمح بإقامة دولة كردية مستقلة معلناً تأييده لذلك (الحياة ـ 19 أكتوبر 1996 م).

والعلاقة التركية الإسرائيلية أمر يستثير كلَّ عربي وكلَّ مسلم وقد كان لمصر موقف بالغ الوضوح من الاتفاق الإسرائيلي التركي الأخير، بحيث لا يمكن لأحدٍ أن يزايد على الموقف المصري في هذا الخصوص.

والمسألة الكردية / التركية، أعقد ألف مرة من أن يفقه تفاصيلها صاحب مفاتيح الخزانة الليبية الذي أنفق منها ما لا يحصيه إلاَّ الله من أموال الشعب الليبي لتأييد كل مغامر، في أي ركنٍ من أركان الأرض كانت مغامرته، وما حديث تأييده للجيش الأيرلندي وللمنشقين في تشاد ببعيد.

ولو كان في المؤتمر الصحفي من لم تسكته المفاجأة، أو يلجمه الخجل،

من موقف العقيد القذافي لوجّه إليه سؤالاً واحداً عمّا فعله بإخواننا الفلسطينيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الذين طردهم إلى الحدود المصرية الليبية وتركهم في العراء شهوراً طويلة، مرّ بهم فيها قيظ الحرّ وبرد الشتاء، حتى مات منهم من مات ومرض منهم من مرض، والعقيد يؤدب بهم حتى الآن ـ في زعمه العجيب ـ السلطة الفلسطينية التي صالحت العدو الصهيوني!!

ولو كان في المؤتمر الصحفي من لم تسكته المفاجأة، أو يلجمه الخجل، من موقف العقيد القذافي مع ضيفه الجليل، لوجَّه إليه سؤالاً عن حملات التأديب الليبية للمعارضين في مدنهم وقراهم التي هدمت البيوت وقتلت الرجال وشردت النساء والأطفال باسم اللجان الثورية الشعبية التي يرأسها العقيد ويتزعم ثورتها !!

ولو كان في المؤتمر الصحفي من لم تسكته المفاجأة، أو يلجمه الخجل، من موقف العقيد القذافي مع ضيفه الجليل، لوجَّه إليه سؤالاً عن مصير المفكر العربي الليبي الدكتور منصور الكيخيا، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الذي تشير أصابع الاتهام، المؤيَّد بشواهد بالغة القوة، إلى أن عملاء للعقيد الليبي اختطفوه من مصر وصفّوه جسدياً أو أخفوه في غيابة جبٍّ لا يعلم مستقره إلاَّ الله!!

بل يبدو إن المفاجأة قد ألجمت الأستاذ نجم الدين أربكان، نفسه، فلم تنقل الإذاعات ولا الصحف عنه رداً على إهانات العقيد القذافي، على الرغم من طلاقة لسانه، وسرعة بديهته، وحضور جوابه.

ومهما يكن من أمر فلا بد أن السبب الأقوى لسكوته: هو أدبه الجمّ الذي لم أره يتخلى عنه في أشدّ المواقف حرجاً منذ عرفته سنة 1976 حتى اليوم.

والأستاذ نجم الدين أربكان ليس أول ضيف للقذافي يخرج من ليبيا نادماً أنه زارها في عهده المشؤوم.

والأستاذ نجم الدين أربكان سعيد الحظ على كل حال أنه خرج من ليبيا وعاد إلى تركيا سالماً، فإن الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ذهب إلى ليبيا ـ كذهاب أربكان ـ ولم يعد حتى اليوم. وإخواننا الشيعة يقيمون في ذكرى اختفائه القسري احتفالات سياسيةً شاملةً يُتَوّجها الأمل في ظهوره حيًّا يوماً ما، ولا يزال خطه السياسي يجتذب المؤيدين بأعداد متزايدة في الساحة الشيعية داخل لبنان وخارجها.

وإذا كان الأستاذ نجم الدين أربكان قد بدأ في مواجهة المعارضة التركية منذ اللحظة التي أذيع فيها المؤتمر الصحفي للعقيد القذافي؛ بل بدأ أيضاً في مواجهة انتقادات الموافقين له، سياسياً، بسبب ما أثمرت زيارته من حبات الحنظل حتى قال بعض معارضيه، إن حياته السياسية قد انتهت، فإنه لا يزال أحسن حظاً من غيره من ضيوف القذافي، فأصدقاؤه ومؤيدوه وتلامذته هم أصحاب الأكثرية في الساحة السياسية التركية، وهم أصحاب مشروع قابل للتحقيق ولو قابلته عقبات من نوع إساءة المضيفين توديع ضيوفهم، أو من نوع انتهاز المعارضين كبوة جوادٍ ليحاولوا إخراجه من السباق إلى غير عودة.

وليس فيما حدث من العقيد القذافي ما يؤثر على المبادئ الأساسية لخط أربكان السياسي، وليس فيه ما يغير قناعته فإن الترحيب العربي به شَعْبياً ورسمياً والأمل الإسلامي فيه من الخليج إلى المحيط، لا يتأثران قِيدَ شعرة فما فوقها بمسلك شاذ للعقيد غريب الأطوار عجيب الآراء!!



جُمعَة القذافي[1]

العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي، شخصية مثيرة للجدل، عربياً وعالمياً، وليبياً أيضاً. وحين يُكْتب تاريخ حكمه لليبيا فإن كثيراً من الأشياء والأحداث والأقوال سوف تبدو للأجيال القادمة، التي تقرأ هذا التاريخ، بعيدةً عن التصور، وربما بدت لهم عصيّةً على التصديق.

ولم يخرج القذافي من معركة مثيرة في الداخل أو الخارج إلا ليدخل معركة أخرى أكثر حدةً وضراوةً وإثارةً. وقد ظن كثير من الناس أن معركته مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كان بعض مراحلها قصف قصر له بالطائرات، ثم الحصار الجائر على ليبيا، ومقاطعتها اقتصادياً وتجميد مليارات من أموالها في بنوك أوروبية وأمريكية، ظن كثير من الناس: أن هذه المعركة هي القاضية على القذافي وحكمه، ولكن هذا الظن تبدد. . **أولاً**: بالموقف المصري الصامد في دعم ليبيا ومساندتها، **وثانياً**: بجهود القذافي نفسه التي لا يمكن إنكار أهميتها وطرافتها وأثرها، في إبقاء المسألة الليبية شاغلاً مُهما للسياسة العربية والعالمية.

وقد كان من أهم المُبتكرات التي تُوَصّل إليها العقيد القذافي تأسيس تجمع «دول الصحراء والساحل» الأفريقية، وهو تجمع أفريقي خالص يظل حتى الآن ـ على الأقل ـ مستقلاً عن التأثير الغربي عامة وعن التأثير الأمريكي بوجه خاص. وبصرف النظر عن المصير الذي قد ينتهي إليه هذا التجمع، فإن مجرد التفكير في إقامته، والنجاح في ذلك يُعْطي أملاً قوياً في أن الضعفاء في هذا

(1) نشر في محرم 1419 هـ = مايو 1998.

العالم يستطيعون إذا صحّت إرادتهم أن يخرجوا من أسر التبعية للأقوياء المسيطرين ـ أو الذين يتوهمون أنهم يسيطرون ـ على كل شيء في كل بقعة من الأرض، ومن الفضاء أيضاً!!

وفي إطار سعيه لتقوية هذا التجمع الأفريقي الجديد يزور الرئيس الليبي حالياً دولة تشاد المتاخمة جنوباً لليبيا، وفي هذه الزيارة يعقد اجتماع رئاسي لتجمع دول الصحراء والساحل يرأسه القذافي، وقد سبق الاجتماع يوم جمعة أقيمت فيه الصلاة في الاستاد الرئيسي بالعاصمة التشادية، وتولى إمامة المصلين وأدى خطبة الجمعة الرئيس القذافي نفسه.

وقد وصفت وكالات الأنباء هذه الصلاة بأنها حضرها عشرات الألوف، وأدّى الصلاة خلف القذافي ثمانية رؤساء أفارقة، ولم يبق في الملعب الذي أقيمت الصلاة فيه موضع لقدم.

وليس هذا غريباً، فمنذ زمن بعيد لم ير المسلمون رئيس دولة ـ عقيداً في جيشها أصلاً ـ يؤم صلاة الجمعة ويؤدي الخطبة. والمسلمون الأفارقة يرون في كل عربيّ اللِّسان مبعوثاً نبوياً ينطق بلسان الرسول ﷺ، فإذا جمع هذا المبعوث بين العروبة والزعامة السياسية وأداء الشعائر الدينية الجامعة فقد نجح في إلهاب مشاعر الجماهير الأفريقية المسلمة نجاحاً قل أن يحققه سواه.

والدول الأفريقية يَتَدَيَّن غالب أهلها وفق فقه المذهب المالكي، ويرون رأي علمائهم المالكية: أن الجمعة لا تتعدد في المدينة الواحدة، فتكون هذه الصلاة ـ عادة دون اعتبار لأي ظرف استثنائي ـ صلاةً جامعةً حاشدة يَؤُمها الآلاف. فإذا أضيف إلى ذلك وجود القذافي على رأس المصلين، ومعه ثمانية رؤساء دول لكل منهم شَعْبِيّته الأفريقية، كان لنا أن نتخيل كيف كانت صلاة الجمعة القذافية في استاد العاصمة التشادية.

و في إذاعة لندن (أل: ب.ب.سي) صباح يوم السبت 2/ 5/ 1998 أوردت

نشرة أخبار في الساعة السابعة صباحاً (بتوقيت جرينتش) نبأ صلاة القذافي إماماً للآلاف يوم الجمعة 1/ 5/ 1998، ونقلت جزءً من قراءته في الصلاة لبعض آيات سورة الكهف، ثم عقبت على ذلك بأن «بعض المؤسسات المسيحية في تشاد قد اعترضت على إقامة صلاة الجمعة بهذه الصورة؛ لأنها تهدد الوضع العلماني للدولة»!!!

ولو شئت لأكملت السطر كله علامات تعجب.

فتشاد دولة الغالبية العظمى من أهلها مسلمون متمسكون بدينهم في غير غُلُو ولا انحراف. وهم يعتدون باستمرار الإسلام في ديارهم، منذ دخلها على يد التجار المسلمين، قبل أكثر من عشرة قرون أو أحد عشر قرناً، وبأنهم يحافظون على هويتهم الإسلامية محافظةً فطرية يتوارثونها جيلاً بعد جيل. ولم تدخل المسيحية إلى تشاد إلا في القرن الماضي (أو أواخره) وأوائل القرن الحالي على يد بعثات التبشير المسيحية الكاثوليكية أساساً، والبروتستانتية بصورة أقل.

والمسيحيون الذين تنصروا بعد إسلامهم، أو الذين ولدوا لآباء تنصروا، يعيشون مع المسلمين الباقين على دينهم في وئام وسلام، ولا تعرف تشاد أي نوع من التعصب أو الفتنة الدينية بين المسيحيين والمسلمين أصلاً.

والإسلام يجعل شعيرة صلاة الجمعة من أعظم الشعائر وأهمها، حتى إن سورة من سور القرآن الكريم سميت باسم هذه الصلاة، وأمر الله فيها المسلمين أن يتركوا كل مهم إذا سمعوا النداء لصلاة الجمعة، وذمّ الذين يفعلون غير ذلك، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا

رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١﴾ [الجمعة: 9-11].

وحُسْن التعامل بيْن أبناء الوطن الواحد، وواجب احترام شعائر الأديان، وفضيلة عدم إظهار الرفض أو مجرد الانتقاد لدين غالبية أهل البلاد أو لشعائره، والكياسة الدينية والحكمة الخلقية والسماحة المسيحية، كل ذلك كان يقتضي من تلك «الجهات المسيحية» التي ذكرتها إذاعة لندن أن تتريث قبل أن تنتقد صلاة الجمعة القذافية.

ولا شك أن القوى المعادية لأفريقيا، وللوجود الإسلامي فيها، وللعقيد القذافي شخصياً، يهمها أن تبذر بذور فتنة ـ مهما تكن سخيفة ـ في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. ولكن الأمل والتوقع من المسيحيين الأفارقة كان يؤدي إلى الظن بأنهم لن يقعوا في شَرَكِ هذه الفتنة، ولكن يبدوا أنهم وقعوا فعلاً ـ إن صح ما أذاعته لندن ـ فهل يبادر عقلاؤهم إلى تدارك الأمر ومحاولة إزالة الأذى الذي أصاب مشاعر المسلمين في العالم كله من جرّاء انتقاد أهم شعائر الصلاة الإسلامية بهذه الصورة السخيفة الفجة غير المسبوقة؟



تأملات في حديث القذافي[1]

العقيد معمر القذافي، الرئيس الليبي، شخصية ذات صفات خاصة وباعثة على التأمل المتكرر. ولذلك لا تجد الناس مُتفقين على رأي واحد، أو آراء متقاربة، فيما يقوله ويفعله، ولاسيما في الشأن العربي العام. وقصر متابعة العقيد القذافي على الشأن العربي العام ضرورة؛ لأنه يكرر أن الشأن الليبي شأن خاص بالليبيين وحدهم، وأنهم كلهم يعيشون سعداء مطمئنين، وأن السلطة في ليبيا هي في يد الشعب الذي يحاسب ـ هكذا يقول القذافي ـ اللجان الشعبية التي تتولاها نيابة عنه. والمال الليبي كثير وقد أنفق منه ما أنفق على البُنْية التحتية والباقي موجود تحت يد الشعب الليبي ـ بتعبير القذافي نفسه ـ وهم «كمْ بليون» مدخرة لوقت الحاجة!

ومع ذلك فإن حديث القذافي عن الشأن العربي العام يستحق التوقف، كما توقف الناس كثيراً عند تصرفات له، سبَّبت قلقاً للعرب جميعاً، كان آخرها إعلان انسحاب ليبيا من الجامعة العربية، الذي أظن أنه ـ بحمد الله ـ لم يتم.

بالأمس كان العقيد القذافي يتحدث مع محاور شاب على قناة (MBC) الفضائية العربية. وقد تابعت الحديث من قرب نهايته ولفت نظري فيه أمران: **أحدهما**: المتصل بالعدوان الأميريكي الشامل الوشيك على العراق الشقيق، **والثاني**: النهج العربي الجديد في توريث الحكم الجمهوري.

عن العراق قال القذافي ـ وأنا أنقل بالمعنى لعجزي عن محاكاة لهجته العامية الليبية كتابة ـ إن العدوان الأميريكي على العراق عار على الولايات

---

(1) نشر في ذي الحجة 1423 هـ = فبراير 2003.

المتحدة وعار على العرب. أما الولايات المتحدة فهي أقوى دولة في العالم فماذا في أن تنتصر على دولة من أضعف دوله؟ العراق دولة من العالم الثالث، محاصرة منذ أول التسعينيات، وتضربها الطائرات الأميركية والبريطانية كل يوم، فأي فخر في أن تنتصر عليها أميركا ومعها تسعون دولة يقال: إنها متحالفة ضد العراق؟ أي فخر حققته أميركا باحتلال أفغانستان حتى تحاول تكراره في العراق؟

والعدوان على العراق عار على العرب أجمعين ـ هكذا قال القذافي ـ لأنهم لن يستطيعوا الدفاع عنه، بل إن بعضهم مشارك في العدوان عليه، فأي عار فوق هذا ينتظر العرب أن يعيشوا في ظله؟

لكن الشوارع العربية ستنفجر ـ هكذا قال القذافي مُتَنبئاً ـ وستسيطر الجماهير والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية على مقاليد الأمور (!)

وهو حُلم في فم الأماني حلوٌ، ليس لنا منه قُلامةُ ظفر، ولا نريد أن يكون لنا منه ما هو أدنى من ذلك.

فانفجار الجماهير أمر لا تؤمن عواقبه، والنظم الحاكمة في العالم العربي ـ وقل هذا عن أي نظام حكم في أي مكان ـ لن تترك الجماهير المنفجرة تمسك لا بمقاليد الأمور ولا بمقاليد انفجارها نفسه، والتنظيمات النقابية ـ حيث توجد في العالم العربي ـ إما مفروضة عليها الحراسة القضائية، أو تديرها مجالس انتهت مدة ولايتها منذ سنين طويلة؛ لأن الحكومات العربية لا تحب الانتخابات النِقابية، أو تُديرها نخبة موافقة في الفكر والغاية والسياسة وأساليب تحقيقها لهذه الحكومات نفسها. والاتحادات الطلابية إما أنها مُعيَّنة من السلطات، وإما أنها مستأنسة تعرف الحدود التي يجب ألا تتخطاها لئلا تثير غضب ذوي الجاه والسلطان!

لذلك تمنيت حين سمعت حديث القذافي عن العراق، وما تنبأ به بشأن ما

سيسببه العدوان الأميركي الشامل الوشيك عليه، تمنيت أن يكون للعقيد القذافي حلم أقرب إلى التحقيق، ونبوءة أكثر واقعية، ولكنني لم أجد.

والحديث في توريث الحكم الجمهوري ينبغي أن أذكر بين يديه أنني في المرة الوحيدة التي التقيت فيها العقيد معمر القذافي، في طرابلس يوم 19/ 3/ 1990، طال الحديث بيني وبينه عن الديمقراطية، وكنت أزعم أن حرمان العرب منها، ومن حقهم في اختيار حكامهم اختياراً حراً، وفي تنحيتهم عن طريق انتخابات نزيهة إذا لم يحسنوا الأداء، وإبقائهم في أماكنهم، بانتخابات حرة إذا أحسنوا، كنت أزعم أن هذا الحرمان الذي يؤدي إلى عدم تداول السلطة وعدم محاسبة الحاكمين، ولو بإظهار عدم الرغبة في استمرارهم حيث هم، هما من أسباب التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في بلادنا العربية كلها، أو جلّها، إذا أردنا أن نستثني لبنان وحده!

كان رد العقيد القذافي على هذا الزعم العجيب مني أنني لا أعرف ما هي الديمقراطية، والدليل على عدم معرفتي بها: أنني استعمل لها هذه اللفظة المُعْربة عن اللفظة الأصلية (Democracy) التي تعني ـ فيما قال لي القذافي ـ أن تدوم الكراسي لشاغليها! فلما حاولت المجادلة بالتي هي أحسن في أن الكلمة أجنبية لا علاقة لها بفعل «دام» ومشتقاته ولا باسم «الكرسي» في مفرده ولا في جمعه، لم أجد إلا إصراره على رأيه، فانتقلنا إلى موضوع آخر من الموضوعات الكثيرة التي تناولها لقاؤنا.

ونسيت الموضوع بِرُمّته أو كدت، إلى أن تذكرته وأنا استمع إلى الحديث الذي بثه مؤخراً إحدى الفضائيات العربية للعقيد. فقد سأله محاور في ختام اللقاء، عما يشاع من توجه إلى توريث الحكم في ليبيا لأحد أبنائه، على غرار ما جرى في بلد عربي، وما هو قيد الإعداد والتحضير في أكثر من بلد آخر. والمقصود ليس الملكية التي هي وراثية منذ قديم، ولكن المقصود هو

الجمهوريات الثورية التي قامت فيها الحركات العسكرية بانقلابات على الحكم الذي كان آنئذ شرعياً، فألغت بقرار الانقلاب نظام توارث الحكم، ونقلته إلى قائد أو زعيم أو رئيس من الشعب ليحكم نفسه بنفسه بدلاً من أن تَحْكمه أسرة تتوارث العرش ولداً عن والد.

وتعجب القذافي من سؤال محاوره، وقال له: كيف يُوْرث الحكم في ليبيا؟ إنها ليست جمهورية، إنها نظام ثوري، وأنا قائد الثورة، فهل يصبح ابني قائداً لثورة جديدة؟ إن هذا غير متصور في الوضع الليبي الذي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه عن طريق اللّجان الشعبية ومؤتمراتها وتنظيماته.

قال له محاوره: «لكن بعض أبنائك يسافرون إلى الخارج، ويقابلون مسؤولين أجانب، ويصدرون تصريحات صحفية عن أمور عامة وسياسية، ولهذا يظن الناس أن ذلك كله من مقدمات التوريث».

فأجاب القذافي بالنفي. وأكد نفيه بأن أبناءه من أبناء الشعب، وهم مواطنون لهم جميع حقوق المواطنين، ولا يجوز أن يحرموا منها لأنهم أبناء القذافي. وانتهى الحوار في هذه المسألة عند هذه الإجابة.

والمواطنون في كل البلاد العربية يتساءلون عما إذا كان من حق أي فرد منهم أن يلتقي الحكام الأجانب، أو حتى العرب، بصفة المواطنة التي سوّغ بها العقيد القذافي نشاط بعض أبنائه الذي ذكره له محاوره؟ وهم يتعجبون من كونهم ذوي حق في إصدار التصريحات الصحفية في الشؤون العامة والسياسية لمجرد وصف كونهم مواطنين؟

إن العمل السياسي في بلادنا العربية ـ جلّها إن لم يكن كلها ـ هو حق لنخبة معينة في كل بلد، وبيد بعض أعضاء هذه النخبة مفتاح الحلبة السياسية ـ أو مفاتيحها ـ فلا يدخل إليها أحد إلا عن طريق هذه المفاتيح. وبيدها قواعد البقاء

فيها: من نال رضاها بقي، ومن أصابه غضبها خرج من الحَلْبة لا مشكوراً ولا مأجوراً.

والمواطنون العاديون يتمنون أن يصبح ما قاله العقيد القذافي حقاً مكفولاً فعلاً لكل مواطن.

بل هم يرضون بدون ذلك، يرضون بحق في التصويت الحر لاختيار حكامهم واستبدالهم كل مدة زمنية معقولة، ويرضون إذا تحقق ذلك ألا يسألوهم عما فعلوا في أثناء مدة ولايتهم اكتفاء بتركهم إياها لغيرهم. ويرضون بأن يكون لهم حق الانتقاد العلني المخلص الحرّ الذي لا ينال من كرامة أحد، ولا يعرّض فيه المنتقد بشرف أحد، ثم لا يناله هو أذىً ولا اعتقال، ولا تلفّق له تهمة غير صحيحة، فلا يمثل أمام محكمة تقضي عليه بما اتهم به بصرف النظر عن دليلها على قضائها أصحيح أم سقيم؟

ويرضى المواطنون الحقيقيون بأن يكون لهم حق التجمع السياسي على الآراء التي يقبلونها ويعملون لنشرها، دون أن يصيبهم بسبب ذلك ما أصاب عدداً غير قليل من الأحزاب والجماعات السياسية العربية الدينية والعِلْمانية منذ بدأت النظم الثورية تحكم بلادنا العربية وإلى اليوم.

فإذا تحقق هذا ـ ولو بالتدرج ـ فإن الناس سيصدقون حديث العقيد القذافي عن وراثة الحكم، وسيصدقون حديث غيره عن الموضوع نفسه. أما إذا بقي الحال على ما هو عليه، وتجمّد كل شيء في مكانه، ولم ينل المطالبون بحقوقهم وحقوق أمتهم السياسية إلا الويل والثبور إذا لم يقبلوا أن يصمتوا صمت أصحاب القبور، فإن ما قاله العقيد القذافي في لقائنا سنة 1990 عن الديمقراطية، وأنها تعني استدامة الكراسي، سيكون مكان انطباقه علينا وعندنا، لا على الدول الديمقراطية فعلاً التي لا يبقى فيها حاكم إلا برضاء

شعبه، ولا يأتي إلى كرسيه إلا بتصويت حر يفوز فيه، ولا يبقى شاغلاً كرسيه إلا بتجديد الثقة به.

لقد سُئل الرئيس الأميركي (بوش الابن) قبل يومين عن رأيه في التظاهرات المليونية المعارضة لقرار أميركا المضي في حرب العراق مهما تكن نتائج عمل المفتشين، وهي تظاهرات عمّت عشرات المدن في العالم كله ـ إلا العالم العربي ـ فقال: إن الديمقراطية شيء جميل! ولكن أميركا ستمضي في قرارها. وعلّق المحللون السياسيون على ذلك بأن بوش يغامر بمستقبله السياسي للرئاسة الثانية، والكلام نفسه قيل عن موقف توني بلير رئيس الوزراء البريطاني داخل حزبه، وليس في مواجهة شعبه، فهل يعرف أحد زعيماً عربياً لمستقبله السياسي علاقة من أي نوع كان برأي الناس في تصرفاته أو قرارته أو قناعاته؟



فَقْدُ عالمٍ مجاهد ...
محمد مهدي شمس الدين[1]

غيَّب الموت صباح الأربعاء الماضي (16/ 11/ 1421 هـ = 10/ 1/ 2001م) العلاَّمة الجليل آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، بعد مرض ألزمه العلاج في لبنان ثم في باريس شهوراً متوالية، لقي في نهايتها ربَّه بعد أن قدَّم لدينه وأمته عطاءً عظيماً في أوقات بالغة الحرج وظروف شديدة الدقة.

وقد فقد العالم الإسلامي، والعالم العربيّ، ولبنان بصفة خاصة، بوفاته ركناً شديداً من أركان الفكر الإسلامي الحر، وعاملاً مهماً من عوامل تثبيت الاستقرار، ومجاهداً صلباً ضد العدو الصهيوني حيثما كان. وفقَدَ العِلْمُ الإسلامي مجتهداً لم يعرف التعصب منذ كتب أطروحته الأولى في النجف إلى آخر مقالاته الفقهية.

وفقدت الحياة الفكرية العربية مساهماً نشيطاً، صاحب رؤية متميزة، في مختلف المجالات.

ولا أستطيع هنا أن أعدد مناقب الشيخ الجليل الراحل، وأنا أشعر على المستوى الشخصي بِلَوْعة فَقْدِ الصديق الذي جمعتني به أخوّة قديمة منذ نهاية الستينيات ثم صلة مستمرة، لا يكاد يمر أسبوع حتى نتهاتف، ولا يمر بالعالم الإسلامي حدث أو موقف إلا ونتشاور فيه، وكثيراً ما كان هو البادئ بالفضل،

---

(1) نشر في شوال 1421 هـ = يناير 2001 م.

ونحن على هذه الصلة الوادة الصادقة منذ أوائل الثمانينات حتى لقي ربه، فرحمه الله رحمة واسعة، وثبّت أقدامنا على طريق الحق بعده.

ولعل من أهم ما ينبغي ذكره من مواقفه الإسلامية والوطنية موقفه الثابت من العدوان الصهيوني فهو رحمه الله لم يهادن قط في أي موقف، ولا في أي جمع من أي نوع، هذا العدو الشرس الذي لم يتورع عن قتل خصومه وتشويههم بكل الطرق الخسيسة والوسائل الدنيئة. وحين عقدت بعض الدول العربية اتفاقات إنهاء الحرب مع الصهاينة قال كلمته الخالدة: «للحكومات ضروراتها وللشعوب خياراتها». وحين بدأت بعض الدول تفتح حدودها للبضائع الإسرائيلية أفتى بحرمة التعامل فيها وأعلن هذه الفتوى من على منبره يوم الجمعة، وكتبها في كتبه وصرَّح بهل لمختلف وسائل الإعلام غير متوقف ولا هياب.

ولست أنسى يوم دعوت للقائه مجموعة من الشباب حَدِيثي التخرج في الجامعات، في بيتي بالقاهرة، وتناول النقاش عدداً كبيراً من الموضوعات أجاب فيها ببراعة وحسن تناول عن أسئلتهم كلها، فلما سأله أحدهم عن التعامل مع العدو الصهيوني تجارياً سكت مليًا، ثم قال: أقول لكم جملة واحدة لا تنسوها أبداً، قال: «إنني أعتقد أن الله تبارك وتعالى يعذب المتعاملين مع الصهاينة بعذاب النار يوم القيامة»! وهي كلمة لا يقولها إلا فقيه أدرك مخاطر العلاقة الطبيعية مع الصهاينة على قضية المسلمين والعرب الأولى: قضية فلسطين.

ولقي عالِمٌ عربيٌ رَجُلَ دين يهودي في مؤتمر عقد في عاصمة أوروبية وخرج من قاعة الاجتماع متأبطاً إياه، فهاتفني رحمه الله من بيروت ليقول لي: إن هذا الذي فعله أحد الشيوخ هو غاية ما يريده الصهاينة: يكفي أن يصافح أحدنا، نَحْنُ العلماءُ، أحَدَهُمْ لينالوا الشرعية التي يبحثون في ديارنا عنها منذ نصف قرن.

ووقف على طول الزمان مدافعاً عن المقاومة المسلحة للعدو الصهيوني في جنوب لبنان، وفي أرض فلسطين، وفي كل بقعة يصل فيها السلاح العربي إلى النيل من العدو الصهيوني.

وفي مرضه الأخير، وهو يتلقى العلاج في باريس، نشرت الصحف صوراً لمرجع إسلامي سنيّ رسمي وهو يشارك في اجتماع عقد في عمّان مع عدد من الحاخامات الصهاينة، فاستاء - رحمه الله - لذلك أشدَّ الاستياء، وكتب إلى هذا الشخص رسالة طويلة في ثلاث صفحات يدعوه فيها إلى عدم تكرار هذا الصنيع وينبهه إلى أثره السيئ في الأمة، وإلى أن المتوقع من العلماء أن يقفوا في صف مقاومة العدو ومقاطعته لا في صف المتعاملين معه والمطبِّعين مع ساسته وتُجاره وحاخاماته. وقال له: إن الهزيمة المعنوية التي تلحق المسلمين بخطأ العلماء أضعاف الهزيمة المادية التي تلحق جيشاً في الميدان.

ونصحه أن ينتهز فرصة يُعلن فيها رجوعه عن هذا السلوك، وانحيازه لموقف الشعوب الرافضة بكل قوة للتعامل مع الصهاينة، وذكَّره بالانتفاضتين الفلسطينيتين وأثرهما على العدو وأنهما لم تنجحا إلا لأن العلماء وقفوا مع الشعب الفلسطيني البطل في ثورته على المستعمر الغاصب. واستحلفه بحق الأخوة الإسلامية، وأمانة البلاغ المأخوذة على العلماء، ألا يكون سلوكه عوناً لعدو دينه وأمته.

وقد شرّفني - رحمه الله - فأرسل إليّ نسخة من هذه الرسالة، وتأكد - هاتفياً - من وصولها إليّ وعلمي بمحتواها، ولعلني أنشرها حين تتيح الظروف ذلك، أداءً لبعض حقه على إخوانه وأصدقائه[1].

---

(1) أثبت هنا نص هذه الرسالة، أنشره لأول مرة، بعد حذف اسم المرسل إليه؛ لأن القصد هو الانتفاع بعلم العلماء، لا التشهير بأصحاب الأخطاء:

إنني وأنا أعزي أهله، وأولاده وبناته، والعلماء العاملين كافة، أشعر بألم

«حضرة الأخ الجليل صاحب السماحة الدكتور الشيخ . . . . حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسأل الله تعالى أن يرعاكم بعنايته وحفظه، وأن يسدد خُطاكم في دعم مسيرة . . . . . . نحو مزيد من النجاح باعتباره إحدى أقدم مراكز العلم في العالم الإسلامي، وباعتباره أكبر قلاع الإسلام في عصرنا. سماحة الأخ الجليل، أكتب إليكم هذه الرسالة بعد اطلاعي على زيارتكم لعاصمة المملكة الأردنية (عمان) واشتراككم في اجتماعات حضرها رجال دين (حاخامات) يهود إسرائيليون، وقد نشرت الصحف أخباراً وصوراً لكم في هذه الاجتماعات.

أكتب إليك هذه الرسالة ـ بسبب هذه المناسبة ـ من موقع الأخ المحب الناصح الذي يحرص على أن يبقى . . . قلعة شامخة وحصينة للإسلام، ومثابة وحصناً للمسلمين جميعاً، وعلماً بارزاً في قيادة حركة الوحدة الإسلامية وتحصينها، والذي يحرص على مقامك الكريم ودورك الشريف الجليل في نفوس المسلمين، وباعتباري أخاً وشريكاً لك في الدفاع عن الإسلام والتبشير به في عصرنا، وفي تحصين إيمان المسلمين بدينهم وبمرجعياتهم الدينية.

سماحة الأخ الجليل:

إن . . . يمثل في عصرنا أكبر وأقوى مرجعية إسلامية في العالم، وينظر إليه المسلمون باعتباره منارة للإسلام، ونحن حريصون على أن يحتفظ بهذا الدور بما به من وهج وإشعاع، كما أن المسلمين ينظرون إلى الإمام . . . . بمثابة النور الذي يضيء هذه القمة العالية. وباعتباره مرجعاً في الدين ومرشداً في مسيرة الإسلام ورمزاً وعنواناً كبيراً من أكبر رموز وعناوين المسلمين في العالم.

والمسلمون في العالم، أيها الشيخ الجليل، ينظرون إلى اليهود عموماً وإلى الحركة الصهيونية خصوصاً وإلى إسرائيل بوجه أخص باعتبارهم وباعتبارها عدوّهم الأول على مستوى الدين وعلى مستوى الدنيا، حيث إنهم كانوا أعداء الإسلام

خاص لفقد هذا المقاوم العظيم والعالم العامل والمفكر الشجاع، فضلاً عن

وأعداء رسول الإسلام (ص) وأعداء المسلمين منذ أيام الإسلام الأولى في مكة والمدينة، واستمروا على هذا إلى أن ارتكبوا جريمتهم الكبرى في فلسطين، ولا فرق فيهم بين أحد وأحد فإن المجتمع الإسرائيلي الصهيوني كله مجتمع عسكري عدواني. لقد اغتصبوا أرض فلسطين، وقتلوا وشردوا شعبها، وأهانوا مقدسات المسلمين من إحراق المسجد الأقصى وغيره من المساجد والمشاهد إلى غير ذلك من الجرائم المستمرة، وقتَلوا وشرَّدوا العرب والمسلمين في الدول العربية، وهم يؤيدون ويساندون كل عمل يضعف العرب والمسلمين، ولقد حاربوا الإسلام ولا يزالون، وأهانوا النبي والقرآن وسائر المقدسات الإسلامية ولا يزالون، والمسلمون في جميع أنحاء العالم وخاصة في العالم العربي يتابعون هذا الواقع في كل يوم.

إن رجال الدين اليهود في فلسطين المحتلة وغيرها لا يحملون أيّة ذرة من الشرعية التي تخولنا شرعاً أن نتصل بهم أو نتحاور معهم فضلاً عن أن نثق بهم، إنهم هم الذين شرعوا العدوان على المسلمين في فلسطين وغيرها، وهم الذين شرعوا قتل الأطفال وهدم البيوت واغتصاب الأرض، وهم الذين يخططون الآن للسيطرة على المنطقة برمتها.

إن الاجتماع بهم والتحاور معهم تحت عنوان: حوار الأديان أو البحث عن السلام، إن هذا الاجتماع في ظروفنا الحالية، يعطيهم شرعية يفتقدونها، ويسلحهم بحجة في مقابل المسلمين، ويصدم مشعر المسلمين جميعاً، وخاصة العرب، وبوجه أخص الذين تعتدي عليهم إسرائيل إعتداءً فعلياً يومياً في لبنان وسوريا وفلسطين، ولهذا كله فإن مشروعية مثل هذا الاجتماع أمر مشكوك فيه إن لم نجزم بعدم المشروعية حيث إن هذا الاجتماع يندرج في قوله تعالى في الآية التاسعة من سورة الممتحنة المدنية، ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩] وما في معناها من الآيات.

ولو فرضنا أن الاجتماع معهم مشروع فلا أراه مناسباً في ظروفنا الحالية لأي عالم

فقد صديق كبير قدَّم لدينه وأمته خير ما يستطيع عالم أن يقدمه: الصدق في

دين مسلم بارز في موقع قيادي، خاصة لشخصية قيادية كبرى وهي . . . . . .
. . . الذي له من المكانة والاعتبار بين المسلمين ما قد بيناه.
لقد صدمت هذه الاجتماعات المسلمين، وهيَّجت مشاعرهم، وسببت لهم حزناً وجروحاً عميقة في قلوبهم. إني من موقع الأخ المخلص والصديق المحب والشريك في المسؤولية والغيور على . . . وعلى مقام . . . ومقام . . .، أوجه هذه الرسالة لأعبر فيها لك أيها الأخ الجليل عن رأيي في هذا الاجتماع. ولأعبر لك أيضاً أيها الأخ الجليل عن أملي الراسخ والكبير في أن لا تتكرر هذه الاجتماعات، ويمكن للسياسيين ـ إذا اضطروا ـ أن يقوموا بما يقومون به الآن، وأما نحن وأمثالنا من القيادات الدينية الإسلامية في العالم الإسلامي فإنه لا توجد أيّة ضرورة تدعونا إلى الاجتماع بهؤلاء المجرمين والتحاور معهم.
إننا نرى مشروعية الحوار مع المسيحيين على اختلاف مستوياتهم؛ لأن هناك ضرورة تدعونا إلى ذلك، ولأن في المسيحيين من يمكن الوثوق بأنهم يدعون إلى السلم، أو أنهم مستعدون لأن يثوبوا إلى الإنصاف والعدل فيعترفوا ببعض الحق. وأما حاخامات اليهود فإنهم لا يزالون يرتكبون الجريمة فعلاً، لا تزال أيديهم ملطخة بدمائنا، ولا تزال ألسنتهم تدعو إلى قتلنا وإلى تشريدنا وإلى صنوف أخرى من العدوان علينا. ولذلك فإن الأمر معهم على أسوا من حال اليأس منهم؛ لأنهم يتقوون بهذه الاجتماعات على العدوان علينا.
إن لقاءاتك مع حاخامات اليهود قد صدمت في العمق ضمائر ومشاعر جميع المسلمين، بسطاء المسلمين من فلاحين أو عمال، وخاصتهم من طلاب الجامعات وأساتذتهم وسائر المسلمين بجميع المستويات.
آمل أن يكون حرصنا على تثبيت الإسلام في قلوب أبنائنا، وعلى تثبيت العزة والحمية والقوة في قلوب المسلمين أكثر من حرصنا على السعي وراء سراب خادع هو حوار هؤلاء المجرمين الذين كانوا ولا يزالون يخططون لقتلنا وإبادتنا ومصادرة إرادتنا وحريتنا.
أرجو أن تفهم هذه الرسالة باعتبارها رسالة أملاها تقديري وحبي وإخلاصي لك

القول والإخلاصَ في العمل. فرحمه الله أوسع رحمة، وإنا لله وإنّا إليه راجعون.



وثقتي بك وحرصي على . . . وعلى مقامك الكريم أيها الأخ الجليل، وأرجو أن يكون ذلك موضع حوار خاص بيني وبينك حين نلتقي قريباً إن شاء الله لأجل أن نبلور الموقف من هذا الشأن.

حفظك الله والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

أخوكم، محمد مهدي شمس الدين

محمد مهدي شمس الدين..[١]

الرجال الذين تحلو بهم الدنيا، وتكبر بهم المناصب، ويُتَحَمَّلْ بوجودهم العناء قليلون جداً، والرجال الشجعان الأحرار الذين لا يقيدهم الموروث، ولا يخيفهم تعصب الغوغاء ولا يأسرهم تقليد الأسلاف في أخطائهم أقل من الأولين عدداً.

ومن هؤلاء وأولئك كان العلامة الجليل، آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الرئيس الراحل للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، فقده بلده، وفقدته العروبة، وفقده العلم الإسلامي والعالم الإسلامي، بل فقده الفكر الإنساني طرازاً فذاً من الرجال الكبار، الذين يظهرون في أوقات الشدة فيعبرونها، ويواجهون المحنة فيهزمونها، ويثبتون في الساعات التي يتزلزل فيها كيان الأكثرية فتثوب إليهم وتثوب إلى الحق الذي استمسكوا به.

أذكر يوم عقدت الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القدس «مسلمون ومسيحيون.. معاً من أجل القدس» أن الصحفي اللبناني المعروف جورج نصيف قدمه بقوله: «بين اللبنانيين إذا ذكرت كلمة الشيخ فإن القائل والسامع يعرفان: أن المقصود هو آية الله محمد مهدي شمس الدين»! ولم تكن هذه مجاملة مستحقة من صحفي مسيحي لمجتهد مسلم ولكنها كانت تعبيراً صحيحاً عن المكانة التي بلغها محمد مهدي شمس الدين في وطنه الصغير لبنان.

ولا أستطيع أن أعدد هنا مناقبه، وليس ذلك ما أريد من هذه الكلمة في

---

(1) نشرت هذه الكلمة أيضاً في شوال 1421 هـ = يناير 2001م.

وداعه، ولكنني أحب أن أذكر ثلاثة من معالم شخصيته التي سَيُذْكَرُ بها طويلاً في دنيا العمل الإسلامي.

كان الشيخ محمد مهدي شمس الدين محاوراً من الطراز الأول، صادق النية في حواره مع الجميع، شجاعاً في الحق لا يداهن ولا يجامل. فهو أحد الذين أيّدوا بلا تحفظ إنشاء المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وساهم مادياً ومعنوياً، وبمشاركته الشخصية في أولى دوراته في بيروت سنة 1994، وكان ذلك موقفاً جريئاً من عالم في حجم شمس الدين ومكانته.

وفي سنة 1996 كان الحاضر البارز في مؤتمر القدس الذي شاركت فيه كل القيادات العربية والإسلامية والمسيحية، وتعاون قبل المؤتمر وفي أثنائه وبعده بلا تحفّظ مع الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي الذي كان يرعى نشاطه ـ قبل تسجيله جمعية مستقلة في لبنان ـ مجلس كنائس الشرق الأوسط، ومع اللجنة اللبنانية للحوار الإسلامي المسيحي، وجَمَعَتْه صلة وثيقة بقداسة البابا شنودة الثالث، وبزعماء الطوائف المسيحية الشرقية جميعاً، ورحب بزيارة بابا الفاتيكان للبنان وقال: «إنه لابد من التفريق بين استقبال البابا ضيفاً على لبنان وبين موقفنا من اعتراف الفاتيكان بإسرائيل».

وفي زيارته للقاهرة كان يكرر دائماً أنه مع الوحدة الإسلامية دون تعصب، ومع الحرية الفكرية دون تحلل، وأن الاجتهاد الإسلامي يجب أن يخرج من دائرة المذهبية الضيقة إلى دائرة الإسلام الرحبة.

وقد فعل ذلك عملياً في دراساته الفقهية كلها، ويكفي أن أذكر موقفه من مسألتي: ولاية الفقيه وولاية الإمام الغائب في الفكر الشيعي، فقد انتهى إلى أنه في زمن الغيبة، وفي زمن عدم القدرة على نصب الخلافة ـ كما يقول فقهاء السنة ـ فإن الأمة تسترد الولاية على نفسها فتختار بطريقة الانتخاب الحر من يكون حاكماً لها.

وتحدد شروط ولايته بما يناسب ضمان مصالح الناس وصون حقوقهم وحرياتهم[1] وموقفه من حقوق المرأة التي جعل عنوان بحوثه فيها «مسائل حرجة في فقه المرأة» وكان أبرز ما انتهى إليه حقها في تولي السلطة السياسية مخالفاً بذلك ـ والدليل معه هو ـ ما تذهب إليه الغالبية العظمى من علماء الشيعة والسنة على السواء، وحقها في العمل خارج البيت ما دامت محافظة على شروط الحشمة الشرعية ومتجنبة محظورات الخلوة مع الرجال.

وتحريمه ما يفعل كثير من الشيعة من ضرب رؤوسهم بما يجرحها في الاحتفال بعاشوراء، وهو أمر لم يجرؤ على الإقدام عليه علانيةً إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد من علماء الشيعة. وهو في هذه البحوث ـ وعشرات غيرها ـ يناقش الأدلة عند علماء المدرستين السنية والشيعية بالمعايير العلمية التي يقبلها العلماء ويرجح ما يراه راجحاً ولو لم يسبقه إلى ذلك أحد، وهذه هي صفة المجتهد الحر الذي يتبع الدليل مهما كانت أقوال السابقين وآراؤهم فيه.

وقد كان للشيخ محمد مهدي شمس الدين موقف لا يتزحزح في شأن قضية العدوان الإسرائيلي على الأرض العربية. فهو الذي دعا إلى المقاومة الشاملة المدنية والعسكرية عشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة 1982، واعتصم في مسجد الصفا احتجاجاً على ذلك العدوان. وأفتى دائماً بحرمة التطبيع مع إسرائيل وبتحريم شراء السلع الإسرائيلية. وكان مع ذلك، يحرّم ممارسة العنف ضد الحكومات التي وقعت معاهدات صلح مع إسرائيل ويقول: إن «ضرورات الأنظمة لا تلغي خيارات الأمة» وكان يؤيد الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، ويقول: إن الألم الذي يلحق الإسرائيليين يُقَرِّب اليوم الذي نسترد فيه أرضنا وسيادتنا على مقدساتنا.

ولم تخل حياته ـ رحمه الله ـ من مواقف خالف اجتهاده فيها اجتهاد آخرين من إخوانه العلماء، فكان يتحدث من حين إلى آخر مع من يخالفونه الرأي محاولاً

---

(1) كتابه، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط1995.

إقناعهم بالحجة والدليل، وحين كان اللقاء لا يسعفه كان يكاتب إخوانه المخالفين له وينصحهم بالحسنى وبأعف قول وأطيبه، ويبعث لبعض المعنيين بالأمر من خلصائه نسخاً من رسائله ليكونوا شهوداً عليها وعليه! وجرت بينه وبين كبار علماء الشيعة في لبنان اختلافات جوهرية في عدد من المسائل، ولقي ربه وهو على رأيه، ومن خالفهم لا يزالون على آرائهم. ولم ينل ذلك من تقدير المتابعين المحايدين للفريقين، ومعرفة فضل كل منهما وعطائه، وكان ذلك من الوفاء الذي طالما علّمه محمد مهدي شمس الدين لمريديه وخلصائه.

وكان إذا أطلت الفتنة برأسها انتقل بنفسه إلى موضع اشتعالها وساهم بقوله وسلوكه في إطفاء نارها والمحافظة على وحدة المسلمين. ولست أنسى موقفه من الأحداث الأليمة التي مرت بالبحرين في السنوات الأخيرة، وحرصه على زيارتها، وصراحته في التحدث مع جماهير المسلمين من السنة والشيعة حديثاً يرأب الصدع ويقضي على أسباب الشقاق، وكان لذلك أكبر الأثر في نفوس الفريقين جميعاً.

وكان من مواقفه الشجاعة قوله دائماً: «إن الإسلام لا تمثله الحركات المسماه بالأصولية» وانتقاده أداء معظم الحركات الإسلامية العربية؛ لأنها غلبت السعي إلى السلطة على العمل لمصلحة الأمة، وجعلت الإسلام رافعة للوصول إلى الحكم.. واعتبر ـ دائماً ـ أن العنف الذي تمارسه بعض هذه الحركات موجه إلى الإسلام نفسه قبل أن يكون موجهاً إلى أيّة جهة أخرى!

رحم الله العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، لقد فقدنا بموته عالماً جليلاً، وصديقاً غالياً، وحكيماً موفقاً، ومفكراً مخلصاً لقضايا أمته، ومواطناً عربياً عرف دائماً لمصر وقيادتها السياسية وزعامتها الفكرية والدينية مكانتها الرائدة عربياً وإسلامياً.

وصايا الإمام[1]

في مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي الذي انعقد في البحرين في الأسبوع الماضي، لقيت أخاً عزيزاً وابن أخ عزيز، لقيت الأستاذ إبراهيم بن محمد مهدي شمس الدين، نجل صديقنا الكبير العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الرئيس السابق للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان.

وقد كانت تَجْمَعني بالعالم الجليل أخوة قديمة بدأت في أواخر الستينيات ثم توثقت منذ أوائل الثمانينيات إلى أن لقي ربه صباح يوم الأربعاء 16 من شهر شوّال 1421 هـ = 10/ 1/ 2001، وقد نعيته بمقالين (الأسبوع 15/ 1/ 2001. والأهرام 18/ 1/ 2001). ولا أزال أدعو له، وأفتقد حكمته، وأذكر بالخير والوفاء محبته الصادقة ووده المتين.

كانت فرحتي غامرة عندما أهداني نجله الأستاذ إبراهيم كتاباً بعنوان: (الوصايا)، ولم أنم ليلتي حتى أتممت قراءته، وكيف لا؟ وهو آخر ما سجله الشيخ الجليل بصوته قبل وفاته. فقد بدأ تسجيل وصاياه في سحر ليلة الاثنين التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك لسنة 1421 هـ = 25/ 12/ 2000م، وقد سجل ﷺ هذه الوصايا بصوته، والنص المطبوع لها (نشرته دار النهار في بيروت) هو صورة مطابقة تماماً لذلك التسجيل.

في الوصية الأولى: يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين: «أوصي أبنائي وإخواني الشيعة الإمامية في كل وطن من أوطانهم، وفي كل مجتمع من مجتمعاتهم أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم وفي مجتمعاتهم وفي أوطانهم،

---

(1) نشر في شعبان 1423 هـ = نوفمبر 2002 م.

وألا يميزوا أنفسهم بأي تمييز خاص. . لأن المبدأ الأساسي في الإسلام ـ وهو المبدأ الذي أقره أهل البيت المعصومون عليهم السلام ـ هو وحدة الأمة، التي تلازم وحدة المصلحة، ووحدة الأمة تقتضي الاندماج وعدم التمايز». . «فقد ظهر في العقدين أو العقود الأخيرة من السنين ـ ظهرت ظاهرة في دائرة الشيعة العرب بشكل خاص، وبدائرة الشيعة بوجه عام، وهي إنشاء تكتلات حزبية سياسية بوجه خاص لفرض المطالبة بحقوق الشيعة، أو إظهار شخصية الشيعة، أو الدفاع عن حقوق الشيعة. وهذه التكوينات. . . لم تؤد إلى أية نتيجة تذكر، بل أدت إلى كثير من الأزمات، وعمقت الخوف والحذر وسوء الظن والتربص في أنفس بقية المسلمين في المجتمع من خصوص طائفة الشيعة» و«حققت في أحسن الأحوال تعايشاً هشاً مشوباً بالشك والحذر».

في الوصية الثانية نقرأ: «لبنان وطن نهائي لجميع بنيه». . . «هذا المبدأ هو من المبادئ التي يدين بها لبنان وشعب لبنان للفكر الشيعي اللبناني ولمؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. والحقيقة أن هذا المبدأ. . كان ضرورة فيما نَعِي ـ ولا أزال أعتقد بذلك إلى الآن ـ ضرورةً للاجتماع اللبناني ولبقاء كيان لبنان. . . لمصلحة العالم العربي في كثير من الأبعاد، وحتى لمصلحة جوانب كثيرة من العالم الإسلامي. . . هذا بالإضافة إلى النظر إلى ضرورة وجود وفاعلية المسيحيين اللبنانيين».

ويتابع ـ رحمه الله ـ هذا الحديث في الوصية الثالثة فيقول: «من الوصايا الأساسية التي أركز عليها بالنسبة إلى المسلمين اللبنانيين، وبالنسبة إلى العرب جميعاً، الحرص الكامل التام على ضرورة وجود وفاعلية المسيحيين في لبنان، وعلى تكاملهم وعلى شعورهم بالانتماء الكامل والرضا الكامل، وعلى عدم أي شعور بالإحباط، أو بالحرمان، أو بالنقص، أو بالانتقاص، أو بالخوف على المستقبل وما إلى ذلك. هذه الرؤية ليست قائمة على المجاملة وعلى الحس

الإنساني فقط، وإنما هي قائمة على حقائق موضوعية أساسية لابد من مراعاتها»... «وينسحب هذا على القضية التي بدأت تثير قلقاً متزايداً في أوساط المسيحية العربية والأجنبية، وهي وجود المسيحية في الشرق، وحضور المسيحية في الشرق. وأنا أرى أن من مسؤولية العرب والمسلمين أن يشجعوا كل الوسائل التي تجعل المسيحية في الشرق تستعيد كامل حضورها وفاعليتها ودورها في صنع القرار، وفي تسيير حركة التاريخ، وأن تكون هناك شراكة كاملة في هذا الشأن بين المسلمين والمسيحيين في كل أوطانهم وفي كل مجتمعاتهم. ومن هنا فإني أشعر أن المراجع الدينية الإسلامية الكبرى مسؤولة عن هذا الأمر»...

ويعود إلى توصية الشيعة في جميع أوطانهم فيقول: «أوصي الشيعة اللبنانيين بالخصوص في لبنان، وأوصي المسلمين جميعا شيعة وسنة... أوصي... ألا يفكروا بالحس السياسي المذهبي أبداً، وألا يبنوا علاقاتهم مع أقوامهم ومع مجتمعاتهم على أساس التمايز الطائفي وعلى أساس الحقوق السياسية المذهبية. والمطلوب من الأنظمة التي تضم مجموعات متنوعة أن تعترف بالهوية الدينية والمذهبية لكل مجموعة من المجموعات».

وحين يذكر العراق يقول: «لابد لكل مخرج من المخارج لإصلاح النظام السياسي في العراق، ولإعادة استقرار العراق ولاستعادة دوره، لابد أن يتم باتفاق بين الجميع.. ويا حبذا، ويا حبذا، ويا حبذا، لو أن الدول العربية الفاعلة تمكنت من أن تكوّن رؤية بما يشبه «مؤتمر الطائف» الذي عقد من أجل لبنان.. لعل الله يجعل لنا فرجاً ومخرجا مما نعانيه، ويفرج عن العراق وشعبه ويحرر العراق من هذه الوصاية ومن هذه الهيمنة الأمريكية التي دمرته، والتي تمتص حياته تحت شعار حصار النظام، بينما الحصار هو للشعب».

هذا بعض ما في وصايا الإمام محمد مهدي شمس الدين - ﷺ - وهي

وصايا جديرة بأن يتأملها الزعماء الدينيون والسياسيون في الشرق العربي كله، ففيها من الحكمة البالغة ومن التجربة النافعة ما يوفر لأولى الألباب كثيراً من الوقت والجهد والفكر، الذي يذهب سدي في سبيل تحقيق غلبة ـ لن تتحقق ـ لفريق على فريق، أو مزية ـ لن تدوم ـ لجماعة دينية أو سياسية على أخرى!

ورحم الله الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، فقد أدى ما عليه وبرئت ذمته.



شيخنا الغزالي.. حجة الإسلام (1)

حدثني فقيد الإسلام والمسلمين، شيخنا العلامة محمد الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ غير مرة، أن أباه ﷺ كان يحب حجة الإسلام أبا حامد الغزالي، وكان معجباً إعجاباً خاصاً بكتابه: إحياء علوم الدين، وأنه لذلك سماه اسماً ثنائيا: محمد الغزالي، تيمناً بأبي حامد، صاحب الإحياء، حجة الإسلام، وكان يتمنى أن يرى ولده كصاحب الإحياء، عطاء للإسلام ودعوة إليه.

ويبدو أن والد شيخنا الفقيد كان مقبول الأمنية مجاب الدعوة، فقد قارب شيخنا الثمانين، وصرف عمره كله حتى آخر لحظات حياته مدافعاً عن الإسلام، عاملاً لنصرته، مضحياً بكل ما ملك من وقت وصحة وفكر ثاقب، وعقل راجح، وذكاء وقاد، وقريحة جوادة، وبديهة مسعفة حاضرة: في سبيل عقيدته وشريعته وتقدم أمته... ثم قضى ـ ﷺ ـ شهيداً في محراب الدفاع عنه.. ولم لا؟ وفي مأثورنا «أن من أخلص في طلب الشهادة رزقها ولو مات على فراشه».

فَقْدُ الشيخ الغزالي فَقْدُ حصن حصين للدين والدعوة طالما أوى المؤمنون إليه، وترسوا به، فكان عند الظن الجميل لكل مسلم، غيرةً على الدين، وفهماً له، ودعوةً إليه ونضالاً عن أهله، لا يفتنه عن ذلك إغراء ولا إغواء ولا يصده عنه وعد ولا وعيد.

أوتي شجاعةً عجيبةً فلم تمنعه هيبة أحد من قول الحق، وكتابته ونشره والاستمساك به، وإن خالفه من خالفه. وكتبه وخطبه خير شاهد على ذلك، وهي كلها من العلم الذي ينتفع به فيبقى لصاحبه ما بقيت السمٰوات والأرض.

---

(1) نشر أصل هذ الفصل في شوال 1416 هـ = مارس 1996م.

وكانت له ـ مع تلك الشجاعة والجرأة ـ قدرة على إحسان الكلمة، واختيار أعفها وأرقها في سبيل تبليغ رسالته، فلم يؤخذ عنه في طول حياته كلمة نابية أو عبارة غير لائقة. نصح الحكام والمحكومين بلغة واحدة ووعظ العصاة والطائعين بنفس صادقة، فكان تأثيره في الناس جميعاً لا نظير له، وكان حجة للإسلام ستين سنة أو تزيد.

عاش مجاهداً.. ومات شهيداً.

فقد أخبرني من كان حاضراً المحاضرة التي توفي فيها أن المفكر الأردني دكتور فهمي جدعان كان يتحدث في ندوة الجنادرية التي تُجرى وقائعها الآن في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية[1]، وكان في حديثه أشياء أثارت حفيظة حجة الإسلام الغزالي، فطلب التعقيب عليه، أو كرر الطلب فاستمهله رئيس الجلسة إلى أن ينتهي كلام المتحدث.. وانتظر الشيخ رحمه الله ـ لكنه كان انتظاراً شاقاً عليه، ولم يحتمل شدة ما كان يسمع، فسقط صريع الأزمة القلبية، وتوفي في أثناء نقله إلى المستشفى الذي يبعد عن مكان المحاضرة أمتاراً قليلة[2].. مات ـ رحمه الله ـ متأثراً بغضبه للإسلام، حريصاً على الذب عنه والرد على ما رآه نيلاً منه، أو من تاريخ أبنائه... فرزق الشهادة في ميدان معركة خاض غمارها عمره كله.. شاهراً قلمه وبيانه في سبيل الله.

---

(1) أي وقت نشر هذا الكلام أول مرة.

(2) كتب بعضهم ينفي هذه الواقعة أصلاً (!) وكتب بعضهم: إنه لا يحب أن يقول كل ما عنده رداً على ما ذكرته من حقيقة الواقعة خشية أن يأتيني الأجل المحتوم فينسب الناس إليه أنه كان سبب موتي. والذي يقرأ ما كتبته ويكون عارفاً بمعنى الكلام العربي يدرك أنني لم أنسب إلى أحد شيئاً لكنني نقلت ما قاله شهود أحياء ـ حتى اليوم ـ أثق، ويثق أكثر الناس بعلمهم ودينهم وضبطهم لما ينقلون، عن ملابسة وفاة شيخنا رحمه الله، لا عن سببها فالموت سبب بنفسه وليس للناس من أمره شيء.

حدثني رَحِمَهُ اللهُ، أنه زار، في مناسبة فرضت عليه، حاكماً لدولة عربية كبيرة ودار الحديث بينهما في حضور الشيخين الجليلين: جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر السابق، ومحمد متولي الشعراوي الداعية النابغة، فأتى الحاكم على ذكر صعوبة ما يحمله من تبعات، وقال كلاماً معناه: إنه لا ينام كلما تذكر أن عليه أن يطعم خمسة وستين مليوناً ـ هم تعداد شعبه ـ في الصباح التالي!

قال لي الشيخ الغزالي: فلم أملك نفسي، ولم أعرف كيف خرجت الكلمات من فمي، وقرَّعته بما يليق بمن وضع نفسه في مقام الرزاق ذي القوة المتين. والشيخان ينظران إليَّ مُشفقين عليَّ مما قد ينالني من غضبه وأنا لا أكاد أشعر إلا بقوة ربانية تزيدني شجاعة وتزيده في عيني ضعفاً. وانتهى اللقاء فخرج يودعنا، وأمسك بيده باب السيارة حتى ركبت، ووقف مُلَوِّحاً لي حين تحركت. وأوصاني الشيخ الغزالي أن أكتم هذه الواقعة حال حياته، ففعلت، ولم أذكرها إلا في حفل تأبينه بدار الشبان المسلمين بالقاهرة.

وكنت عنده بعد أن أدلى بشهادته في قضية فرج فودة، وحدثه أحد من لا يرد الناس لهم طلباً، وقال له: إنه رآه في شريط الفيديو المصور لشهادته جالساً، وأعرب له عن رغبته في أن يُعالج في مستشفى عالمي متخصص في ألمانيا.. فسمعت الشيخ بعد ضحكة لطيفة.. شكراً.. «أخويا يوسف القرضاوي عمل العملية دي في المستشفى نفسه وأهوه ماشي على عصاية، وأنا ماشي على عصاية.. شكراً» فلما انتهت المكالمة، وعرفت شخص من كان يكلمه دعوت له، وأكبرت حسن تخلصه.

رحم الله حجة الإسلام في هذا العصر، وجزاه عن الإسلام خيراً.. وإنا لله وإنا إليه راجعون.



أحمد قدري..حارس الآثار(1)

«الأفذاذ في تاريخنا المصري لا يحصيهم عدّ. ونحن أبرع الأمم في نسيان عباقرتها. ومن أسرعِ الأمم إلى هدم ما شيَّدته جهود السابقين منا، وإنكار فضلهم ولو كان ماثلاً للعيان.. والأمثلة لا تحصى: من انتحال مفاخر الفراعنة إلى التنكيل بأحمد قدري جزاء ما قدمت يداه من خير لبلاده وآثارها».

بهذه الكلمات عبَّرت في (الشعب 1/ 3/ 1988) عن بعض مشاعري تجاه نجاح الفئات، ذات الأوصاف المعروفة للكافة، في إبعاد أحمد قدري ـ رحمه الله ـ عن موقعه في رئاسة هيئة الآثار المصرية، وسعيها إلى تشويه سمعته باصطناع بلاغات كيدية ضده، حققتها النيابة العامة وانتهت إلى حفظها جميعاً.

وقد قرأت صباح يوم (6/ 10/ 90) نبأ استشهاد (نعم استشهاد) أحمد قدري غريباً مريضاً، يعالج على نفقة جامعة يابانية عينته بعد محنته في بلاده أستاذاً بها، وتحملت بأريحية تحسب لها وتشكر، نفقات علاجه في الولايات المتحدة من مرضه، الذي ما أحسبه إلا نتيجة من نتائج الظلم الشنيع الذي حاق به في الوزارة التي جنى وزراؤها المتعاقبون ثمار نجاح أحمد قدري، وثمار إخلاصه في عمله وحبه لبلاده وتفانيه في المحافظة على ذخائر كنوزها الأثرية.

---

(1) نشر في ربيع الأول 1411هـ = أكتوبر 1990م. وأحمد قدري كان ضابطاً في القوات المسلحة، ثم درس التاريخ، وبرع في علوم الآثار وفنونها، رأس هيئة الآثار المصرية فكانت مدة رئاسته لها أزهى أيامها، ثم أُبعد عنها، وعمل بعد ذلك في جامعة طوكيو حتى وافاه الأجل بعد إصابته بمرض عُضالٍ. ولم يكتب عنه عند وفاته أحد إلا المناضلة الدكتور نعمات أحمد فؤاد، وكاتب هذه السطور. فرحمه الله.

ولم أجد ـ حين قرأت نعيه ـ أفضل من كلمات عمرها ثلاثون شهراً أقدم بها لكتابتي عن موته!!

وقد عرفت أحمد قدري ـ رحمه الله ـ عن قرب بمناسبة إحدى الوقائع التي اتهم ظلماً وعدواناً بسببها، وأستطيع اليوم أن أؤدي شهادة الحق لهذا الرجل العظيم.

ذهبت إليه في مكتبه ـ على غير معرفة شخصية سابقة ـ أعرض عليه خطأ قرار اتخذه، ونفذته أجهزة الهيئة التي يرأسها. فاستمع بكل اهتمام، واطلع على الأوراق التي قدمتها إليه بكل تدقيق، ثم قال لي: «هل يمكن الانتظار يومين؟» فقلت: نعم.

قال: «إن كانت هذه المستندات صحيحة فثق أن لدي الشجاعة للعدول عن قراري ورد الحق إلى أصحابه، أما إن كانت الأرض التي تتعلق بها هذه المستندات أرضاً أثرية فإن قوى مصر كلها لن تستطيع زحزحتي عن المحافظة عليها». وأضاف إنني أفضل ترك موقعي ـ غير نادم ـ على التفريط في حق آثارنا، أو المجاملة في الحقيقة العلمية!!

وقد كان صادقاً في قوله كله، رحمه الله..

فبعد يومين اثنين قرأت في الصحف نبأ إلغاء القرار الخاطئ الذي كان قد أصدره، وأنه أمر بالتحقيق مع الموظفين الذين عرضوا عليه الوقائع عرضاً غير صحيح.

وبعد شهور قليلة ترك موقعه ـ غير نادم ـ لئلا يفرط في حق العلم عليه، وفي حق آثار مصر التي ملأ حبها والإخلاص لها حياته كلها، ولئلا يفرض عليه احترام أشخاص يستحقون الاحتقار، أو طاعة مرضى نفسيين يستحقون العلاج أو الرثاء!!

وبعد أيام قليلة تخاطفته الجامعات العالمية ليحاضر فيها عن الحضارة

المصرية، فاختار اليابان لأسباب لا نعرف تفاصيلها ولكننا نظن أن من بينها رغبته القوية آنذاك للإمعان في البعد عن جماعات النفاق الوظيفي والتزلف السياسي، التي باعت لشيطان الغواية نفسها، لتقف مع أصحاب الصفات التي يعرفها الكافة ضد رجل وهب حياته كلها لوطنه، وأمجاد تاريخه الموروث، والمحافظة على ما في أيدينا منه بصورة تليق بعظمة الأيام التي صنع فيها، وبعظمة الرجال الذين هم أجداد بعضنا!!

إن كل مواقع الآثار المصرية، وكل محافل العلم المعنية بمصر وآثارها، وكل المصريين المعتزين بمصريتهم يبكون اليوم أحمد قدري ويتلقون العزاء فيه ويشعرون أن واحداً من أسرة العظماء قد لحق بالسابقين منها. مجنياً عليه.. غريباً عن وطنه وهو يعالج من مرضه على نفقة جامعة يابانية!!

ونحن نُعزي المصريين جميعاً في أحمد قدري.. وندعو رئيس الجمهورية إلى منح اسمه أرفع وسام تمنحه الدولة لأبنائها.. فإن أمثال أحمد قدري في صدقه وإخلاصه وشجاعته وعطائه لبلاده وأمانته قليلون.. بل لعلهم نادرون.. وأقل ما تقدمه الدولة من عزاء لأسرته ومن تشجيع للناس على التأسي في عملهم وعطائهم بقدوته هو تكريمه ميتاً ـ وهي عادة لنا نحن معشر المصريين قديمة ـ بعد أن أنكرناه وأسأنا إليه حياً!!

ورحمة الله على أحمد قدري. ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.



الدكتور نبيل هاشم (١)

وذعت الإسكندرية عصر يوم الأربعاء الماضي، بل وذعت مصر كلها رجلاً من طراز نادر، بل لعله رحمه الله من طراز فريد. . الأستاذ الدكتور نبيل هاشم أستاذ جراحة المخ والأعصاب في كلية الطب، ورئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، وعضو مجلس نقابة أطباء مصر.

وفجيعتي وفجيعة المئات من أحباء نبيل هاشم أكبر من أن تعبر عنها الكلمات، وليست هذه السطور رثاءً ولا نعياً ولا عزاءً، وإنما هي قبس من نور مواقف الفقيد الحبيب أحاول بها أن أبين كيف كان يمارس العمل العام، وكيف كان حرصه، حتى آخر لحظة من حياته، على أداء واجبه فيه.

---

(1) نشر في ذي القعدة 1410هـ = يونيو 1990م. والدكتور نبيل هاشم هو أستاذ جراحة المخ والأعصاب بجامعة الإسكندرية إلى وقت وفاته رحمه الله، وكان من مشاهير تخصصه عالمياً. وبدأ نضاله السياسي منذ كان طالباً في كلية الطب بجامعة الإسكندرية في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، واعتقل مرتين في سنة ١٩٥٤ وفي سنة ١٩٥٦.

انتخب ثلاث مرات متوالية رئيساً لنادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، ونظم النادي في عهده مؤتمرات ذات أهمية استراتيجية ووطنية بالغة مثل: ١) مؤتمر استراتيجية إنتاج القمح في مصر، ٢) مؤتمر مكافحة الإدمان، ٣) مؤتمر الحريات، ٤) مؤتمر تنفيذ أحكام القضاء، ٥) مؤتمر إنتاجية القطن، ٦) مؤتمر تطبيق الشريعة الإسلامية. ونشرت أعمال كل مؤتمر فيها في كتاب وزع على نطاق واسع. وكان الرئيس المؤسس للجمعية الطبية الإسلامية، وهي إحدى جمعيات النفع العام ذات الأهمية الشعبية بالإسكندرية.

وليست صلة نبيل هاشم بالعمل العام وليدة انتخابه لعضوية مجلس إدارة نادي هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية ولكن هذا الانتخاب كان تتويجاً لأداء متميز ولإخلاص بصير ولثبات عجيب، أهّلته جميعاً لثقة، لم تزدها الأيام إلا رسوخاً، من زملائه وإخوانه وأبنائه في جامعة الإسكندرية وفي نقابة الأطباء.

وقد جاء نبيل هاشم وزملاؤه في مجلس الإدارة ـ في نادي هيئة التدريس ـ بعد جيل من الأساتذة الرواد الذين جعلوا النادي مِنْبراً عالي الصوت من منابر العمل الوطني المصري، فأضاف نبيل هاشم إلى تقاليد النادي العريق أن يكون العمل العام فيه معبراً عن الضمير المصري الإسلامي العام وليس مجرد إسهام في الجهد الوطني المجرد من البعد العَقَدِي والحضاري الإسلامي.

ولم يكن العمل الإسلامي للنادي بقيادة نبيل هاشم ﷺ عملاً متعصباً ولا مغلقاً على أصحاب الاتجاه الفكري الذي انتمى إليه نبيل هاشم بعضويته النشطة في جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه كان عملاً مفتوحاً لذوي الرأي وأصحاب الفكر من جميع الاتجاهات السياسية والثقافية الذين يُعْنَوْنَ أنفسهم بهموم مصر وينشغلون بمستقبلها.

وإذا ذكرنا بعض الأدلة على هذه الروح ـ في العمل العام ـ من المواقف التي صنعها نبيل هاشم ﷺ، أو التي كان له اليد الطولى في صنعها في السنين الأخيرة، فإنها كافية للتدليل على مدى الخسارة التي لحقت العمل الوطني والعمل الإسلامي، في مصر، بغياب نبيل هاشم.

حين خاض التحالف الإسلامي بين حزب العمل والإخوان المسلمين وحزب الأحرار انتخابات 1987 تحت شعار «الإسلام هو الحل» كان تساؤل كثيرين كيف يكون هذا؟ وهل هو مجرد شعار انتخابي لا مضمون له؟ أم أن هناك حلولاً يستطيع الإسلام ـ الدين والعقيدة والشريعة ـ تقديمها فعلاً؟ وكان رأي نبيل هاشم: أن العلماء والباحثين والمفكرين ليست مهمتهم أن يدافعوا

عن الشعار، ولا أن يجدوا له مسوغاته المتعلقة بالانتخابات والأصوات ومقاعد المجالس النيابية، ولكن مهمة العلماء والباحثين والمفكرين أن ينيروا بالعمل العلمي والفكري الجاد طريق التغيير المنشود، هادئاً وسليماً ومستمداً من عقيدة الأمة ودينها.

وهكذا دعا نبيل هاشم، في نادي هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، إلى أول مؤتمر في أيّة جامعة لدراسة كيف تطبق الشريعة الإسلامية؟ فعقد (مؤتمر الشريعة الإسلامية) وشاركت فيه نخبة من أبرز المفكرين المصريين من رجال الجامعة والقضاء والاقتصاد والقانون والصحافة، وفتح الباب طول المؤتمر لمشاركات ذوي الرأي، أياً كان رأيهم، حتى الرافضين صراحة لتطبيق الشريعة الإسلامية قالوا كلمتهم وسمعت، وثبت للمشاركين، ولمن قرؤوا بعد ذلك الكتاب الصادر عن المؤتمر، أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو أحد السبل الأساسية لإصلاح أحوالنا البائسة الحالية.

وحين قيل: من أين نأتي لكم بالطعام ونحن لا نستطيع أن نوفر محلياً أكثر من أربعة أرغفة من كل تسعة أرغفة نحتاج إليها (نحن الآن نوفر رغيفاً واحداً من كل خمسة أرغفة) دعا نبيل هاشم إلى عقد (مؤتمر القمح) الذي أثبت فيه أساتذة الزراعة والمياه في الجامعات المصرية إمكانية توفير احتياجات مصر من القمح بمواردنا الذاتية بحيث تنتهي أزمة التبعية السياسية القائمة على الحاجة الاقتصادية بما تستتبعه من تقييد حريتنا في اتخاذ قرارنا السياسي، وفي الدفاع عن حقوقنا المشروعة ضد العدوان المستمر للمغتصبين الصهاينة وللأمريكيين (أولياء نعمة القمح) على العرب والمسلمين في كل مكان!!

وحين شغلت مصر كلها بقضية الإدمان وتفشي تعاطي المخدرات بين أبنائنا وبناتنا دعا النادي الذي يرأسه نبيل هاشم، بالتعاون مع نقابة الأطباء، إلى

مؤتمر ضم رجال الطب والدين والقانون لدراسة هذه الظاهرة وكيفية مواجهتها وحماية الأمة من آثارها المدمرة.

وواجه النادي بمؤتمر خاص ظاهرة العدوان على القضاء بعدم تنفيذ أحكامه. وكان هذا المؤتمر هو بداية المواجهة بين القوى الوطنية ورجال القانون المخلصين وبين ذوي المصالح المشبوهة وفقهاء البطلان الذين قادوا البلاد إلى حافة الانهيار الدستوري بفتاواهم المضلة.

وكان الموسم الثقافي الأخير للنادي، في العام الجامعي الماضي، موسماً حافلاً حاول فيه نبيل هاشم أن يكون النادي ساحة البحث العلمي المخلص في القضايا التي شغلت الرأي العام طوال الصيف السابق، فبدأ نشاط النادي بمحاضر لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر عن الإسلام والقضايا الاقتصادية، وتضمن محاضرةً عن الجامعة الفرنسية المزمع إقامتها في الإسكندرية لتكريس (الفرانكفونية) في أفريقيا من البوابة المصرية بعد أن طردت من البوابة الجزائرية!! ونوقشت معظم قضايانا الحيوية في خلال ذلك الموسم الثقافي بحرية وجدية تشهدان بما لنادي هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية من فضل على العمل الوطني الإسلامي المصري[1].

وفي قاعات النادي ـ تحت رئاسة نبيل هاشم ـ تحدث زعماء جميع الأحزاب والقوى السياسية المصرية في مختلف المناسبات حتى أصبح المراقبون يتتبعون النشاط العام للنادي باعتباره مقياساً للنشاط العام المصري كله.

---

(1) حلت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد ذلك مجلس إدارة النادي، وعيّنت لإدارته لجنة مؤقتة لا تزال تقوم بعملها، في إبقاء النادي منسياً مهجوراً، كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس، ولم يسمر بمكة سامر!

لقد كان نبيل هاشم رحمه الله ممن يؤمنون أنه لا مستحيل في سبيل خدمة الدين والوطن، وكان قادراً بعطائه الثري أن يفتح نافذةً للعمل المخلص الجاد كلما أغلق في وجهه باب، وأن يثقب الجدار ولو بمسمار صغير ليدخل شعاع النور الوضاء إلى الغرف المظلمة التي أراد الطغاة والبغاة والسفهاء أن يحبسوا الشعب المصري كله فيها.. وأثبت عمل نبيل هاشم ـ للمرة المليون ـ أن الزبد يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض.. فرحم الله نبيلاً وعوَّضه في جناته خيراً مما ترك في دنيانا.



بنت الشاطئ.. شيّعتها الملائكة[1]

شيَّعت الملائكة ظهر الخميس (14 من شعبان 1419 هـ = 3/12/1998) فقيدة الإسلام والمسلمين، أستاذة الجيل، الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن «بنت الشاطئ»، إلى مثواها الأخير في مقابر مصر الجديدة. وحفَّ بجثمانها، وهو يوارى في قبرها، نفر قليل من الرجال، وجلس خارج المقبرة عدد أقل من النساء، ولكن الفضاء كله كان مليئاً بأرواح علوية طاهرة، تستقبل هذه الوافدة من دار الفناء إلى دار البقاء، بعد أن أبلت، في خدمة الدين والقرآن والحديث واللغة العربية، بلاء كتيبة كاملة من العلماء العاملين الصادقين، بل بلاء جيل بأسره، نهضت فيه ـ مع الأفذاذ النوابغ من أساطين العلم ـ بمهمة حراسة الملة الحنيفية السمحة، فنفوا عنها ـ كما بشَّر الحديث الصحيح ـ تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، وانتحال الجاهلين.

حين مات الإمام الشافعي قال تلميذ من تلامذته: «كان الشافعي كالشمس للدنيا وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من عوض أو عنهما من غناء؟»

وكان ابن تيمية يتحدث ـ كما قال عنه الإمام الذهبي ـ «وكأن القرآن والسنة مفتوحان بين عينيه، ولم ير مثل نفسه، ولا رأى الناس مثله. وله فتاوى نيل من عرضه بسببها، وهي مغمورة في بحر علمه».

وفي الحديث الصحيح: «أن الله لا يقبض العلم ينزعه انتزاعاً ولكن يقبضه بقبض العلماء».

---

(1) نشر في شعبان 1419هـ = ديسمبر 1998م.

وكل ذلك صادق على أستاذتنا الجليلة صدقه على من قيل فيهم من أكابر السلف رحمهم الله جميعاً. فقد كانت «بنت الشاطئ» لأكثر من نصف قرن حاملة لواء الدفاع عن الدين وعلومه وأعلام علمائه، واللغة والعلم بها، والقرآن الكريم وتفسيره وإعجازه، وعلوم السنة، حتى أصبحت لا يستغنى عن علمها أحد من أقرانها فضلا عمن دونهم.

وقدمت للمكتبة الإسلامية أكثر من أربعين كتاباً. واستمرت تكتب في «الأهرام» بلا انقطاع منذ عام 1936 حتى الخميس السابق لوفاتها (توفيت عصر الثلاثاء 12 من شعبان 1419 = 1/12/1998 في مستشفى هليوبوليس بالقاهرة). فلعلها أطول مدة واظبت فيها كاتبة على النشر في صحيفة يومية، في العالم العربي على الأقل. فتركت بذلك تراثاً هائلا أفاد منه المسلمون ودارسو الثقافة العربية في الدنيا كلها، وأدت بما قدمت الرسالة التي وهبت لها نفسها أحسن ما يكون الأداء.

نشأت بنت الشاطئ مكرَّمة في بيتها، وكم حدثتني عن عناية أبيها العلامة الشيخ محمد علي عبد الرحمٰن بها، واهتمامه بتعليمها وتثقيفها في وقت لم يكن أحد يهتم فيه بتعليم البنات أو تثقيفهن. وحين أصدرت بنت الشاطئ الطبعة الثانية (أو التحقيق الثاني) من أحب كتبها إليها: مقدمة ابن الصلاح (في علوم الحديث ومصطلحه) جعلت صدْرَ إهدائها إلى أبيها فقالت:

«إلى من أعزني الله تعالى به أباً تقياً زكياً ومعلماً مرشداً ورائداً أميناً مُلهماً وإماماً مهيباً قدوة: فضيلة والدي العارف بالله العالم العامل: الشيخ محمد علي عبد الرحمٰن الحسيني. نذرني ﷺ لعلوم الإسلام، ووجهني من المهد إلى المدرسة الإسلامية، وقاد خُطاي الأولى على الطريق السويّ، يحصنني بمناعة تحمي فطرتي من ذرائع المسخ والتشويه».

ثم أكملت الإهداء إلى أمها قالت: «والجنة تحت أقدامها»، وإلى شيخها،

ثم زوجها، الإمام الجليل الأصولي «الأستاذ أمين الخولي»، وإلى ابنتها الغالية فقيدة العلم والشباب «الدكتورة أمينة أمين الخولي». ثم قالت تخاطب هؤلاء المُهدى إليهم: «سلام عليكم في جوار الله تعالى. مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً».

ولم يكن غريباً وهي تهدي كتابها الأثير عندها، إلى أحبابها الذين سبقوها في عليين، أن تفتتح هذا الإهداء بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: 156]. ولعله أول كتاب في الدنيا يفتتح إهداؤه بهذه الآية التي يتعزى بها المسلم عند وقوع المصائب التي لا ترد.

وفي هذا الإهداء حرصت بنت الشاطئ على ذكر نسب أبيها الحسيني (الذي ينتهي إلى الحسين بن عليّ رضي الله عنهما) تشرفاً بهذا النسب الطيب المبارك، وتذكيراً بأن عملها العلمي المتواصل وجهادها في خدمة دينها وكتاب ربها وسنة نبيها ولغة قرآنها ليس إلا ثمرةً من ثمرات ميراث النبوة، الذي يتخذه كثير من الناس وسيلة للوجاهة والاستعلاء، وجعلته بنت الشاطئ - على امتداد حياتها - عملاً خالصاً في خدمة العلم الديني، وتواضعاً جماً لأهله وطلابه، وفناءً في أداء حقه عليها حتى لحقت بأحبابها عند ربها غير مبدلة ولا مقصِّرة.

وعلى كثرة ما قدمت بنت الشاطئ في حياتها العلمية، وعلى كثرة ما كرمها الملوك والرؤساء والأمراء والدول، فإن تلامذتها ومُحبيها وعارفي فضلها كانوا يجدون ألماً خاصاً: أن الموقعين اللذين كان ينبغي أن تشغلهما «بنت الشاطئ» في مقعدين من «مَجْمع اللغة العربية المصري» ومن «مَجْمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف» ظلاَّ شاغرين إلى أن لحقت بالرفيق الأعلى.

لم تدخل بنت الشاطئ «مَجْمع اللغة العربية» المصري، وهي في اللغة إمام من أئمتها، قدمت في خدمتها عشرات الكتب ومئات المقالات، وحققت من مسائلها ما استغلق تحقيقه على أساتذتها وأقرانها، واستحقت منذ عقود أن تملأ

مكانها في «مجمع الخالدين»، ولكن أعضاءه آثروا أن يتركوه شاغراً. وقد دخله عدد من تلامذتها ومن هم في حكم تلامذتها، فقدموا للغة القرآن عطاءً جليلاً محموداً.

ولم تدخل بنت الشاطئ «مَجْمع الفقه الإسلامي» الأزهري، على الرغم من أن مكتبتها الإسلامية تجل عن الحصر، فقد جمع الأهرام حتى بداية التسعينيات مقالاتها في مجلدات ستة كانت تضعها على رف بجوار مكتبها في بيتها، والحديث عن كتبها في التفسير وعلوم السنة والفكر الإسلامي يحتاج إلى مجلدات ليوفِّي حقه. وفي المجمع عدد من الأجلاء من تلامذتها، ومن الذين يَرَوْنَ أنفسهم في عداد تلامذتها، ويعرفون لها فضلها وريادتها.

وقد كانت «بنت الشاطئ» مدرسة قائمة بذاتها في الدراسات الإسلامية والعربية، وكانت تعد نفسها، ويعدها العلماء العاملون، إحدى المرابطات على ثغر من ثغور الإسلام، تحاذر أن يؤتى من قبلها. ويشهد لها المتابعون لحركة الفكر الإسلامي، في عصرها كله، أنها نجحت في حراسة موقعها وتأمينه، وتزويد الأجيال الآتية بعدها بأمضى الأسلحة في مواجهة الفكر المعادي للموقع الإسلامي في أي مجال كان. ومع التسليم العام بذلك كله، فقد عانت، بين قومها، من جحود علمي لم تذكره بحرفٍ لأحد، ولكن أحس به وتألم له تلامذتها وأهل الوفاء من المتابعين لمسيرتها العلمية والفكرية.

ولم تعش «بنت الشاطئ» هذا الجحود العلمي وحده، وإنما عاشت جحوداً إنسانياً أقسى منه وأشد. ورأت، من نكران الجميل، حيث توقعت العرفان، ومن فقدان الوفاء، حيث انتظرته، ما تخر له الجبال الرواسي، ولكنها كانت تستصغر الدنيا كلها، فلم تبك على شيء منها قط، وإنما بكت على فقد الأحبة، لا سيما ابنتها أمينة وابنها أكمل، رحمهما الله ورحمها.

وأشهد، عن قرب منها يزيد على ثلاثين عاماً، أنها كانت من كبار

الصوفيات الزاهدات في الدنيا كلها، مالاً وجاهاً ومظهراً ومطعماً وملبساً. وكان زهدها ممارسة عملية لا عبارات تطلقها تجذب بها انتباه السامعين ويكذبها العمل، كما يفعل كثير من المدعين، بل لَعَلي لم أسمع منها كلمة الزهد قط، وإنما رأيته فيها رأي العين، وبما رأيت أشهد.

وكان عطاء بنت الشاطئ عالمياً في خدمة الإسلام وعلومه. وكانت ـ شأن كبار أهل الفضل ـ تعرف للآخرين مزاياهم وتقدرها وتثني عليهم بها. ولست أنسى أنها بقيت ثلاث سنين تحثني على أن أقبل دعوة منظمة كاثوليكية (جماعة القديس إيجيديو) لزيارة مركزها في روما ومقابلة المسؤولين فيها والاطلاع على نشاطها. وكنت في كل مرة أعتذر لها بأعذار مختلفة، فتعود إلى ذكر الأمر مشجعة إياي عليه. فلما استجبت هذه السنة (1998)، وزرتهم، رأيت فيهم أشياء كثيرة تستحق الثناء، فكتبت مقالين (الأسبوع القاهرية: 8، 22/ 6/ 1998) أذكر ذلك وأحييهم عليه، فهاتفتني، رحمها الله، وقالت وهي تضحك: «مش كان من الأول»؟! وسرَّها رحمها الله ما كتبت وذكرته بعد ذلك في مناسبات لاحقة.

إن بنت الشاطئ ـ كما قُلْت في مكان آخر عنها ـ هي سيدة نساء العرب في هذا العصر، وهي من معالم القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين (القرن العشرين الميلادي) ولو قال إنسان: إنها فريدة عصرها ووحيدة دهرها ودرة تاج زمانها ما كان مخطئاً ولا مغالياً، ولو قال: إنها أستاذة أجيال متتالية، وإنها استدركت على أساتذتها وشيوخها بل وعلى أساتذة هؤلاء وشيوخهم، وإن مكانها سيبقى زمناً طويلاً خالياً يصعب ملؤه، لكان صادقاً.

وكنت أتوقع أن يكون في جنازتها، ثم في سرادق عزائها، الألوف من المسلمين، والمئات من المفكرين والكتاب والباحثين، ولكنها كانت ـ كالعهد بها ـ مترفعة عن الدنيا حتى في تشييع جنازتها ولم يقف على قبرها عند دفنها إلا

أولئك النفر اليسير الذين أشرت إليهم، وقال لي أخي الإعلامي الكبير الأستاذ أحمد فراج، ونحن واقفان بعد الصلاة عليها، وأمامنا صف صغير من المعزين: انظر خلفك يا فلان، فنظرت فإذا نحن آخر الناس. وأظنه قال لي عندئذ: لا تبتئس، فإنها تشيّعها الملائكة.

اللهم ارحمها وتقبلها وآنس وحشتها وارفع درجتها واجمعها بالسابقين من أحبابها، وألحقنا في الجنة بها، آمين آمين.



رائدة البيان القرآني(١)

رحمها الله تعالى رحمته لعباده الصالحين، من العلماء العاملين، والمؤمنين الصابرين والصديقين والشهداء. آمين.

بنت الشاطئ، عائشة هانم محمد علي عبد الرحمٰن البنا، كما جاء اسمها كاملاً في حجة وقف أهلي أنشأته في 24 من المحرّم 1371هـ الموافق 25/ 10/ 1951، هي رائدة نساء العرب في هذا العصر، لا ينازعها في هذه المكانة أحد من النساء.

رابطت أكثر من نصف قرن في الموقع الفكري العربي الإسلامي ترد عن دينها، وكتاب ربها، وسنة نبيها، ولغة قرآنها، وثقافة أهلها، عدوان العادين، وافتراء المفترين، وضلال الجاهلين.

وكَتَبَتْ، من خلال هذا الرباط المتواصل، اسمها بحروف من نور لا يخبو في قائمة العلماء القائمين على العناية بالقرآن الكريم بمؤلفاتها الرائدة في التفسير البياني للقرآن، وفي إعجازه البياني، وفي دراسة التوجيهات الإنسانية في الكتاب الكريم، وفي مناقشة اتجاهات التفسير العصري له.

وشغلت مكاناً بارزاً في قائمة علماء السيرة النبوية بكتبها عن النبي ﷺ في عصر المبعث، وعن نساء النبيّ ﷺ، وعن سيدات بيت النبوة.

ثم جددت صلة الناس بعلوم الحديث بتحقيقها مرتين لكتاب مقدمة ابن الصلاح ومعه كتاب محاسن الاصطلاح للبلقيني، واستغرق تحقيقها الثاني لهما «عشر سنين دأباً» كما تقول في مقدمته.

---

(1) نشر في شعبان 1419 هـ = ديسمبر 1998 م.

ووقفت عقوداً متتالية من السنين على القمة، مشاركة أستاذنا الجليل الراحل العظيم محمود شاكر، ثم منفردة بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، في علم تحقيق النصوص اللغوية والأدبية ولو لم تُصْدِرْ في هذا الباب سوى رسالتي: «الغُفْران» و«الصَّاهِلِ والشَّاحِجِ» لأبي العلاء المعري لكفتاها لتحتل هذا الموقع السامق في جيل كامل من المحققين للنصوص العربية.

وفي مقدمتها لرسالة «الصاهل والشاحج»، وهي نصٌّ تاريخي لغوي أدبيّ صنعه أبو العلاء على لسان فرسٍ وبغلٍ، جملة تحقيقات تاريخية مهمة صوّبت بها بعض أخطاء كبار المستشرقين، وبعض أخطاء أستاذها وأستاذ جيلها الدكتور طه حسين، تصويباً يسلكها في عداد ثقات المؤرخين.

وفي رباطها الفكري لم تكتف رائدة نساء العرب المعاصرات: «بنت الشاطئ» بالبحث والكتابة والعكوف في غرفة مكتبها التي تفوح بعبق ميراثها الغنيّ من مكتبات أبيها وجدها وزوجها وأستاذها العلامة الشيخ أمين الخولي، بل جمعت إلى ذلك الطواف بأنحاء المعمورة من أدناها إلى أقصاها، داعية ومحاضرة ومعلمة، تعطي أطيب صورة وأجملها وأصدقها عن الدين الذي تنتمي إليه، والثقافة التي تحمل لواء العلم بها، والعمل لها. وحين استقر بها الموقع العلميّ، أستاذاً للدراسات القرآنية العليا بجامعة القرويين بالمغرب، أنشأت مدرسةً كاملةً من الباحثين المحققين الأعلام، كلهم يَدينون لها بفضل التعلم عليها، والأخذ المباشر عنها.

وابتُليت بنت الشاطئ في حياتها بفقد الأحبة: فقدت أباها وزوجها وابنتها وابنها، فصبرت صبراً يندر أن يكون له مثيل، وكانت تُعاني من هذا الصبر كمداً دائماً في القلب، وألماً متجدداً في الوجدان، وبكت كما تبكي الثَّكْلى في كل مرة، ولم تقل إلا ما يرضي الرب. فكانت بذلك ـ بإذن الله ـ في عداد الذين وعدهم الله تبارك وتعالى وعد الصدق بقوله: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [سورة الزمر: 10].

وتنكَّر لها، في حياتها، وبعد وفاتها، من كان ينبغي لهم الوفاء، ويتوقع منهم العرفان بالجميل، ولم يرحم بعضهم لوعتها في أشد ساعات حزنها: حدثتني عن ذلك غير مرة فقالت: «كنت كالمذبوحة أنزف دماً لا دمعاً، فلم يرحموني، وحملوني مكرهة على ما أرادوا، وأنا أحتسب ذلك عند الله فليس بعد فقد من فقدت من الأحبة شيء من الدنيا يحزن عليه». وصبرت لذلك أيضاً صبراً جميلاً، ولا أظنها حدثت به أحداً سواي. هكذا كانت تقول لي كلما ذكرت أمر هذه المحنة القاسية التي أكرهت على خوض غمارها.

إن هذه السطور ليست ترجمة لشيختي وأستاذتي ـ وأمي بعد أمي ـ عائشة عبد الرحمٰن، ولا رثاءً لها، ولكنها دمعات حزين لفراقها، واثق بمكانها عند ربها، وهو واحد من الملايين الذين يشعرون بالأسى لخلو مكانها في ساحة الرباط الفكري الإسلامي. عوّض الله تلامذتها ومحبيها صبراً جميلاً على الفراق، ورضاً صادقاً بالقضاء. وإنا لله وإنا إليه راجعون.



محمود الطناحي .. المغادر فجأة![1]

العلماء العاملون قليلون. وأقل منهم الزُّهاد الصادقون، الذين يتحلون بالتواضع الخالص وساماً، ويتخذون الوفاء لأصدقائهم وأساتذتهم شعاراً، ويقدمون نفائس الأعمال العلمية وهم يرون أنفسهم مقصرين في حق العلم عليهم، وفي حقوق طلابه لديهم. ومن هؤلاء القلائل النذَرَة كان أخونا الحبيب الأستاذ الدكتور محمود الطناحي، رحمه الله وغفر له.

فاجأ موته (صباح الثلاثاء 6 ذو الحجة 1419 = 23/ 3/ 1999) الجميع، وفي سرادق العزاء كان بعض أحبائه يقول: «هاتفته في الأسبوع الماضي» فيجيبه آخر: «أنا حدثته يوم الأحد»، ويحكي كل منهم آخر ذكرياته معه، والموت يرتقبنا جميعاً، لا يغادر أحداً، وإن أخرَّ بعضنا وقدّم آخرين.

كان محمود الطناحي ـ رحمه الله ـ أحد أعلام اللغة العربية وأعمدتها الثابتة في دنيا الناس. وكان واحداً من الطبقة العليا من المحققين الموثوق بعلمهم وعملهم. وكان أستاذاً في مدرسة الإحياء العربية الإسلامية التي فقدت أخيراً علميها الرئيسيين وشيخيها اللذين كانا باقيين: محمود شاكر وعائشة عبد الرحمٰن رحمهما الله.

قدم محمود الطناحي للمكتبة العربية جواهر من مكنون تراثها بعد أن حقق نصوصها، وخدم أصولها تحقيقاً وخدمة عرّفت الناس فضله، وقدمت إلى سجل الأعلام الخالدين اسمه وجهده.

ولو لم يحقق الطناحي سوى كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير

(1) نشر في ذي الحجة 1419 هـ = مارس 1999م.

(بالاشتراك مع الأستاذ طاهر الزاوي) لكفاه. ولكنه قدم معه «الغريبين»: غريب القرآن وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي، وطبقات الشافعية لابن السبكي وكتاب الشعر لأبي علي الفارس، وعدداً آخر من أمّهات الكتب العربية. وكان تحقيقه لكل من هذه الكتب إضافةً جديدةً مهمةً إلى المكتبة العربية، وإخراجاً لكنز من كنوز العربية يقربه إلى الناس وييسر لهم الانتفاع به. وساهم الطناحي بمؤلفات نفيسة في الحركة العلمية العربية المعاصرة فألف في تاريخ نشر التراث العربي، وفي مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، وأرخ للكتاب المطبوع في مصر في القرن الماضي، وقدم للسجلات والدوريات العربية أكثر من مائة مقال، نشرت مجلة الهلال المصرية وحدها منها خمسة وأربعين مقالاً. ليتها تجمع في كتاب ـ أو عدة كتب ـ تصدر عن دار الهلال عرفاناً لفضل هذا العلم الذي فقدناه[1].

وكان الطناحي مع هذا العِلْم الجم، والإنتاج الوفير نسيج وحده في أدبه وتواضعه وسرعة بديهته وحلاوة نكتته، ووفائه لشيوخه وإخوانه بل وتلامذته.

وتلمذته لأستاذنا العلامة محمود شاكر، ودفاعه عنه في حياته وبعد وفاته، وإكباره لإخوانه العلماء وحدبه على طلابه، كل ذلك يستحق أن يكتب عنه لتعرفه الأجيال الآتية وتقتدي به الناشئة من طلاب العلم ومُحبي العربية[2].

---

(1) حمدت الله أن استجابت دار الهلال بسرعة لهذا الرجاء فأصدرت مجموعاً فيه ثلاث عشرة مقالة قدم لها العلامة الأستاذ الدكتور محمود مكي، وقد أفدت منها في كتابة الدراسة التالية في هذا الكتاب.

(2) من عجيب صنائعه مع أصدقائه أنه هاتفني من مكة المكرمة صباح اليوم الذي كانت ابنتي الدكتورة سلوى ستناقش فيه رسالتها عن «الوجوه والنظائر في القرآن الكريم» لتحصل بها على الماجستير من جامعة عين شمس، ليقول لي: إنني إن لم أحضر مناقشة الرسالة فسأكون وقت مناقشتها في الطواف حول البيت الحرام وسأجعل لسلوى بعض دعائي. رحمه الله وجزاه عن إخوانه خيراً.

محمود الطناحي...
مرابطاً في ثغور العربية[1]

ذكرت حين علمت بفقد العروبة والإسلام للأخ العزيز العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي، رحمه الله تعالى، أننا فقدنا، قبله بقليل، شيخه وشيخنا وشيخ العربية العلاَّمة الأستاذ محمود محمد شاكر، وفقدنا بينهما أستاذة الأجيال ونابغة الدنيا، الصابرة المحتسبة، عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ).

وقبل أولئك الثلاثة فقدنا في عام واحد محمد الغزالي، وخالد محمد خالد، والشيخ القابض على دينه، المنافح عن مكانة هذا الدين، وعن رفعة المعهد العظيم الذي بقي يعلِّم الناس أصوله وفروعه لأكثر من ألف سنة: جاد الحق علي جاد الحق.

وذكرت حين شرعت في إملاء هذه السطور أننا فقدنا داعية العصر وواعظ العرب محمد متولي الشعراوي... ثم لم نلبث إلا قليلاً حتى فقدنا الأستاذ محمد المجذوب أحد نوابغ علماء الشام ثم الظاهرتين الفريدتين العلاَّمة الشيخ علي الطنطاوي، اللغوي الفقيه القاضي المحدث الواعظ ثم فقدنا بعده بقليل وآخر فقهاء الأحناف الأثبات في المشرق العربي، شيخنا، الجامع بين العلم الشرعي والقانوني واللغوي، الشاعر الكاتب الخطيب، العلاَّمة الدكتور مصطفى أحمد الزرقا... رحمهم الله أجمعين.

---

(1) نشرت في ذي القعدة 1420 هـ = مارس 2000م.

وحين وردت أسماء هؤلاء الأعلام على خاطري وأنا أملي هذه الكلمة[1]، ذكرت قول تلميذ الشافعي ﷺ: (هو إما المزني صاحب المختصر، أو الربيع المرادي، كاتب الرسالة بخطِّه) بعد وفاة إمامه: «كان الشافعي كالشمس للدنيا، والعافية للناس، فانظر هل لهذين من عِوَض؟ أو عنهما من غَناء؟» وقلت حينئذٍ لنفسي: كم شمساً فقدنا، وكم عافيةً حرمنا، في هذه السنين الثلاث؟ وهل يأبى هذا القرن الميلادي أن ينصرم قبل أن تخرم المنايا حيواتِ شموسه التي أنارته، وكواكبه التي أضاءت لياليه، وورثة العلم النبوي الذين بلَّغوه دون غُلُوٍّ أو تفريط، لأجيال بعد أجيال من أبنائه وبناته؟

الطناحي حارس العربية

وحين التقينا لتأبين فقيد العروبة والإسلام محمود الطناحي، في رحاب معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، الذي خدمه محمود الطناحي أكثر من ثلاث عشرة سنة، تحدث عدد من أحبَّائه وإخوانه، حديثاً يليق به، وبمكانه من العلم، وأثره فيه، وبوقع فراقه في قلوب العلماء. وشغلني وأنا أعدُّ نفسي لذلك اللقاء، الذي كان ليلة من أعظم ليالي الوفاء العربي، أن أتعرف على القضية التي وهب الطناحي، رحمه الله، نفسه لها، ووقف حياته عليها، ومنحها عرائس أفكاره وحليَّ كلماته، وجلَّاها بذلك، في أتم صورةٍ وأبهاها، للناظرين والباحثين.

رأيت محمود الطناحي رحمه الله، عاش أكثر قليلاً من ستين سنة منغمساً في بحر الحياة الثقافية العربية، وسابحاً في محيط الفكر العربي وقد ماج كلاهما ـ في عمره القصير الغزير العطاء ـ بآلاف الأفكار والأحداث التي أدلى الطناحي في

(1) أمليت هذا الفصل على ابنتي سلوى، في مدينة جيلفورد، من مدن بريطانيا في أثناء شهر أغسطس 1999.

كثير منها بدلوه، فكان عدلاً لا يجور، ومنصفاً لا يحيف، وكان ميزان هذه العدالة، ومعيار ذلك الإنصاف، يتمثل في عوده الدائب إلى قضية اللغة العربية وحراستها والذود عن مواقعها والرباط في ثغورها، إذ هي عنده مرآة الحضارة وسبيل تجديدها.

وأكثر ما يقف الباحث على هذا الجانب من عطاء محمود الطناحي، برَّد الله مضجعه، في مقالاته التي نشرها في الصحف السيارة والمجلات الثقافية والأدبية. وقد زادت هذه المقالات على مئةٍ وعشرين مقالة منها أكثر من أربعين نشرتها مجلة الهلال المصرية وحدها، كان آخرها مقالته عن علي الجارم لغوياً نحوياً، التي نشرت في عدد مايو 1999 من مجلة الهلال[1]. ثم في مقدمات كتبه المحققة والمؤلفة على السواء.

وقد كنت رجوت في كلمتي التي نشرتها الأهرام، رثاءً للطناحي رحمه الله، (27/ مارس/ 1999) أن تجمع هذه المقالات في كتاب الهلال، ولو في أعداد متوالية، وكنت أسعد الناس حين صدرت المجموعة الأولى من هذه المقالات، تضم ثلاث عشرة مقالة، في عدد مايو 1999م مع مقدمة للأستاذ الجليل العلامة الدكتور محمود علي مكي[2].

وسوف أحاول أن أقف القارئ، من خلال النظر في هذه المجموعة من المقالات وحدها على حقيقة ما قلت: من أنَّ حراسة اللغة العربية الشريفة، والرباط في ثغورها كان ميزان العدالة الذي أمسك به الطناحي، ومصدر

(1) نشرت الهلال بعد كتابة هذا الكلام مقالة وجدت بعد وفاة الطناحي، كأنها وصية إلى زملائه أساتذة الجامعات في شأن تقويم الرسائل الجامعية ومناقشتها. انظر عدد يوليو 1999 من مجلة الهلال.

(2) نشرت مقالاته الآن مجموعة في أربعة مجلدات صدر اثنان منها عن دار الغرب الإسلامي واثنان عن دار البشائر، وكلاهما من دور النشر اللبنانية.

الإنصاف الذي حلَّى كلامه كلّه، وجمّله، وكمّله. وأنت واجد ـ إن شاء الله ـ صدق ذلك إذا نظرت في هذا المجموع المنشور من مقالاته، وجود اليقين الذي لا يشوبه شك ولا يزعزعه ريب.

محمود الطناحي ومحمود شاكر

جعل صانع المجموع المذكور من مقالات الطناحي أوّل مقالةٍ فيه هي مقالته: «محمود محمد شاكر ومنهجه في تحقيق التراث». وحسناً صنع. فإن الطناحي وشاكر كالأصل وفرعه، أو كالابن وأبيه، إذا عظم الشبه حتى أظهر النسب لمن لم يعرفه. وإذ يتحدث الطناحي عن شيخه ـ برَّد الله مضجعيهما ونوّر ضريحيهما ـ مقارناً بينه وبين أعلام التحقيق في عصره يقول: «وإن اتفق أعلام هذه المرحلة فيما ذكرت، فإن أبا فهرٍ محمود محمد شاكر يقف وحده من بينهم، وينفصل عنهم بأمرين، الأوّل: أنه صاحب قضية، صحبته وأرّقته منذ النأنأة ـ أي منذ صباه ونشأته الأولى ـ وهي قضية أمته العربية، وما يراد لها من كيدٍ في لغتها وشعرها وتراثها كلِّه، وقد أبان عن هذه القضية في كل ما كتب، وبخاصةٍ في كتابيه: أباطيل وأسمار، ورسالة في الطريق إلى ثقافتنا، ثم نثرها فيما دقَّ وجلَّ من كتاباته، وما برح يعتادها في مجالسه ومحاوراته، يهمس بها حيناً، ويصرخ بها أحياناً أخرى، لا تفرحه موافقة الموافق ولا تحزنه مخالفة المخالف.

ولقد حكمت هذه القضية أعمال أبي فهرٍ كلها، وهي التي وجهته إلى تحقيق التراث، فكان عمله في نشر النصوص جزءً من جهاده في حراسة العربية، والذود عنها، سواءً فيما نشره هو أم فيما حثَّ الناس على نشره وأعانهم عليه. . . لقد ألقى هذا الرجل الدنيا كلها خلف ظهره ودُبر أذنيه واستوى عنده سوادها وبياضها، وخلا إلى الكتاب العربي في فنونه المختلفة ـ والمكتبة العربية عند أبي فهرٍ كتاب واحد ـ فهو يقرأ صحيح البخاري كما يقرأ الأغاني،

ويقرأ كتاب سيبويه قراءته لمواقف عضد الدين الإيجي» (ص 16 ، 17 من المجموع المشار إليه).

ولعمري إنّ هذه كانت قضية الطناحي نفسه، وكان منهج شيخه هو منهجه حرفاً بحرف، وانظر إن شئت إلى قوله في المقالة نفسها: «واللغة هي الباب الأول في ثقافات الأمم، وإهمالها أو التفريط فيها، أو السخرية منها، هدمٌ لتاريخ الأمم، ومحوٌ لها من الوجود» (ص21 من المصدر نفسه). أليس هذا دليلا على ما قلت لك: من أن الطناحي كان يعيش هذه اللغة، وبها، ولها.

والشيخ الشعراوي صنعته الملكة اللغوية والثقافة اللغوية

ويكتب الطناحي عن الشيخ محمد متولي الشعراوي ـ رحمهما الله ـ فيقول: «إنه ظاهرةٌ غريبة عجيبة في زماننا، وإن كان له أشباه ونظائر فيما سلف لنا من أيام، ولكن أكثر الناس لا يعلمون... [وقد] سلك في وعظه درباً غير مطروق، وورد ماءً مهجوراً، وانتجع كلأً غير مرعيّ... فإن الشيخ يُمثل عندي أنموذجا ينبغي أن نجلوه للناس، بعد أن نَدُلّ على جذوره وأصوله، وإن في ذلك كله بعثاً لتاريخ عزيز غاب عنا، أو أُريد له أن يغيب.

وإذا كان لكل عالم أو مفكر مفتاح، فإن مفتاح شخصية هذا الشيخ هو اللغة، واللغة هي البابُ الأول في ثقافات الأمم، وإهمالها أو التفريط فيها، أو السخرية منها هدم لتاريخ الأمم، ومحو لها من الوجود» (ص 34 و35 من المصدر السابق). فانظر ـ رعاك الله ـ كيف كرر الطناحي ـ جزاه الله عن هذه اللغة الشريفة خيراً ـ عبارته نفسها التي نقلتها لك آنفاً، لم يخرِم منها حرفاً، وبين مقالته هذه ومقالته عن شيخه محمود شاكر زمن طويل، وما ذاك إلاّ لأن قضية اللغة تستولي على قلبه كله، وتملك لسانه وقلمه، حتى يتكرر الكلام بلفظه، لا يزيد ولا ينقص، في الإشادة بها، والتنبيه على خطرها، والتحذير من التهاون في أمرها.

والشيخ الشعراوي يعنى عناية بالغة ـ كما يقول الطناحي رحمه الله ـ «باللغة في مستوياتها الأربعة: أصواتاً وصرفاً ونحواً ودلالةً، وفي طريق هذه المستويات الأربعة صال الشيخ وجال، ومما يحسب في موازينه، ويُسَجَّل له: هذه الجسارة والجرأة في معالجة تلك القضايا، وجمهوره الأعظم من عامة الناس، ولكن الشيخ يرى أن هذا ضروري لتفسير كلام الله، والكشف عن مراده. وقد استطاع الشيخ أن يأخذ العامة وأوساط الناس إلى قضايا التذوق والبلاغة واللغة والأدب، وخاض بهم لُجَجَ هذه العلوم، واستكثر من شواهد الشعر والأمثال وكلام الفصحاء... إن الشيخ الشعراوي قد نجح فيما عجز عنه غيره، فإننا على كثرة ما كتبنا عن الإعجاز القرآني، وعبقرية اللغة العربية، لم نستطع أن ننزل بهذه القضايا إلى عامة الناس، وظلّت دائرة بيننا، يدخل اللاحق على السابق، وكأننا نحدث بعضنا بعضا».

«وبدأة ذي بدء، فإن الشيخ يصرح بضرورة استقبال القرآن، بملكة اللغة ليخرج المستشرقين وأمثالهم من أعاجم العرب الذين كتبوا في الدراسات القرآنية وهم بمعزل عن فقه اللغة، ثم يقول: إن هؤلاء أخذوا اللغة صناعة ولم يأخذوها ملكة» (ص 35 و36 من المصدر نفسه).

الطناحي وقضية غريب اللغة

وحين يذكر الطناحي عناية الشيخ الشعراوي رحمه الله بالكلام العالي الفصيح الذي يسميه العلماء: غريب اللغة، يقول: «إن هذا العِلْم ـ علم الغريب ـ مما أهمله الناس في زماننا هذا إهمالاً يوشك أن يكون تاماً، فقد هجره الناس هجراً طويلاً بل إن بعضهم إذا صادف شيئاً منه في نص قديم غيره إلى مرادف له مما يسهل على الناس... وقد أنكر بعضهم استعمال كلمة: «لُغوب» لعدم جريانها على الألسنة هذه الأيام، مع مجيئها في القرآن العزيز قال تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: 38].

وهكذا ينكر كثير من الكتاب الآن، ألفاظاً وتراكيب ضاربة في الفصاحة بعروقها. . . وإنك واجدها في علم الأنساب والتاريخ والجغرافيا وكتب الفلك والطب والفلاحة والزراعة وسائر ما كتب الأوائل.

وينادي بعضهم الآن بهجر هذه اللغة القديمة وتبني لغة واقعية كالتي تقرأ في الصحافة ووسائل الإعلام، حتى لا يشعر التلميذ بفجوة بين الذي يقرؤه في النصوص القديمة، وبين ما يسمعه في واقع الحياة. . . إن للغة جانباً تاريخياً يجب الحرص عليه ومعرفته، ثم إن اللغة ممتدة مع أصحابها لا تموت ولا تفنى، وليست اللغة للتفاهم وقضاء المصالح فقط، وإلا لكان القدر اللازم لنا منها محدوداً جداً، ولكان الذي يعرف خمسمائة كلمة إنكليزية تلبي احتياجاته في متاجر لندن وشوارعها عالماً باللغة الإنكليزية.

ولقد كان غريب اللغة، الذي هو الفصيح الرفيع، مألوفاً للناس إلى عهدٍ قريب، في خطبة الجمعة، وفي الكتاب المدرسي والكتاب الجامعي، ثم على ألسنة المحاضرين وأقلام الكاتبين، ثم هجره الناس هجراً غير جميل، ثم جاء الشيخ الشعراوي فردنا إليه رداً جميلاً». (ص 38–40 من المصدر نفسه).

وأنت راءٍ ـ أيها القارئ الكريم ـ أن موقف محمود الطناحي من تاريخية اللغة وامتدادها مع أصحابها وأنها تبقى ولا تفنى، هذا الموقف يخالف ما عليه جمهرة علماء اللغة المقلدين لنظريات الغربيين فيها تقليداً غير بصير ولم يقد الطناحي إلى هذا التعبير شديد الإيجاز عن هذا الموقف المغاير لموقف اللغويين العصريين، إلا إيمانه بأن اللغة هي مظهر الحضارة ودليل الهوية، وسر بقاء الثقافة، ومفتاح باب الحفاظ على الموروث الضخم الذي لا يحاط به من مجدنا الأثيل الأول. فلا عجب أنه وقف حياته، ووهب ثمرة قلمه وعطاء قريحته الفياضة، لتثبيتها في النفوس، والتنبيه عليها لأدنى مناسبة وأوهى ملابسة، كما يقفك على ذلك النظر في منشوره كله. وسوف تراه حين تنظر في

مجموع أعماله المنشورة يحتفي بقضية الغريب ويثيرها في كل مناسبة لحرصه على بقاء جمال هذه اللغة الشريفة في تعبيراتها الفصيحة الأصيلة.

ويدفع الطناحي وهما يشيع لدى بعض العامة عن علم الشيخ الشعراوي فيقول: «أما أسرار النظم القرآني وإيثار أسلوب على أسلوب، فهو مما يفيض فيه الشيخ كثيراً، وهو يرجع فيه إلى محصولٍ وافرٍ ومحفوظ واسع من ثقافته الأزهرية الغنية، لا إلى ما يقوله بعض مستمعي الشيخ ومريديه من أنه يلهم به إلهاماً، ويحدث به تحديثاً، وكأنه غير مسبوق أو مشارك. ونحن لا ننكر أن الله يفتح على بعض عباده فتحاً، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، لكننا نقرر أن كثيراً مما يذكره الشيخ معروف ومذكور ومسطور في الكتب، وفضل الشيخ أن يذكره إذ نسيه الناس، ويرعاه إذ أهمله الناس، فهو يحيي ما درس وينفخ فيما خمد».

الشعر باب العربية

ويذكر الطناحي الشعر فيقول في مطلع مقالته عن علي الجارم لغوياً نحوياً: «الشعر باب العربية، والشعراء الكبار هم أقدر الناس على معرفة أسرار العربية، والوقوف على دقائقها، ثم الحرص عليها والذود عنها، وما كان ذلك إلا لأنهم قرأوا فأكثروا القراءة، وحفظوا فجودوا الحفظ، ولن تجد شاعراً كبيراً إلا ووراءه رصيد ضخم من القراءة المحيطة الجامعة للغة في مجالاتها المختلفة. ويظهر هذا الرصيد فيما يسميه أهل زماننا «المعجم الشعري» للشاعر: حروفاً وأبنية وتراكيب ودلالة».

الشعراء وقوانين اللغة

وإذا قرأت ذكره الحرص على العربية والذَّود عنها، فاقرأ ـ مستمتعاً مثلي بهذا الكلام ـ قوله: «والشعراء الكبار أيضاً من أكثر الناس حرصاً على قوانين العربية والإذعان لها، رضاً وبشاشةً لا إكراهاً ولا غلبة، ودعك مما يقال عن سلطان النحاة على الشعراء، وتقييدهم للإبداع الشعري فهذا كلام العجزة

الخاملين، وهم لا يفتأون يستشهدون على ذلك بتلك النماذج القليلة جداً من خروج الفرزدق على بعض قواعد النحو، ويلوكون قوله لأبي إسحاق النحوي: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، وقوله وقد سئل عن رفع ما لا يستحق: «علام رفعت؟» فقال: «على ما يسوؤك وينوؤك». فالفرزدق شاعر فحل تيَّاه، وهذا الذي خرج به عن جادة النحو لا يعد شيئا بجانب شعره الضخم الذي امتلأت به كتب النحو، شواهد على اللغة والنحو والصرف. وأنت لو أحصيت ما خرج به الشعراء جميعاً عن النظام النحوي لوجدته قطرةً من بحر شعرهم الجاري على سنن العرب وقوانين اللغويين والنحاة. وهذه المدابرة بين النُحاة والشعراء غير صحيحة، فكثير من نُحاة الصدر الأول لم يكونوا منظرين من بُعْدِ، بل كانوا في قلب الحركة الشِّعْرية وفي الصميم منها». (ص 51–54 من مجموع مقالاته).

وبعد أن يذكر الطناحي أمثلة كثيرة تؤكد ما قال، يقول: «وأحمد شوقي، هذا الشاعر الضخم، متنبي العصر، كان واسع القراءة، ومن أصحاب الحفظ والرواية، وقد حدثني شيخي محمود محمد شاكر ـ برَّد الله مضجعه ورضي عنه ـ أنه قرأ لسان العرب كله. وهذا يفسر لنا معجم شوقي الشعري والنثري أيضاً في «أسواق الذهب» هذا المعجم الذي يدهشنا بهذه الألفاظ والتراكيب الضاربة في الفصاحة بعروقها» (55– 56).

وفي المقالة نفسها يعالج الطناحي ـ مرةً أخرى من مرات كثيرة ـ قضية اللغة العالية الفصيحة المسماة بقضية غريب اللغة فيرجع هجر الناس لهذا الغريب إلى سببين: **أولهما**: عدم معرفتهم بكثير من هذا الغريب «والإنسان يستوحش مما لا يعرفه، وينكر»، على ما قال ربنا: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: 39] والسبب الثاني خلطهم بين الغريب في اللغة والغريب في البلاغة، فهذا الأخير هو الكلام الحوشي المستكره، أصواتاً ودلالة، أما غريب اللغة

فهو «كلام القوم» وعدم أنسنا به أو استعمالنا له لا يخرجه من دائرة كلام العرب، والاستعمال ليس بدليل على الحسن».

يقول الطناحي: ودعوة الجارم إلى استحياء الغريب من اللغة إنما هي دعوة في حق موضعها؛ لأن هذا الغريب من صحيح اللغة، والدعوة إلى هجره والتجافي عنه ليست من البر بهذه اللغة الشريفة، بل هي عدوان عليها، وتحيف لشطر كبير منها... وقد نطق شعر الجارم بهذه الرغبة العارمة في استحياء تلك الألفاظ التي يتحاشاها الأدباء والشعراء في زماننا هذا، زهادةً فيها أو جهلاً بها، أو استسهالاً للألفاظ القريبة السهلة المستهلكة، فيقول في واحدةٍ من كريم شعره:

كم لفظة جهدت مما نكررها حتى لقد لهثت من شدة التعب
ولفظة سجنت في جوف مظلمةٍ لم تنظر الشمس منها عين مرتقب
كأنما تولّى القارظان بها فلم يؤوبا إلى الدنيا ولم تؤب

وإذ يشير الطناحي إلى استعمال شوقي كلمة: «مُخْشَلِب» في قوله:

خلُّوا الأكاليل للتاريخ إن له يداً تؤلفها درّاً ومُخْشلِبا

يقول الطناحي: «إن شوقي كان مكثراً من استعمال ذلك اللون من اللغة وله منه أعاجيب»، ويروى عن الشيخ سليم البشري (جدِّ صديقنا العَلَم المستشار المؤرخ الثبت الثقة طارق البشري) أنه أحصى مئة ألف لفظةٍ أحَياها أحمد شوقي في شعره من غريب اللغة. ومن واسع علم الطناحي بالشعر يدلُّ قارئه علي مصدر هذا «المخشلب» فيقول: إن شوقي قد استخرجها من محفوظه من شعر أبي الطيب المتنبي في قوله:

بياضُ وجهٍ يريك الشمس حالكةً
ودُرُّ لفظ يريك الدرَّ مُخْشلبا

(والمخشلب : خرز يشبه الدر من حجارة البحر، وليس بدر، ويقال: إنه لفظ نبطي، والعرب تقول له: الخَضَضْ) (المصدر نفسه ص 64 -67).

الذود عن الحياض

والطناحي ليس ضعيفاً أمام التراكيب الجديدة التي تدلف إلى لغتنا الشريفة فتفسد أصلها وتضعف بنيانها، بل هو واقف لها بالمرصاد يدفعها دفعاً خارج المعجم العصري للغتنا المتداولة. يستعمل بعضهم تركيب «موسيقى القرآن»، فيكتب الطناحي وهو يمدح أسلوب الكاتب ويقول إنه: «عذبٌ مصفى، لكن عكرته بعض الأوشاب التي تخالط الأساليب الشريفة تتسلل إليها لواذاً وكأنها العدوى المهلكة، تتخلل ذرات الهواء، لا تحس بها إلا وقد داهمتك في خلايا بدنك ـ عافاك الله ـ فلا تستطيع لها دفعاً ولا مرداً. ومن ذلك ما جاء في كلام المؤلف الفاضل من هذا التركيب «موسيقى القرآن» وهو تركيب رخوٌ ليِّن لا يليق بجلال القرآن وبهائه، ولا تقل: لا بأس علينا من تقارض مصطلحات العلوم؛ لأن فيه إثراءً للغة، لا تقل هذا ولا تغترَّ به؛ لأنه مدخلٌ لبلاءٍ عظيم ولو فتحنا هذا الباب لفسد علينا كل شيء، فإن للكلام حدوداً ومعالم ينتهي إليها. أنسيت أنَّ منَّا من قال: «إن القرآن رسم لوحة صفتها كيت وكيت؟ فجعل المولى ـ ﷻ ـ فناناً تشكيلياً يحمل فرشاة يغمسها في ألوان، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. لقد غيَّروا النَظْم القرآني واتساقه فجعلوه «موسيقى القرآن»، ثم غيَّروا العروض فجعلوه: «موسيقى الشعر» ثم غيَّروا علم الصرف فسموه: «علم الصوتيات» ثم وثم وثم وبالله نستدفع البلايا»!! (المصدر السابق ص 94-95).

الغيرة على البيان العربي وعلى بحور الخليل

والطناحي ـ أحسن الله إليه ـ لا يغار على اللغة بنحوها وصرفها وتركيبها فحسب، وإنما يغار منها على الشعر والبيان غيرته على نظامها النحوي

والصرفي والبنائي جميعاً. فهو يرد على بعض الذين يصفون بحر المنْسرح (أحد البحور المعروفة التي استخرجها الخليل بن أحمد باعتبارها تتوزع الشعر العربي) «بأنه بحرٌ قليل الاستعمال؛ لأن فيه عنتاً ومشقة، وقد قلَّ النظم عليه، وكاد يُهْجر لاختلاف موسيقاه عن جنس الموسيقى الشائعة الأوزان ويرى بعضهم: أن إيقاع هذا البحر خافت يكاد يكون كلاماً منثوراً، بل إن بعضهم تنبأ بأنه سينقرض من الشعر في مستقبل الأيام!» قال الطناحي رداً على ذلك: «وهذا كلام من لا يرتاح إلى هذا الوزن وينفر منه بطبعه، فيجعل ذوقه الخاص حكماً عاماً، ثم هو كلام يرسل إرسالاً دون مراجعة أو إحصاء؛ فإن النظم على هذا البحر شائع في الشعر الجاهلي وفيما بعده إلى يوم الناس هذا، وإن لصديقنا الشاعر عبد اللطيف عبد الحليم (أبو همام) أنساً بهذا البحر وولعاً، وقد أنشأ ديواناً، أداره كله على هذا البحر، وسمّاه: (من مقام المنسرح) ثم هو لا يزال يتعاهده في شعره بين الحين والحين».

فأنت ترى الطناحي في هذا النص يحرس حتى بحور الشعر العربي من أن ينال من أصالتها واستمرارها، باستمرار هذا اللسان العربي، نائلٌ، مهما كان صادق القصد في نقده. وهو لا يكتفي في الرد عليه بذكر رأيه الشخصي ولكنه يحشد لذلك ما حفظه ديوان الشعر العربي من قديم عصوره وأوسطها وحديثها على نحو ما ترى في مقالته التي شرح فيها قصيدة العباس، ﷺ، في مدح رسول الله ﷺ. (ص 124- 138 من المصدر السابق).

أما البيان فيقول الطناحي عنه إنه: «من أجلّ نعم الله على عباده، وقد امتن الله بها، فذكرها في أشرف سياق فقال تقدست أسماؤه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: 1-4] والمراد بالبيان هنا: إحسان تأدية المعنى... وقد مدح العلماء البيان وعظموا شأنه، فقالوا: «البيان بصر والعي عمى، كما أن العلم بصر والجهل عمى، والبيان من نتاج العلم والعي من نتاج الجهل». قال يونس بن حبيب: «ليس لعييٍّ مروءة، ولا

لمنقوص البيان بهاء، ولو حَكَّ بيافوخه عنان السماء». . . ووجوه الإحسان في تأدية المعاني كثيرة، ومنادحها واسعة، ولا يكاد يظفر بها إلا من وهب لطافة الحس، وخفة الروح، ورحابة النفس، والارتياح والطرب لمظاهر إبداع الله ﷻ في هذا الكون. . . أما أهل الكثافة الذين امتحنهم الله بثقل الظل وركود الهواء فما أبعدهم عن البيان والإحسان:

وهُلْكُ الفتى ألاّ يراح إلى الندى

وألاّ يرىَ شيئاً عجيباً فيعجبا

ونحن أمة العرب أمة بيانٍ وفصاحة، ولغتنا معينة على ذلك بما أودع فيها من خصائص شعرية في الحروف والأبنية والتراكيب، ثم هذه الثروة الهائلة من الأسماء والأفعال، والمترادف والمشترك والأضداد، ولغتنا معينةٌ أيضاً على البيان والفصاحة بهذه القوانين الرحبة الواسعة من الحقيقة والمجاز، والسماحة في تبادل وظائف الأبنية، وتبادل وظائف الإفراد والتثنية والجمع، والتساهل في التعبير عن الأزمنة، ووقوع بعض حروف الجرّ مكان بعض، وتذكير ما حقه التأنيث وتأنيث ما حقه التذكير، والحمل على المعنى والحمل على اللفظ. . . حتى علم النحو الذي يظن به العسر والتشدد لو تأملته حق التأمل لوجدت فيه كثيراً من الرخص والإباحة، على ما قاله الأصمعي: «من عرف كلام العرب لم يكد يُلَحِّن أحدا». (باختصار من المصدر السابق ص 141- 142).

أزمة البيان العربي في أبناء لسانه

وبعد هذا الكلام النفيس عن قدرة اللسان العربي على البيان الجميل الحسن يستعرض الطناحي ـ رحمه الله ـ مجالي البيان العربي الشريف، منذ عُرِفت هذه اللغة إلى أساتذة جيلنا من أمثال الرافعي والعقاد والمنفلوطي والزيات ومكرم عبيد وفتحي رضوان ومحمد كامل حسين ومحمد الصياد، وغيرهم، ثم يعود إلى وصف حال البيان العربي الآن فيتحسر قائلاً:

«وقد ذهبت تلك الأيام بحلاوتها ونضارتها وصرنا إلى هذا الزمان الذي زهد فيه الناس في حسن البيان، وهجروا طريقه هجراً يوشك أن يكون تاماً، وأصبحت أساليب كثير من الكتاب، وممن ينتسبون إلى الأدب الآن، تدور في فلك ألفاظ مستهلكة تشبه العملة المعدنية الممسوحة، أو العملة الورقية التي تهرأت أطرافها من كثرة ما تداولتها الأيدي، أو كالعملة الزائفة التي ليس لها رصيد في مصرف النفس، وإنما هي ألفاظ وتراكيب تُسَوَّدُ بها الصحف وتروح وتجيء، تتجاوزها عينك على عجل، لا تقف عندها لأنك لا تجد فيها إمتاعاً، ولا تحس معها أنساً، فضلاً عما تحسه في بعضها من ثقل وغثاثة تكاد تطبق على القلب وتسد مجرى النفس. . . إن كثيراً مما يكتب الآن لا صلة له بالعربية إلا صورة الحروف والأبنية، من الأسماء والأفعال، أما روح العربية وآمادها الرحبة الواسعة فلا تجدها في أسلوب مما تقرأ، ولا في كلام مما تسمع. . . «ويحيل الطناحي، رحمه الله، هذه الأزمة إلى أسباب خمسة (ص 153- 161) ثم يعقب على الأمر كله بقوله: . . . «والرثاء كل الرثاء لشباب هذه الأيام الذين يُخْدَعون عن تاريخهم وعن لغتهم فيما يقرؤون وفيما يسمعون».

أما أنا وأنت ومن يجري معنا في حب العربية والبيان العربي، فليس لنا إلا الصبر نعتصم به ونفزع إليه حتى يكشف الله الكربة، ويزيل الغمة، ويرد الغربة:

ما في الصحاب أخو وجد نطارحه

حديث نجد ولا صبٌ نجاريه!! (باختصار من المصدر السابق، من الصفحات 148 و149 و164).

التراث في خدمة اللغة

وليس أدل على أن قضية العربية كانت هي قضية الطناحي ـ أفسح الله له في جناته ـ وأنه اتخذ العناية بكنوز التراث طريقاً للعناية بها وسبيلاً إلى خدمتها،

من أنه حين دُعي للمشاركة في مؤتمر «مستقبل التعليم في مصر» الذي أقامه نادي أعضاء هيئة التدريس في جامعة أسيوط، قدم إلى هذا المؤتمر بحثاً عنوانه «استثمار التراث في تدريس النحو العربي» وقد أثار هذا البحث في وجه الطناحي عاصفة من الانتقاد من أساتذة اللغة العربية المشاركين في ذلك المؤتمر، ولكنه جمع حوله عشرات من شباب الباحثين والمدرسين الجامعيين يستنبئونه عن أمر هذا العلم الذي عرضه عليهم، ومصدر هذا البيان العالي الفصيح الذي سمعوه منه، ويطلبون منه المشورة فيما يقرؤون من المصادر والكتب التي يقعون فيها على مثل ما سمعوه منه. (المصدر السابق ص 159-160).

احتفاء الطناحي بالإحياء اللغوي ولو في لفظة مفردة

ولم تكن حفاوة الطناحي بالبيان العربي وقفاً على النصوص المتكاملة، أو الكتب العامرة بمأثور النثر ومصون الشعر، ولكنك تجده يفرح بالكلمة المفردة أو التركيب الوجيز، يراه في كتاب لأحد المعاصرين، فرح الرجل بابن أثير غاب عنه سنين ثم رجع سالماً غانماً.

استمع إليه وهو يثني على الأستاذ الدكتور الطاهر مكي، ثناءً حسناً؛ لأنه استعمل تركيباً من كلمتين اثنتين فيقول:

«وقد هدي المؤلف الفاضل إلى تركيب قديم ضارب في التراث بعروقه، وهو ما ذكره في حديثه عن الخط العربي - ص 26 من كتابه دراسة في مصادر الأدب - قال: «ونحن نواجه قضية علمية لا بأس من إسقاط الروايات التي عجز أصحابها عن مواجهة المشكلة، ولم يصبروا على محنة البحث، فلاذوا بالأسطورة يجدون في رحابها التفسير والتعليل والرضا والراحة». فقوله: ولم يصبروا على «محنة البحث» من التراكيب الدقيقة البديعة، وكنت قد علقت شيئاً شبيهاً به، وقع لي في كلام قديم، عمره أكثر من ألف عام، وذلك ما جاء في

كلام للإمام أبي سليمان الخطابي، وهو أحد أعلام العربية في القرن الرابع الهجري، ثم هو صاحب غريب الحديث وإعجاز القرآن، وتوفى سنة 388 هـ، قال في مقدمة كتابه «غريب الحديث» 1/ 57: «فحق على طالب الحديث أن يرفق في تأمل مَوَاضع الكلام، ويحسن التأني لمحنة اللفظ». وهكذا تحيا الألفاظ والتراكيب العربية الفصيحة، وتنتقل من جيل إلى جيل، كما تجول النطف في الأصلاب الكريمة، وكما تنتقل الخصائص في السلالات الزاكية. وَدَعْك من الذين يقولون بالأساليب التراثية والأساليب المعاصرة، واستحداث المنافرة والمدابرة بينهما، فإنما هو العجز ولا شيء غير العجز. (المصدر السابق ص 247- 248).

أرأيت فرحاً كهذا الفرح، وحفاوة تبلغ مثل هذه الحفاوة باستعمال تعبير «محنة البحث» لأنه حمل شبهاً من تعبير «محنة اللفظ» الذي استعمله الإمام أبو سليمان الخطابي قبل أكثر من ألف عام؟ إن الباعث على ذلك هو أن الطناحي، رحمه الله، كان يعيش قضية اللغة وكأنها قضيته الوحيدة التي تعنيه شخصياً بقدر لا تعني به سواه. وكان يتمثل تراثها كله، وإنتاج النابغين والنابهين على امتداد حياتها كلها، كتاباً واحداً متكاملاً تزداد سطوره بكل جديد صالح، فيفرح هو لأن ثروته الخاصة قد نمت، وكثر ثمرها، وطاب جناه. لقد كانت هذه اللغة الشريفة، عند الطناحي: أهله وعشيرته وبيته، وتاريخه الماضي وعمله الحاضر وأمله المستقبل، بقدر ما كانت ـ عنده ـ مرآة ثقافة الأمة، وعنوان حضارتها، وسبيل الرقي بتلك الثقافة وتجديد تلك الحضارة. ولذلك تصدى لكل من عرض لقضية من قضاياها بطريقة تنال منها أو تتهكم عليها أو على أعلامها، وردَّ خطأ المخطئين وجهل الجاهلين وغرور المغرورين، رداً أوقف كلاً منهم عند حده، وألزمه مكانه وأظهر الناس على مبلغه من العلم، حتى لا يفتتن به ناشئ ولا يحسن الظن به شاذٍ. (في مجموع مقالاته المنشورة في كتاب الهلال قدر صالح من ذلك أهمه رده على الشاعر المعروف الأستاذ أحمد عبد المعطي

حجازي، ومناقشته للأستاذ الدكتور شكري عياد ـ ﷺ ـ في مسألة المعاجم العربية وإصلاحها).

سَبْقُ الطناحي إلى ما هو خير وأبقى

لقد لقي الطناحي ربه وهو مرابط في ثغر اللغة العربية يدفع عنها البلايا، ويصحح لأهلها الخطأ، ويذود عن حياضها المدَّعين، ويكشف زيف العصريين، الذين يرمونها بما ليس فيها عجزاً منهم عن ارتياد دروبها، أو جهلاً بحقائق نظمها النحوية والصرفية، وأسرارها الدلالية والبلاغية. وكنا ـ وكان المتابعون جميعاً ـ ينتظرون أن يُختار محمود الطناحي ليشغل في مجمع اللغة العربية المكان الذي خلا بوفاة شيخه، شيخ العربية، محمود محمد شاكر ـ برَّد الله مضجعيهما ـ ولكن المنية سبقت، وكل طول سلامةٍ أجلٌ، وكل منيةٍ بكتابٍ، كما يقول شوقي وهو يرثي حافظ إبراهيم، رحمهما الله تعالى.

وقد ذكرتُ في مناسبة سابقة أن شيختنا الجليلة الأستاذة الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن لقيت ربها ومقعداها في مجمع اللغة العربية، ومجمع البحوث الإسلامية خاليان، وأشهد لقد كانت أحق من كثيرين بمقعد في كل واحد من المجمعين. لكن الأجل سبق، وهو لا يُرَدُّ ولا يُؤَخَّر. ونحن نوقن أن الذي في الجنة لهؤلاء الأعلام وأمثالهم خير وأبقى مما عند الناس.

فرحم الله أخانا الحبيب، حارس العربية المرابط في ثغرها، محمود الطناحي وعوَّض هذه اللغة الشريفة، وعوّضنا، من مصابنا فيه خيراً.



رحيل صديق..
وليم سليمان قلادة(1)

كلما اختارت يد المنية صديقاً شعر أصدقاؤه بالفراغ الذي خلّفه رحيله، ويبقى موضع عطائه من التواصل الإنساني أو الفكري أو العلمي شاغراً لا يملؤه سواه. ذلك أن ذوي الأثر الحسن يقلون مع تقدم الزمن، لا في عددهم وإنما في معرفتنا بهم، فأنت مع تقدم العمر لا تصنع أصدقاء جدداً، ولكنك تحاول المحافظة على ما صنعت في ماضي الأيام من صداقات.

كان هذا الشعور يغمرني حين اجتمعنا ظهر يوم الجمعة الذي كان غرة جمادى الثاني 1420هـ و10/ 9/ 1999م، في كنيسة مار جرجس بمصر الجديدة، لنودع الصديق الراحل المستشار الدكتور وليم سليمان قلادة، وبقيت تضاعيف مشاعر الفقد والنقصان، والتطلع إلى المكان الذي أصبح شاغراً بوفاة وليم بقيت تحتويني حتى تكلم الصديق الجليل الأستاذ طارق البشري ناعياً رفيق رحلة قضائية طويلة، وصديق حياة فكرية وثقافية غنية وعميقة، وشريك حوار استمر أربعين سنةً أو تزيد في الشأن الوطني والقومي، وفي التاريخ والمستقبل المصري، وفي الجماعة الوطنية التي تتنوع روافدها، وتختلف بين هذه الروافد

---

(1) نشر أصل هذا الفصل في رجب 1420 هـ = نوفمبر 1999م. والدكتور وليم قلادة كان مستشار في مجلس الدولة المصري، ووقف نشاطه الثقافي كله ـ أو جله ـ على البحث التاريخي وعلى قضية الوحدة الوطنية المصرية، وكانت له مساهمات مهمة في أعمال الفريق العربي للحوار الإسلامي ـ المسيحي، وَحَظِي عطاؤه وشخصه باحترام الجميع وتقديرهم.

رؤاها، ولكنها تتفق في النهاية في نبل غاياتها وصدق مقاصدها وإخلاص نواياها.

قال المستشار طارق البشري ـ وأنا أذكر المعنى لا اللفظ ـ إنه لا ينظر في لحظة الوداع ويقين الرحيل إلى ما خسرناه ـ نحن في الجماعة الوطنية المصرية وفي جماعة المهتمين بالفكر السياسي القومي والوطني والديني ـ بوفاة وليم. ولكنه ينظر إلى حالنا قبل أن يكون وليم جزءً من هذه الجماعة، وحالنا بعد خمسين سنة من عطائه المخلص، الصادق مع النفس، لجماعته الوطنية. هذه النظرة تدل إلى ما كسبناه من حياة وليم الحافلة (75 عاماً) وإلى البركة التي أضافها عطاؤه إلى رصيد الفكر المصري، وإلى وسائل صناعة الجماعة الوطنية الواحدة، التي تضيف بنضالها، وبالمعاناة في سبيل المحافظة عليها، إلى إيمان المسلم بإسلامه وإلى تصديق القبطي بمسيحيته. فكل منهما يأتي إلى هذه الجماعة بعقيدته فيضيف منها إلى العمل الوطني والفكر الوطني، ويستفيد من الحياة في ظلها زاداً جديداً يقوّي به يقينه بإيمانه، واطمئنانه النفسي إليه، وسعادته بالحياة في ظله.

العمل الصالح

عندئذ فقط رأيت جانباً جديداً من جوانب المشاعر التي ينفعنا استحضارها عند فقد صديق ووداعه، وهو جانب الخير الذي سببه عمله وقوله وعلمه، وتذكرت أن هذا هو الذي لفتنا إليه الحديث النبوي الصحيح: «**إذا مات ابن آدم صحبه إلى قبره ثلاثة، فيرجع اثنان ويبقى واحد، صحبه وماله وأهله وعمله، فيرجع ماله وأهله، ويبقى عمله**». إن هذا العمل لا يبقى مع صاحبه في الحياة الجديدة التي ينتقل بوقوع الموت إليها فحسب، ولكنه يبقى بعده في الدنيا التي غادرها، فتتصور به صورته عند الذين عرفوه واكتشفوا فضائله.

وقد كان مشهد وداع وليم سليمان قلادة مشهداً فريداً يدل بذاته على الروح

التي عاش بها، والمجد الذي صنعه لوطنه وكنيسته، والحب الذي حفظه له أصدقاؤه. كان في الجنازة عدد كبير من الكهنة الأجلاء يتقدمهم الأنبا موسى أسقف الشباب، وكان فيها كبار مستشاري مجلس الدولة يتقدمهم رئيس المجلس المستشار حنا ناشد وأمينه العام المستشار يحيى عبد المجيد، ووليم ترك المجلس منذ عام 1984، لكن أثره فيه لم يذهب سدىً لذلك جاء هؤلاء يودعونه بعد خمس عشرة سنة على تركه العمل في مجلس الدولة. وكان في الصف الأول من الحضور من أصدقائه المسلمين المستشار طارق البشري، والإعلامي الكبير أحمد فراج والدكتور محمد عمارة، والدكتور أحمد حمدي، وجلس بين أهله وأقاربه الدكتور نور فرحات، والأستاذ نبيل عبد الفتاح، وآخرون كثيرون. ومعظم هؤلاء جاؤوا وهم لا يعرفون من أسرته أحداً، ولكنهم أرادوا التعبير عن مشاعر الوداع لصديق عاش معهم أعمارهم كلها ـ فكلهم يصغره في السن ـ وهم يستمتعون بصحبته الفكرية والإنسانية، حين يتفقون وحين يختلفون.

ولم يكن هذا الجمع إلا شبيهاً بجمع آخر كان محوره وليم سليمان قلادة (حياً).

ففي مساء يوم 17/6/1999 دعانا الصديق الأستاذ سمير مرقس ـ مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية[1] ـ إلى لقاء لتكريم وليم سليمان قلادة في عيده الماسي، لمناسبة بلوغه خمساً وسبعين سنة.

أدار اللقاء الأخير مع وليم ـ بالنسبة لكثيرين منا ـ الأنبا موسى نفسه وتحدث بصفة رئيسية فيه المستشار طارق البشري نفسه.. ولذلك قلت لأحد الأصدقاء الذين حضروا المناسبتين: لقد جمعنا وليم حياً وميتاً.

---

(1) آنئذٍ، وهو الآن متفرغ للبحث في الشأن الوطني والعلاقات الإسلامية ـ المسيحية وعضو نشط في الفريق العربي للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

كان وليم سليمان قلادة ظاهرةً مصريةً خالصةً. وكان كما يصفه طارق البشري[1] تعبيراً عن واحد من ركائز الفكر السياسي الذي تقوم عليه الجماعة الوطنية في مصر. ووليم في حياته الفكرية ونشاطه العام، لم يكن إلا خادماً بإخلاص وفي نسك لِجَمَاعَتَيْهِ اللّتين منحهما كل جهده الفكري وقدراته الثقافية وهما جماعته القبطية والأرثوذكسية الخاصة من رعايا الكنيسة المصرية، وجماعته السياسية المصرية العامة ولذلك ـ أو لعله لذلك ـ سمى طارق البشري مقالته تلك: «صفحات من كتاب المصريين» وأنت واجد فيها ـ إن شئت تخليص الإبريز، من جهد وليم في الجماعتين وعلى الجبهتين، بحيث يتبين لك باليقين، الذي لا ريب فيه صدق الوصف الذي نقلناه عن طارق البشري، وصفاء عطاء وليم لوطنه بجماعتيه القبطية الخاصة والمصرية العامة.

ويستوقف القارئ لتراث الدكتور وليم سليمان قلادة، بالإضافة إلى عطائه الثري في موضوع وحدة الجماعة الوطنية، وهو ما عرضه بالتفصيل المستشار طارق البشري في دراسته سالفة الذكر، أمران: **أولهما**: أثر عقيدته الدينية في مواقفه الوطنية والسياسية، **وثانيهما**: جهده في الكتابة التاريخية عن القانون المصري.

الطريق إلى الوطنية

كانت قبطية وليم هي طريقه إلى الوطنية. يشهد على ذلك كل ما كتبه عن المواطنة، والكنيسة، والأقباط والمسلمين، كما تشهد عليه مساهماته الكثيرة في وجوه النشاط الثقافي والفكري مصرياً وعربياً ودولياً. ومساهمة الدكتور وليم في «الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي» ـ وقد شاركت في جميع أعماله التي شارك فيها ـ كانت تبدأ دائماً من منطلق إيمانه القبطي الأرثوذكسي

(1) الكتب: وجهات نظر، أكتوبر 1999.

لتقوده إلى موقف يتسم بالحرص على الوطن والدفاع عن مقوماته ومكونات جماعته.

وكتبه الناطقة بذلك كثيرة، وأحب أن أقف بالقارئ عند واحد فقط منها هو كتابه المُعَنون: «مدرسة حب الوطن» وهو يقصد بهذه المدرسة: الكنيسة القبطية المصرية.

في هذا الكتاب يتحدث الدكتور وليم عن الكنيسة المصرية الوطنية وما تعلمه لأبنائها مما يرتله كهنتها من صلوات من أجل الوطن «مصر» وعن عمق الانتماء المصري في الوجدان القبطي. وهذا الشعور القبطي القوي يجاوره ـ في الكتاب كما في فكر صاحبه ـ وعي بحقيقة النظرة الإسلامية إلى مصر. ووليم باعتباره مؤرخاً، يستجلي هذه النظرة من رحلته في كتب التاريخ المصري التي كتبها المؤرخون المسلمون فيذكر كتاب عبد الرحمٰن بن عبد الحكم «فتوح مصر وأخبارها» وكتاب المقريزي «الخطط» وكتاب محمد بن أبي السرور البكري «الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة» وأخيراً كتب رفاعة رافع الطهطاوي التي نشرها الدكتور محمد عمارة في أعمال الطهطاوي الكاملة.

ويقف الدكتور وليم من هذه الكتب عندما يعرفه التاريخ جيداً من قصة تأمين عمرو بن العاص ـ ﷺ ـ لبطريرك الإسكندرية بنيامين الذي كان هارباً لمدة ثلاث عشرة سنة ـ قبل الفتح الإسلامي لمصر ـ من بطش الرومان وجورهم، فأمر «عمرو» بإحضاره بكرامة وإعزاز ومحبة، فلما رآه أكرمه وقال لأصحابه: إن في جميع الكور التي ملكناها حتى الآن ما رأيت رجل الله «يقصد كاهناً» يشبه هذا.. ثم قال له: «جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبِّر أحوالهم.. وانصرف من عنده مكرماً مبجلاً..».

ولعل هذه الواقعة التاريخية هي أساس الاستقلال الذي تتمتع به الكنيسة المصرية القبطية منذ دخل الإسلام إلى مصر حتى الآن، وهو الاستقلال الذي جعل وليم نفسه يصف الكنيسة: «بأنها أقدم مؤسسة شعبية مستقلة على أرض مصر» ويرى الاستقلال الكنسي دافعاً مصرياً صرفاً لحركة الاستقلال الوطني[1].

ويؤكد وليم من خلال نقول متعددة عن كتب المؤرخين المسلمين المشاعر الدينية الخاصة التي يحملها المصريون المسلمون لبلادهم حتى يصل إلى كلمة الطهطاوي الخالدة: «عندنا نحن معشر الإسلام حب الوطن شعبة من شُعَب الإيمان»[2].

ويحتفي وليم بالدعاء الجميل الذي صنعه أمير الشعراء أحمد شوقي ليرفع تضرعاً إلى الله سبحانه وتعالى في المساجد والكنائس في أثناء مفاوضات سنة 1922 بين الوفد المصري والحكومة الإنجليزية، ويورده في عدد من كتبه بنصه الكامل ومناسبته التي قيل فيها، ويعلق عليه بقوله: «هذه لحظة بالغة العمق خصبة الدلالة، يؤكد فيها المصريون وحدتهم من خلال احترام متبادل لتدين كل مكونات الأمة، في تعبير فني رفيع»[3].

وعلى الرغم من انتقاد الدكتور وليم سليمان قلادة لحركة الإخوان المسلمين ومؤسسها الأستاذ المرحوم حسن البنا[4]. من ناحية الأداء السياسي، فإنه لا يتردد في أن ينقل عن «مذكرات الدعوة والداعية» نصاً نفيساً عن مشاركة حسن

---

(1) [مدرسة حب الوطن ص 126].

(2) [المصدر نفسه، 29]

(3) [مدرسة حب الوطن، 33 ومبدأ المواطنة، 206 والعلاقات الإسلامية المسيحية في الواقع المصري 333]

(4) [العلاقات الإسلامية المسيحية في الواقع المصري 335-340 ومبدأ المواطنة 152-155]

البنا نفسه في المظاهرات الوطنية التي حركتها ثورة سنة 1919، وينقل بَيْتَيْ شعر ذكر حسن البنا أن المتظاهرين كانوا يرددونهما هما:

حب الأوطان من الإيمان وروح الله تنادينا
إن لم يجمعنا الاستقلال ففي الفردوس تلاقينا

ويلخص الدكتور وليم حصيلة النص الذي نقله عن مذكرات «المرشد الأول» فيقول عنه إنه:

أولاً: يحفظ الأناشيد العذبة التي تنادي بأن حب الأوطان من الإيمان متابعاً في ذلك ما قاله الشيخ رفاعة الطهطاوي في مختلف مؤلفاته.

وثانياً: يعتبر أن هذا الحب إنما هو استجابة لنداء روح الله.

وثالثاً: يعتبر أن مثوى شهداء الاستقلال إنما هو الفردوس.

ولا يفوت الدكتور وليم أن يُذَكِّر قُرّاءَه في «مدرسة حب الوطن» بالصياغة التي أدلى بها رفاعة الطهطاوي في شأن العلاقة بين المسلمين والأقباط، فينقل عن كتاب الطهطاوي «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» قوله: «إن جميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن يجب على أعضاء الوطن في بعضهم، لما بينهم من الأخوة الوطنية لانتفاعهم جميعاً بمزية النخوة الوطنية» ويعتبر وليم ـ في تحليله النهائي لنص الطهطاوي «إن الاجتهاد الفقهي والتنظيم الدستوري والحياة الاجتماعية في مصر لابد أن ينطلق هذا كله، من المبدأ الأساسي الذي يعبر عن الكيان المصري، الأخوة ـ النخوة الوطنية[1].

احترام حقوق الإنسان

وهكذا يبدو لنا وليم مفكراً وطنياً صادقاً تعلم الوطنية في مدرسته الأولية ـ كما يسميها ـ كنيسته القبطية وراح يبشر، على امتداد حياته الفكرية، بهذا

(1) [مدرسة حب الوطن، 73]

الدرس القبطي الذي وعاه جيداً، حتى إنه وهو يختم دراسته اللاهوتية المتفردة عن الرسالة المعروفة باسم: «تعاليم الرسل» أو «الدسقولية» لا يفوته أن يرى فيها سبيلاً إلى ضمان احترام حقوق الإنسان في مجالات الحياة كافة، وإلى تأكيد يقينية التقدم وتجاوز التخلف[1].

وبذلك يبدو لنا الدكتور وليم، وهو يقدم أقدم نص كنسي لاهوتي، لا في صورة راهب يعيش معزولاً في صومعته، ولا في صورة كاهن تؤرقه معاناة شعبه، وإنما في صورة مفكر سياسي يتخذ من عقيدته المسيحية سبيلاً إلى تحقيق سعادة الإنسان وتحسين ظروف معيشته وضمان حقوقه.

الأمر الثاني الذي أحب أن أثني على جهود الدكتور وليم فيه هو ما كتبه في التأريخ للنظام القانوني المصري.

وتحت يدي من آثاره التاريخية القانونية نصان: **أولهما**: هو بحثه الذي قدمه إلى المؤتمر الخمسيني للقانون المدني المصري. وأهم ما يتضمنه هذا البحث: هو أن الدكتور وليم يجعل القانون المدني المصري واحداً من مظاهر الحركة المصرية العامة التي مضى فيها شعب مصر لاستخلاص السيادة السياسية والتشريعية والقضائية ويأتي القانون المدني نموذجاً بارزاً لهذه الحركة التي استطالت إلى مائة وخمسين عاماً يوم صدوره[2]. ويعرج وليم بالقارئ ليطلعه على موقف الاحتلال البريطاني من محاولات المصريين صنع قانونهم الوطني، وموقف سعد زغلول المناقض لخطة الإنجليز، والصراع الفرنسي الإنجليزي للسيطرة على مدرسة الحقوق المصرية لصبغ رجال القانون المصريين بصبغة إحدى الثقافتين[3].

---

(1) [الدسقولية، ط، ص 345]

(2) [ص 1 من بحثه المذكور]

(3) [ص3 و4 و6]

وحين يتناول وليم في أربع صفحات من خمس عشرة صفحة مسألة العلاقة بين القانون المدني المصري وبين الشريعة الإسلامية ينتهي إلى أن المناقشات التي دارت حول نص المادة الأولى من القانون المدني التي جعلت الشريعة الإسلامية من المصادر الرسمية للقانون المصري، قد أصبح لها أهمية بالغة في تفسير نص المادة الثانية من دستور 1971 الذي ليس له أعمال تحضيرية يمكن الرجوع إليها. ذلك أن كلاً من نص القانون والدستور يحيل إلى مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، وقد أوضحت المناقشات التحضيرية للقانون المدني أن هذه المبادئ تستمد دون تقيد بمذهب معين[1].

ويختتم الدكتور وليم حديثه عن تاريخ القانون المدني الجديد برواية ينقلها عن الدكتور سليمان مرقس ـ أحد الفقهاء الذين ساهموا في صنع القانون ـ أنه بعد الانتهاء من صياغة النصوص شكلت لجنة من بعض أساتذة اللغة العربية والأدباء لوزن «رنة النص» كما لو كان كل نص وتراً في آلة موسيقية يجري اختبار رنينه[2] وهي واقعة عظيمة الدلالة على اهتمام صناع القانون المدني، وعلى رأسهم العلامة السنهوري، بلغة النص لا من حيث سلامتها وصحتها ووضوح دلالتها فحسب، وإنما من حيث وَقْعِها على الأذن حين تسمعها وأثرها في النفس حين تطالعها العين. ولذلك حُقَّ لهذا القانون أن يكون مثلاً يُحتذى في التشريع العربي كله.

والنص الثاني، تحت يدي، من نصوص الدكتور وليم في التأريخ للقانون المصري هو نصه النفيس عن تاريخ مجلس الدولة ودوره في المجتمع المصري، وهو نص نشرته مجلة مجلس الدولة في سنتها السابعة والعشرين، وهو نص طويل يشغل من صفحة 119 إلى صفحة 230 من ذلك العدد.

---

(1) [ص 12 من البحث نفسه]
(2) [ص 13]

وعلى الرغم من أن عنوان هذا البحث يوحي بأنه يتحدث عن تاريخ الهيئة القضائية التي أمضى فيها الدكتور وليم جُلّ حياته العملية (1955 – 1984) إلا أنه في جوهره ومحتواه تأريخ للقانون الإداري في مصر ولدور المجلس في إرساء قواعده، نقلاً من تطبيقات القانون الخاص، أو إبداعاً جديداً يوائم بين الأصول القانونية وبين احتياجات الحياة السياسية والإدارية المصرية.

ومن أمتع ما تضمنه هذا البحث تحليل الدكتور وليم لفتوى قسم الرأي الصادرة في أول أغسطس 1952 رداً على سؤال رئيس مجلس الوزراء علي ماهر باشا عمّا إذا كان يمكن إنشاء نظام وصاية مؤقت على عرش البلاد إلى أن يتمكن الأوصياء المعينون من الملك المتنازل عن العرش (فاروق) من ممارسة سلطاتهم الدستورية بعد أن يوافق البرلمان عليهم ـ وكان البرلمان آنذاك منحلاً ـ ويرى الدكتور وليم أن هذه الفتوى هي أخطر الفتاوى القانونية في تاريخ مصر المعاصر لأنها هي ـ كما يقول عبد العظيم رمضان ـ التي حولت مسار الثورة ووضعتها على طريق الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في الحكم. وفي تحليل رصين يستغرق ثماني صفحات لا يكتفي الدكتور وليم برصد المضمون القانوني للفتوى. ولكنه يوقف القارئ على خلفياتها السياسية ودوافعها الحزبية ودواعي موافقة تسعة من العشرة المستشارين عليها. ممثلة في سوء العلاقة بين مجلس الدولة ومجلس النواب.

وفي البحث نفسه دراسة عميقة لقصة قانون الإصلاح الزراعي وقوانين مجلس الدولة المتعاقبة، والمبادئ الأولى التي أرستها المحكمة الإدارية العليا، والتطور القانوني ـ تشريعياً ـ الذي فاجأ الجميع بعد صدور دستور 1971 فألغى بنصوص قانونية كثيراً من تلك المبادئ وهدمها رأساً على عقب.

كان الدكتور وليم سليمان قلادة ـ إذن ـ علامةً ظاهرةً في الفكر الوطني، وفي التوثيق التاريخي، وفي الإيمان القبطي، ولكنه فوق ذلك كله، كان مصرياً

صميماً خالصاً، قدَّم لوطنه ما يستحق عنه أن يذكره هذا الوطن، ذكراً حسناً، ويُثني عليه به ثناء مستحقاً.



عادل حسين ... الإخلاص المصّفى[1]

في يوم من أيام الجمعة، في أواخر السبعينيات، توجّهت لزيارة الأخ الجليل العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، في بيته بمدينة نصر. أظن أن ذلك كان في إجازة نصف العام الدراسي التي كان الشيخ القرضاوي يمضي بعض أيامها في مصر قادماً من الدوحة، عاصمة قطر، التي كان وقتذاك عميداً لكلية الشريعة في جامعتها، وكنت أقضيها في مصر قادماً من الرياض التي كنت آنذاك أستاذاً في جامعتها. وأظن أن ذلك كان في يناير أو فبراير من عام 1977. رحّب الشيخ بي على باب داره، وأخبرني أن لديه ضيوفاً يحب أن أراهم، ودخلت لأجد من بين ضيوفه الأخ العزيز العلاّمة عبد الحليم محمد أحمد، والأستاذ الجليل المستشار طارق البشري، والأستاذ عادل حسين. كان أول لقاء لي بعادل حسين شخصياً، وإن كان كل منا يعرف الآخر من بعض كتاباته. وعلمت منذ أيام ـ وأنا أبادل أخي العلاّمة الدكتور القرضاوي العزاء لفقده أنه كان أول لقاء لهما أيضاً! ـ ولكنه بدأ ولم ينته تواصلنا بعده في كل زيارة لي إلى القاهرة، وجاء مرة إلى الرياض، والتقينا مرة في البحرين ومرة في الكويت، في مناسبات ثقافية وفكرية، وقضينا أسبوعاً كاملاً في فندق واحد في السودان، وحاضرنا معاً فيه عدة مرات، في جامعة الخرطوم وفي منتديات أخرى إلى أن استقر بي المقام في أرض الوطن سنة 1985، فتحولت الصلة الوثيقة إلى صداقة

(1) لم أستطع وأنا أجمع فصول هذا الكتاب أن أقف على تاريخ نشر هذا الفصل لكنه كتب عقب وفاة الأخ العزيز عادل حسين في ذي الحجة 1420 هـ = مارس 2001م.

وطيدة، وجمعت بيننا عشرات الوشائج، وما لا أحصي من المناسبات، وسافرنا معاً مرات إلى بلاد عدة فعرفت من خصاله في السفر والغربة ما زادني له تقديراً وحباً، وأنشأنا عامدين صلة عائلية قوَّت الصلة الشخصية وجَمّلتها! في غضون تلك السنوات التي أربت على أربع وعشرين سنة اتفقنا كثيراً جداً، واختلفنا أحياناً، وجمعت بيننا المواقف والآراء التي اتفقنا فيها، ولم تفرق بيننا المواقف والآراء التي تباين فيها رأيانا أو اختيار كل منا، فقد كان عادل حسين، منذ عرفته إلى يوم مفارقته دنيانا إخلاصاً محضاً وصدقاً بحتاً وحماساً متقداً. وأصحاب هذه الصفات، وهم قليلون جدا، يندفعون أحياناً في الدفاع عما يرونه حقاً بلا هوادة، ويتقدمون لنصرته بلا روية، ويرون عملهم دائماً جهاداً يثابون عليه، ويوقنون أن بيانهم اجتهاد يؤجرون به. أذكر لعادل حسين موقفين من مواقف اتفاقنا وموقفين من مواقف اختلافنا. اتفقنا زمناً طويلاً على إدانة محاولات ضرب التوجه الإسلامي العام من خلال إحياء فتن الفُرقة بين السنة والشيعة.

وقد استغلت هذه المحاولات الحرب التي شنها العراق ضد إيران فاستمرت نحو عشر سنين، وكان جل الأنظمة العربية يقف إلى جوار النظام العراقي ويؤيده بالقول والمال والتسهيلات على الأرض وفي الجو والبحر، أملاً في أن يتمكن العراق من القضاء على الدولة الجديدة في إيران بعد أن توهم كثيرون أن هذه الدولة بالشعار الإسلامي الذي يظلها تشكل تهديداً ـ مباشراً أو غير مباشر ـ لدول الجوار العربية، ولدول المنطقة كافة. وكان رأينا ـ معاً ـ أنه لا يستفيد من هذه الفتنة إلا أعداء الأمة العربية وخصوم الأمة الإسلامية.

ورأينا إسرائيل تتأهب لحصد نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أنهكت الدولتين، وقضت على الجيشين، وهزَّت صورة الإسلام والمسلمين في العالمين. فاتخذنا موقفاً واحداً من شجب الحرب وإدانتها، ومن رفض

دعوات الفرقة بين السنة والشيعة، واعتقدنا ـ محقَّين ـ أن الذي يجمعنا، نحن معشر أهل السنة مع إخواننا الشيعة، من أصول الإسلام وقواعده وتاريخه ومستقبله أكبر ألف مرة من الذي يُفَرقنا من اجتهادات الفقهاء على الشاطئين السني والشيعي، ومن آراء علماء العقائد على الجانبين، وقدَّرنا أن الحرب منتهية لا محالة، وأن الأمة ستحتاج يومها إلى من يُضَمِّد الجراح ويداوي القروح، وأن العمل لذلك اليوم القريب والإعداد لما يحتاج إليه من صلات طيبة وعلاقات موثوقة أولى بنا من الضياع في تيه الفرقة والصراع الذي لا يثمر خيراً ولا يمنع شراً.

ولم يكن هذا الموقف بلا ثمن . . . ولكن عادل حسين لم يكن يهمه أن يدفع أي ثمن ما دام قد أعلن ما يؤمن به وقال ما يعتقد، رضي من رضي وغضب من غضب.

واتفقنا ـ الزمن كله ـ على مواجهة محاولات الفتنة الداخلية التي تلعب بنار الفرقة بين المسلمين والأقباط. وكانت سنة 1987 ـ وفيها جرت انتخابات نيابية كان التحالف الإسلامي الفائز الحقيقي فيها ولعادل حسين في ذلك فضل لا ينكر ـ كانت تلك السنة سنة مشهودة في الحوار الداخلي المسلم / القبطي. وفتح عادل حسين صفحات الشعب لعشرات المقالات المتوالية للمسلمين والأقباط معاً، وصال بقلمه وجال مُؤيداً معاني الأخوة القبطية والوحدة المصرية بين المسلمين والأقباط.

واتجهت الأقلام المعنية بهذا الأمر كلها ـ أو جلها ـ صوب «الشعب» التي كان يرأس تحريرها عادل حسين، واتجهت أبصار الشباب المعنيين بمستقبل هذا الوطن ومواقف الفريقين فيه إلى «الشعب» تلتهمها كل أسبوع لترى ما نشرته من مقالات الأقباط ومقالات المسلمين. وفي هذه المرحلة نَشرتُ في صحيفة تصدر خارج مصر مقالي المُعَنْون: «الكنيسة المصرية في ذروة

العالمية. . ومسؤولية البابا شنودة» ففوجئت بعادل حسين يعيد نشره في صدر الصفحة الثالثة من «الشعب» ويهاتفني يوم صدورها معاتباً: «كيف أكتب مقالاً في الشأن المصري لمجلة لا تصدر في مصر؟؟» فلما شرحت له أنه مقال كتب لتلك المجلة بناءً على طلبها، كان رده: «على الأقل كنت تشترط أن ننشره معاً ولا تتركه لها».

واختلفت مع عادل حسين في موقفين: أولهما: كان الانقلاب الذي وقع في السودان بقيادة الرئيس محمد عمر البشير والدكتور حسن الترابي فأطاح بحكومة السيد الصادق المهدي المنتخبة وأتى بحكومة «الإنقاذ»! وكنا في الجزائر مرة وسهرنا حتى صلينا الفجر معاً نتجادل في شأن ثورة «الإنقاذ» السودانية.

وبقينا لا نتفق، ولا يفقد أحدنا ود صاحبه، أو احترامه، أو حبه، أو الثقة التامة في إخلاصه وصدقه. وأظن أن أخي عادل حسين قد لقي الله وهو على رأيه، وأنا إلى اليوم على خلافه، ودعائي له موصول ما حييت ولوعتي لفقده لا تنقضي ما بقيت.

ثم كان الخلاف الثاني بين أخي عادل وبيني بمناسبة الغزو العراقي للكويت سنة 1990. كتبت في أول يوم للغزو أدينه وأستنكره وأدعو العرب والمسلمين إلى مواجهته بالقوة المناسبة. وكتب أخي عادل يستنكر الاستعانة بالأجانب والتدخل الأمريكي في منابع النفط بصرف النظر عن أسبابه ودواعيه. يومئذ دونت خلافي معه في مقالة طويلة نشرها هو بنفسه ـ مع كلمة بالغة الرقة ـ في «الشعب» يوم21/ 8/ 1990. كان عنوان مقالتي: (اعدلوا هو أقرب للتقوى . . .)[1] وبدأتها بقولي :

(1) نصها الكامل في كتابي : العبث بالإسلام في حرب الخليج، الزهراء للإعلام العربي، 1990.

«بيني وبين أخي عادل حسين من أواصر المودة الصادقة والأُخوة الثابتة ما أنا شديد الاعتزاز به، والحرص عليه. وبيني وبين أخي عادل حسين من التعاون ـ لوجه الله تعالى ثم لوجه الوطن ـ في مختلف مجالات العمل العام، ما أرجو أن يكتب له ولي في ميزان الحسنات بإذن الله. ولعادل حسين ـ فوق ذلك ـ في نفسي من التقدير والإعزاز ما يستحقه مثله. . . إخلاصاً في طلب الحق، وإفناءً للنفس في سبيل نصرته. وقد جمعتنا الإقامة والسفر، والتحدث والاستماع، وكتبنا ـ في ظروف صعبة جدا ـ معاً. . ولم أجد نفسي في أي وقت محتاجاً إلى بيان مخالفة بعض رأيه لما نؤمن به معاً من مبادئ وأصول كما وجدت ذلك بعد قراءة مقاله في العدد الأخير من «الشعب» . . .».

وأرسلت المقالة إليه فنشرها كاملة دون نقص حرف منها، وقال في مقدمته لها ـ صادقا ـ ما معناه إن اختلاف الرأي لا يفسد بيننا قضية الود.

ولم تنقطع الصلة الحميمة بيننا أبداً. وجمعتنا مناسبات من كل نوع . . كنا في المحاكم معاً: هو في المتهمين وأنا في المحامين. ولم يتهم قط بما يَشينُ إخلاصه، أو ولاءه لوطنه، أو حرصه على ثرواته ومصلحة أبنائه. وإنما اتهم ـ دائماً ـ لوقوفه ضد الاستبداد، وتبديد الثروات، والإهمال في أداء الواجبات السياسية أو الوطنية، وسجن مرات في تهم لم تقم عليها بينة قط، فلم يزده ذلك إلا يقيناً وثباتاً.

وكنا في اللجان المختلفة التي شكلتها القوى الوطنية لحماية الوحدة الوطنية، وللدفاع عن سجناء الرأي، ولحماية النقابات المهنية، وللدفاع عن الحريات والحقوق السياسية، فكنت أطمئن، وأنا إلى جواره، أن الحق الذي نؤمن به معاً لا ينقصه مدافع جهير الصوت، حسن البيان، شديد الحماس، قادر على الغضب، وهو ودود، وعلى استقبال غضب الآخرين، وهو سمح بشوش.

كان عادل حسين ـ رحمه الله أوسع رحمة ـ شديد الاعتزاز بمصريته، شديد الإحساس بعروبته، عميق الانتماء إلى دينه وعقيدته، وكثيراً ما كان بعض الأصدقاء يصفه، ويصف عدداً من رموزنا الوطنية والفكرية، بأنهم مصداق الحديث النبوي: «**الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**» و«**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف**».

وعندما مرض عادل حسين مرضه الأخير، وأصيب بجلطة دماغية، لم يختلف اثنان من أصدقائه في أن هذه الإصابة كانت نتيجة ما حمله من هموم كِبَار في الشهور الأخيرة: هموم الوطن والأمة، وهموم الحزب والصحيفة، وهموم الحرية التي ظنناها توشك على الإقامة في أرضنا، فإذا هي تنتزع منها انتزاعاً بدعاوى باطلة، وتحت مسميات كاذبة، تصنع فتناً تجعل الحليم حيران.

لقد ودَّعنا عادل حسين إلى مثواه الأخير ونحن نشهد أنه كان من أنفس المعادن وأجودها، وكانت روحه من أصفى الأرواح وأنقاها، ومثل هؤلاء لا يذهب عملهم سدىً ولا يكون عطاؤهم هباءً، بل هم يجدونه حاضراً في الفردوس الأعلى بفضل الله ورحمته. فاللهم ارحم عبدك عادل حسين، وتغمّده بفضلك، وعوّضه من نعيمك خيراً مما ترك ـ راغبا فيما عندك ـ من هشيم الدنيا وحطامها... آمين.



...ملعونٌ من أيقظها[1]

ما إن وقعت جريمة اغتيال الشهيد محمد باقر الحكيم، ومن استشهد معه، وأصيب، من المؤمنين المصلين في مسجد الإمام علي رضي الله عنه، حتى ارتفعت أصوات مجهولة تنسب الحدث الشنيع إلى أشخاص ينتمون إلى تنظيم القاعدة، وإلى ما أسمته بالمذهب الوهابي، وجمعت في التهمة بين سعوديين وعراقيين وأردنيين وفلسطينيين، وأشخاص وصفتهم بأنهم من جنسيات عربية أخرى!

وادعت وكالات الأنباء والصحف التي نشرت هذه المزاعم أنها تصريحات مصادر أمنية عراقية لم تشأ الكشف عن هويتها! ولم تشأ أيضاً أن تكشف عن أسماء المعتقلين الذين قالت إنهم اعترفوا تفصيلاً بارتكاب الجريمة، ولم توزع صوراً لهم لتثبت ما تدعيه، ولو بأوهن دليل!

ونشر بيان قيل إنه صدر عن «المراجع الشيعية» في النجف الأشرف يعلن أنه إذا ثبت أن مرتكب الجريمة الشنعاء منتم لمذهب مخالف للمذهب الشيعي، وأن سبب الجريمة هو العصبية المذهبية فسيكون لذلك عواقب وخيمة يصلى بها أولئك المتعصبون الذين لا يطيقون أن يكون هناك مخالف لهم في الفهم والرأي ولو كان مسلماً صحيح الإسلام.

وهكذا تجمعت بذور الفتنة، في جوٍّ مشحون بالتوتر من كل نوع ولم يكن ينقصه، لتحقيق مآرب الاحتلال، إلا التوتر الطائفي، فليس في تاريخ العراق الحديث، كله، واقعة واحدة لفتنة أو صراع بين سنة العراق وشيعته، وقد قتل

(1) نشر في رجب 1424هـ = سبتمبر 2003م.

علماء الفريقين، وسجن مجاهدوهم، وهجّر إلى خارج العراق زعماؤهم على يد الحكم البعثي في خلال العقود الأربعة الأخيرة.

والنظر الصحيح إلى جريمة اغتيال الحكيم ورفاقه، يجب أن يأخذ في اعتباره موقع آية الله محمد باقر الحكيم في المعادلة السياسية العربية. لا العراقية وحدها. ومشروعه السياسي، وتوجهه المعلن، من قبل عودته إلى العراق، نحو تأكيد مكانته المرجعية وترك العمل التنظيمي السياسي، للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، لكوادر شابة مدربة ومتخصصة فيه.

السيد محمد باقر الحكيم، رحمه الله، كان أحد أكثر الأصوات قبولاً في الشارع العربي والإسلامي، ودعوته الإسلامية الأولى كانت دعوة التقريب بين الفرقتين الإسلاميتين العظيمتين: السنة والشيعة. وكان يرى أن إحياء الخلافات، وبعث العصبية العرقية أو المذهبية، كلاهما خطيئة يجب أن يتصدى لها العلماء والحكماء والمفكرون المخلصون لإنقاذ الأمة العربية والإسلامية مما تعانيه على أيدي أعدائها وعلى أيدي جهلة أبنائها أيضاً. وكان العدو الذي يوجّهُ نحوه سلاحه الفكري والدعوي والسياسي هو الطغيان المحلي الذي صنعته الولايات المتحدة ولم تزل تؤيده وتقويه وتدفع الدم في عروقه، ليقضي على النهضة الإسلامية المتقدة في العراق ثم في الخليج كله، لاسيما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. فلما أخفق في هزيمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولم يستطع أن يقوّض سلطان المرجعية الدينية أو ينال من مكانتها في العراق، وتعجل. بإذن أمريكي أو بغير إذن. تنفيذ الخطة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط في الخليج كله، رأت اليد الأمريكية التي صنعت ذلك الطغيان المحلي أنه قد آن الأوان للقضاء عليه. وهكذا كانت الحربان الأمريكيتان ضد العراق، وكانت نتائجهما المعروفة للكافة.

ولم يفت السيد محمد باقر الحكيم في أية مرحلة من مراحل جهاده أن ينبه

إلى العلاقة بين الطغيان المحلي وبين الاستكبار العالمي الأمريكي الذي صنعه وغذّاه وقوّاه، وإلى أن تلك القوى العالمية هي العدو الحقيقي الذي سيتعين على المسلمين مواجهته اليوم أو غداً.

وهكذا اكتسب آية الله محمد باقر الحكيم موقع الزعامة الصادقة لدى الشارع العربي كله سنته وشيعته، وموقع الزعامة الحكيمة التي لا تغالي ولا تفرّط وإنما تزن الأمور بموازين المصلحة الإسلامية والمصلحة الوطنية، وتتشاور في إخلاص مع ذوي الرأي، ثم تعلن الموقف الذي تجده الغالبية من الناس معبراً عن أمانيها ومترجماً توجهاتها.

لما اقترب موعد سقوط نظام صدام حسين بدأ السيد محمد باقر الحكيم يعلن نيته في التفرغ، بعد العودة إلى العراق، للعمل الديني في ساحات المرجعية الشيعية، بما تتولاه من أعباء تعليمية وثقافية واجتماعية واقتصادية تمثل مواقف بالغة التأثير في الحياة الإسلامية بعامة والشيعية بخاصة. وذلك هو الذي بدأ في ممارسته فور عودته إلى العراق، وأحس الناس فوراً بأثره ونتائجه.

قَبْلَ مشروع السيد محمد باقر الحكيم، رحمه الله، عرف العالم العربي ثلاثة مشاريع إسلامية تلتف حولها الأمة، وتناصرها، وتدعو لها، وتعتبر كل نصر تحققه نصراً للكافة، وكل خسارة تمنى بها خسارة للأمة كلها. تلك هي: حزب الله في لبنان، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتنظيم الجهاد الإسلامي في فلسطين. فأما حزب الله فقد حقق أعظم نصر عربي على العدو الصهيوني فأخرجه متخفياً بليل، مهزوماً بالرعب، من الأرض اللبنانية المحتلة. وسيخرجه ـ إن شاء الله ـ من مزارع شبعا الباقية تحت الاحتلال إلى الآن.

وأما حماس والجهاد الإسلامي فهما تجاهدان في الله حق جهاده ضد العدو

الصهيوني، وتكبدانه من الخسائر ما لم تكبده إياها، أو دونها، الجيوش العربية مجتمعة. لا أعني بالخسائر هنا الخسائر المادية عُدَّةً وعتاداً وأفراداً، ولكنني أعني بها الخسارة المعنوية المتمثلة في الشعور المطلق بالعجز، المطلق، عن هزيمة المقاومة والقضاء على روحها، وهو الشعور الذي أدى. لأول مرة منذ الاحتلال الصهيوني. إلى هجرة مضادة من فلسطين إلى خارجها. وحماس والجهاد. لذلك. تمثلان تحدياً حقيقياً للأنظمة العربية والقيادات السياسية، وتقدمان نموذجاً للعمل الشعبي ضد العدو: العمل القابل للتكرار بلا نهاية القادر على الانتصار مهما طال المدى. وهما. لذلك. تحاربهما، علانية أو سراً، كل الحكومات العربية أو جلها تحقيقاً للمطلب الأمريكي. الصهيوني بالقضاء على كل مقاومة عربية قائمة أو يمكن أن تقوم!

الإضافة النوعية التي قدمها مشروع السيد محمد باقر الحكيم كانت إمساك القيادة الدينية السياسية بزمام المبادرة، وتقريرها أن تحدد هي وقت المواجهة مع الاحتلال الأمريكي للعراق، وتقديمها ضرورة لمّ الشمل العراقي، وتضميد الجراح التي خلفها الظلم البعثي قبل دعوة الناس إلى المقاومة المسلحة للعدو.

وقد فعل محمد باقر الحكيم ذلك دون أن يكف عن انتقاد قوات الاحتلال وتحميلها مسؤولية الفوضى التي أصابت الحياة في العراق منذ إسقاط صدام وحكومته. ولم ير خطراً ولا بأساً في المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي والحكومة التي عينها (وُلِّيت بعد استشهاده)، وهما يصنعان على أعين الأمريكيين وبأيديهم، لأن التزام الكوادر السياسية الشيعية بقرار المرجعية، أياً كان وفي أي وقت، أمر لا ريب فيه، ومصلحة الوطن وحقوق أبنائه نُصب عين هذه المرجعية تحت كل الظروف.

واستطاع السيد محمد باقر الحكيم أن يصنع ـ في الواقع العراقي ـ بداية مشروع شعبي قابل للانتصار، على غرار المشاريع الشعبية الثلاثة لحزب الله

وحماس والجهاد. ولم يكن قبول ذلك، أو انتظار تحققه، أمراً ممكناً بالنسبة للأمريكيين، ولا بالنسبة للصهاينة الذين يعملون اليوم في العراق بكل حرية تحت المظلة الأمريكية ـ البريطانية.

فكان اغتيال الحكيم، لإجهاض مشروعه كله، هو الحل الأمثل بالنسبة لهؤلاء جميعاً، وكان إلصاق التهمة ـ بلا دليل ـ بتنظيم القاعدة، وبعرب سنيين من جنسيات شتى، بزعم أنهم ينتمون إلى ما أسمته المصادر المجهولة بالمذهب الوهابي، سبيلاً إلى صنع فتنة تقضي على الفريقين معاً السنة والشيعة، وتترك العراق، ومن ورائه العالم العربي ـ بل والإسلامي ـ ساحة صراع يرتدي رداء المذهبية والطائفية، ويمكِّنُ الصهيونية والمحتلين الأمريكيين من السيطرة التامة على كل بقعة من أرض العرب فيها أمل لمشروع نهضة جديد أساسه الدين ومحركه الإيمان وسلاحه اليقين الذي لا ينهزم ولا يضعف.

لقد نفى زعماء السنة والشيعة في العراق وخارجه أي شبهة لدافع مذهبي أو طائفي في جريمة اغتيال الشهيد الحكيم. وتحدث في ذلك بأفصح لسان، وأجلى بيان، سماحة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في لبنان، في حفل تأبين الحكيم يوم 4 رجب 1424 = 1/ 9/ 2003 في بيروت، وكأنما تحدث بلسان العرب جميعاً والمسلمين كافة. والذين يعرفون العلاقات القوية الجامعة بين القيادات الدينية والفكرية السنية والمرجعيات الشيعية يوقنون بأن الفتنة المراد إيقادُ نارِها لن تحرق في النهاية إلا محركيها، وهم جميعاً متفقون على أن موقظ الفتنة ـ فضلاً عن صانعها ـ ملعون؛ وهو العدو الحقيقي الذي يجب أن نحذره جميعاً ونواجهه معاً.



كيف نتقدم؟[1]

في أسبوع واحد وصلتني رسالتان من البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، **إحداهما**: تتحدث عن قيام سلطات الأمن المصرية بعدد من الأعمال التي وصفتها رسالة برنامج النشطاء: «بأنها اعتداء بصورة سافرة على مكونات الحق في تكوين الجمعيات الأهلية بالمخالفة لكل المواثيق الدولية والدستور المصري وبالمخالفة لقانون الجمعيات ذاته، وانتهاك للحق في التنقل ولحرية الرأي والتعبير».

قالت الرسالة: إن الجهات الأمنية رفضت قيد مؤسسة دراسات المرأة الجديدة، التي طلبت الموافقة على تسجيلها جمعية أهلية طبقاً للقانون رقم 84 لسنة 2002 ورفضت السلطات نفسها قيد مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان - كانت مسجلة سابقاً تحت اسم مركز الأرض - ولم تبد الجهات المسؤولة أي سبب محدد لهذا الرفض الأمني.

وأضافت الرسالة نفسها إن قوات الشرطة حاصرت مقر نقابة المحامين بالإسكندرية، حيث كانت جمعية أنصار حقوق الإنسان تعقد ندوة تحت عنوان: «التعذيب في السجون والمعتقلات المصرية من واقع شهادات حية» يوم 1/ 6/ 2003 وإن قوات الشرطة قامت باقتحام المقر نفسه في أثناء انعقاد الندوة، فاستفزت المدعوين مما أدّى إلى انصراف كثيرين منهم قبل اكتمال أعمال الندوة.

واستطردت الرسالة تقول: إن سلطات الأمن في مطار القاهرة احتجزت

---

(1) نشر في جمادى الأولى 1424هـ = يوليو 2003م.

السيد/ حسين عبد الرزاق (الصحفي المعروف وعضو حزب التجمع) والسيد/ محمد زارع المحامي (المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء) لمدة ساعة عند عودتهما من بيروت يوم 13/ 6/ 2003، حيث كانا يشاركان في مؤتمر عن الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في المدة من 10-12 يونيو.

وجاء في الرسالة ـ أيضاً ـ أن المواطن علاء سلمي الكاشف، الموظف بمحكمة العريش قد اعتقل لقيامه بإرسال برقية للسيد رئيس الجمهورية يحتج فيها على التسهيلات التي مُنحت للقوات الأمريكية التي غزت العراق من خلال تيسير عبور قناة السويس لوحداتها البحرية. وهذا المواطن ـ طبقاً لما قالته رسالة برنامج النشطاء ـ معتقل منذ العاشر من إبريل ـ بعد يوم واحد من احتلال بغداد ـ إلى الآن، ولم توجه إليه أيّة تهمة، وتظلم من أمر الاعتقال طبقاً لقانون الطوارئ، وحكمت محكمة الجنايات بالإفراج عنه، ولكن الحكم لم ينفذ بسبب اعتراض السيد/ وزير الداخلية.

الرسالة الثانية كانت عن قيام قوات الأمن السودانية باعتقال الأستاذ غازي سليمان المحامي، ونقيب المحامين السودانيين، ورئيس المجموعة السودانية لحقوق الإنسان، من منزله صباح يوم 2/ 7/ 2003 دون إبداء أيّة أسباب!

وقالت الرسالة: إن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان يعتقد أن سبب اعتقال غازي سليمان كان منعه من السفر إلى القاهرة لحضور مؤتمر «تحالفات الحركة العربية لحقوق الإنسان والأحداث الدولية الأخيرة» الذي نظمه برنامج النشطاء في القاهرة يومي: 6و7/ 7/ 2003 وكان من المقرر أن يلقي فيه الأستاذ غازي سليمان محضرة تحت عنوان: «موقف الحكومات العربية من هذه الأحداث وانعكاس هذا الموقف على الحركة العربية لحقوق الإنسان».

ونعي برنامج النشطاء على الحكومتين المصرية والسودانية استعمال أساليب

القمع والمنع المستمرة ضد الناشطين في مجال حقوق الإنسان ودعاهما إلى التوقف عن هذه الممارسات التي تمثل إساءة بالغة إلى سمعة البلدان التي تمارسها.

□ □ □

وليس بي حاجة إلى التذكير بنصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والمواثيق الإسلامية، التي وقعت عليها كل من الحكومتين، ولا أظن بأحد حاجة إلى تذكيره بنصوص الدستور والقانون في كل من البلدين الشقيقين، التي تحمي الحريات وتكفل صيانتها.

ولكن الذي أراه ضرورياً هو التوجه بالسؤال إلى ذوي الشأن في البلدين، وفي الوطن العربي كله، عن الكيفية التي يظنون أن بلادنا يمكن أن تلحق بها بركب بلاد العالم المتقدم في ظل كبت الرأي الحر، ومنع النشاط السلمي، وتجريم العمل على كشف الجرائم والانتهاكات التي ترتكب ضد المواطنين البسطاء أو المناضلين الشرفاء؟

كيف نتقدم والحصار على النقابات المهنية قائم، إما بالحراسة التي لا يُراد لها أن تنتهي، وإما بالقوات الأمنية المدججة بالسلاح على النقابات التي أفلتت بحكم قضائي ـ كنقابة المحامين المصرية ـ من استمرار الحراسة؟

كيف نتقدم وحرية الصحافة محاصرة بين ملكية الصحف الكبرى للحكومة ـ بل للحكومات ـ وتهديد صحف المعارضة المتوسطة والصغرى بحبس كُتابها ورؤساء تحريرها؟

وأستطيع أن أمضي في تعداد الأسئلة إلى ما لا نهاية، ولكنني أكتفي بهذه الأسئلة الثلاثة ففيها مفاتيح الإجابة عن الأسئلة الأخرى كافة. وأنا لا أتوقع جواباً ولكنني آمل أن يراجع المعنيون أنفسهم فيما يفعلون بأوطانهم ومواطنيهم.

□ □ □

لقد ذكرت رسالة البرنامج لعربي لنشطاء حقوق الإنسان أن الدستور السوداني لعام 1998 قد ألغى جميع المراسيم الدستورية السابقة عليه إلا المرسوم الدستوري الثاني لعام 1989 الذي أعلنت بمقتضاه حالة الطوارئ في السودان، ولا يزال سارياً حتى الآن!

وفي مصر لا تزال حالة الطوارئ سارية منذ نصف قرن تقريباً تخللته مدد، غير متصلة، رفعت فيها هذه الحالة، لا تزيد في مجموعها على ستين!!

والذين يظنون أن حالة الطوارئ تحمي كراسيهم وعروشهم ونظم حكمهم واهمون.

فقد ارتكبت في ظل فرض حالة الطوارئ أبشع الجرائم الإرهابية التي عرفتها بلادنا العربية، واغتيل في ظلها وزراء ورؤساء وزارات ورؤساء دول، في دولهم وخارجها.

ولم تمنع حالة الطوارئ متطرفاً من غلاة الصهاينة من اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الصهيوني الذي كان يزعم: أنه رسول سلام مع العرب!

ولم تمنع حالة الطوارئ استمرار أعمال التجسس لحساب العدو. وضبط عملائه المستمر، في مصر خاصة، أكبر دليل على ذلك.

وحتى لو زعم زاعم: أن حالة الطوارئ بما تتضمنه من إباحة مخالفة قواعد القانون العادية، وإطالة مدد الحبس الاحتياطي، وتسويغ المحاكمات أمام محاكم استثنائية أو عسكرية (للمدنيين)، وإباحة الاعتقال لآجال محدودة أو غير محدودة، لو زعم زاعم: أنها تخفف من احتمالات تلك الجرائم وأمثالها، فإن أحداً لا يستطيع أن يزعم - وهو متمتع بقواه العقلية - أنها تحول بين الناس وبين كراهية ما يتعرضون له من ظلم بسببها أو أنها تمنع تراكم الشعور بالغربة بين الحاكمين والمحكومين، أو أن المظالم التي تسوغها أحكام الطوارئ لا

تجعل الناس مستعدين للتضحية بنظم تُذيقهم إياها عند أو لصيحة تواجه هذه النظم، أو أول دائرة تدور عليها. وما حديث الشعب العراقي ونظام صدام حسين عن أُولي الألباب ببعيد.



وقف النفس!..(١)

في ختام جلسات المجلس الأعلى للتقريب بين المذاهب الإسلامية التي انعقدت في طهران (23-24/ 12/ 2002) قال آية الله محمد علي التسخيري، الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، إنه وقف نفسه ونذر باقي حياته للعمل لفكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية. وإنه توقف عن التدريس والأعمال العلمية والفكرية والدعوية التي كانت تشغل وقته كله، ليصرف جهده كله وقدراته كافة لخدمة فكرة التقريب التي هي الخطوة الأولى نحو وحدة الأمة.

وقد استقبل أعضاء المجلس الأعلى هذا الإعلان من آية الله محمد علي التسخيري بتقدير بالغ وسرور حقيقي؛ لأن نشاط الرجل، وسماحته، وطيب حديثه، وحسن علاقاته بالعلماء والمفكرين المسلمين في العالم كله، وبقيادات غير إسلامية أيضاً، كل ذلك رصيد قوي لفكرة التقريب، وعوامل مهمة في نجاحها.

وقد ذكرني حديث آية الله التسخيري بأول مرة سمعت فيها -وقرأت- عن وقف إنسان لنفسه. كان ذلك في الندوة العلمية التي عقدها تلامذة المستشار طارق البشري، وزملاؤه، ومحبوه للاحتفاء به بمناسبة انتهاء ولايته القضائية في مجلس الدولة المصري الذي شغل فيه عندئذ منصب النائب الأول لرئيسه ورئيس الجمعية العمومية للفتوى والتشريع، وهي الندوة التي انعقدت في القاهرة في يونيو 1998.

---

(1) نشر في ذي القعدة 1423هـ = يناير 2003م.

في تلك الندوة فاجأنا الباحث النابه الدكتور إبراهيم البيومي غانم ـ أحد مُريدي طارق البشري في علمه وخلقه ـ بأن طارق البشري قام بعمل وقف خيري لوجه الله تعالى، وأن الموقوف هو طارق البشري نفسه.

ونقل إبراهيم البيومي عن كتاب طارق البشري: الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970 نص الوقف الذي يقول فيه: رجوت الله سبحانه، وأرجوه أبداً ألا أكون على ملك أحد من الناس، وأن أكون على حكم ملكه تعالى. ورجوته، وأرجوه تعالى، أن يبقي على ملكي التام تلك المسافة الصغيرة التي لا تجاوز حجم الحصاة، والتي تقع بين سنّ القلم وسطح الورق، وأن يبقيها لي حرماً آمناً لا تنفتح لغير النظر والفهم، ولا تنفتح لتدخل أو غصب أو غواية.

وفي النهاية يَرِدُ الخطأ والصواب، خطأ مجتهد وصواب مجتهد، واللهم هذا قسْمي فيما أملك، فلا تؤاخذني على قسْمي فيما لا أملك، مما زاغ عنه البصر، أو غفل عنه الخاطر، أو ندّ عنه الفكر، أو قصر عنه الفهم.

يقول إبراهيم البيومي غانم إن هذا نص (حجة وقف خيري) لثمار الفكر، ونعمة العلم، ومزية العقل، التي أفاء بها الله على الإنسان.

والوقف قربة إلى الله تعالى، أي أنه نوع عبادة وعمل من أعمال الإيمان بالله تعالى وثمة علاقة بين الوقف والتوبة فهما يربطهما هدفٌ إيماني واحد هو العودة إلى الله تعالى.

تذكرت ذلك كله، وعدت إليه في مصدره لأراجعه بعد أن رجعت من طهران؛ لأن حديث آية الله التسخيري، ومن قبله نص طارق البشري ينبئان عن نوع جديد من أنواع الوقف الإسلامي النافع للناس كافة، والذي يتوجه صاحبه أصلاً إلى الله تعالى.

والأغنياء المسلمون قدموا أمثلة رائعة في تاريخنا الحضاري للأوقاف من أموالهم التي ابتغوا بها وجه الله سبحانه، ونفعوا بها الناس، بل والحيوان

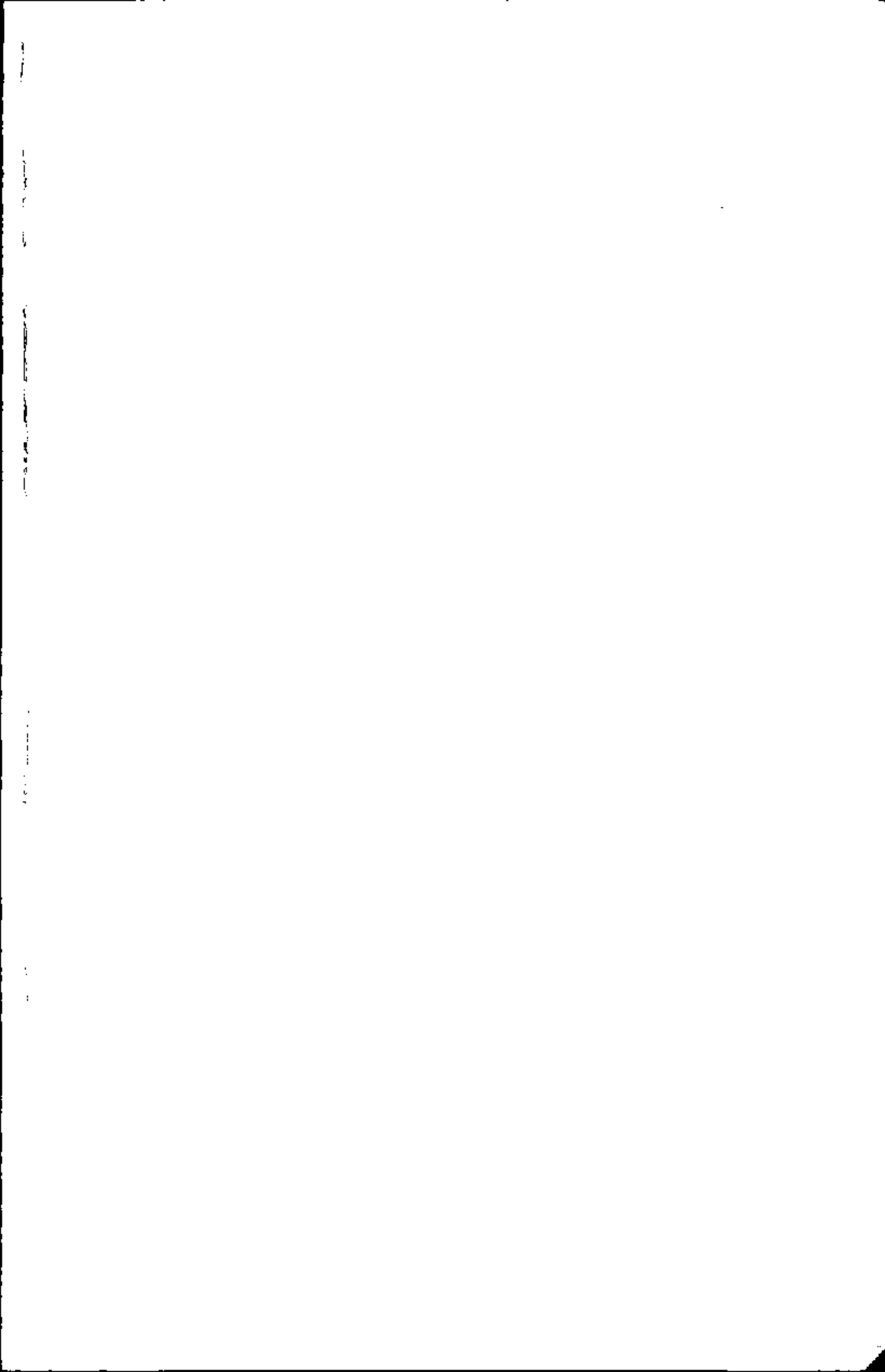
والطير أيضاً. ولكن الفقراء ـ ومنهم عادة العلماء والدعاة والمفكرون ومن يسميهم طارق البشري: أهل القراءة والكتابة ـ لا يجدون مالاً ينشئون به أوقافاً أو يوصون به لينفق في وجوه الخير، فهل يحرمون فضيلة الثواب الذي يناله الأغنياء بوقف المال أو الوصية به؟ إن صنيع طارق البشري، ومن بعده آية الله التسخيري، يفتح باباً جديداً للوقف الإسلامي لا يحتاج إلى تسجيل في المحكمة الشرعية، ولا إلى حجة مكتوبة يشهد الشهود العدول عليها، ولا إلى مال يخصص لعمل خير أو جهة بر، وإنما يكفي فيه النية وإخلاصها، والتنفيذ والثبات عليه.

ترى كم تنتفع الأمة، وتتعلم، وتتقدم، إذا كثر فيها الواقفون أنفسهم على قول الحق، والالتزام بالصدق، والبعد عن النفاق والرياء، والصدع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أداءً للأمانة وقياماً بالمهمة التي كلّفت بها هذه الأمة الإسلامية؟

وسينتفع هؤلاء الواقفون أنفسهم في الدنيا براحة الضمير ورضا النفس وهدوء البال والشعور بالحرية والاستقلال عن الخلق. وسيضمنون رعاية الله تبارك وتعالى لذرياتهم: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: 9].



الفهرس



هذا الكتاب

يضم فصولاً كتبها المؤلف في ظروف متنوعة، عبر سنوات عديدة، يجمعها أنها محاولة للشهادة على بعض المواقف والأحداث التي مرت بالأمة في مفهومها الواسع: أمة العروبة والإسلام.

والأمم كالأفراد، تمر بها أوقات نصر ورخاء، ولحظات هزيمة وعسر، ويكون للناس في كل منهما مواقف تكشف عن المعادن النفيسة والمعادن الخسيسة، ورصد هذه وتلك هو الذي يقدم شهادة كل جيل على ما رأى، والعبرة لمن يأتون بعده ليعرفوا مواطن القوة فيزيدوها ثباتاً ومواطن الضعف فيرابطوا عليها ويمنعوها من التأثير في صبر الأمة وصمودها.

والكاتب يقرر في وضوح أنه يكتب شهادته من موقع الانحياز للإسلام، وإلى الثقافة العربية الأصيلة، وإلى المقاومة الممهدة للنصر على المحتل، وإلى وحدة أبناء الوطن مهما تنوعت أعراقهم، وتعددت دياناتهم، واختلفت طوائفهم، وإلى قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وإلى حرية التعبير والإبداع في مواجهة جميع صور القمع والقهر الأمني والسياسي.

ورصد هذا الكتاب للمواقف والأحداث، وعظماء الشخصيات التي يتناولها، يجعله وثيقة تحمي ذلك كله من أن يطويه النسيان، أو يذهب به الإهمال.

الناشر



للطباعة والنشر
هاتف: 834301 - 834332 - 858830(01) فاكس: 835614(01)
ص.ب: 11/7876 بيروت ـ لبنان ـ البريد الإلكتروني e.mail: info@marefah.com
http://www.marefah.com

